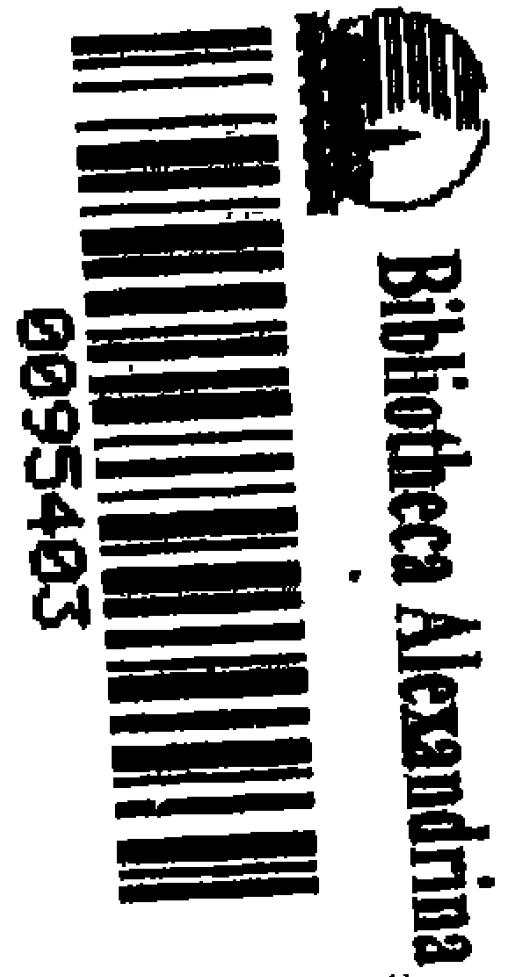
الصفوة العسكرية والتنمية السياسية
« فى دول العالم الثالث »

دكتور
جمـــال أبو شنب
كلية الآداب ـ جامعة حلـوان
قسم الاجتماع

تقديم دكتور
اسماعيل على سعد
استاذ علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية
وعميد كلية الآداب جامعة بيروت سابقا



دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبى - ت ٥٩٧٣١٤٦

الصفوة العسكرية والتنمية السياسية

الصفوة العسكرية والتنمية السياسية

« فى دول العالم الثالث »

دكتور
جمال أبو شنب
كلية الآداب - جامعة حلوان
قسم الاجتماع

تقديم دكتور

اسماعيل علي سعد
استاذ علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية
وعميد كلية الآداب جامعة بيروت سابقا

١٩٩٨

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير . الازاريطة ت ١٦٣ ٤٨٣٠
٣٨٧ ش قنال السويس الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

{ ومن الناس من يعجبك قوله في الحيوة الدنيا ويشهد
الله علي مافي قلبه وهو ألد الخصام }

صدق الله العظيم

سورة البقرة - الآية رقم ٢٠٤

إهــــداء

إلي روح والدي

وعطاء والدتي

وجهد زوجتي في الحياة

تصديـــر

لقد كان فضل الله علىّ كبيرا بما منحه لى من عون وعناية ، والتى وضعت فى طريقى أساتذة أجلاء بقسم الاجتماع – جامعة الاسكندرية – منذ أن بدأت دراستى للماجستير وحتى الآن .

وأخص بالشكر والعرفان في هذا الصدد أستاذى الدكتور / إسماعيل على سعد الذى كان له أبلغ الأثر فى حياتى ، وفى دفعى قدما فى طريق العلم والمعرفة . فقد وضع وبلور الأفكار الرئيسية التى شكلت اللبنات الأولى لهذه الدراسة . كما وجهنى إلى أهمية الدراسة فى موضوع الصفوة العسكرية بوجه خاص فى أطار إهتمامى بدراسة دور الصفوة الحاكمة في النهوض بقضايا التنمية السياسية فى مجتمعات العالم النامى . ومنحنى جهدا دؤوبا وفكرا متفتحا ، مع استعداده لمقابلتى وحوارى كلما طلبت . وقد أدركت أن ذلك هو تواضع العالم الذى لم يضنّ علىّ من فيض علمه ، ووقته وجهده .

والأهم من ذلك أننى وجدت فى أستاذى صفة « الانسان » قبل « الاستاذ » وأولانى من رعايته وتشجيعه ما شمل جوانب حياتى ودفعنى إلى العمل بجد ومثابرة . فقد رسخ لدى الدقة والأمانة العلمية ، بالاضافة إى حسىّ على العمل دون كلل أو ملل خاصة وأنه قد فتح لى عقله وقلبه فكان لزاما علىّ أن أوفى لاستاذى حق قدره .

وأقرن بالشكر أستاذنا الدكتور / محمد محمود السروجى أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الاسكندرية الذى شارك فى الاشراف على هذا العمل فى مراحله النهائية ، وذلك أسفر أستاذنا الدكتور/ اسماعيل على سعد إلى جامعة بيروت العربية . وكان لى الشرف ولسيادته الفضل فى اثراء هذا العمل من الناحية العلمية والمعرفية ، وخاصة فى المراجعة النهائية ، وأستجلاء البعد التاريخى للفترة موضوع الدراسة . بالاضافة إلى التدقيق والتمحيص العلمى ، والذى شمل الجزئيات قبل الكليات

لموضوع الدراسة .

والحق أننى أحسست بأنى أمام أستاذ فاضل وعالم جليل شملنى برعايته وتشجيعه ، جزاء الله عنى كل الخير وأطال لنا فى عمره .

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى الاستاذ الدكتور / محمد أحمد بيومى رئيس قسم الاجتماع والذى شملنى برعايته الكريمة رغم مسؤلياته وأعبائه الجسام . وأيضا أشكر كل من أسهم معى بجهد صادق فى أتمام هذا العمل فى مراحله النهائية .

هذا وأدعو الله أن تخرج الدراسة على الصورة العلمية المرضية ، والله ولى التوفيق ....

الباحث

الفهرس

الفصل الثالث

صفوة الحكم العسكرية وقضايا التنمية السياسية في مصر في الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م)

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرارات السياسية لصفوة الحكم العسكرية فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م) وأنعكاساتها على قضايا التنمية السياسية

المقـــدمة

تعد دراسات الصفوة أحد الموضوعات الحديثة فى علم الاجتماع المعاصر، كما تحظى باهتمام الباحثين فى نطاق دراسات كل من علم الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع العسكرى . ويشير قاموس أكسفورد الى أن مصطلح الصفوة فى اللغة الإنجليزية قد ارتبط بالتفوق والتميز الخاص بالجماعات الاجتماعية العليا مثل : الوحدات العسكرية والمستويات السامية من النبلاء . وبالرغم من أن الاهتمام بمفهوم الصفوة قد بدأ فى القرن التاسع عشر إلا أن المصطلح لم ينتشر إلا فى عام ١٩٣٠ م فى كل من بريطانيا وأمريكا فى إطار التفسيرات السوسيولوجية عن الصفوة وخاصة فى كتابات فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto [1] .

وقد شارك باريتو هذا الاهتمام الصفوى كل من جتيانا موسكا G. Mosca ، وبوتومور T. B. Battomore ، وروبرتوميشلز R. Michels ، وتمخض اهتمامهم عن تشكيل وصياغة نظريات تقليدية عن الديمقراطية الليبرالية ، وأورثونا اهتماما سوسولوجيا يعرف الآن بنظريات الصفوة .

وقد لعب هؤلاء الكتاب الكلاسيكيون أدواراً متباينة ارتبطت بظروف اجتماعية سادت وقتئذ ، فقد رأى موسكا ، وميشلز ، فى كتابيهما « الطبقة الحاكمة » و « الأحزاب السياسية » Ruling Class & Political Parties أن الصفوة تمتلك قوتها وسيطرتها عن طريق قدراتها وإمكاناتها التنظيمية . أما بارتيو فى كتابة « دورة الصفوة » Circulation of Elite فقد أرجع قوة الصفوة الى الوضع السيكولوجى لكل من الصفوة واللاصفوة . بينما حاول تابعوهم أمثال « برنهام » J. Burnham المزاوجة بين الصفوية والماركسية ، واعتبروا أن قوة الصفوة تصدر عن سيطرتها على الموارد الاقتصادية فى حين فسر « رايت ميلز »

---

(1) Bottomore, T.B., Elite and Society, New York Penguin Books: 1964. P. 7.

C.W.Mills سيطرة الصفوة على أساس شغلها العديد من المواقع الهامة فى النظم القائمة فى المجتمع [1] .

ولما كان محور الدراسة هو الصفوة العسكرية والتنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ، فقد رأينا الاهتمام بدراسة صفوة الحكم العسكرية فى مصر فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م) وأثرها فى عملية التنمية السياسية ، وذلك بناء على أن المجتمع المصرى يمثل دراسة حالة فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، والتى تعانى من التخلف السياسى وتحاول اللحاق بمسيرة المجتمعات المتقدمة . كما تحاول الدراسة الوقوف على مدى وعى الصفوة الحاكمة بأهداف التنمية السياسية فى تلك المجتمعات .

وهكذا جاء إختيار الباحث لمشكلة الدراسة الرئيسية فى اتجاه تجسيد موقف الصفوة العسكرية الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث من قضايا التنمية السياسية ، وما الدور الذى يمكن أن تلعبه تلك الصفوة فى مجال النهوض بتلك القضايا ؟ وقد جاء هذا التحديد لمشكلة الدراسة فى ضوء مجموعة من الأسس المجملة فيما يلى :

أن الحقبة التاريخية موضوع الدراسة وهى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) تمثل أهمية بالغة فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية فى المجتمع المصرى ، والتى انتقلت إليها مصادر القوة وقامت بتغيرات جوهرية أدت إلى تحولات كبرى فى بنية المجتمع . وذلك من خلال الدور الذى لعبته فى علاقتها بمصادر القوة سواء على المستوى التنظيمى أو الاقتصادى . وسوف نتناول على المستوى التنظيمى التغييرات التى حدثت فى النسق السياسى بمؤسساته المتعددة . وذلك بوصفها وسائل اعتمدت عليها الصفوة الحاكمة فى النهوض بقضايا التنمية السياسية ،

---

(١) اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧م ، ص ١٣٣

وكذلك فى تحقيق أهدافها . وهل قامت هذه المؤسسات بدورها فى النهوض بالقضايا التى أهتمت بها الصفوة الحاكمة أم لا ؟ وأهم هذه القضايا قضية الديموقراطية ، وإقرار الدستور ، وسيادة القانون ، والاستقرار السياسى ، أما التغييرات على المستوى الاقتصادى فقد بدت واضحة بظهور ما أطلق عليه بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، والتى أدت إلى تقويض دور القطاع العام وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لينهض بدوره فى عملية التنمية القومية ، وبشكل خاص ليشكل ركيزة أساسية فى تدعيم مصادر القوة للصفوة العسكرية الحاكمة ، وهو ما سوف نتناوله بالمناقشة والتحليل .

كما جاء الاختيار أيضا فى ضوء الأدوار الهامة التى يمكن أن تضطلع بها الصفوة العسكرية داخل نطاق مجتمعات العالم الثالث بصدد قضايا التنمية السياسية ويشير جيرالد فيليبس ، ويوجين أريكسون Eugen C. Erikson, Gerald M. Philips فى هذا الصدد إلى أن هناك دورا إستراتيجيا نضطلع به الصفوة فى البناءات الاجتماعية ، ويتمثل فى المقدرة على الإنجاز وتحقيق التوافق بين الاهداف والغايات . وكذلك فى وضع أنماط للسلوك قادرة على معالجة المشكلات المستقبلية والتعامل معها من خلال توظيف المسئوليات (١) . ويبدو ذلك متوافقا مع وجهة نظر لوسيان باى Lucian Pye فى تعريفه للتنمية السياسية « بأنها إحدى الواجهات من العمليات المتنوعة والمتداخلة للتغير الإجتماعى » (٢) . وبالتالى يمكن لنا تبنى رؤية « باى » الشمولية فى دراستنا لموقف الصفوات العسكرية من قضايا التنمية السياسية فى واقع

(1) Gerald M. Plilips & Eugene C. Erikson., Introduction of Dynamics in the small groupes, New York: Random house INC., 1970. PP. 69 - 72.

(2) Lucian W. Payc., " The Nature of International Politics" In Jason L., Finkle and R. W Gable (eds.) Political Devclopnene and Social Change, New York: John Willay & Sons., 1971. P. 249 .

مجتمعات العالم الثالث ، اعتمادا على أن التنمية السياسية لابد من مشاركتها الملتحمة مع الواجهات الأخرى للتغير الاجتماعى والإقتصادى .

وقد وضح هذا الدور الإستراتيجى الذى يمكن أن تضطلع به الصفوة العسكرية فى عملية التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ، من خلال الدور الذى لعبته صفوة الحكم العسكرية فى واقع المجتمع المصرى فى الفترة من (١٩٧١– ١٩٨٠م) فقد كانت هناك اتجاهات أيديولوجية ومصادر متعددة لقوة هذه الصفوة أثر فى علاقتها بقضايا التنمية الشاملة بوجه عام ، وقضايا التنمية السياسية بوجه خاص . ويدعم ذلك رؤية كيث ديفز Keith Davis فى دراسته عن ديناميات السلوك التنظيمى Dynamic of Organization Behavior ، والتى أبرز فيها أنه بدون الصفوة يصبح التنظيم الاجتماعى ليس إلا مجموعة مشوشة من الافراد بمعنى أن الصفوة تشكل العامل الانسانى الذى يربط المجتمع ككل ويدفعه نحو أهداف محددة من خلال عمليات التخطيط والتنظيم واتخاذ القرار ، ومن ثم فهى تنقل ماهو موجود بالقوة الى ما هو موجود بالفعل .

ومما يزيد من أهمية الدراسة فى موضوع الصفوة العسكرية والتنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث أن الجيوش تعد إحدى القوى التى لعبت دورا هاما فى ظهور الحركات القومية فى الغرب أو الشرق منذ منتصف القرن الماضى ، وبالتالى فى بناء الدول الحديثة بوجه عام . فقد كان إنشاء الجيش فى عهد محمد على كما يورد محمد محمود السروجى « بداية انطلاق القومية المصرية فى القرن التاسع عشر وقد عرفنا أن الحركات القومية التى ظهرت فى أوربا فى منتصف القرن الماضى قد ارتبطت الى حد كبير بتكوين الجيوش الوطنية فيها »[١] .

(١) محمد محمود السروجى ، ثورة ٢٣ يوليو : جذورها وأصولها التاريخية ش الاسكندرية : مطبعة المصرى ، ١٩٦٥ م ص ٧٠

وقد لعب هذا الجيش الذى بناه محمد على دورا هاما فى بناء دولته العصرية الحديثة ، مما أدى بالحركات القومية فى أوربا الى التكتل ضد توسعاته وقيام دولته العصرية . ولعله يمكن القول أنه بالرغم مما سار الجيش المصرى من ضعف بعد فقدان السيادة الوطنية وتواجد الامتيازات الأجنبية فى البلاد وبين صفوفه ، الا أن ذلك قد زاد من عمق الوطنية ضد الاحتلال ، بل زاد أيضا من عمق هذه المشاعر أنها اصطدمت بوجود ضباط الجليز فى الجيش المصرى ، وكانوا مترفعين ويحصلون على مرتبات عالية جدا بالنسبة للمصريين ، بما أشعرهم أنهم فى وطنهم وفى جيشهم ضباط من الدرجة الثانية حسب رؤية خالد محيى الدين [1] . ومن ثم فقد نهض هذا الجيش من كبوته بقيام ثورة ٢٣ يوليو ليحقق الضباط الاحرار لوطنهم الاستقلال السياسى ، وليقيموا جيشا وطنيا يستطيع أن يلعب دورا هاما فى بناء الدولة العصرية ويتفاعل مع القوى السياسية السائدة فى هذا الوقت ويقود مصر نحو التقدم، فقد كانت هناك ثلاث قوى تتصارع على توجيه أمور مصر ، وكان صراع هذه القوى أحيانا ، وتوافقها أحيانا أخرى ، شكل أقدار مصر ، وكانت هذه القوى هى : القصر الملكى الذى كان يجلس على العرش فيه منذ سنة ١٩٣٦م الملك الشاب وقتها فاروق الأول ، وكانت هناك القوة البريطانية المحتلة . منذ سنة ١٩٣٤م . وكانت القوة الثالثة هى حزب الوفد المصرى الذى يقوده مصطفى النحاس [2] .

كما تبرز أهمية الدراسة فى موضوع الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث فى إطار العلاقة الوثيقة التى تربط بين نوعية الصفوة الحاكمة فى فترة زمنية محددة ، وبين إمكانات برامج التنمية السياسية بأبعادها المجتمعية . وقد أوضح

---

(١) خالد محيى الدين ، والآن أتكلم ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٢م ، ص ٣٤ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣م ، ص ٣٤.

ابراهيم حلمي عبد الرحمن في هذا الصدد الدور الخطير للصفوة في تجميع سلوك الأفراد والجماعات والانقياد خلف الرأى والتوجيه ، والذى يؤثر على عملية التنمية السياسية بل في إحداث التطور الشامل الذى يمتد الى سلوك الفرد والجماعة والأسرة والقرية والمصنع في مجتمعات العالم الثالث [١] .

وتتضح أيضا أهمية الدراسة في ضوء إشارة « بوتومور » إلى أنه لايوجد إطار عولجت فيه الصفوات وبصورة أكثر تكرارا أكثر من إطار مناقشة المشكلات الخاصة بالمجتمعات المتخلفة أو مجتمعات العالم الثالث . فقد أصبح من غير المستغرب في واقع تلك المجتمعات أن نجد هناك تلازما كبيرا بين التغيرات التي تحدث في بنائها الاجتماعي وبين ظهور أو سقوط صفوات معينة . ومن ثم فالمجتمعات النامية في الوقت الحاضر لديها فرصة ممتازة لدراسة القوى الاجتماعية التي تخلق الصفوات الجديدة ، والتي تحاول أن تنقل بفاعلية تلك المجتمعات إلى شعوب متقدمة [٢] .

كما تبدو أهمية دراسة موقف الصفوات الحاكمة وما يرتبط بها من توجه أيديولوجي من عملية التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث ، إذا ما عرفنا أن توفر مبدأ السيادة وما يرتبط بالصفوة من توجه أيديولوجي معين يعد أمرا بالغ الأهمية ، فأما أن تولى أهمية لعملية التنمية ، أو تعتنق مبدأ يقف في طريق أية تغييرات في الوضع القائم ، وبالتالي تتعثر عمليات التنمية في المجتمع [٣] .

---

(١) إبرهيم حلمي عبد الرحمن ، « أنماط السلوك الاجتماعي وعلاقتها بإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية» مقالة من كتاب استراتيجية التنمية في مصر - أبحاث ومناقشات المؤتمر السنوى للاقتصاديين بالقاهرة : تالهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨م ، ص ٤٣ .

(2) Bottmore., Elites and Society, Op. Cit., P. 93 .

(٣) على الليثى ، التنمية الاقتصادية ، الاسكندرية ، دار المعارف المصرية ، ١٩٧٩م ، ص ١١١ .

وفى هذا الصدد يمكن القول بأن محاولة الوقوف على علامة تلك الصفوات بالهياكل التنظيمية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث يعد أمرا بالغ الأهمية،لأنها قد تكون سببا فى تعثر عمليات التنمية . كما أن الدراسة تعد فرصة للوقوف على مصادر القوة للصفوة العسكرية الحاكمة فى مصر ، وإيضاح موقفها من تلك الهياكل التنظيمية، والدور الذى يمكن أن تلعبه فى النهوض بقضايا التنمية السياسية فى ضوء توجهاتها الايديولوجية .

وأخيرا تتضح أهمية الدراسة فى ضوء محاولة الاستفادة من التراث النظرى الذى خلفته دراسات الصفوة فى مجال التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ، ثم فى محاولة تقديم هذا التراث إلى الصفوات العسكرية الحاكمة وذلك بهدف أن تكون قادرة على توجيه السلوك بفاعلية فى اتجاه إحداث التغير الذى يحقق أهداف التنمية السياسية فى تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على الفرض الرئيسى والذى يتمثل فى محاولة استجلاء بعد العلاقة التى تربط بين الصفوة العسكرية التى تحكم مجتمع ما فى فترة زمنية محددة وبين امكانات ومعدلات إنجاز برامج التنمية الشاملة بوجه عام والتنمية السياسية بوجه خاص ؟ وذلك فى ضوء الأصول الاجتماعية والفكرية التى ترتبط بها تلك الصفوة العسكرية ، وكذلك البعد الذى ذهبت اليه فى علاقاتها الخارجية والذى يؤثر فى الأخذ بتوجهات أيديولوجية وسياسية قد تكون تابعة وتعد معوقا فى مجال النهوض بقضايا التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث .

وقد بدأ هذا التأثير الأيديولوجى واضحا فى واقع حكم صفوة عبد الناصر العسكرية ، فبالرغم من وصف الأطار الأيديولوجى الذى بينته ثورة ٢٣ يوليو ، وتمت صياغته فى مبادىء سته بأنه لم يكن واضحا - واعتمد فيه على اجتهادات وفكر عبد الناصر وقدرته على صياغة البرنامج وتفاديا لحالة الخلافات فى التوجهات الفكرية بين جماعة لجنة القيادة

والتى استوعبها حفاظا على وحدة القيادة - إلى أن حكم عبد الناصر فيما بعد قد تبنى اتجاه الفكر الاشتراكى . وذلك بالرغم من الصلح بين عبد الناصر وصلاح سالم فإن عبد الناصر كان ساخطا فى أعماقه على صلاح ... وقد بدت الأمور وكأنها تسير سيرا حسنا ، وكأن الخلافات قد صفيت ، لكن الحقيقة أن عبد الناصر ظل غير مرتاح لجمال سالم وصلاح سالم ، وبغدادى ، والسادات [1] .

وقد ترجمت لنا فيما بعد هذه الخلافات المبكرة داخل قيادة مجلس الثورة الاتجاه الفكرى الذى تبنته صفوة حكم السبعينات العسكرية والتى كان على رأسها السادات وهو ينتمى إلى مجموعة جمال سالم . فقد أتخذت صفوة حكم السادات اتجاها ليبراليا يمينيا مخالفا لفكر حكم صفوة عبد الناصر ، وقد تبع ذلك تأسيس هياكل تنظيمية وسياسية تخالف ما كان سائد من قبل . وقد كانت خطوة طرد الخبراء الروس كما يشير محمد حسنين هيكل نهاية اتجاه فكرى وبداية لتوجه فكرى جديد فى عام ١٩٧٢م. إذ أعتبرت تمهيدا للسير فى اتجاه الفكر الغربى والتحول عن الاتجاهات الاشتراكية مع الاتحاد السوفيتى [2] .

ويرتبط بالهدف الرئيسى للدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية والتى نحاول تحقيقها من خلال مجموعة من القضايا المعرفية - وسوف نضمنها نموذج التحليل الخاص بالدراسة فى بداية الفصل الثانى - وتهدف إلى الاجابة على الفرض الرئيسى .

ولقد راعى الباحث فى معالجته لموضوعات الدراسة تصنيف فقراتها وتتابعها على نحو منطقى حتى تترابط أجزاؤها . كما راعى فى تقسيم الفصول أن تساعد على تحقيق أهداف الدراسة والفروض الخاصة

---

(١) خالد محيى الدين ، والآن أتكلم ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢ - ١١٣ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

بها ، والوقوف على أبعاد صدق تلك الفروض فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث .

وسوف يجمع الباحث فى استخدامه بين أكثر من منهج فى إطار مبدأ المرونة المنهجية، وبما يتفق وطبيعة الدراسة والتى تقع ضمن الدراسات التاريخية الوثائقية .

ومن ثم سوف تعتمد الدراسة على المنهج التاريخى ، والتحليلى ، والنقدى ، والمقارن ، وذلك يهدف معالجة ظاهرة الصفوة الحاكمة بوجه عام والصفوة العسكرية بوجه خاص من الوجهة السوسيولوجية : مفاهيمها ، وأبعادها التاريخية ، ومداخلها النظرية والمنهجية ، ثم نماذجها السائدة فى مجتمعات العالم الثالث . مع ملاحظة أن المعالجة التاريخية التحليلية لن تقتصر على فترة زمنية محددة فى تناولنا لموقف الصفوة العسكرية من قضايا التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ، حيث لم يبرز المصطلح إلى الوجود إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وذلك لإتاحة الفرصة لعمليات التحليل والمقارنة بين عدة نماذج للصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، وموقفها من قضايا التنمية السياسية .

كما ستعتمد الدراسة على منهج اتخاذ القرار بوصفه أحد المناهج التى تستخدمه الصفوة العسكرية الحاكمة فى تنفيذ برامج التنمية السياسية . فقد أوضح داهل R. Dahe أن القوة يمتلكها الذين يستحوذون على أكبر قدر من الثروة وذوو المكانة الاجتماعية الرفيعة ، وبالتالى يشغلون مراكز المسئولية ذات الأهمية البالغة والقرارات ذات التأثير . وإن كنا قد حصرنا المعالجة التاريخية التحليلية فى الفصلين الثالث الرابع – عند تناولنا لموقف الصفوة العسكرية من قضايا التنمية السياسية فى واقع المجتمع المصرى فى الفترة من (١٩٧١ – ١٩٨٠م) فذلك بهدف إتاحة الفرصة لعملية التحليل التاريخى ، بوصفها تمثيلا لدراسة حالة فى واقع مجتمعات العالم الثالث من أجل الوقوف على

نمطها ، وأدواتها فى تنفيذ برامج التنمية السياسية ، ثم علاقتها بمصادر القوة المتعددة والتى تؤثر فى صنع القرارات الصادرة عنها وبذلك يكون الباحث قد حقق المزاوجة المنهجية فى استخدامه للمنهج التاريخى التحليلى ، والنقدى المقارن وكذلك منهج اتخاذ القرار ، ومدخل الشهرة . كما اعتمد الباحث على طريقة تحليل المضمون فى الفصل الرابع فيما يتعلق بعرض وتحليل القرارات السياسية التى أصدرتها صفوة الحكم العسكرية . وذلك بهدف إيضاح مدى تأثيرها على النظم الاجتماعية والاقتصادية وتعدد انعكاساتها على قضايا التنمية السياسية .

وبناء على ما سبق قسمت الدراسة إلى أربعة فصول والخاتمة والنتائج على النحو التالى : **الفصل الأول** – ويتناول الصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث – ونبدأ فى الجزء الأول منه – بعرض للإتجاه الصفوى فى تراث علم الاجتماع كمدخل نظرى ويشتمل على : مفهوم الصفوة بوجه عام ، والصفوة العسكرية بوجه خاص . ثم عرض للمداخل النظرية والمنهجية فى دراسات الصفوة العسكرية فى إطار النظرية السوسيولوجية ، وفى **الجزء الثانى** : عرض لنماذج من الصفوات العسكرية المعاصرة فى مجتمعات العالم الثالث ونأخذ « شيلى وكوبا » كمثال لمجتمعات أمريكا اللاتينية . و « فيتنام » ممثلة لمجتمعات جنوب شرق آسيا . و « نيجيريا » ، والسودان ، وأوغندا ، والجزائر ، كأمثلة واضحة لحكم الصفوة العسكرية فى التاريخ المعاصر فى أفريقيا .

نموذج التحليل :

وقبل الانتقال الى سرد محتويات الفصول الثانى ، والثالث ، والرابع ، سوف يأتى عرض نموذج للتحليل الخاص بالدراسة وهو يحتوى على مجموعة من الفروض الموجهة للدراسة والتى تم صياغته فى هيئة قضايا نظرية ويمكن أن تصلح لأن تشكل نموذجا نظريا موجها لدراسات أخرى . ويأتى ذلك استنادا الى أن الفصل الثانى – يشتمل على

مجموعة من الأفكار والتصورات النظرية التى ترتبط بتحقيق الهدف الرئيسى للدراسة ، والخاص بتحليل دور الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث بوجه عام . أما الفصلين الثالث والرابع - فيمثلان دراسة حالة فى واقع مجتمعات العالم الثالث . ونحاول من خلالهما تدقيق القضايا النظرية المرتبطة بتحقيق أهداف الدراسة من خلال استجلاء موقف صفوة الحكم العسكرية من النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع المجتمع المصرى فى الفترة المحددة للدراسة .

ففى الفصل الثانى وتحت عنوان - تحليل لدور الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضاى التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث - نبدأ فى الجزء الأول : بتناول الاتجاهات النظرية فى دراسة قضايا التنمية السياسية ، ونعالج من خلاله « مفهوم التنمية السياسية ، ثم المداخل النظرية السائدة فى دراسات التنمية السياسية . وفى الجزء الثانى نعرض للتوجه الأيديولوجى للصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وأثره فى عملية التنمية السياسية فى ضوء علاقات التبعية ، ونعالج من خلاله ، قضايا بناء المؤسسات السياسية ، وقضايا التكامل والاستقرار السياسى فى واقع تلك الصفوات العسكرية ، ثم لعلاقة تلك الصفوات العسكرية بقضايا الديمقراطية والحرية السياسية ، أما الجزء الثالث فيتناول موقف الصفوة العسكرية من وسائل تحقيق قضايا الديموقراطية والحرية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث . ويتضمن فى البداية إيضاحا لموقف الصفوة العسكرية من الأحزاب بإعتبارها وسيلة تحقيق أهداف الديموقراطية والحرية السياسية فى ضوء علاقتها التساندية مع كل من المشاركة السياسية ، ثم الانتخابات فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية .

ويتناول الفصل الثالث - صفوة الحكم العسكرية وقضايا التنمية السياسية فى مصر فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) فى الجزء لأول منه : عرضا للأصوال الاجتماعية والفكرية لصفوة الحكم العسكرية فترة حكم السبعينات ، ثم لبعد تأثير هذه الأصول على مراحل تطورها المختلفة

. وفى الجزء الثانى : نعرض لكيفية وصول صفوة الحكم العسكرية الى الحكم فى مايو ١٩٧١م . وفى الجزء الثالث : نتناول موقف صفوة السبعينات العسكرية من قضايا التنمية السياسية ويتضمن : موقفها من قضايا بناء المؤسسات السياسية ، وعلاقتها بقضايا التكامل والاستقرار السياسى ، وأخيرا إيضاح لموقفها من قضايا الديموقراطية والحرية السياسية ، أما فى الجزء الرابع : فسوف نعرض لموقف هذه الصفوة من تنمية وسائل تحقيق الديمقوقراطية والحرية السياسية ، وذلك من خلال تناول علاقتها بكل من المشاركات السياسية ، والأحزاب السياسية ، والانتخابات والاستفتاءات السياسية ، ثم فى النهاية لعلاقتها بالصحافة القومية والحزبية .

وفى الفصل الرابع – الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرارات السياسية لصفوة الحكم العسكرى فى الفترة من (١٩٧١ – ١٩٨٠م) وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية – سوف نقدم عرضا تحليليا لأربع من القرارات السياسية التى اتخذتها صفوة السبعينات العسكرية فى محاولة منا للوقوف على الأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تلك القرارات ، وذلك من وجهة النظر الشمولية التى ترى أن التنمية السياسية تشكل بعدا نوعيا فى إطار التنمية الشاملة . وهذه القرارات أو القوانين هى : أولا – قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م بشأن إصدار نظام إستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة . ثانيا – قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م بشأن حماية الوحدة الوطنية وسلامة الوطن والمواطن ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م بشأن إصدار نظام الأحزاب السياسية . ثالثا – قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩م بشأن الموافقة على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل ، وملحقاتها ، والاتفاق التكاميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة والموقع عليهما فى واشطن فى ٢٦مارس سنة ١٩٧٩م .

الفصل الأول

الصفوة العسكرية في مجتمعات العالم الثالث

١- الصفوة فى تراث علم الاجتماع (مدخل نظرى) .

أ- مفهوم الصفوة والصفوة العسكرية .

ب - المداخل النظرية والنهجية :

أولا : المداخل النظرية .

ثانيا : المداخل المنهجية .

٢- نماذج من الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث .

أ- الصفوات العسكرية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية (شيلى ، وكوبا)

ب - الصفوات العسكرية فى مجتمعات جنوب شرق آسيا (فيتنام) .

جـ - حكم الصفوات العسكرية فى أفريقيا (نيجيريا) ، (السودان) ، ؟(أوغندا) ، (الجزائر) .

٣- الخاتمة .

٤- نموذج التحليل الافتراضي .

الفصل الأول

الصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث

يعد الفصل الأول فى مجمله تمهيدا نظريا لموضوع الدراسة . فمن الوجهة السوسيولوجية يكون من الهام الوقوف على بداية استخدام مفهوم الصفوة بوجه عام فى تاريخ الفكر الاجتماعى ، ومعرفة بدايات ظهور مفهوم الصفوة العسكرية فى إطار الاستخدام العام للمفهوم ؟ كما تجدر الاشارة الى تحديد بعد العلاقة بين مفهوم الصفوة العسكرية ومفهوم مجتمعات العالم الثالث أو المجتمعات النامية ، حيث سينصب محور الدراسة على الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوات العسكرية فى مجال التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

وفى هذا الصدد يقول اسماعيل صبرى عبد الله فى تحديده لمفهوم المجتمعات النامية إنها تضم مجموعة دول أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التى تضم غالبية البشرية ، ومع ذلك فهى لاتحقق إلا ١٧٪ من الانتاج الإجمالى العالمى ، وبدون البترول ينخفض الرقم الى ١١٪ وهى ممثلة فى مجموعة السبع والسبعين التى تضم حاليا ١٢٦ دولة . وتعبر عن مصالحها سياسيا حركة عدم الانحياز التى تركز اهتمامها على قضايا تلك الدول منذ انتهاء الحرب الباردة وسيادة سياسة الانفراج الدولى (١) .

أما مفهوم الصفوة العسكرية فقد لعب دورا متميزا — فى واقع مجتمعات العالم الثالث بالمقارنة بغيره من المفاهيم الأخرى مثل : المثقفين والقادة السياسيين ، وخاصة فى المجتمعات حديثة الاستقلال . ويوضح بوتومور أن واجهة التدخل العسكرى فى مجال السياسية قد

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية ، بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٣ م ، ص ٥٤ .

اتخذت شكلا جديدا خلال القرن الحالى متمثلة فى صورة الزعيم الذى يستولى على السلطة عن طريق صراع حزبى ، أو من خلال ثورات شعبية قادها ضباط صغار فى مجتمعات أمريكا اللاتينية . فقد لعبت تلك الجيوش كنسق وتنظيم ومؤسسة دورا هاما فى علاقتها بالمؤسسات الأخرى فى المجتمع ، وفى الانقلابات وفى الثورات . ومن ثم فى تغيير الهياكل البنائية لتلك المجتمعات ، ولذلك أعتبر الجيش أحد القنوات الرئيسية للحراك الصاعد والعمليات التحريرية فى العديد من مجتمعات الشرق الأوسط ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية [١] .

ويتفق بوتومور مع فرانك تاشيو Frank, Tacha ، بصدد الدور الذى تنهض به الصفوة العسكرية عندما تتقلد زمام النظام السياسى . ورأى أن الجيش يمثل نموذجا جيدا للمزج بين الأسس التقليدية والحديثة للصفوات الحاكمة فى الشرق الأوسط ثم أوضح أن هذا الدور الهام للجيش من خلال تجارية كقوة عسكرية تحولت إلى قوة سياسية ، يرجع فى جزء منه إلى الحتمية البيئية للمنطقة التى جذبت انتباه القوى الأجنبية من خارج المنطقة ، فقد تعرضت الى تهديدات عسكرية خارجية متكررة مثل : الحملة الفرنسية على مصر وفلسطين ، والتعديات الروسية على الاقاليم العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر [٢] .

كما جاءت دراسة جابريل ألموند Gabril Almond ، وبنجهام باول B. Pawell للحكومات العسكرية فى إطار مناقشة أشكال البناءات الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة الاستقلال . فقد أوضحت الدراسة أن

---

(١) بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، « دراسة فى علم الاجتماع السياسى » ترجمة (محمد الجوهرى ، محمد على محمد ، عليا شكرى ، والسيد الحسينى ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٧٢م ، ص ص ١٣٤ - ١٣٥.

(2) Frank, Tacha., Introduction : Political Elites and Political Development in Middle East, In the Annual of the American Academy of Political and Social Science, March, 1965. P. 17.

العقد الأخير قد شهد سقوط العديد من الحكومات التى تدين بنظام الحزب الواحد والأحزاب المتعددة . وإن كان النظام الجديد ينهض فى أغلب الأحوال على الجيش بوصفه صاحب القرار. ففى البرازيل أولى الجيش إهتماما كبيرا لممارسة العمليات الديموقراطية حتى عام ١٩٦٤م ، وأيضا فى السيطرة الكلية على أدوار صنع القرار ، وفى نيجيريا تبع انهيار الديموقراطية بعد الحرب المدنية حكم الجيش حتى عام ١٩٧٩م . وفى « غانا » تبع سقوط نكروما حكم الجيش بالاشتراك مع تجربة الأحزاب المتنافسة . وفى « شيلى » سادت الحكومة العسكرية لمدة عقد من الزمان ، وكذلك فى العديد من بلدان العالم الثالث مثل : سوريا ، وباكستان ، وأندونيسيا ، ومالى ، وزائير ، وبوليفيا ، وأصبح الجيش هو المسيطر على الحكم وانتهى جابريل ألموند ، وبنجهام باول فى هذا الصدد إلى تقسيم البناءات الاجتماعية فى مجتمعات العالم الثالث إلى ثلاثة أشكال : الأول – يعتمد على الأحزاب المتنافسة . والثانى – يعتمد على الحزب الواحد . والثالث – يعتمد على التنظيم العسكرى وهى المجتمعات التى يسيطر فيها الجيش بوضوح وتتمثل بصفة خاصة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وفى الشرق الأوسط حيث يلعب الجيش دورا بارزا (1) .

وقد قسمنا دراسة الفصل الأول الى جزئين بهدف دراسة الصفوات العسكرية فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، والدور المتميز الذى اتخذته الجيوش من خلال واقع تلك الصفوات وفى الجزء الأول : وتحت عنوان « الصفوة العسكرية فى تراث علم الاجتماع كمدخل نظرى » نتناول بدايات ظهور مفهوم الصفوة بوجه عام والصفوة العسكرية بوجه خاص فى تاريخ الفكر السوسيولوجى . ويتبع ذلك معالجة للمداخل النظرية والمنهجية التى تناولت موضوع « الصفوة » والصفوة العسكرية بالدراسة والتحليل فى إطار النظرية السوسيولوجية .

---

(1) Gabril A. Almond & G. Bengham, Pawell., Comporative Politics Today, Boston, Toranto : Little Brown and Company., 1984, P. 93 .

أما في الجزء الثاني : وتحت عنوان « نماذج من الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث » فسوف نضرب أمثلة للمكانة التي شغلتها تلك الصفوات والدور الذي لعبته في واقع مجتمعات العالم الثالث . ونبدأ - بتناول الصفوات العسكرية في مجتمعات أمريكا اللاتينية بوجه عام ، ونتخذ من « شيلي » ، و « كوبا » كمثالا. ثم نتخذ من « فيتنام » كمثالا أو نموذجا للصفوات العسكرية واقع المجتمعات الآسيوية . وأخيرا ندرس « نيجيريا » و « السودان » و « أوغندا » ، و « الجزائر » كأمثلة لحكم الصفوة العسكرية المعاصر في أفريقيا . أما دراسة الصفوات العسكرية في واقع مجتمعت الشرق الأوسط فسوف نتخذ من دراسة حالة مصر في الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م) نموذجا لواقع تلك الصفوات .

١- الصفوة في تراث علم الاجتماع (مدخل نظري) :

يعتبر هذا الجزء مدخلا نظريا لتناول موضوع الدراسة . وسوف نعرض من خلاله للمفهومات الصفوية التي سادت الدراسات السوسيولوجية . كما نوضح ما يتعلق منها بتعريف الصفوات الحاكمة بوجه عام ويأتي في إطار علم الاجتماع السياسي . وما يتعلق منها أيضا بتعريف الصفوة العسكرية بوجه خاص ويأتي في إطار كل من وعلم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع العسكري . ثم ننتقل إلى تناول المداخل المنهجية والنظرية التي سادت الدراسات الصفوية بوجه عام ودراسات الصفوة العسكرية بوجه خاص، ويمكن أن تكون متلائمة وإيجابية تمليها معالجة موضوع الدراسة وهو الصفوة العسكرية وموقفها من قضايا التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث .

أ- مفهوم الصفوة والصفوة العسكرية :

أورد بوتومور T.B. Bottomore في كتابة الصفوة والمجتمع « أن كلمة الصفوة استخدمت في القرن التاسع لتشير الى التفوق والتميز ، ثم

اتسع استخدام الكلمة لتشير إلي الجماعات العليا مثل : الوحدات العسكرية أو المستويات السامية من النبلاء . وقد جاء الإستخدام الأول لكلمة الصفوة في قاموس الانجليزية عام ١٩٥٣م ليشير الى الجماعات الاجتماعية ، ولم يكن المصطلح مستخدما بشكل متسع فى الكتابات الاجتماعية والسياسية فى نهايات القرن التاسع عشر ، وحتى عام ١٩٣٠م فى كل من بريطانيا وأمريكا . ثم أنتشر المصطلح من خلال النظريات السوسيولوجية عن الصفوة وعلى وجهة الخصوص فى كتابات فلفريدو بارتيو [١] .

كما أوضح لويس كوزر Lewis Coser أن مصطلح الصفوة لدى « باريتو » لم تكن له أية دلالات أخلاقية ، بل يشير فى بساطة إلى جماعة من الناس لديهم مؤشرات أو دلالات عليا فى مجالات انشطتهم . ويرى باريتو أنه يكون من المفيد على المدى البعيد تقسيم الصفوة الى مستويين : الأول – هو الصفوة الحاكمة Goveming Elite وتضم الأفراد الذين يلعبون دورا هاما ومؤثرا فى الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر والثانى – هو الصفوة غير الحاكم Nongoverning وتضم الجماهير ، وقد تركزت مناقشة باريتو على الصفوة الحاكمة [٢] .

ويضيف بوتومور أن هذا الفهم لدى باريتو للصفوة الحاكمة وغير الحاكمة يعود فى جزء منه إلى أعمال موسكا Mosca ، الذى فرق بين الصفوة والجماهير فى محاولة منه لإقامة علم جديد للسياسة ينهض على هذا الأساس . وقد جاء فى تعريف موسكا للصفوة « انه بعين فاحصة لكل المجتمعات الأقل نموا ، وتلك التى حققت درجات من المدنية ، ووصولا إلى المجتمعات الأكثر تقدما وقوة يوجد طبقتان من الناس . الأولى تحكم ... والأولى عادة ما تكون أقل عددا وتتجز كل الوظائف

(1) Battomore, T. B. Elites and Society, London : Nicholls & Company L.T.D., 1964. P. 7 .
(2) Coser, A. Lewis, Masters of Sociological Thought, New York: Harcourt Brace Javanvich, INC.: 1977. P. 397 .

الأساسية ، وتملك القوة وتستمتع بالميزات التى تمنحها القوة . أما الطبقة الثانية فتكون أكثر عددا وتُحكم بواسطة الطبقة الأولى بأكثر أو أقل شرعية أو عنفا ... ومن ثم فالصفوة تمثل حكم الاقلية ، وتتكون عادة من الأفراد ذوى المكانة العليا . ويقدم أعضاؤها إسهامات واضحة ويحتلون درجة عالية من التأثير والتقدير فى المجتمع الذى يعيشون فيه [1] .

كما تناول روبرتوميشلز فى كتابه « الأحزاب السياسية » Political Parts تعريف الصفوة بأنها « القيادة المحترفة التى تؤدى الى نهاية الديموقراطية ، وأن ممارسة الحق الانتخابى يعد تنازلا عن السيادة . وليس النظام البرلمانى إلا نوعا من الاختلاس المتواصل لحق الجماهير ، فلا فرق بين الديموقراطية والملكية . وبعد سلسلة طويلة من التنازلات تتسع الهوة بين الجماهير وبين قيادتها ، وذلك دون إرادة مسبقة فينتج عن ذلك أن سلطتها التى تعد إحدى الصفات الخاصة للإرادة تسحب شيئا فشيئا من أيدى الجماهير وتُحصر فقط فى أيدى الزعماء ، ويستتبع هذا استقلال الزعماء عن الجماهير وانفصالهم عن أمانيهم وعن رغباتهم وتطلعاتهم ومشكلاتهم . فالتنظيم أذن يؤدى فى كل حزب أو فى كل هيئة سياسية إلى أقلية حاكمة تتحكم فى أكثرية خاضعة بإرادتها لهذه الأقلية [2] .

وقد أشتهر روبرتو ميشلز بين كتاب الصفوة الكلاسيكيين بقانونه الخاص بالأقلية والذى أطلق عليه « قانون الأقلية الحديدى » Iron Law ، وأتخذ منه قاعدة سوسيولوجية لمفهوم الصفوة . ثم قدم ميشلز من خلاله تساؤله حول قدرة الإنسان على الحرية ، وعلى قيام النظام الديموقراطى داخل التنظيم الاجتماعى ، والأقيلة أو الأوليجاركية فى مفهومه تعنى حكم الأقلية للأغلبية . كما تابع فى كتابة الأحزاب السياسية تدعيم مفهوم صفوة القوة، وأوضح أن الصفوة تستمد سيطرتها

(1) Bottomore, T.B., Elites and Society, Op. Cit.: P. 9 .

(٢) روبرتو ميشال ، الأحزاب السياسية (ترجمة) منير مخلوف ، بيروت : دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع ، ص ص ١٠ - ١١ .

وقوتها من خلال القدرات التنظيمية ، وأنه مهما كان إختلاف المجتمعات والمنظمات فإنه يتحتم أن يكون على قمتها صفوة ما "[١]" .

ويعد التعريف الذى قدمه رايت ميلز لمفهوم الصفوة فى كتابة صفوة القوة The Power Elite (فى عام ١٩٥٦) أمتدادا لإتجاه كل من بارتيو وموسكا وميشلز الصفوى ، وذلك من خلال تأكيده الجانب التنظيمى والنظامى للقوة بقوله « إننا إذا أخذنا مائة من الرجال الأقوياء فى أمريكا ، ومائة من الرجال الأكثر ثراء ، والاكثر شهره بعيدا عن مراكزهم النظامية .... وبعيدا عن وسط الاتصال الجماهيرى الذى يسلط عليهم ، فحينئذ لن يكونوا أقوياء بل فقراء غير مشهورين .... ولكي تمتلك القوة يجب أن تقترب من النظم الكبرى ، ومن أجل المراكز الوظيفية يعمل الناس بتصميم فى مجال متسع ليأخذوا فرصتهم ولكى يمتلكوا خبرة ثمينة وقيمة "[٢]" .

كما يقول راى كازوت Ray Cuttort ، وإيدث كنج Edith King إن معالجة رايت مليز لمفهوم الصفوة تركزت بوجه خاص على صفوات القوة من خلال الصناعات والأعمال وأنه كان مهتما بالمؤشرات السياسية للصناعات والعمل . كما درس البعد الذى تصل اليه الصفوات الصناعية Busines Elites فى ارتباطها بالجيش Military والصفوات الحكومية Government Elites "[٣]" .

وهناك تعريفات أخرى أوردها بوتوموز عن الصفوة مثل تعريف ريموند أرون Raymond Aron الذى اهتم بصفة أساسية بالصفوة من

---

(١) إسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧م ، ص ص ١٢١ - ١٢٢ .

(2) Ray, P. Cuttort, & Edity W. King., 20 Century " Social thought" New York: Hott Rinehart and Winston.: 1980 . PP. 213 - 214 .

(3) Ibid., P. 212 .

خلال الأقلية الحاكمة ، وفى نفس الوقت حاول تأسيس علاقة بين الصفوة Elite والطبقات الاجتماعية Social Classes . كما اهتم بالصفوات المتعددة فى المجتمعات الحديثة ، ومتناولا التأثيرات الاجتماعية التى تتركها صفوة القوة على الصفوات الفكرية والتى لاتشكل بصورة نظامية جزءا من النسق السياسى (١) .

ومتابعة لإطار مفهوم صفوة القوة فى المجتمعات المتقدمة أو الحديثة أوضح كارل دوتيش K. Deutsch فى كتابة السياسة والحكومة أن بعض الصفوات تتجه نحو الأتحاد والامتزاج مع بعضها لتؤسس صفوة واحدة تضم بقية الصفوات الأخرى ، ويقول « أنه للنهوض بمختلف الأنشطة الجماعية يوجد إتجاه جماعى نحو خلق صفوة خاصة بها .... لذا أصبح اهتمام الصفوات يتجه نحو العمل مع بعضها البعض ومعرفة بعضها البعض ... فهى تمتزج فى بنيان واحد يطلق عليه صفوة راسخة ، ويتعلم القادة التنفيذيون كيفية تبادل وجهات النظر مع بعضهم البعض بل ويصبح القادة الجماهيريون معروفين لدى القادة فى مختلف المجالات ويعملون بصورة جماعية (٢) .

وبعد أن تناولنا مفهوم الصفوة بوجه عام فى تاريخ الفكر الاجتماعى وتطوره فى دراسات علماء الاجتماع السياسى ، ننتقل الى محاولة إلقاء الضوء على مفهوم الصفوة العسكرية Military والمساحة التى شغلتها فى اهتمامات علماء الصفوة الأوائل ، ثم تطوره من خلال الدراسات السوسيولوجية . فبالرغم من أن هناك ميادين مختلفة فى علم الاجتماع تعرضت لدراسة مفهوم الصفوة العسكرية مثل : علم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع المهنى ، وعلم اجتماع الصراع ، وعلم إجتماع التنظيم ، وبالرغم أيضا من اعتبار علم الاجتماع

---

(1) Bottomore, T.B., Elites and Society, OP. Cit.: P. 13 .
(2) Detsch, W. Karl., Politics and Government, London: Haghton Miffin Company.: 1980 . P. 57 .

العسكرى أحد الميادين المتميزة فى علم الاجتماع ، إلا أن مفهوم الصفوة العسكرية لازال يحتل وضعا هامشيا فى دائرة هذا العلم رغم الزيادة الملحوظة فى مجال البحوث التى أجريت فيه (١) .

وقد برز مفهوم الصفوة العسكرية فى كتابات موسكا ليشكل أحد روافد بناء القوة التى تمارسها أقلية التى تحكم تجاه الأغلبية التى تُحكم . ويذكر زايتلن Zeitlin فى هذا الصدد « أن أصول نظريته لاتبرز بشكل واضح المعالم إلا عند سان سيمون San Simon فى قوله : إن الضبط السياسى بأوسع معانى هذا المصطلح للقيادة الادارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية تمارسه دائما طبقة خاصة أو أقلية منظمة (٢) .

بمتابعة لأهتمام موسكا بدراسة الدور الذى يمكن أن تمارسه صفوة الحكم العسكرية بوصفها قلة تمارس عملية الضبط السياسى على الأغلبية ، نجد أن هناك تطورا قد حدث فى ضوء الإمكانية الواضحة والمتميزة ، وكذلك الكيفية التى يؤدى بها الجيش وظيفته فى المجتمع (٣) .

كما شكل مفهوم الصفوة العسكرية أحد إهتمامات فلفريدو باريتو بجانب الصفوة الدينية ، والأرستقراطية التجارية ، والبلوتقراطية (وهم الأثرياء الذين يشغلون مناصب فى الحكومة) حيث تشغل هذه الصفوات مواقع فى الحكومة ، ويشكلون أحيانا الصفوة الحاكمة (٤) .

ويلاحظ تطور مفهوم الصفوة العسكرية وبصورة أكثر وضوحا فى

---

(١) إبراهيم خضر ، الجيش والمجتمع : دراسات فى علم الاجتماع العسكرى ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥م ص ١١٠ .

(٢) اسماعيل سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ١١٤٠ .

(٣) ابراهيم خضر ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

(4) Bottomore, T.B. Elites and Society, Op. Cit: P. 49 .

كتابات رايت ميلز . ويذكر راى كوزارت ، وإيدث كنج أنه بالرغم من أن ميلز كان جادا في إستدلاله على التكامل بين بناء القوة في المجتمع الأمريكى - والذى يتكون من الصفوات العسكرية والصناعية ، والقيادة السياسية ، وأيضا في تدليله على أن تلك الصفوات تعمل مجتمعة لتشكل ما أشار إليه بصفوة القوة - إلا أنه أشار فى نفس الوقت إلى أن النسق الأمريكى فى صورته المثالية يسعى أيضا الى تدعيم السلطة العسكرية فى موضع السيادة . بل يسعى الى الإستقلال بعض الشيء عن الحكومة ، وأن نفس الشيء يمكن أن يقال عن العلاقة بين الصفوة الصناعية والحكومة [1] .

وهكذا يمكن القول بأن مفهوم الصفوة العسكرية قد شغل جانبا هاما من إهتمامات علماء الصفوة الأوائل فى دراسات علم الاجتماع السياسى وإن كان هناك جدل قائم حول مفهوم علم الاجتماع العسكرى لدى المحدثين ، إلا أن تصنيف كورفالترس Kaurvelaris لميدان البحث فى علم الاجتماع العسكرى يعد أفضل تحليل للقضايا التى يحتويها المفهوم مثل (المهنة ، والتفكك الاجتماعى ، والعلاقات المدنية العسكرية) [2] . وسوف نحاول فى الفقرة التالية إلقاء الضوء على تلك القضايا والأتجاهات النظرية التى شكلت ميدان البحث فى علم الإجتماع العسكرى ، وكذلك المداخل المنهجية التى اعتمد عليها فى دراسة تلك القضايا .

ب - المداخل النظرية والمنهجية فى دراسات الصفوة العسكرية :

أولا - المداخل النظرية :

يرى علماء الاجتماع العسكرى ضرورة التركيز على القضايا ذات الاهتمام التقليدى - والتى أفادت دراستها فى فهم الطبيعة الداخلية

(1) Ray Cuttarl & Edith W. King, 20 Century, Op. Cit.: P. 212 .

(٢) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

للتنظيم العسكرى – ويؤكدون فى نفس الوقت الحاجة الماسة إلى فهم أكثر شمولا ليضم تحته هذا الإطار السوسيولوجى السياسى الذى يركز على العلاقة بين الجيش والدولة والمجتمع ، ويركز أيضا على الكيفية التى تؤثر بها العملية السياسية على الجيش ، وكيف يؤثر الجيش على السياسة والمجتمع ، وهل يعد الجيش عميلا للدولة أو الصفوة الحاكمة ، كما تبنى علماء الاجتماع العسكرى الافتراض القائل بأن تطبيق المعرفة السوسيولوجية ومناهج البحث الخاصة بها – فى دراسته – سوف يزيد من فاعلية التنظيم العسكرى . وبالتالى نجدهم يعتمدون على منظورين أساسيين فى دراساتهم أولهما – استخدام نظريات ونتائج علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الاخرى فى العمل على زيادة كفاءة وفاعلية التنظيم العسكرى . وثانيهما – دراسة القوات المسلحة كمؤسسة إجتماعية ذات تشعبات سياسية ومجتمعة واسعة ، أى بوصفها وحدات قومية تعكس التأثيرات السياسية والثقافية والتاريخية للمجتمع [1] .

ويمكن القول بأن « المنظور البنائى أو المدخل البنائى التكاملى » [2] فى دراسات الصفوة العسكرية تمثله القضايا التى اهتم بدراستها علماء الصفوة الكلاسيكيون ومن تابعهم من علماء الاجتماع العسكرى المحدثين . ولقد توصلنا سابقا إلى أن أعمال موسكا وميشلز وبارتيو ، ورايت ميلز ، قد تناولت مفهوم الصفوة العسكرية واعتبرته أحد روافد بناء القوة للصفوة الحاكمة فى المجتمع ، والتى تمتلك قوتها فى إطار ممارسة القوة العسكرية ، أو التنظيمية أو النظامية . وإن كان روبرت بيرستيدت R. Bierstedit لم يشر إلى القوة العسكرية فى إطار علاقة الصفوة الحاكمة بمصادر القوة التى تجعلها فى موقف سيادة وسيطرة على بقية الفئات ، فقد حصر هذه المصادر فى ثلاثة : أولها – الأغلبية التى تظهر اتفاقا على الحقوق وتعبر عنه فى هيئة سلطة يمكن أن تشكل

---

(١) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ١١ – ١٢ .

(٢) اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

ضربا يعكس أغلبية الأصوات ويمنح الحق فى تشكيل الحكومة . وقد يبدو المصدر الثانى – فى البناء الجديد الذى يضبط الغالبية غير المنظمة ويشكل قلة أو صفوة منظمة تحكم . أما المصدر الثالث للقوة – فيتمثل فى القوة الاجتماعية المتعددة والتى تأخذ أشكالا متنوعة مثل (المال ، العقيدة ، المعرفة) والقدرات الطبيعية مثل (الحديد واليورانيوم) [(١)] .

ويبدو لنا أن هذا المدخل البنائى فى دراسات الصفوة بوجه عام والصفوة العسكرية بوجه خاص يستمد أصوله من إهتمامات ماكس فيبر فى إطار الدراسات السوسيولوجية والسياسية . فقد ميز فيبر بين طبيعة القوة فى كل الأشكال التقليدية ،والأشكال البيروقراطية العقلانية والتى تعد سمة مميزة للمجتمع الحديث . وأوضح أنه يجب منح المكتب وليس الفرد القوة فى إطار التنظيمات البيروقراطية ، لأن ذلك يعمق الأساس البيروقراطى للأشكال التنظيمية ويزودها بثباتها وفعاليتها فى البقاء والاستمرار وفى توفير وسائل الضبط على أعضائه ، وبالتالى يعد الشخص القوى فى حاجة إلى عين ذات بريق ، أو صوت عال حاد ، بل يحتاج إلى المتطلبات التنظيمية البنائية البيروقراطية والخاصة بموقع معين فى السلطة [(٢)] .

وقد وضح هذا البعد البنائى فى تحليل ماكس فيبر لمصادر القوة فى تنظيماته العقلانية البيروقراطية الحديثة (السياسية والعملية ، والادارية ، والاقتصادية) فأوضح لويس كوزر فى كتابة « أساتذة التفكير الاجتماعى » أن تلك التنظيمات تنهض على قواعد غير شخصية ، وتمثل واجهات بنائية فى تلك الأشكال التنظيمية لدى فيبر ، بل أصبح التنظيم البيروقراطى هو السائد ويمثل واجهة لكل التنظيمات السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والتكنولوجية [(٣)] .

---

(1) Bierstedt, Robert., Power & Progress, New York: M C Graw- Hill INC.: 1974. PP. 236 - 239 .
(2) Ray. Cuttart & Edith W. King 20 Centuy, Op. Cit., P. 39 .
(3) Coser, A. Lewis., Masters of Socilo gical Thought, Op. Cit.: PP.230-231.

وهكذا يبدو أن تحليلات ماكس فيبر للتنظيمات البيروقراطية العقلانية فى المجتمعات الحديثة قد عكست إهتمام صفويا ومدخلا بنائيا نظاميا فى معالجتها . ومن ثم فقد وجه فيبر إهتمامه :... فى تحليله للنظم السياسية والعسكرية والعملية إلى موقع السيطرة على وسائل الادارة والعنف والبحث ، أى مقابل النظم السياسية والعسكرية والعملية [١] .

ويضيف د. اسماعيل على سعد فى هذا الصدد أن تركيز فيبر على البيروقراطية الرشيدة من أجل السيطرة على وسائل الحكم . هو الأساس الذى صاغ وفقا له مفهومه عن الدولية البيروقراطية الحديثة . ومن ثم منح فيبر لكل من المصادر العسكرية والمالية أهمية كبرى فى بناء القوة ، التى سعى اليها الحكم منذ عصر الاقطاع وحتى ظهور البيروقراطيات الحديثة [٢] .

ولعلنا نتفق هنا مع رأى لويس كوزارت ، وإيدث كنج فى أن القواعد التنظيمية البرويقراطية الحديثة التى أشار اليها ماكس فيبر فى إطار إتجاهه البنائى فى دراسات الصفوة (الدينية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والمالية ، والعلمية) قد وجدت متابعة فى دراسات كل من موسكا وميشلز الصفوية وأن ما أشار اليه روبرتوميشلز فى هذا المجال بالملف البيروقراطى الضخم قد ناقشه ماكس فيبر سابقا ، ومن ثم نستبين أن هناك تطابقا بين خصائص الملف البيروقراطى ، والذى يمكن أن يشكل المحتوى البنائى التنظيمى لأى تنظيم صفوى لحكم الأقلية – لدى موسكا ويشلز – وبين خصائص التنظيمات البنائية البيروقراطية التى أقامها ماكس فيبر للحكم فى الدولة الحديثة ، والتى تنهض على سمات الضبط والعقلانية ، والطاعة ، والقواعد القانونية [٣] ومن ثم يمكن القول أن هذه السمات والخصائص البنائية ، تمثل الأسس والقواعد التى ينهض عليها

---

(١) اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٥٨ .

(3) Ray, Cuttart, & Edithw. king., 20 Century, op. Cit.: P. 94 .

حكم الصفوة العسكرية التى تناولته دراساتهم .

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى أن اتفاق كل من روبرتوميشلز ، وجيتيانا موسكا على أن تطور المؤسسات نحو أشكال التنظيم البنائى . البيروقراطى الأوليجاركى ، إنما يتنافى مع الاتجاه نحو سيادة التنظيمات الديموقراطية الحديثة . فقد أورد فى كتابة الأحزاب السياسية أن ذلك يزيد من التسليم بالاتجاه نحو استبدال الزعماء العرضيين بأخرين محترفين ... وأن الإنطلاقة الأولى نحو قيادة محترفة تشير لبداية نهاية الديموقراطية ... ولم يمل أصحاب النظريات الديموقراطية من ترديد قولهم إذا كان الشعب يمارس حقا فى السيادة وهو يقوم بحقه الانتخابى ، فإنه يتنازل فى الوقت نفسه عن سيادته [1] .

وهكذا عكست دراسات موسكا وميشلز اتجاها نظريا بنائيا فى دراسات الصفوة بوجه عام ، والصفوة العسكرية بوجه خاص . ولنا أن نلاحظ أنها تعد امتدادا للإتجاه البنائى التنظيمى البيرقراطى فى دراسات الصفوة فى المجتمعات الحديثة لدى ماكس فيبر ، والذى يهتم بدراسة بناء القوة للصفوات بوجه عام والصفوة العسكرية فى ضوء قدراتها التنظيمية . وبالرغم من متابعة كل من فلفريدو باريتو . ورايت ميلز لهذا الاتجاه البنائى فى دراساتهم لبناء القوة لدى الصفوة ، إلا أنهما لم يرجعا قوة الصفوة إلى المصادر التنظيمية كما هو الحال عند ماكس فيبر بل أرجعها فلفريدور باريتو الى مصادرها السيكولوجية ، فى حين ارجعها رايت ميلز الى مصادرها النظامية .

وفى هذا الصدد يشير محمد على محمد إلى أن موسكا وميشلز يريان أن الصفوة تكتسب القوة من خلال القدرات التنظيمية ، فى حين أن باريتو وتلاميذه يرجعون قوة الصفوة إلى خصائصها السيكولوجية . أما رايت ميلز فيرى أن قوة الصفوة تكمن فى الأوضاع النظامية الرئيسية

---

(١) روبرتوميشال ، الأحزاب السياسية ، (ترجمة) منير مخلوف ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

التى تمثلها أعضاؤها [1] .

وإذا ما انتقلنا إلى تناول المدخل البنائي الصفوى في دراسات « فلفريدو باريتو » للصفوة العسكرية ، والذى اتخذ واجهة سيكولوجية نجد أن « بوتومور » يشير الى أنه قد أرسى واحدة من أهم أفكاره الرئيسية في نظريته السياسية ، وهى « دورة الصفوة » وذلك من خلال مقولته التى ترى أن التاريخ يشكل مقبرة للأرستقراطيات ، ثم عمق من هذا الفهم فى ضوء المصادر السيكولوجية التى أسماها بالرواسب والمشتقات وخصها بتشكيل سلوك الصفوة الحاكمة [2] ويبدو أن الجيش أو الصفوة العسكرية قد احتلت أهمية أولية فى تشكيل نظرية باريتو السياسية عن دورة الصفوة - وفى إطار مدخله البنائي الصفوى - وذلك من خلال تحليله لمصادر بناء القوة للصفوة الحاكمة والتى تؤدى الى ظهور صفوات وأفول أخرى، فقد أورد باريتو فى هذا الصدد « أنه يأتى فى مقدمة الأرستقراطيات التى تشكل أجزاء فى تكوين الصفوة الحاكمة ، بل فى أحيان أخرى هى التى تشكلها كليا الأرستقراطيات العسكرية ، والدينية ، والتجارية [3] .

هذا وقد رأى لويس كوذر أن فهم باريتو لموقع الصفوة العسكرية فى نظريته السياسية عن دوره الصفوة الحاكمة ، يعتمد على إحكام سيطرتها من خلال المجموعة الثانية من الرواسب السيكولوجية ، والتى تؤدى بالصفوة الى القدرة على ممارسة القوة على من لا يملكونها ، كما توجد لديهم الرغبة فى الانقياد ، وأن النموذج المثالى للصفوة الحاكمة يحتوى على خليط زكى من صفوة « الأسود » و « الثعالب » . وهم

---

(١) محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسى الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣م ، ص ٣٨٣ .

(2) Bottomore, T.B., Op. Cit.: PP. 51 - 52 .
(3) Cosor, A. Lewis., Masters of Sociological thought, op. Cit.: P. 396 .

الأفراد القادرون على ممارسة القوة » ، والخداع [1] ولنا أن نلاحظ هنا أن بارتيو قد شايع « فلسفة الوصول الى الحكم فى عصر ميكيافللى الذى يرى أنها تقوم أساسا على القوة والخديعة [2] هذا وقد رأى أن مصادر بناء القوة للصفوة العسكرية تلعب دورا جوهريا فى تحقيق هذا الهدف . وقد بدأ ذلك فى إشارته الى « أن دوام القوة للدولة يتطلب بصفة أولية المقدرة على توظيف وممارسة القوة Force ، والتى توجد بواسطة الجيش Army ، والوسائل المالية ، والدبلوماسية . ثم يتم تدعيمها من خلال ممارسة التحكم والضبط فى الأقاليم والسكان [3] .

وأخيرا وفى نطاق هذا المدخل البنائى تأتى اهتمامات رايت ميلز ضمن علماء الصفوة الكلاسيكين ، ويلاحظ أنها قد اتخذت تيارا نظاميا يحاول أنصاره إثبات أن القوة داخل المجتمعات الحديثة تتخذ شكل نظام شمولى يسيطر على كافة مقدارات المجتمع .

وأنه مهما تعددت الصفوات فإنها تتحد فى النهاية لتكون صفوة قوة تتحكم فى كافة جوانب الحياة فى المجتمع [4] ولعله يبدو واضحا أن رايت ميلز فى إطار الجاهه البنائى النظامى ودراساته الصفوية قد اهتم بدراسة بناء القوة للصفوة العسكرية ، وأيضا بتحديده لمصادر قوتها التى تؤهلها لأن تلعب دورا بارزا على المستوى القومى التكاملى ، مع بقية الصفوات الأخرى . ويرى بوتومور فى هذا الصدد أن رايت ميلز قد دافع عن وجهة نظره واصر على أن الثلاث صفوات الرئيسية : العسكرية ، والاقتصادية ، والسياسية تشكل فى الحقيقة جماعة متماسكة . كما دعم وجهة نظره هذه بترسيخ التشابه فى أصولهم الاجتماعية وفى ترابط

---

(1) Coser, A. Lewis., Op. Cit., P. 399.

(٢) اسماعيل على سعد ، المجمع والسياسة، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية،١٩٨٠م ، ص ٨٣ .

(3) Deutsch, W. Karl., Politis and Government, Op. Cit., P. 74.

(٤) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨م ص ١٠٢ .

العلاقات الشخصية والعائلية بين تلك الصفوات المختلفة [1] .

وإذا ما تسألنا عن الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية فى واقع المجتمعات الحديثة بوجه عام ، والمجتمع الأمريكى بوجه خاص فى ضوء علاقتها ببقية الصفوات الأخرى ، فيبدو لنا أن رايت ميلز قد أضفى نوعا من الوضوح على مبدأ توازن القوى كما أوضح «بوتومور» . فبالرغم من أن الصفوة العسكرية حديثا تملك سلطة واسعة فى كافة المجالات المدنية والعسكرية فى ضوء التقدم التكنولوجى العسكرى ، والذى يؤثر على السيسات المدنية إذا ما قورن بضعفها وخضوعها للسلطة المدنية فى القرن التاسع عشر [2] . إلا أن رايت ميلز لم يغفل علاقات التوافق والتطابق فى المصالح بين الصفوات الثلاث على المستوى القومى . ورأى أنها تؤلف فى النهاية صفوة واحدة وتتشكل « من أولئك الذين يشغلون مراكز عليا فى المنظمات الرئيسية ، وأن تماسك الصفوة يستمد من قوة الروابط بين هذه المنظمات . أما ضعف هذه الروابط فهو الذى يفسر تفكك الصفوة [3] .

ومن ثم نستبين أن تماسك الصفوة على المستوى القومى كما يرى رايت ميلز هو الذى يؤدى الى تماسك البناء الاجتماعى الامريكى واستقراره . وانه يتفق من خلال اتجاهه الصفوى النظامى ، مع اتجاه موسكا وميشلز التنظيمى ، واتجاه باريتو السيكولوجى داخل نطاق المدخل البنائى . والذى يؤكد أن سيادة الصفوة الحاكمة تتوقف على درجة سيطرتها على مصادر قوتها ، والتى قد تكون مصادر تنظيمية ، أو نفسية أو نظامية .

ولعلنا نستطيع القول بأن البحوث المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية تمثل الاستخدام الأمثل لهذا المدخل البنائى فى دراسات

(1) Bottomore, T.B., Elites and Society. Op. Cit., P. 34.
(2) Ray, Cuzzart & Edith, King., 20 Century, Op. Cit., P. 214 .
(٣) محمد على محمد ، اصول علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

الصفوة العسكرية . فقد أشار د. ابراهيم خضر فى كتابة «الجيش والمجتمع» الى بعد تركيز علماء الاجتماع – من خلال هذه البحوث على دراسة الصلة بين الجيش والمؤسسات الحكومية والصناعية . فمنهم من أهتم بدراسة الأبعاد البنائية والتماثلية للنماذج التصورية للعلاقات المدنية العسكرية ، وايضاح دور الجيش كقوة تحديثية في الدول النامية ، ومنهم من اهتم بدراسة الإفتراض القائل بأن الصفوة العسكرية هى التى تحمل طموحات الطبقة الوسطى فى التحديث أكثر من الصفوة المدنية مثل : باى Pye ، وهالبرن Halpern ، وجونسون Johnson . ومنهم من اهتم بدراسة قضية المركب العسكرى الصناعى بوصفها إحدى القضايا النظرية التى شغلت اهتمام علمء الاجتماع . وذلك فى إطار الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية فى البناء النظامى المجتمعى . وجدير بالذكر أن دراسة راينت ميلز حول صفوة القوة تأتى فى إطار هذا الجدل القائم بين أصحاب منظور الصفوة والمنظور التعددى حول دور الجيش فى صنع القرار القومى فى الولايات المتحدة والدول المتقدمة . وقد أمدتنا بتحليل عميق عن البناء الثلاثى للصفوة والمكون من : الجيش ، والهيئات الصناعية القوية والقادة السياسيين [1] .

وفيما يتعلق بموقف مفكرى الصفوة من مدخل الصراع ، وإمكانية الاعتماد عليه من قبل الصفوات العسكرية الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث – كإطار نظرى – فى سعيها لامتلاك مصادر القوة ، نرى ضرورة الاشارة فى البداية إلى أن المادية التاريخية أو مدخل الصراع قد غطى منذ ظهوره – على يد كارل ماركس فى بدايات القرن العشرين – مساحة متسعة فى نطاق الدراسات الاجتماعية والسياسية . وقد بدأ هذا الإنتشار واضحا كما يشير أنور عبد الملك بعد خروج الاتحاد السوفيتى منتصرا من الحرب العالمية الثانية من الناحيتين الحربية و النفسية . وحتى يؤمن نفسه ضد غزوه حربية جديدة بقيادة حلف

(١) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥٠ – ٣٨٠ .

الاطلنطى ، فقد بدأ فى تكوين الكتلة الاشتراكية فى أوربا الوسطى والشرقية بقيادة الأحزاب الشيوعية الموالية له ، وكذلك فى مجتمعات العالم الثالث بتقديم الدعم غير المحدود للأنظمة العسكرية التى قادت الثورات الوطنية والتحريرة منذ بداية السبعينات (١) .

وقد جاء ذلك بهدف مجابهة النظرية الوظيفية التى سادت الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا ، والعديد من مجتمعات العالم الثالث ، إلا أننا عايشنا عام ١٩٩١م والذى شهد انهيار نظرية ماركس المادية وتصدع مدخله للصراع الاجتماعى ، وتفتت مصادر قوة نظريته الاقتصادية . وما تبع ذلك من فشل تطبيقاتها فى المجتمعات التى أخذت بالماركسية وتبنتها كإطار أيديولوجى فى الحكم وموجها لعملية التنمية . وسوف نحاول فيما يلى استبيان موقف الفكر الصفوى من المادية التاريخية ومدخلها فى فهم الصراع الاجتماعى . ثم لبعد توافقها أو اختلافها مع اتجاه الدراسات الصفوية المهتمة بتناول حكم « القلة » أو « الصفوة » .

وقد وضح منذ البداية رفض مفكرى الصفوة للمدخل المادى ومدخل الصراع نظرا لتناقضه مع مدخلهم البنائى الوظيفى الذى ساد دراساتهم الصفوية فى مجال علم الاجتماع السياسى ويهدف الى تحقيق الاستقرار المتكامل ، فمدخل ماركس للصراع كما يشير كارل دويتش K. Deutch يؤكد على « أن اهتمامات الناس وأفعالهم تتحدد بواسطة الاعتبارات الاقتصادية والمراكز الطبقية . كما أن هناك قضيتان آخرتان : الأولى –مؤداها أن القوة Strenth والاهتمامات الطبيقية Interests of Classes سوف تتغير بسرعة مع التغير التكنولوجى والاقتصادى . والثانية – تعنى أن الاهتمامات الطبقية الرئيسية فى كل مجتمع كانت متعارضة بالضرورة مع بعضها البعض ، لدرجة أن الصراع بين الطبقات يشكل

(١) أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، « سلسلة عالم المعرفة » تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت : العدد (٩٥) نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ص ١٨٤ – ١٨٥ .

القاعدة للسياسات فى كل زمان [1] .

ولنا أن نستبين التناقض البادى بين اتجاه الفكر المادى لدى ماركس ، واتجاه الفكر الصفوى لدى كل من موسكا ، وميشلز ، وباريتو – فى إطار دراساتهم الاجتماعية والصفوية – فقد انتقد باريتو فى هذا الصدد اعتقاد ماركس « بأن الصراع الطبقى يحكمه المتغير الاقتصادى ولا غير . أى الصراع الناجم عن امتلاك وسائل الانتاج . على حين أن الاستحواذ على الدولة أو القوة العسكرية قد يكون أساسا للصراع بين الصفوة والجماهير ... كما أخطأ ماركس إذ اعتقد أن الصراع الطبقى فى العصر الحديث يختلف جوهريا عن ذلك الصراع الطبقى الذى حدث عبر العصور المختلفة ، وإذ يعتقد أن النصر النهائى للبروليتاريا سينهى هذا الصراع [2] .

وبالرغم من هذا التناقض البادى بين كل من اتجاه الفكر المادى – القائم على مدخل الصراع – وبين إتجاه الفكر الصفوى – القائم على المدخل البنائى الوظيفى – لدى موسكا وميشلز وباريتو . إلا أنه كانت هناك محاولات للتوفيق بين الماركسية والفكر الصفوى ، ويذكر إسماعيل سعد فى هذا الصدد « أنه على الرغم من هذا الهجوم ، وهذا الاختلاف بين الماركسية والصفوية،فإن بعض الصفويين قاموا فى السنين الأخيرة بمحاولات جديرة بالنظر ، خاصة عند «برنهام »،و«ميلز» اللذين حاولا دمج ماركس وموسكا وباريتو . فالقيادة تقوم من وجهة النظر هذه على الناحيتن الاقتصادية والسياسية ، ولايغلبون ناحية على أخرى ، هذا إلى جانب بعض المحاولات للتوفيق بين الماركسية والصفوية [3] .

ولعلنا فى هذا الصدد نستطيع أن نشير الى رؤية بوتورمور فى أن

(1) Karl. W. Deutch., Political and Government, Op. Cit., P. 93 .

(٢) اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٩ – ١٤٠ .

(٣) نفس المرجع ، ص ص ١٤٣ – ١٤٤ .

كلا المدخلين يتشابهان ويتطابقان فى تأكيدهم التفرقة بين الحكام Rulers والمحكومين Ruled . فالمدخل البنائى يستخدم مفهوم الصفوة Elite ليشير الى الاختلاف عند مقابلة التنظيم أو القلة الحاكمة بالكثرة غير المنظمة أو الجماهير . أما النظرية المادية أو مدخل الصراع فيستخدم مفهوم الطبقة Class ليكشف عن الاختلاف عند مقابلة الطبقة المسيطرة Dominant Classes بالطبقات التابعة Subject Classes [1] .

ولنا أن نلاحظ هنا أنه فى الوقت الذى اتخذت النظرية المادية لنفسها واجهة اقتصادية فقط ، ورأت أن القوى الاقتصادية هى المصدر الوحيد لقوة الطبقة الحاكمة فى صراعها المادى مع الطبقات الاخرى - وذلك بهدف تحقيق السيطرة على الحكم والوصول الى المجتمع اللاطبيقى - نجد أن صفوة القوة التى تبنت النظرية البنائية الوظيفية - كإطار أيديولوجى -قد اتخذت لنفسها واجهات متعددة للقوة داخل تنظيماتها الرشيدة . والتى وصفها ماكس فيبر « بأنها تتصف بالقدرة الفائقة والسيادة فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعملية ، والتكنولوجية [2] .

ولعلنا نستطيع القول بأنه بالرغم من محاولات التوفيق من قبل « رايت ميلز » و « برنهام » بين المادية التاريخية ومدخلها القائم على الصراع ، وبين اتجاه الفكر الصفوى فى الدراسات الاجتماعية والسياسية ، إلا أن الواقع العملى لنظرية ماركس المادية قد حمل فى طياته أسباب فنائها ، وذلك عندما أقام بنيانها على الصراع بين الطبقات بهدف الاستيلاء على وسائل الإنتاج المادية . ثم جعل من البروليتاريا مؤهلة لتحقيق هذا الهدف ، وفى إتجاه الوصول الى المجتمع اللاطبقى دون تدرج . وقد استشرف علماء الصفوة وغيرهم من علماء الاجتماع منذ الخمسينيات فشل نبوءة المجتمع اللاطبقى تلك دون تدرج ، وأيضا سيادة

---

(1) Bottomore, T.B., Elites and Souity. Op. Cit., PP. 36 - 37 .

(2) Caser, A. Lewis, Masters of Sociological thought, Op. Cit., P. 231.

مدخل الصراع . فقد أورد جورج جورفتشن G. Gurvitch فى كتابة دراسات فى الطبقات الاجتماعية بأنه إلى جانب الدور الذى يؤدى فى الإنتاج ، نجد الوعى الطبقى ، وإلى جانب العنصر الاقتصادى نجد العنصر العقلى والأيديولوجي . وهناك أخيرا الرأى الذى يعتبر الطبقة موضوعا تاريخيا خالقا لمستقبل المجتمع . والنظرية الماركسية فى شأن الطبقة الاجتماعية غنية بالاحتمالات .... وغير مستوفية التكوين ... ولايستطيع علم الاجتماع الحديث أن يقتنع بعد إنقضاء مائة سنة ، بقبول وتطبيقه نظرية ماركس فى الطبقات الاجتماعية (١) .

كما يأتى فى هذا الصدد أيضا الكثير من الدراسات التى شككت فى صدق التفسيرالماركسي- المادى - للصراع منذ عام ١٩٦٢م ومن بينها « دراسة أنجزها أشن بالكس فى قرية فليكوسيلو الواقعة جنوب يوغوسلافيا .... وتوصل بها الباحث إلى أن حالات الصراع والتشاجر بين الأسر فى القرية بعد تحليلها أثبتت أن ست عشرة فقط من ستة وثلاثين حالة ترجع إلى عوامل إقتصادية ، فى حين أن العشرين الباقية لاترجع الى عوامل إقتصادية ، مما يدحض الفرض القائل بأن هذا الصراع إنما يرجع فى أساسه الى العوامل الاقتصادية فى القرية (٢) .

ثانيا : المداخل المنهجية :

وإذا ما أنتقلنا إلى تناول المداخل المنهجية التى اعتمدت عليها الدراسات الصفوية ، وتأتى فى إطارها دراسات الصفوة العسكرية يبدو لنا أن هناك اتفاقا عاما بين علماء الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع العسكرى على أن المناهج الصفوية السائدة فى دراسات القوة فى علم

---

(١) جورج جورنشن ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية (ترجمة) أحمد رضا محمد رضا ، عز الدين فودة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، ص ١٣٠ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧م ، ص ١٣

الاجتماع السياسى يمكن الاعتماد عليها فى دراسات الصفوة العسكرية . هذا إلى جانب المناهج وأدوات البحث الاجتماعى الأخرى السائدة فى مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية ، ويأتى ذلك فى إطار « العلاقات المتبادلة لكل من القوة السياسية والقوة العسكرية .:.. فالقوة العسكرية مقوم ضرورى للقوى السياسية . بل إن القوة العسكرية هى الإدراة التى تحقق إرادة الدولة بصورة عامة إلا أن هذا لايمثل قاعدة عامة إذ قد تتحظى القوة العسكرية حدود هذه الوظيفة ويصبح تأثيرها فعالا ، بل حاسما فى اتخاذ القرارات السياسية الكبرى» (١) .

لقد لوحظ كما يشير اسماعيل على سعد أن اهتمامات الباحثين بالدراسات الصفوية فى إطار البحث الإمبريقي – قد استحوذت عليها المناهج الصفوية . وذلك بهدف تصوير طبيعة صفوات متخصصة معينة ، أو بتصوير درجة التكامل فى الصفوة القومية . وقد وجد أن تلك الدراسات تمثل محاولات رئيسية للتجميع النظرى ، والذى يأتى فى إطار اعتمادها على منهاج صفوى يحاول كشف أو تعريه إناس يتمتعون بالشهرة بسبب قوة ترتبط أو لاترتبط بالقوة الفعلية . كما بدأ واضحا أن هنا منهاجين يتسيدان نطاق دراسات القوة فى علم الاجتماع السياسى بوجه عام وهما : منهج الشهرة Reputation ، ومنهج اتخاذ القرار Decision Making وإن كان منهج الشهرة لدى « هنتر » قد أعتمد عليه من قبل أصحاب النظريات الصفوية فى دراسات القوة . وجاء ذلك فى إطار اعتقادهم بأننا إذا استطعنا تحديد الأشخاص المشهورين بإمتلاك القوة فى المجتمع ، أو ذوى المواقع الهامة فإننا نستطيع التعامل تلقائيا مع أبرز مسائل المجتمع ، أما منهج إتخاذ القرار فقد اعتمد عليه أصحاب النظريات التعددية فى دراسات القوة ، وأهتموا بدراسة مجالها. كما رأوا أن القوة تمثل قيما نادرة تتوزع بين الثروة والهيبه والمكانة . وأن البحث فى هذه المسائل يكون بهدف فضح هـؤلاء الذين يبغون التأثير على عملية

---

(١) اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ص١٧٢ .

التوزيع ذاتها [1] .

ولما كانت الصفوة العسكرية تعد إحدى واجهات بناء القوة في المجتمع بجانب كل من القوة الاقتصادية ، والسياسية ، كما يكون لها نفوذها وتأثيرها في توجيه واتخاذ القرارات . ولما كانت هناك إمكانية أيضا لقيام صفوة قومية تضم أصحاب المراكز العليا والنفوذ والمصالح في تشكيل الجماعات المختلفة التي تكون بناء القوة ، فلعله يكون من العام في نطاق الدراسات الصفوية الاعتماد على كل من منهج الشهرة والذى يفضله أنصار الاتجاه الصفوى في دراسات القوة ، وأيضا منهج اتخاذ القرار لدى أنصار الاتجاه التعددى ، والذين يسلمون بأن الصفوة العسكرية تشكل أحد أبعاد بناء القوة في واقع الصفوة القومية كما هو عند رايت ميلز . وسواء أكان هذا أم ذاك ففي النهاية تستطيع الأقلية (الصفوة) بما لها من حسن تنظيم وتماسك أن تسرق من الأغلبية سيطرتها . ولايتوقف الأمر لدى الصفويين عند هذا الحد ، بل أنهم يرون أن الأقلية لاتصنع أو تتخذ القرارات وحسب وإنما لديها من الأساليب ما يجعل الأغلبية وتذعن وتطيع » [2] .

وقد يبدو لنا بعد إعتماد الصفوة العسكرية « بوضوح على منهج إتخاذ القرار - داخل بناء القوة للصفوات الحاكمة - سواء أكانت هي في موقع الحكم أو تشكل أحد واجهات القوة في بناء الصفوة القومية - في متصل ذى ثلاثة نقاط رئيسية « الأولى - هي الجماعة الضاغطة حيث تحاول القوات المسلحة هنا التأثير على صنع القرار السياسى للحكومة، والثانية - هي الارتباط بالسياسة وتزيد القوات المسلحة هنا من دورها كجماعة ضاغطة محاولة زيادة درجة نشاطها في عملية صنع

(١) اسماعيل على سعد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسى ، المرجع السابق ، ص ص ٨١ - ٨٥ .

(٢) محمد عاطف غيث ، وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢م ، ص ٣٩٩ .

قرارات الحكومة إما بالتنسيق أو الاتحاد مع السياسية المدنية ... أما الثالثة - فهي التدخل الشامل حيث تقوم القوات المسلحة بالتوجيه الصريح للمناصب الحكومية ، وإبعاد شاغليها من المدنيين بحيث يكون الحد الأدنى من التدخل الشامل هو أعلى مستوى من مستويات الارتباط بالسياسة . ويظهر هذا الدور في شغل العسكريين لأعلى المناصيب الحكومية المدنية لفترة طويلة ، كمنصب الرئيس أو رئيس الوزراء . وإذا لم يشغل العسكريون المناصب الحكومية الأساسية فعلا فإنها قد تشغل بواسطة أفراد يعينهم العسكريين بأنفسهم ، وتظل الوظائف الحكومية الأساسية تحت سيطرة وتوجيه القوات المسلحة [1] .

كما أن هناك مناهج وأدوات بحثية أخرى استخدمت في مجال دراسة بناء القوة للصفوات الحاكمة - ويمكننا الاعتماد عليها في دراستنا لموقف الصفوات العسكرية الحاكمة في واقع مجتمعات العالم الثالث من قضايا التنمية السياسية - وأهم هذه المناهج والطرق البحثية (المنهج التاريخي التحليلي المقارن ، والمنهج التجريبي ، وطريقتي تحليل المضمون ، ودراسة الحالة) ففي ضوء الاتفاق العام بين العلماء على « أن المدخل التاريخي هو المنبع الذى تستقى منه كل العلوم الانسانية بل ويمكن القول أنه بالمعنى العام يستخدم في العلوم الطبيعية كذلك ، ويقدم لهذه العلوم مادة هائلة تعتمد عليها في أبحاثها » [2] نجد إشارة ابراهيم خضر إلى أن المنهج التاريخي التحليلي المقارن يمكن الاعتماد عليه في مقارنة تاريخ درجة التداخل العسكرى بين دولتين أو أكثر . وأن التصور الأساسي لهذا المدخل يأتي إعتماده على السلوك الماضي للجيش في شرح الظروف الحالية التي تؤدى إلى التدخل العسكرى . فالتحليلات

---

(١) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، « دراسة في علم الاجتماع العسكرى » مرجع سابق ، ص ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٢) محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج العملى « دراسة في طرائق البحث وأساليبه » . الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ ، ص ٤٤٠ .

السياسية يمكن أن تلعب دورا هاما فى تتبع دراسة تطور الصفوات العسكرية فى فترة زمنية محددة ، فى علاقتها بالاطارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة وأيضا فيما يتعلق بتنمية تلك الاطارات بحيث يمكن الإستفادة من تلك التحليلات فى دراسة الوظائف التى يمكن أن تنهض بها الصفوات الحالية من خلال المقارنة [1] .

أما فيما يتعلق باستخدام المنهج التجريبى وإمكانية الاعتماد عليه فى الدراسات الصفوية بوجه عام ، ودراسات الصفوة العسكرية بوجه خاص فيبدو واضحا وكما يشير اسماعيل على سعد « أن الأمر يبدو جد صعب بالنسبة للتجريب فى مجال العلوم السياسية . فعالم الطبيعة يستطيع أن يخضع مادة تجربته تماما ، ولكن عالم الاجتماع لايستطيع ذلك فمادة دراسته ...هى الناس والبشر ، فالملاحظة هنا تجريبية وليست مصطنعة » [2] .

وهذا يعنى أن العلماء المهتمين بدراسة الصفوات العسكرية وإبراز دورها فى مجالات التنمية المختلفة – فى واقع حكمها – يمكن لهم الاعتماد على الملاحظات المباشرة ، والتى يمكن إستقاؤها من الواقع السياسى الامبريقى لتلك المجتمعات – أى كما تحدث تلك الملاحظات فى الطبيعة ودون تدخل منهم – ثم القيام بتجميع تلك الملاحظات بجانب النصوص والوثائق الخاصة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف تحليل مضمونها وتقييمها ، فالتجريب فى أساسه عملية تحكم ، ومن الواضح أنه عند دراسة عناصر كيميائية مثلا يسهل التحكم فى العوامل المختلفة ، وبخاصة أن أية بحوث فى الكيمياء هى بحوث معملية ، والبحوث المعملية خاضعة إلى حد كبير لتنظيم الباحث وتحكمه ، ولكن هذا الموقف لاينطبق بكامله على المواقف الاجتماعية ولا على الأشخاص

(١) د. ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) اسماعيل على سعد ، المجتمع والسياسة ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

... فالدراسة فى مجال العلوم الاجتماعية المختلفة لازالت تعانى من صعوبة التحكم فى المتغيرات المتداخلة فى الموقف التجريبى [1] .

لعلنا نستطيع القول بأن المناهج التاريخية التحليلية المقارنة ، والمناهج التجريبية التى يمكن لدراسات الصفوة العسكرية أن تعتمد عليها فى تناول موضوعات دراساتها - فى إطار مما يطلق عليه بسوسيولوجية العلاقات المدنية العسكرية - يمكن لها أن تستخدم طريقة تحليل المضمون في تحليل الوثائق والبيانات المتعلقة بدراسة الموضوعات ذات الصفة التاريخية ، وأيضا فى تحليل الملاحظات التجريبية التى ننتهى إليها فى دراساتنا للموضوعات التجريبية التقويمية ، على أن تتصف تلك الملاحظات بصفة العلمية وفق رأى بوبر Boper من خلال الحواس التى تعد المصدر الأساسى لإستقاء هذه الوقائع . لذا لابد من سلامة الحواس ودقة حساسيتها حتى تؤدى وظيفتها بفاعلية ودقة [2] .

كما يمكن لتلك المناهج التاريخية ، والامبريقية - فى إطار معالجاتها للصفوات العسكرية والأدوار التى يمكن أن تنهض بها فى تنمية واقع مجتمعات العالم الثالث - أن تستخدم طريقة دراسة الحالة ، وقد أوضح ابراهيم خضر فى هذا الصدد بأنها تمثل مدخلا فرديا ونوعيا أكثر من استخدامها كمدخل إمبريقى ، وتستخدم بصفة أساسية لاستخراج الأفتراضات أكثر من اختيارها [3] .

هذا بالإضافة إلى أن الحالة التي يدرسها الباحث فى نطاق الدراسات الصفوية قد تكون شخصا ، أو جماعة ، أو نظاما إجتماعيا .

---

(١) محمد زيدان عمر ، البحث العلمى « مناهجه وتقنياته » جدة : دار الشرق ، ١٩٧٥م ، ص ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢) ماهر عبد القادر ، المنطق ومناهج البحث ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٧م ، ص ١٦٠ .

(٣) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

ويكون الهدف من دراساتها هو البحث التفصيلي لكافة جوانبها ، وذلك من خلال جمع أكبر قدر من المعلومات عن تاريخ الحالة وتطورها [١] .

٢- نماذج من الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث :

وبعد تناولنا لمفهوم الصفوة بوجه عام ، والصفوة العسكرية بوجه خاص في الجزء السابق ، وكذلك المداخل النظرية والمنهجية التي يمكن الاعتماد عليها في دراسات الصفوة العسكرية ، ننتقل إلى محاولة إلقاء الضوء على نماذج من الصفوات العسكرية القائمة في واقع مجتمعات العالم الثالث ، ثم كيفية ظهورها ولأى الطبقات الاجتماعية تنتمي . ويعد ذلك تمهيدا للفصل الثاني الذى خصص لمعالجة الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوات العسكرية في عملية التنمية السياسية . وسوف نتناول في البداية نموذجا من الصفوات العسكرية في مجتمعات أمريكا اللاتينية ، وبوجه خاص في « شيلي و كوبا » . ثم في مجتمعات جنوب شرق آسيا وبالتحديد في « فيتنام » . وأخيرا في واقع المجتمعات الأفريقية ونأخذ « نيجيريا » على سبيل المثال «والسودان » ، و « أوغندا » ، و « الجزائر » .

وفي هذا الصدد يرى تشارلز أندريان Charles F. Anderian في كتابه Political Change in the third world أن دراسة النماذج المجتمعية القائمة في تلك المجتمعات تعد مفتاحا لتحديد واجهات التغيرات السيوسياسية في واقعها ، والتي يمكن حصرها فيما يلي : المعتقدات السياسية ، ومستويات الإنجاز السياسية ، وسلوك القيادة السياسية ، وعملية صنع السياسات العامة ، ثم فهم القرارات التي تحدث تلك التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في حياة المجتمع [٢]

---

(١) محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج العملي ، « دراسة في طرائق البحث وأساليبه » مرجع سابق ، ص ٦٥٨ .

(2) Charles F. nderian., Political Change in the third world, Boston: Allen & Unwin, INC.: 1988. P. 5 .

ويذكر أنور عبد الملك أنه في كثير من الأحيان يلعب الجيش بهيئة ضباطة القيادية دورا هاما في تشكيل الطبقة الحاكمة في معظم مجتمعات العالم الثالث . وأوضح أنها تمثل تجمعات من فئات الأقلية المهيمنة في القطاع التقليدى من الاقتصاد والمجتمع ، وخاصة الريف ومناطق التمركز السكانى القديمة حول مدارس الفكر والعمل التقليدية . وذلك بجانب القطاع الرأسمالى الحديث بجناحيه : القاطع الخاص ، والقطاع المملوك للدولة [١] .

ويضيف تشارلز أندريان أنه أدرك هذا التغير الحادث في واقع مجتمعات العالم الثالث في ضوء الظروف التاريخية التى تقود إلى تلك التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأن فهم الانتقال من نمط سياسى إلى آخر يتطلب ضرورة تحليل البناءات والمعتقدات الخاصة بالقوة الحاكمة التى تملك مصادر القوة ، وكذلك الخاصة بالمعارضة . وهذا يعنى أن الصفوة الحاكمة يمكن أن تواجه عدم الاستقرار السياسى إذا لم يكن لدى قادتها القدرة على ممارسة الضبط الفعال ، وخلق الاتجاه نحو تشكيل الاتحادات والأحزاب ، وكذلك نحو الأخذ بأيديولوجية معينة ، وإذا حدث في المقابل أن عملت التنظيمات المعارضة على تنمية أحزاب قوية ، ومارست ضبطا أكثر فاعلية وأصبحت أكثر ارتباطا بأيديولوجية معينة ، فحينئذ يمكن لتلك القوى المعارضة أن تمسك بزمام القوة بنجاح وتكون قادرة على تشكيل نموذج سياسى مختلف [٢] .

وبمتابعة هذا الفهم لدى تشارلز أندريان وغيره من علماء الاجتماع السياسى نحاول إبراز الأسباب والظروف التاريخية التى قادت إلى تلك التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية – في مجتمعات

(١) أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، « سلسلة عالم المعرفة » مرجع سابق ، ص ص ١٠٢ -١٠٣ .

(2) Charles. F. Anderian., Political change in the third world, op. cit.: P. 4 .

العالم الثالث – وأدت إلى سيادة حكم الصفوات العسكرية في واقعها ، والأخذ بأيديولوجيات ذات واجهات متباينة . وسوف نضرب أمثلة لهذه النماذج في كل من : أمريكا اللاتينية بدرسة « شيلي » و « كوبا »، وفي آسيا بدراسة فيتنام ، وفي أفريقيا بدراسة « نيجيريا »، « السودان » ، « وأوغندا » ، و « الجزائر » .

أ- الصفوات العسكرية في مجتمعات أمريكا اللاتينية شيلي ، وكوبا:

يذكر إين روكسبورجيت Iam Rexborught أن النسق السياسي الذى ارتبط بمجتمعات أمريكا اللاتينية تمثل فى السياسات الأوليجاركية التى حكمت من خلالها صفوات زراعية فى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . ويمثل ذلك حالة البرازيل ، حيث كان تدخل الأجهزة الحكومية يعد قليلا فى الشئون المحلية . وقد أدى ذلك إلى نمو الصفوات الأقليمية لتدافع عن نفسها كأجزاء منفصلة ، ومعتمدة على سياسات موروثة ذات حكم ذاتى مستقل ، إلا أن هذا الحكم الأوليجاركى قد تحقق فى بعض الأقطار مثل « شيلى » Chile من خلال الأجهزة الحكومية المركزية القوية، والتى سعت الى الإستحواز على الدخل من خلال عمليات التعدين . وتبع ذلك أن جاء الكساد العالمى فى عام ١٩٣٠م بقوى مناضلة جديدة وبرزت طبقت إجتماعية جديدة ملكت مصادر القوة السياسية ، وهى الطبقة المتوسطة والبروليتاريا .وقد أعتبر إين روكسبورجيت أن تلك الحركات الشعبية فى واقع مجتمعات أمريكا اللاتينية – كانت استجابة لموقف تاريخى خاص ، والذى تمثل فى الأزمات المصاحبة للدولة الأوليجاركية . ولم تكن إستجابة لمشكلات أو متطلبات التحديث ، أو ظاهرة تهدف إلى التعبير ، أو حركة جماعات تسعى لمراكز القوة [1] .

وبصدد تغلغل حكم الجيوش فى مجتمعات العالم الثالث ، ومنها

(1) Ian Roxborought., Theories of underdevelopment, London: Macmillan company., 1979. pp. 107 - 110 .

مجتمعات أمريكا اللاتينية ، وهى يمكن اعتبار حكمها عامل تحديث ؟ أم عامل إعاقة للتنمية ؟ أوضح إين روكسيورجيت Ian Roxboraught أن هناك تعارضا قائما بين وجهة نظر « جونسون Jhon J. Johson» الذى يرى أن الجيش يمكن أن يشكل عاملا من عوامل التحديث والتقدم أكثر من كونه عمل إعاقة للتنمية ، وذلك على عكس رؤية إدواردليون Edward Lieuwn كما يذكر روكسيورجيت أن تغلغل الجيوش فى مواقع مجتمعات العالم الثالث لاتكون له أسباب واحدة ولا نفس النتائج ، حيث يفرق « هنتنجتون » Huntingt بين مواقف التدخل العسكرى التى تخدم الأحداث التاريخية السريعة ، وتأتى سياسة جدد فى مجال السياسة وبين مواقف التداخل الصارمة والتى يترتب عليها أن يأخذ الجيش على عاتقه مسئولية الحكم . وبالتالى يمكن أن يكون إما معوقا أو مشجعا ، فى عمليات التنمية السياسية .

وقد جاءت هذه التحليلات فى نظرية هنتنجتون التاريخية والتى أوضح فيها أن الجيش فى أمريكا اللاتينية قد مهد الطريق لإحلال الحكم الأوليجاركى الخاص بالطبقة المتوسطة ، بل وحماها من أعوان الحكم الأوليجاركى التقليدى ، والطبقة العاملة . ولما فشلت تلك المحاولات فى خلق مواقف ملائمة للتنمية والاستقرار السياسى ، كانت هناك إمكانية فى أن يأخذ الجيش على عاتقه مسئولية الحكم [1] .

ولقد كانت هناك دراسات تناولت ظروف قيام الحكم العسكرى فى مجتمعات أمريكا اللاتينية ، ووصفته بأنه « يمثل حالات من حكم الدولة المستبدة ، والتى يصعب أن نجدها خارج أمريكا اللاتينية » [2] . كما تناولت الأدوار التى مارستها الجيوش فى أمريكا اللاتينية . ومنها :

---

(1) Iam Roxborought., Theories of Undervelopment., op. cit., PP. 125 - 126 .

(٢) أحمد عبد الله وآخرون ، الجيش والديموقراطية فى مصر ، القاهرة ، سينا للنشر، ١٩٩٠م ، ص ٢٥ .

دراسة : « أرنادى » عن تكنيك الانقلابات العسكرية فيها . ودراسة « رستنر » عن الدور السياسى الخاص بالقوات المسلحة الأرجنتينية . وأخيرا جاءت دراسة ليفين E. Lieuwen المقارنة عن الوظائف العسكرية وأدوار الجيش فى إمريكا اللاتينية ، وذلك من خلال التغييرات فى الأدوار العسكرية التى أعقبت إنهيار النظام التقليدى [1] .

ويذكر إين روكسيورجيت أيضا أن هناك دراسات قد تناولت الأصول الاجتماعية التى إنحدرت منها الصفوات العسكرية التى حكمت فى مجتمعات العالم الثالث . ثم يشير إلى أن جوسى نيون Josc Nun قد برهن على أن سلوك الضباط العسكريين فى مجتمعات أمريكا اللاتينية – والذين تولوا مهام الحكم فى تلك المجتمعات – يبرز من الطبقة المتوسطة ... وهو ما جعلهم يميلون للتصرف بوصفهم ممثلين للطبقة المتوسطة . والتى كانت ضعيفة وغير قادرة على التصرف بفاعلية فى أمورها .. وأن هناك نسبة ٧٨٪ من هؤلاء الضباط ينتمون إلى هذه الطبقة المتوسطة [2] .

أما فيما يتعلق بظاهرة الاستقرار السياسى فى واقع الحكم العسكرى الذى ساد مجتمعات أمريكا اللاتينية فقد لاحظ روكسيورجيت أنه هناك إمكانية فى « شيلى » و « كوبا » للتحول عن المقدمات الكبرى للديموقراطية عند تبدل الظروف . ففى شيلى حدث ذلك وتعرض الحكم الديموقراطى الذى كان يعتمد على الصادرات المعدنية الى تهديدات خطيرة نتيجة طوفان المؤامرة العسكرية فى الفترة من (١٩٢٠-١٩٣٠م) . ثم كانت هناك محاولات للثورة الاشتراكية حتى أعلنت الجمهورية الاشتراكية فى عام ١٩٣٢م [3] .

---

(١) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع : « دراسة فى علم الاجتماع العسكرى » ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

(2) Ian Roxborought., Political change in the third world., op. cit.: P. 126 .

(3) Ian Roxborought., theories of Under Development, op. Cit., P. 117 .

كما بدا عدم الاستقرار واضحا أيضا فى العقود التالية والتى سمحت ظروفها بالممارسة الديموقراطية البرلمانية ، وكانت سببا فى تقليد الرئيس الليندى Allende السلطة ، فلم تشفع له تلك الفترة فى محاولته الانتقال بحكمه الى النمط الاشتراكى الديمواقراطى. وذلك بالرغم من تعاطف بعض قادة الجيش مع برنامج حكومة إليندى الاشتراكية الديموقراطية . كما كان هناك عنصر جديد ظهر معارضا للأرضية الماركسية ، وتمثل فى الأزمات الاقتصادية التى أصبحت أكثر حده وتنوعا فى عام ١٩٧٣م . مما جعل حكومة إليندى غير قادرة على السيطرة على النظام . وهم ما حدابهم يخططون للثورة ويؤكدون قدرتهم على تسيير الحكومة أكثر من الرئيس والأحزاب الماركسية ، والانتقال بالمجتمع الشيلى بعد إبادة سرطان الملركسية الى النمط المعاد للاشتراكية والسائد فى مجتمعات أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٧٧م[1] .

وإذا ما أنتقلنا إلى كوبا ، وحاولنا الوقوف على بعد التقلب والاستقرار السياسى فيها ، وما الدور الذى مارسته صفوة الحكم العسكرية فى هذا الشأن ؟ نجد أن فان وايتنج Van R. Whiting قد أوضح فى دراسته عن التنمية السياسية - فى كوبا ، والمكسيك ، والبرازيل - أو كوبا بعد عام ١٨٩٨م قد حكمتها الولايات المتحدة بطريقة غير مباشر . أما بعد ثورة ١٩٥٩م وحصولها على الاستقلال رسميا فقد حكم فيدل كاسترو من خلال الجيش وأرتبطت كوبا بالاتحاد السوفيتى (روسيا حاليا) وأصبحت تمثل المجتمع الاشتراكى الأول فى أمريكا اللاتينية . وتبع ذلك أن أعلنت الولايات المتحدة فى فبراير ١٩٦٢م طرد كوبا من التنظيم الخاص بها والمسمى (OAS) ومن ثم أصبح واضحا بعد أزمات القتال الكوبى أن كوبا أصبحت دولة اشتراكية ثورية تتمتع بدعم إقتصادى عسكرى من الإتحاد السوفيتى وقد أكد ذلك فيدل كاسترو فى

(1) Charles F. Anderian., Political Cahnge in the third world. op. cit., P. 177.

عام ١٩٦٩م بإعلان إرتباطه بالماركسية [1] .

كما يرى سويم العزى فى هذا الصدد أن هناك حالة من عدم الاستقرار السياسى بين الأنظمة العسكرية الحاكمة فى مجتمعات أمريكا اللاتينية بوجه عام . وأوضح أن هناك تعاقبا بين نوعين من الأنظمة هما : الأنظمة الديموقراطية ، والحكم العسكرى . فبالرغم من حصول أمريكا اللاتينية على إستقلالها قبل قرن من الزمان ، فما زالت أنظمة هذه الدول تفتقر الى مركز سياسى قوى قادر على القيام بدور التحكم ، والقدرة على توزيع المصالح . وأن سبب ضعف هذا المركز السياسى يرجع إلى أن هذه المجتمعات تتميز بإزدواجية فى الأسس الاجتماعية والاقتصادية . فلكونها مجتمعات تقلدية ، فإن غالبية أفراد هذه المجتمعات يخضعون لأسلوب معين من الأنتاج الاقطاعى والى هرمية قيمية للثقافة المسيطرة . هذا بالاضافة إلى ضغط عوامل التحديث عليهم من خلال إدخال نظام إقتصادى معين [2] .

ولعلنا نستبين من تتبعنا لكيفية ظهور الحكم العسكرى فى واقع مجتمعات أمريكا اللاتينية ، ولأى الطبقات ينتمى قادته ؟ وما الدور الذى يمارسه الحكم العسكرى فى استقرار تلك المجتمعات السياسى ؟ أن سيادة حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية بوجه عام وفى شيلى ، وكوبا بوجه خاص كان استجابة لموقف تاريخى أملته أحداث مفروضة ، وليس ظاهرة تهدف إلى التغيير والتحديث بهدف التحرر والاستقلال الاقتصادى. وأن تلك الصفوات العسكرية غالبا ما ينتمى ضباطها إلى الطبقة المتوسطة فى بنية مجتمعاتها . وأخيرا تلعب دورا مباشرا فى ظاهرة تبدل أشكال الحكم وعدم الاستقرار السياسى

(1) Van R. Whiting., Political Develpoment of Cuba, Mexico and Brazil, In Karl W. Deutch (eds) political and Goverment, London: Haughton Mifflin Company., 1980. PP. 608 - 609 .

(٢) سويم العزى ، الدكتاتورية الستبدادية والديموقراطية فى العالم الثالث ، بيروت : المركز الثقافى العربى ، ١٩٨٧م ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

فى واقعها .

ب - حكم الصفوة العسكرية فى فيتنام :

يرى تشارلز أندريان Charles Anderian أن الحكم العسكرى فى فيتنام الشيوعية قد تبنى نسقا صفويا - منذ تحقيق الاستقلال فى عام ١٩٣٠م - ويتصف بالقدرة على تحريك الجماهير ، ويتشابه فى العديد من الأمور مع قيادة « فيدل كاسترو » لكوبا وفى قوله بأن الثورة تمثل النظام . فقد استهدف كلا النموذجين بناء مجتمع اشتراكى . وأيضا الأخذ بزمام مصدر القوة السياسية من خلال نضال الجيش ضد المقاومة الداخلية ، والتصدى للقوى الأجنبية . وقد أدى ذلك الى اصطباغ الحياة السياسية بالصفة العسكرية فى العديد من المجالات مثل : الشدة ، والنظام ، والطاعة ، والتنظيم ، بل أخذت تلك الواجهات العسكرية أهمية كبرى على المستوى القومى . وبالتالى أصبح صنع القرار السياسى يخضع بشكل ما للأفكار العسكرية . فقد اعتمدت كلا الصفوتين العسكرتين فى « فيتنام » و « كوبا » على الاتحاد السوفيتى - فى حينه - فى تدعيمهما بالأسلحة والبترول والمساعدات الاقتصادية والتكنولوجية ، ومتطلبات الصناعة . ومن هنا جاءت متابعة « فيتنام » و « كوبا » للخط العام للسياسة السوفيتية (١) .

ويأتى بروز الدور الهام الذى مارسته الصفوة العسكرية فى «فيتنام» بعد حصولها على الاستقلال ، فى ضوء اشاره أنور عبد الملك إلى أن الجيش قد لعب دورا مركزيا فى عملية بناء السلطة الاجتماعية هناك . وذلك نظرا الى أن المجتمع يفتقر إلى التراث الذى يطلق عليه تعدد التيارات السياسية ، وأيضا فى إطار انبثاق سلطة الدولة مباشرة من نضال الشعب المسلح بقيادة حزبه الثورى (٢) .

---

(1) Charles F. Anderian, Political change in the third world, Op. Cit.: P. 119 .

(٢) أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، (سلسلة عالم المعرفة) العدد ٩٥ ،مرجع سابق،ص ١٥٧ .

ومتابعة لبعد التماثل بين حكم الصفوتين العسكريتن فى « فيتنام» و « كوبا » فيما يتعلق بالظرف التاريخى الذى أدى إلى بروزها ، ونسقها السياسى، وتوجهاتها الايديولوجية ، فقد أوضح شارلز أندريان أنه منذ تحقيق الاستقلال فى فيتنام فى عام ١٩٣٠م معتمدا على الجيش بقيادة « هوشيمنا Hochiminh » ، ظهر الحزب الشيوعى السوفيتى الى حيز الوجود . ولكن دون رغبة فى القيادة الجماعية من قبل « هوشيمنا » . وقد تحقق ذلك بعد موته فى عام ١٩٦٩م عندما قام الحزب بتأسيس تنظيم سياسى يتبنى الماركسية اللينينية ويعتمد على دكتاتورية البروليتاريا والقيادة الجماعية ، وفى المقابل كانت قيادة « فيدل كاسترو » أقل ولعا بالتنظيم اللينينى . فقد تبنى الماركسية من منظور فيادة شخصية معتمدا على الجيش ، وعلى إرادته الشخصية . وقد بدا ذلك واضحا منذ تحقيق الاستقلال فى عام ١٩٥٩م ثم تأسيسه للحزب الشيوعى فى عام ١٩٦٥م ليحكم من خلال حكم عسكرى ، سواء بصفته ثوريا أو اشتراكيا [١] .

ولنا أن نلاحظ بأن الخط العام لحكم الصفوة العسكرية فى كل من فيتنام ، وكوبا يتشابه فى أخذه بإتخاه الفكر الشيوعى إلا أن هناك تفاوتا فى مجال التطبيق العملى ، وذلك إستنادا إلى أن فيدل كاسترو لم يكن مولعا باللينينية كما طبق الماركسية معتمدا على تجربته الشخصية وحكمه العسكرى . ويقول فان وايتنج Van uhitingفى هذا الصدد «إنه على ضوء السياسة الكوبية التى اتبعتها الحكومة العسكرية الدكتاتورية الاستبدادية ، برز دور كوبا فى العالم الثالث محققا المكانة البرستيج « للشعب الكوبى فى فترات حرب الأسلحة الكوبية فى أفريقيا ... وأصبح الجنود الكوبيون يمثلون أوتادا راسخة فى مجال سياسة فيدل كاسترو وأتباعه [٢] .

(1) Charles F, Anderian, Political change in the third world, Op. Cit., P. 20.
(2) Van R. Whiting, Political Development of Cuba, Mexico and Brazil, Op. Cit: P. 611.

وقد أوضح أندريان فى المشابل من ذلك ، الاتجاه العام لحكم الصفوة العسكرية فى « فيتنام » . ويذكر أنه فى حين كانت تحكم الامبراطورية الفيتنامية من خلال بيروقراطية زراعية مركزية جلبت الفقر للفلاحين . أصبحت تحكم الآن من خلال حكومة عسكرية استبدادية مركزية ، وشيد الشيوعيون نسقا صفويا – ثوريا – اعتمد فيه قادة الحزب الفيتنامى الشيوعى على اللينينية التقليدية ، والتى تفسر الاشتراكية على أنها تمثل حكم الدولة وملكتيها للإقتصاد . وحاولت الصفوة العسكرية من خلال الاشتراكية إنجاز أنشطة أكثر إتساعا ، وتحقيق أبعاد أخرى من التغيير أكثر مما حققته « فيتنام ش قبل القرن العشرين ، واعتمدت فى ذلك على ثلاث تنظيمات كبرى هى : الجيش ، والدولة ، والحزب [1] .

جـ – نماذج من حكم الصفوة العسكرية فى التاريخ المعاصر فى أفريقيا نيجيريا ، السودان ، أوغندا ، الجزائر :

وإذا ما انتقلنا الى تناول نموذج حكم الصفوة العسكرية فى نيجيريا ، والظروف التاريخية التى نهض فى إطارها ، والدور الذى مارسه فى واقع نيجيريا السياسى . نرى من الهام أن نشير الى رؤية ب . ليود P. Lioyd فى كتابة أفريقيا والتغير الاجتماعى Africa in Social Change والذى أوضح من خلاله أن نموذج الحكم الصفوى العسكرى فى نيجيريا يعكس واقع المجتمعات الأفريقية بعد حصولها على الإستقلال فقد لوحظ أن الصفوات السياسية القائمة فى واقع حكم هذه المجتمعات تحتفظ بأنظمة سياسية مرتبطة بالبيئة السياسية للدول المستعمرة [2] .

وقد بدأ ذلك واضحا فى سعى السلطات الإستعمارية الانجليزية فى هذا الاتجاه فى نيجيريا ، وتعمدها نقل أنظمتها السياسية والاقتصادية اليها

(1) Charles F. Anderian: Political Change in the third world, Op. Cit.: P. 112 ..

(2) P. C . Lioyd, Africa in Social Change, New York: Penguin Books.: 1972. P. 272.

لضمان سيطرتها لها عقب الاستقلال ، ووضح ذلك فى تبنى الصفوة العسكرية لنظام سياسى أوليجاركى تنافسى . وفى محاولته الابقاء على البنية الاقطاعية لإمارة الاقليم الشمالى تابعة لها بعد الاستقلال . وأيضا فى محاولة الابقاء على البنية الاقطاعية لإمارة الاقليم الشمالى تابعة لها بعد الاستقلال . وأيضا فى محاولة غربنة جيش نيجيريا خلال فترة الاستعمار . فقد كان جيش نيجيريا أخر مؤسسة تم أفرقتها فى البلدان المستقلة حديثا . وضم بين صفوفه ضباطا تلقوا تعليمهم وتدريبهم فى الكليات العسكرية للبلدان الاستعمارية . كما كانت السلطات تضع العوامل السياسية موضع الاعتبار فى تكوين الجيش .وقد تمثل ذلك فى استبدال نكروما ضباطا موالين له في الجيش بكل من جنرال «إلكسندر» الانجليزى الجنسية ، وكذلك رئيس أركانه بجنرال « إنكراه » [1] .

ويذكر أندريان أن نيجيريا ظلت فى الفترة من (١٩٠٠م وحتى عام ١٩٦٠م) خاضعة للحكم العسكرى البريطانى . وأنه يمكن وصف تلك الفترة بأنها ذات واجهة أكثر تعددية ، وأقل قمعية بمقارنتها بما ساد الحكم الفرنسى فى فيتنام والاسبانى فى كوبا . وقد حازت نيجيريا على استقلالها عام ١٩٦٠م فى إطار عسكرى تدريجى غير عنيف ، وأنه بالرغم من تبنى القادة العسكريين فى الجمهورية الأولى للمعتقدات التوفيقية إلا أنهم فشلوا فى القضاء على الخلافات الاقليمية بين الأوليجاركيات المتنافسة ، سواء فى الشمال أو بين فلاحى الغرب ، فمنذ عام (١٩٦٦ م وحتى عام ١٩٧٩م) حكمت نيجيريا بالعديد من الحكومات العسكرية الفيدرالية حيث قام ضباط « الإبو Lgbo » بثورة الجيش الأولى فى يناير ١٩٦١م ، وقادوا البلاد الى الوحدة . كما قامت ثورة أخرى بقيادة ضباط الشمال وعلى رأسهم جوان Y. Gowon وفى

---

(١) ب . س . لوريد ، أفريقيا فى عصر التحول ، (ترجمة) شوقى جلال ، سلسلة عالم المعرفة تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والآداب بالكويت : العدد (٢٨) ، ابريل ١٩٨٠م ، ص ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

عام ١٩٧٥م خلعته قوى الجيش استبدلت به الجنرال محمد فورتالا M. Murtala وجعلته على قمة الصفوة العسكرية ، ثم تلاه الجنرال « أولسجن أو يسانجو » Olusegun Obsanjo على رأس الصفوة العسكرية الحاكمة عام ١٩٧٦م ، واستمر في القيادة حتى اكتوبر ١٩٧٩م عندما قامت حكومة مدنية فخلعته وأخذت بزمام الأمور فى الدولة (١) .

وبمتابعة الدور الذى مارسته صفوات الحكم العسكرى فيما يتعلق بعملية الاستقرار السياسى ، وتبدل أشكال الحكم السياسى فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، أوضح جابريل الموند أنه بالرغم من سيادة الصفوات العسكرية فى حكم المجتمعات الأفريقية منذ تحقيق الاستقلال ، إلا أن بعضا منها قد عاد بعد فترات طويلة الى ممارسة الحكم المدنى. وأن نيجيريا تعد مثالا واضحا على ذلك . ويقول :« لقد عاد للسيادة فى العديد من المجتمعات الأفريقية النظام الديموقراطى البنائى ، وبصورة أكثر وضوحا فى نيجيريا . والتى عادت الى الحكم المدنى ، وممارسة الحرية والمنافسة الإنتخابية الحرة فى عام ١٩٧٩م ، وذلك بعد ثلاثين عاما من الحكم العسكرى ، كما حذا حذوها أيضا مجتمعات ذات أنساق ديموقراطية متنافسة مع بدايات عام ١٩٨٠م . مثل : جامبيا ، وبتسوانا ، والسنجال ، وزمبابوى (٢) .

ولكن يلاحظ أن حال الحكم المدنى الانتخابى الحر لم يدم فى نيجيريا أكثر من ثلاث سنوات . واذا كان « أندريان » Anderian يرى أن ذلك يمثل انتكاسه ودعوة للمرة الثانية لحكم الصفوة العسكرية ، حينما طردت قوى الجيش الحكومة المدنية عام ١٩٨٣م . وان ذلك كان

---

(1) Charles F. Anderian, Political change in the third world, Op. Cit.: PP. 223 - 225 .

(2) Gabril A. Almond & G. B. Bingham Powell, Comparative Politics today, Boston: Little Brown and Company.: 1985. P. 478 .

نتيجة لهبوط أسعار البترول وانخفاض معدلات الانتاج الزراعى ، وارتفاع معدلات التضخم [1] . فإن هناك من يرى أن العودة لحكم الصفوة العسكرية كان لسبب الطابع حديث التكوين للدولة الوطنية فى نيجيريا، وعدم الفعالية السياسية ، والتى قوضت حق الحكومة المدنية فى الاستمرار ، ومنحت الفرصة للجيش ليلعب دورا كبيرا مركزيا فى عملية بناء السلطة الاجتماعية [2] . ومن ثم نستبين أن الجيش قد لعب دورا مركزيا فى تدعيم حكم الصفوة العسكرية فى نيجيريا ، وذلك من خلال قدرته على بسط سيادته على أقاليم الدولة ، وكان نتيجة ذلك أن عانت « نيجيريا » من ظاهرة تبديل وتغيير أشكال الحكم ، وعدم الاستقرار السياسى .

وسوف نحاول أن نضرب أمثلة عن الدور الذى تلعبه صفوة الحكم العسكرى فى التاريخ الحديث فى واقع مجتمعات العالم الثالث . ونأخذ حالة السودان ، وأغندا ، والجزائر ، هذا الصدد .

ويبدو أن السودان منذ مطلع القرن التاسع عشر (١٨٢٠م) لم يكن يعرف أى شكل من أشكال الحكومة المركزية ، أو الوحدة السياسية التى تقودها حكومة موحدة . بل كانت هناك الانقسامات الدينية والقبلية والتى بلغ عددها ٥٧٢ قبيلة يعيش معظمها فى القسم الجنوبى من البلاد . ويشير جمال عبد الجواد الى أنه حتى وصول جيش محمد على الى السودان كانت تلك الأطر الإقليمية والقبلية تعمل بمعزل عن الوطنية السودانية . وقد أحدث الحكم العسكرى المصرى تغييرات سياسية فى المجتمع السودانى ، كان أبرزها مركزية الادارة . والتى أزالت الى حد كبير المنافسات القبلية فأصبح السودان قطرا موحدا ، وأتصل أكثر من

(1) Charles F. Anderian., Political change in the third world, Op. Cit., P. 119 .

(٢) أنور عبد الملك ، « تغيير العالم » ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٩٥ ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

ذى قبل بالعالم الخارجي وخاصة مصر [1] .

وقد تبع توصل مصر وبريطانيا الى اتفاق - في كانون الثانى / يناير ١٩٥٣م - يمنح الشعب السودانى حق تقرير المصير بأن يحصل على استقلاله أو يتوحد مع مصر بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ان نجحت حكومة الثورة العسكرية في مصر في الوصول الى عقد اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣م والتى قامت على أربعة مبادىء أساسية هى : أولا - إنهاء الحكم الثنائي المصرى البريطاني . ثانيا - حق أهل السودان فى تقرير مصيرهم وتقرير تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان . ثالثا - ممارسة السوادنيين لشئون الحكم في بلادهم أثناء فترة الانتقال السابعة على تقرير المصير . رابعا - الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدا [2] .

وقد دخل السودان مرة ثانية دائرة الصراع الاقليمى والقبلى ، وخاصة بعد أن تراجعت الأحزاب التى تولت السلطة بعد الاستقلال عن تعهدها بالفيدرالية مع الجنوب ، والنظر اليها على أنها مطالب انفصالية . ثم جاءت ثورة مايو ١٩٦٩م بزعامة الرئيس نميرى وبرز دور الجيش كصفوة عسكرية حاكمة فى واقع السودان منذ عام ١٩٦٩م وحتى الآن ، فقد سعت ثورة مايو فى بيان ٩ يونيو ١٩٦٩م الى تحديد موقعها من مشكلة الجنوب فى نقاط أربع وذلك للحد من الصراعات الاقليمية والقبلية . وأكدت الثورة على اعترافها بمشكلة الجنوب السودانى ، وبحق الشعب الجنوبى فى تطوير عاداته وتقاليده الذاتية داخل السودان الاشتراكى المتحد . كما دعت الثورة الى بناء حركة ديموقراطية

---

(١) جمال عبد الجواد ، « مصر فى السياسة السودانية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، تصدر عن مركز الدراسات الخاص بالوحدة العربية ، بيروت : العدد ١٩ ، سبتمبر ١٩٨٥م ، ص ص ٦٨ - ٦٩ .

(٢) عمر عبد العزيز ، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨م ، ص ٥٠٩ .

اشتراكية فى الجنوب كجزء من البنية الثورية فى الشمال [1] .

ولعله أصبح واضحا بروز دور الجيش كصفوة عسكرية أوليجاركية ، وذلك ابتداء من حكم نميرى والذى بدأ متأرجحا فى توجيهاته الأيديولوجية التابعة . فقد كان فى مرحلته الأولى أقرب الى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ، ثم سرعان ما تحول من ولاءه الى الولايات المتحدة والغرب عموما ، حتى أصبح يعتمد اعتمادا كاملا على الولايات المتحدة إقتصاديا وعسكريا . ولم ينجح حكم صفوة نميرى العسكرى كما أوضحت منار الشوربجى فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، أو التنمية فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية لتكون قادرة على القضاء على الصراعات الاقليمية القبلية . وقد أدى ذلك إلى قيام انتفاضه شعبية ساندها الجيش أيضا فى ٦ إبريل ١٩٨٥ . وترتب عليها بداية مرحلة جديدة إعتلى فيها السلطة مجلس عسكرى سودانى ، وحدد لنفسه عام كامل كفترة انتقالية يسلم بعدها الحكم الى سلطة مدنية ، وقد سعى هذا المجلس العسكرى إلى اعادة التوازن فى علاقات السودان الخارجية ، دون الاعتماد التام اقتصاديا وعسكريا على الولايات المتحدة ، واتخاذ موقف عداء من الاتحاد السوفيتى ، أو على توجيه التكامل مع مصر فى اتجاه الحماية المصرية العسكرية للنظام السياسى فى السودان [2] .

وهكذا تدعم حكم الصفوة العسكرية فى واقع السودان من خلال الثورات والانقلابات العسكرية . ولم تتح الفرصة للممارسات الديموقراطية من خلال النقابات أو الأحزاب والمؤسسات القادرة على حماية الدستور والحريات الشخصية ، أو على تحقيق تنمية سياسية واقتصادية فى البلاد . فبالرغم من أن المجلس العسكرى الموقت بقيادة

---

(1) Mohamed, Omar, Bashir., The Southern Sudan Background Conflict, London: (Published by) C. Hurat & Co.: 1968. P. 139 .

(٢) منار الشوربجى ، السياسة الخارجية السودانية بعد نميرى ، مقالة من مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (٨٢) أكتوبر ١٩٨٥م ، ص ص ١٧٣ - ١٧٥ .

سوار الذهب والذى اعتلى السلطة فى ٦ ابريل عام ١٩٨٥م قد حدد لنفسه فترة انتقالية لاتتجاوز العام وتنقل بعدها السلطة من خلال انتخابات عامة الى حكومة مدنية . وقد تم هذا الانتقال بالفعل فى هدوء الى حكم ديموقراطى ممثل لكل الأحزاب التقليدية الطائفية برئاسة الصادق المهدى (١) .

إلا أنه لم يمضى أكثر من عام حتى قاد الجيش انقلابا عسكريا بقيادة الفريق عمر البشير لينهى تجربة الحكم المدنى الديموقراطى فى السودان – وذلك نتيجة عجزها عن حل مشاكل البلاد الاقتصادية والاقليمية – ومعلنا عن قيام نظام حكومى فيدرالى يتكون من تسع مناطق فى البلاد ، مع إنهاء عمل مستشار الرئيس لشئون الجنوب ، وأن تطبيق الشريعة الاسلامية سوف يبدأ اعتبارا من ٢٢ مارس ١٩٩١م فى الأقاليم الشمالية من البلاد . كما إلقى البشير بكل من حملوا السلاح ضده وعارضوه فى السجون مع رئيس الوزارء السابق الصادق المهدى (٢) .

ويبدو أن صفوة حكم عمر البشير العسكرية قد حاولت أن ترتدى قناعا دينيا إسلاميا تخفى وراءه طابعها الاستبدادى العسكرى ، وأن توجد لها أرضية أيديولوجية عقائدية لاستمالة تعاطف الجماهير وخلق قاعدة جماهيرية لها إلا أنها بدت كمن سبقها من صفوات عسكرية حكمت منذ تحقيق الاستقلال فى عام ١٩٥٦م وحتى الآن – فلم تنجح فى القضاء على مشاكل السودان الاقتصادية ، أو فى حل صراعاته الاقليمية والقبلية ، وتحقيق تطور ديموقراطى ملموس حتى الآن . وقد وضح ذلك كما يشير مدثر عبد الرحيم Muddather Abd Airahin ،

---

(١) مجدى عطية ، « برنامج أديس أبابا للسلاح فى ١٩٨٧/٨/٢٤م » ملف مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (٩١) يناير ١٩٨٨م ، ص ١٥٦ .

(2) The Middle East Journal, Volume 45, Number 3, Summer 1991, P. 510 .

رفائيل بادال Raphail Badel ، وعـادلان هاردالو Adlan Hardallo ، وبيتر وودرد Peter Woodward في فشل تلك الحكومات العسكرية المتعاقبة في بناء هيكل تنظيمي حكومي يتضمن مشاركة الأقاليم في صنع القرار . وفي وجود مؤسسات إقليمية تشريعية وتنفيذية غير متنازع عليها ولايحق للسلطة المركزية الإنتقاص منها ، وبالتالي أخفقت تجربة الحكم الذاتي الاقليمي في جنوب السودان منذ عام ١٩٧٢م ، وذلك بسبب التناقض بين النظام البرلماني في الجنوب والنظام الرئاسي الفردي في العاصمة المركزية ، وأيضا بسبب غلبة عوامل الصراع القبلي والشخصي والتي أدت الى عدم المشاركة في شئون السودان القومية . هذا بالإضافة الى افتقار الحكومات السودانية العسكرية المتعاقبة الى رؤية موضوعية للسياسية الخارجية والتي تجاهلت مصالح جيرانها الآخرين والأقدر على المساس بمصالح السودان في ضوء علاقات التبعية الخارجية [١] .

وتمثل حالة أوغندا نموذج بارز للدور الذى لعبته صفوة الحكم العسكرية في واقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي في التاريخ المعاصر . فبالرغم من أنها الدولة الإفريقية القليلة التي خرجت عن الحلقة المفرغة ما بين الحكم العسكرى والانقلابات المضادة منذ عام ١٩٨٠م . وذلك بعودة أوبوتو الى السلطة للمرة الثانية وتغلبه على منافسة عيدى أمين الذى أطاح به في عام ١٩٧١م بإنقلاب عسكرى وأبقاه في المنفى لمدة تسع سنوات – وبالرغم من أن هذه العودة كانت عن طريق صناديق الاقتراع إلا أن أوبوتو لم يستطيع من خلال حكمه المدنى أن يتخلص من تركة حكم عيدى أمين العسكرية متمثلة في الصراعات القبلية والخبرات السياسية السيئة . فقد وقع أوبوتو في لعبة

---

(١) مولر عبد الرحيم ، رفاييل بادال ، عادلان هاردللو ، بيتر وودارد ، السودان منذ الاستقلال : « دراسات في التطور السياسي منذ ١٩٦م » مقالة من مجلة السياسة الدولية (ملف العدد) : القاهرة : العدد (٩١) يناير ١٩٨٨م ص ص ١٤١ – ١٤٢ .

التبعية الأيديولوجية الخارجية وتحول من الاشتراكية الى ممارسة لعبة الانفتاح الاقتصادى . كما أخطأ فى محاولته فرض شكل من أشكال الوحدة السياسية على المجتمع الأوغندى الذى يطالب بالفيدرالية فى مواجهة عمق انتماءاته القبلية . وقد أدى ذلك الى مضاعفة التيارات والتكتلات الرافضة لنظامه وسياسته القومية . وأنتهى الأمر بعد خمس سنوات من الحكم المدنى أن قاد الجنرال تيتو أو كيللو إنقلابا عسكريا فى عام ١٩٨٥م . وكان يتولى قائد الجيش العام . وواجهت أوغندا حكما عسكريا جديدا ودخلت فى حلقة صراعات قبلية وعرقية وطبقية مع حركة المقاومة الوطنية التى اعترضت على تعيين « مواتجا » صديق أوبوتو رئيسا للوزراء [١] .

كما تعد تجربة الجزائر مثالا للدور الذى تمارسه الصفوة العسكرية فى التاريخ المعاصر فى واقع حكم مجتمعات العالم الثالث ، حتى وان كانت بعض من تلك المجتمعات قدقطع شوطا كبيرا فى تجربة الممارسة الديموقراطية ، والتعددية الحزبية ، فقد أوضح روبرت مورتمر Robert Mortimer أن الجزائر منذ تحقيق الاستقلال وحتى منتصف ١٩٨٠م قد حكم سياساتها تحالف وثيق بين كل من الجيش ، والدولة ، والحزب الواحد . وبالرغم من أن المجتمع قد أتى بنتائج متزايدة حتى أكتوبر ١٩٨٨م حيث تدفقت خطوات مهدت لواحد من أكبر الدعامات الرئيسية للنظام وهو – نظام الحزب الواحد – ثم جاء التصحيح البنائى فى عام ١٩٨٩م والذى جرد جبهة التحرير الوطنية National Libera-tion Front (FLN) من مواقعها السيادية ، وفتح الباب لمجالات أخرى للقوة من خلال المنافسة التعددية . وقد تمثلت الفائدة الأولى لهذه الخطوة فى خلق جبهة أخرى فى اتجاه الديموقراطية لدى ممن تعلقوا بالتعددية المجتمعية . فقد ظهرت جبهة الحل الاسلامى The Islamic

---

(١) نجوى أمين الفوال ، الانقلاب العسكرى فى أوغندا ، هل يعيد التاريخ نفسه ؟ ، مقالة من مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (٨٢) اكتوبر ١٩٨٥م ، ص ص ١٦٩ – ١٧٢ .

Salvation Front فى مقدمة السياسات الحزبية التعددية وأثبتت ممارساتها فعالية كبرى فى إطار الحركة الاجتماعية الاسلامية [1] .

إلا أنه مع أول نجاح لتلك السياسات الحزبية التعددية والتى تبتعد بالمجتمع الجزائرى عن سيطرة صفوة الحكم العسكرى ، وحكمها الاستبدادى من خلال سيادة نموذج الحزب الواحد– والتى أسفرت عن نجاح الجبهة الإسلامية فى الانتخابات الأولية التى أجريت فى فبراير ١٩٩٢م . نجد أن الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد قد طولب بتقديم استقالته من قبل قادة الجيش وقبلت على الفور ثم نصبوا خمسة جدد منهم ليشكلوا مجلس أعلى للدولة High Council of State ، وقد قاد هذا المجلس حملة دعائية شملت العالم الاسلامى، فرنسا ، والدول الغربية بهدف إلغاء الجولة الثانية من الإنتخابات الجزائرية ، والتى أجريت بحرية تامة لأول مرة . وجاء هذا الالغاء ليمثل ضربة قانونية ، وعثرة واضحة فى طريق الديموقراطية الجزائرية من قبل أعضاء المجلس العسكرى الأعلى الحاكم والذين اعتبروا أن تحركهم الواضح ضد الديموقراطية هو بالتأكيد من أجل إنقاذ الديموقراطية ، وأن الشعب الجزائرى إذا كان قد سجل نصرا للإسلام ، إلا أنه هزم الديموقراطية بهذا النصر الذى يعتبر رده [2] .

وهكذا وضح أن طريق الديموقراطية والتعددية التى بدأتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات وقد بدأ العد التنازلى فى اتجاه القضاء عليها من قبل قادة الجيش كما هو حادث فى العديد من بلدان العالم الثالث . وذلك بحجة تحقيق الاستقرار والأمن السياسى وأنهاء الصراع بين جبهة

(1) Robert, Mortimer, Islam and Multiparty politics in Algeria In the Middle East Journal, Autumn 1991, Volume 45, Number 4, PP. 575 - 576 .
(2) Micheal, Collins, Dunn., Revivalist ISlam and Democracy : " Thanking about the Algerian Quaudary:" In Middle East Policy, Volume I, 1992, Nunber 2, (Published by) te Middle East Policy Council.: P. 16 .

التحرير الوطنية (FLN) وجبهة الحل الاسلامى (FIS) وهو مالم يتحقق فى المستقبل .

فبعد ما ثبت للرئيس الشاذلى بن جديد نجاح جبهة الحل الاسلامى فى الجولة القادمة من الإنتخابات والتى ستجرى فى ١٦ يناير ١٩٩٢م . ورؤيته بأن متطلبات الأمن والاستقرار فى الدولة أصبحت فى خطر وتتطلب التحاور مع جبهة الحل الاسلامى على مشاركة القوة بالإتفاق مع جبهة التحرير الوطنية . تحرك الجيش وطالب الرئيس بتقديم إستقالته وأعقب ذلك أن شكل الجيش مجلس أعلى للأمن القومى Hight Security Council لرئاسة الدولة . وكانت أولى مهامه إلغاء نتيجة انتخابات ديسمبر ١٩٩١م وتجميد الجولة الثانية من إنتخابات السادس عشر من يناير ١٩٩٢م . كما تم إسناد قيادة الجيش الى رئيس الوزراء « غزالى » مع قادة عسكريين أخرين مثل خالد نزار وزير الدفاع ، ولاوى بالخير وزير الداخلية [1] .

وقد تبع عودة السيادة لحكم الصفوة العسكرية فى الجزائر وفشل التجربة الديموقراطية والتعددية الحزبية ، أن دخلت الجزائر دوامة الصراع والعنف بين جبهة الحل الاسلامى (FIS) – ممثلة للمعارضة – والمجلس العسكرى الأعلى الحاكم . وقد نتهت آخر حلقات هذا الصراع بمقتل رئيس المجلس « بوضياف » فى منتصف عام ١٩٩٢م ومحاكمة زعماء جبهة الحل الاسلامى .

٣- خاتمة الفصل الأول :

بعد أن استعرضنا فى الجزء الأول من هذا الفصل تراث الصفوة العسكرية فى علم الاجتماع – وذلك من خلال تناول مفهوم الصفوة

(1) John P. Entelis & Lisa J. Arone., Algeria in turmoll: " Islam, Democracy and the State" In Middle East Policy, Volume I, N. 2, 1992. (Published by) the Middle East Policy Council.: PP. 33 - 34 .

بوجه عام ، والصفوة العسكرية بوجه خاص ، وحاولنا إبراز اسهامات العلماء الأوائل الذين أهتموا بدراسات الصفوة العسكرية فى إطار الاتجاه الصفوى العام ، ثم المداخل النظرية والمنهجية التى اعتمد عليها العلماء فى الدراسة . وانتقلنا إلى دراسة نماذج من الصفوات العسكرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث — يتضح لنا أن هذا الاهتمام بدراسات الصفوة العسكرية له جذوره فى تاريخ الفكر السوسيولوجى ومداخله النظرية والمنهجية .

فقد جاءت بدايات الاهتمام بدراسة الصفوات العسكرية فى إطار الاهتمام بالدراسات الصفوية بوجه عام مع بدايات القرن العشرين لدى ماكس فيبر ، ومن تابعه من علماء الاتجاه الصفوى أمثال : موسكا وميشيلز ، وباريتو ، ورايت ميلز . ثم تطور المفهوم بعد ذلك فى إطار علم الاجتماع السياسى ، وعلم اجتماع الصراع ، وعلم اجتماع التنظيم ، وعلم الاجتماع المهنى ويمكن القول أن هذا التطور قد بدأ فى دراسات الصفوة العسكرية من خلال علم الاجتماع العسكرى فى ضوء اهتمام العلماء المعاصرين بدراسة موضوعات مثل : المهنية ، والتفكك الاجتماعى ، والعلاقات المدنية العسكرية .

ولعلنا نستطيع القول أن دراسة الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية فى واقع حكم مجتمعات العالم الثالث ، تقع فى نطاق اهتمام كل من : علم الاجتماع العسكرى ، وعلم الاجتماع السياسى ، وتحت ما يطلق عليه بسوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية ، وذلك اعتمادا على أن الهدف الرئيسى للدراسة هو محاولة إبراز موقف الصفوات العسكرية — القائمة على حكم مجتمعات العالم الثالث — من عملية التنمية السياسية ، والدور الذى يلعبه الجيش فى علاقته بالمجتمع من خلال عمليات التنمية السياسية .

وحول القضايا النظرية التى انشغل بها الدارسين فى علم الاجتماع العسكرى تجدر الاشارة الى أنها استهدفت فهم وتفسير العلاقة بين

الجيش ، والدور الذى يمكن أن تنهض به الصفوة العسكرية فيما يتعلق بقضايا التنمية السياسية على وجه الخصوص ، والتنمية بوجه عام ، فى واقع مجتمعات العالم الثالث . ولعلنا نلاحظ مشاركة العلماء المهتمين بدراسات الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضاى المجتمع غيرهم من علماء الاجتماع العام فى اهتماماتهم النظرية والمنهجية ، ثم أضافوا إليه قضايا هامة تتعلق بمحور إهتمامات علم الاجتماع العسكرى. وقد أورد رايت ميلز فى هذا الصدد « أنه فى القرن التاسع عشر كانت المؤسسة العسكرية ضعيفة جدا ، بل كانت تابعة للسلطة المدنية وتحترم القيم المدنية وطرق الحياة . أما اليوم وبسبب النمو المتزايد فى التكنولوجيا العسكرية اكتسبت الصفوة العسكرية سلطة واسعة فى المجالات غير العسكرية ، والتى تؤثر على السياسات المدنية »[1] .

ويبدو لنا فى هذا المجال أن علماء الصفوة التقليديين ومن تابعهم من علماء الاجتماع العسكريين المحدثين قد اعتمدوا على المدخل البنائى الوظيفى . وذلك بدءا من ماكس فيبر الذى اهتم بدراسة القواعد البنائية التنظيمية للنظم الحديثة مثل (دراسة بناء الصفوات الدينية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية) . كما بدا ذلك واضحا أيضا فى متابعة (موسكا ، وميشيلز ، وبارتيو ، ورايت ميلز) له فى الاهتمام بدراسة قضايا التوافق والتطابق سواء على المستوى الفردى أو النظامى فى واقع الصفوات النظامية التى توجد فى المجتمعات المتقدمة ، ومن بينها الصفوات العسكرية ، وتمثل هذا الاتجاه البنائى أيضا لدى المعاصرين فى الاهتمام بقضايا المركب العسكرى الصناعى لإيضاح الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية فى البناء النظامى القومى للصفوة القومية الحاكمة . وأيضا فى الاهتمام بقضايا العلاقات المدنية العسكرية فى إطار الاستخدام الأمثل للأبعاد البنائية الوظيفية ، ولدراسة علاقة الجيش كقوة متطورة فى المجتمعات النامية لدى علماء كثيرين مثل : لانج ، وجانوتز ،

(1) Ray, Cuttart & Edith, King., 20 Century, OP. Cit., P. 214 .

وهانجتون ، ولوفيل ، وباى ، وآندريان .

أما فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على المدخل المادى أو مدخل الصراع فى دراسات الصفوة العسكرية فلعلنا نستطيع القول بأن هناك صعوبة فى إمكانية الاعتماد عليه ، وذلك بالرغم من المحاولات التى قدمها أنصار الاتجاهات الصفوية البنائية فى دراسات الصفوة العسكرية أمثال « رايت ميلز » ، « وبرنهام » ، «وريسمان» ، ومناداتهم بضرورة السيطرة على وسائل الإدارة والعنف والبحث بوصفها تشكل مصادر قوة للصفوة الحاكمة بجانب القوة المادية . فالمدخل المادى ينهض على الصراع الطبقى الاجتماعى والذى ينتهى بتحقيق المجتمع « اللاطبقى » ويمثل هذا هدفا نهائيا له ، وهو ما يناقض المدخل البنائى السائد فى الدراسات الصفوية . ولذلك وجدنا فيبر وبالرغم من أن عمله فى جزء منه كان محاولة لإستكمال مادية ماركس الاقتصادية بإضافة المادية السياسية والعسكرية [1] إلا أنه فيبر قد تحفظ فى إستخدامه .

وتتبعنا للاستخدامات المنهجية السائدة فى دراسات الصفوة بوجه عام ، ودراسات الصفوة العسكرية بوجه خاص ، يمكن القول أن هناك مداخل منهجية سائدة فى الدراسات الاجتماعية ويمكن الاعتماد عليها فى دراسات الصفوة العسكرية . ومن هذه المناهج : المنهج التاريخى التحليلى المقارن وكذلك المنهج التجريبى المباشر الذى يعتمد على التجربة الطبيعية كما يحدث فى الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، ودون تشويه مصطنع لسياق الأحداث بهدف الوصول الى القوانين التى تحكم سيرها. كما وضح أن هناك مداخل منهجية صفوية أطلق عليها بالصفوية وتعد متلائمة مع طبيعة الدراسات الصفوية فى إطار علم الاجتماع السياسى ، ودراسات الصفوة العسكرية فى إطار علم الاجتماع العسكرى ، وهى مدخل الشهرة ، ومدخل اتخاذ القرار . وذلك تأسيسا

---

(١) د. اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

على أن من يشكلون بناء القوة فى أى من التنظيمات الصفوية توجد لديهم « الشهرة » بجانب القوة ، كما يمثلون مصدرا للقرارات الصادرة عن تلك الصفوات أو يؤثرون فيها بحكم مواقعهم ، كما أن هناك طرقا منهجية تتوائم فى الاستخدام مع تلك المناهج السابقة فى دراسات الصفوة العسكرية فى علاقاتها بقضايا التنمية السياسية مثل : إستخدام تحليل المضمون فى تحليل الوثائق والبيانات المتعلقة بدراسات الصفوة العسكرية ، أو فى تحليل الملاحظات المتعلقة بالدراسات والتجريبية التقويمية . وكذلك طريقة دراسة الحالة فى دراسة الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى لنماذج من تلك الصفوات العسكرية فى إطار الدراسات التاريخية ، أو التجريبية التقويمية .

ولعلنا نستطيع القول بأنه من خلال تناولنا لنماذج من الصفوات العسكرية الحاكمة فى مجتمعات العالم الثالث ، وأن سيادة الحكم العسكرى سواء فى « آسيا » أو « أفريقيا » أو فى « أمريكا اللاتينية » - كان يمثل ضرورة تاريخية فرضتها أحداث تاريخية ولم يوضع له مخطط حتى يلعب دورا هاما فى واقع تلك المجتمعات . ومن ثم نستبين أنه كان هناك دور مركزى لعبه الجيش فى واقع تلك المجتمعات ، ومن ثم نستبين أنه كان هناك دور مركزى لعبه الجيش فى واقع تلك المجتمعات . وقد تمثل هذا الدور فى تدعيم حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثلث وذلك بغض النظر عن شكل النظام السياسى الذى تبنته تلك الصفوات ، والذى لعبت فيه علاقات التبعية للنظم الاستعمارية دورا مؤثرا، كما بدا أيضا أن هناك علاقة وثيقة بين انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسى ، والتبديل الدائم فى شكل الانظمة السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ، وبين سيادة الحكم العسكرى فى واقعها. وربما كان ذلك من خلال الدور البارز الذى يلعبه قادة الجيوش ، فغالبا ما يحدث عن طريق الانقلابات العسكرية لتأكيد سطوة الحكم العسكرى، أو القيام بإزاحة الحكومات المدنية والاستيلاء على السلطة .

٤- نموذج التحليل الإفتراضي

والنموذج التحليلى الذى أقترحه يمثل وعاء لمجموعة من الأفكار والتصورات النظرية التى يمكن أن تصلح لأن تشكل نموذجا نظريا للتحليل . وتضم هذه الأفكار مجموعة من القضايا المعرفية الموجهة للدراسة والتى ترتبط بتحقيق الهدف والغرض الرئيسى للدراسة وتسعى إلى تدقيقه بهدف صياغتها فى صورة قضايا نظرية يمكن أن تصلح لأن تكون موجها لدراسات أخرى فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق تلك القضايا المشكلة لنموذج التحليل سيكون فى إطار من المعالجة التاريخية التحليلية . وجاءت صياغتها من خلال القضاى المعرفية والمنطلقات الفكرية والأيديولوجية ، وأيضا المحددات المنهجية التى يشملها تراث دراسة الصفوة العسكرية ، وكذلك تراث دراسات التنمية السياسية فى علم الإجتماع فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، ثم أخيرا فى ضوء ارتباط ذلك بمعطيات السياق التاريخى والاجتماعى والسياسى لفترة الدراسة فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية . وقد بدا لنا بلورة هذه الأفكار والتصورات النظرية فى هيئة مجموعة من القضايا الافتراضية لنشكل منها نموذج التحليل الخاص بالدراسة ، ولتكون نصب أعيننا خلال المعالجة بإخضاعها للتحقيق العلمى . وذلك بهدف الوقوف على مدى تحقيقها فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث بوجه عام ، والمجتمع المصرى كدراسة حالة بوجه خاص . ثم فى علاقة تلك الصفوات بالنهوض بقضايا التنمية السياسية . ومن ثم ننتهى إلى إمكانية أن ترتقى تلك القضايا الأفتراضية إلى درجة التعميمات أم لا ؟ فى واقع حكم تلك الصفوات العسكزية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية . ويمكن تحديدها على النحو التالى :

١ - مفهوم الصفوة العسكرية يرتبط فى ظهوره بالدور الهام الذى تلعبه الجيوش الحديثة فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

وبوجه خاص فى مجتمعات الشرق الأوسط ، وآسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية التى تعد مجالا خصبا لتكوين صفوات جديدة تنهض بالثورات لتحقق لمجتمعاتها الاستقلال . وفى الغالب تكون هذه الصفوات عسكرية حتى وأن تحولت الى حكم مدنى أو قيادات وطنية .

٢- الصفوة العسكرية المسيطرة على مصادر القوة فى مجتمعات العالم الثالث هى المؤهلة تاريخيا للنهوض بقضايا التنمية بوجه عام ، والتنمية السياسية بوجه خاص . وهى القادرة على تحقيق طموحات الجماهير فى القضاء على الفقر والجهل والتخلف واللحاق بركب التقدم . وذلك رغم ما تقع فيه من حالة صراع بين تحقيق المصالح القومية الوطنية من ناحية ، وبين تحقيق مصالحها الشخصية وتثبيت دعائم حكمها .

٣- يرتبط الدور الذى يمكن أن تسهم به الصفوة العسكرية فى واقع مجتمعات العالم الثالث - فى مجال النهوض بقضايا التنمية السياسية - ارتباطا وثيقا بالأيدويولوجية العسكرية التى رسختها فيها أصولها التقليدية والتى تسودها النزعات الإقليمية والعرقية ، وكذلك ثقافتها البدائية لتى تنهض على الولاء والطاعة والبعد عن الحوار وعدم تقبل النقد والمناقشة والتى عمقتها فيها تربيتها العسكرية الاستبدادية .

٤- الصفوة العسكرية التى سادت حكم مجتمعات العالم الثالث لم يكن لديها توجهات أيديولوجية جاهزة وواضحة بعد تحقيق الاستقلال ، لتكون موجها فى واقعها لعمليات التنمية بوجه عام . وبالتالى كانت فريسة لعلاقات التبعية والأخذ بالايدولوجية الليبرالية الغربية أو الأيديولوجية الاشتراكية

الراديكالية . وحدث ذلك في إطار سياسة الاستقطاب والحرب الباردة بين القوتين العظميين فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى وبعد الأخذ بهذا التوجه الأيديوجى التابع عاملا معوقا فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية .

٥- تتجسد دراسة قضايا التنمية السياسية - وفى واقع مجتمعات العالم الثالث وموقف الصفوات العسكرية الحاكمة من النهوض بها - فى ضوء إمكانية تناول دراستها من وجهة نظر شمولية ، والنظر الي التنمية السياسية على أنها تشكل بعدا نوعيا من أبعاد التنمية الشاملة ، ولها علاقات وثيقة وملتحمة مع الواجهات الاخرى للتغير الاجتماعى والاقتصادى .

٦- تتشابه الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث فى المحتوى التاريخى والواقع الإجتماعى والاقتصادى الذى يدعم بقائها واستمرارها فى الحكم ، لتقف فى وجه أية تحديات خارجية مع ضرورة أن تعى بناء مؤسسات سياسية تتفق مع هذا الواقع الخاص بها ، وتنهض بقضاياها التنموية التى تتماثل مع قيمها وتقاليدها الاجتماعية والثقافية ، وذلك دون اللجوء الى الأخذ بالنماذج المستوردة فى بناء مؤسساتها السياسية .

٧- ترتبط عمليات تنمية قضايا الديموقراطية والحرية السياسية - فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث - بالمدى الذى تذهب اليه فى سعيها إلى دعيم حكمها بالاعتماد على وسائل القمع والقهر وعدم إتاحة الفرصة لممارسة قيم الحرية السياسية والمساواة والحقوق المدنية . وكذلك على بعد توجهاتها التابعة والتى تنعكس على مدى فعالية الوسائل التى يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا

التنمية السياسية بوجه عام .

٨- تتجسد مصادر القوة لصفوة الحكم العسكرية فى مصر فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) فى قدرات تنظيمية وبنيوية ، بالاضافة إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية ، والتحكم فى الجيش أو المؤسسة العسكرية كرافد ومصدر قوة لتدعيم أركان حكمها . وتشكل نظرية باريتو عن دوره الصفوة فى إطار الدراسات الصفوية إطارا نظريا يمكن الرجوع إليه عند معالجة موقف صفوة السبعينات العسكرية من النهوض بقضايا التنمية السياسية .

وحتى يمكن التحقق من بعد صدق تلك القضايا الأفتراضية التى تضمنها نموذج التحليل فى الواقع فقد قمت بدراسة تلك القضايا السابقة - والخاصة بتناول موقف الصفوات العسكرية الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث من قضايا التنمية السياسية ، وكذلك من وسائل النهوض بتلك القضايا - على مستويين : الأول - ويتناول دراستها فى نطاق حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثلث بوجه عام . وذلك من خلال استعراضنا لتراث دراسات الصفوة العسكرية ، والتنمية السياسية فى واقع نماذج مجتمعة مثل مجتمعات أمريكا اللاتينية (كوبا وشيلى والأرجنتين) ، ومجتمعات جنوب شرق آسيا (فيتنام) ومجتمعات أفريقيا (نيجيريا ، والسودان ، وأوغنده ، والجزائر) . وفى المستوى الثانى - أخذنا المجتمع المصرى كدراسة حالة فى واقع مجتمعات الشرق الأوسط لنطبق من خلاله بعد مصداقية تلك القضايا الافتراضية والخاصة بقضاى التنمية السياسية ، وبوسائل النهوض بها فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، والتى حكمت مصر فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) . ثم لبعد ارتباط تحقيق تلك القضايا بالأصول الاجتماعية والفكرية لهذه الصفوة العسكرية الحاكمة ، وفى ضوء علاقات التبعية الايديولوجية والسياسية السائدة . والتى انعكست

على ما أصدرته من قرارات وما أقدمت عليه من إجراءات بحيث كان لها تأثير مباشر فى تغيير النظم الاقتصادية والإجتماعية فى ضوء توجهاتها الرأسمالية الغربية . كما كان لتلك القرارات تأثير فعال فى تغيير الهياكل والنظم السياسية فى ضوء توجهات تلك الصفوة الليبرالية اليمينية .

الفصل الثاني

تحليل لدور الصفوة العسكرية وعلاقتها بقضايا التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث

١ – الاتجاهات النظرية فى دراسة قضايا التنمية السياسية :

أ– مفهوم التنمية السياسية .

ب – المداخل النظرية فى دراسات التنمية السياسية .

٢ – التوجه الأيديولوجي للصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وأثره فى قضايا التنمية السياسية :

أ– مفهوم الأيديولوجية السياسية .

ب– التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وأثره فى علاقات التبعية .

جـ – مدى تأثير التوجه الأيديولوجى للصفوات العسكرية على قضايا التنمية لسياسية .

أولا – بناء المؤسسات السياسية .

ثانيا – قضايا التكامل والاستقرار السياسى .

ثالثا – قضية الديمقراطية .

رابعا – قضية الحرية السياسية .

٣– الصفوة العسكرية ووسائل تحقيق قضايا التنمية السياسية :

أ– الصفوة العسكرية والأحزاب السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

ب – الصفوة العسكرية والمشاركة السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

جـ – الصفوة العسكرية والانتخابات السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

٤– خاتمة الفصل الثانى .

الفصل الثانى

تحليل لدور الصفوة العسكرية وعلاقتها بقضايا التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث

يتناول الفصل الثانى تحليلا لبعد الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية - التى تعايشها مجتمعات العالم الثالث - وذلك بإعتبارها صفوات غالبة فى الحكم فى تلك المجتمعات بعد الحرب العالمية الثانية وحصولها على الاستقلال .

وقد أكد فرانك تاشيو Frank Tachau فى هذا الصدد على دور الجيش كصفوة حاكمة فى مجتمعات العالم الثالث - أفريقيا ، وأسيا ، وأمريكا اللاتينية ، والشرق الأوسط - وأعتبر أن الجيش يمثل النموذج الجيد للمزاوجه بين الأسس التقليدية والحديثة فى تكوين الصفوات فى الشرق الأوسط على سبيل المثال . وإن كان ذلك راجع فى جزء كبير منه إلى الحتمية الفيزيقية للمنطقة التى جذبت إنتباه القوى الأجنبية ، والتى شهدت تهديدات عسكرية من الخارج وأدت إلى تحول الجيش من قوة عسكرية إلى قوة سياسية . كما يرجع أيضا إلى الإدراك الواضح من قبل الجيوش لعملية الحرب كمقياس موافق عليه فى المجتمع المسلم . وقد كانت أخطر دفاعات الجيش - بصدد هذه التهديدات - ضد إسرائيل فى تعديها على جيرانها بعد عام ١٩٤٨م [١] .

وقد تعددت أراء الدارسين بصدد الدور الذى يمكن أن تلعبه صفوة الحكم العسكرية فى مجال عملية التنمية السياسية . ففى الوقت الذى يرى فيه « إين روكسبورجيت » بأن الجيش يشكل الجزء الجوهرى

---

(1) Frank, Tachau., " Political Elites and Political Development in the Middle East " In Jason L. Funkle & Richard W. Gable, (eds.) Political Development and Social change, New York: John Willy & Sons INC.: 1971. P. 17 .

فى أجهزة الدولة ، ولايكون بعيدا عن السياسة بل متداخلا - ويؤيده فى ذلك « جون جونسون John Johnson بأن الجيش له نظام حديث بيروقراطى ، ويمكن أن يزود المجندين فى مجتمعات العالم الثالث بالتدريب التكنيكى والفنى ، كما يمكن أن ينمى أفكارهم ويكسر الحدود الأقليمية ويحقق الوحدة القومية - نجد غيره مثل« إدوارد ليون » Edward Lieuwen يرى أن التقاليد العسكرية الرجعية تعتبر عقبة فى طريق الديمقراطية ، بل وأيضا فى مجال تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتنقص منها لأنه لايوجد علاقة إرتباط بين العسكرية كحرفة أو مهنة ، أو بين السياسة العسكرية والتنمية الاقتصادية (١) .

وفى محاولة لتحليل أبعد عمليات التنمية السياسية القائمة فى مجتمعات العالم الثالث وموقف الصفوات العسكرية الحاكمة من تلك القضايا والنهوض بعملياتها ، فقد قسمنا المعالجة إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالى :

فى الجزء الأول - وتحت عنوان « الاتجاهات النظرية السائدة فى دراسة قضايا التنمية السياسية » نبدأ بتناول مفهوم التنمية السياسية لدى الدارسين وذلك بهدف الوصول الى تعريف إجرائى له يتفق مع دراسة دور تلك الصفوات العسكرية فى النهوض بقضايا التنمية السياسية ثم ننتقل إلى تناول المداخل النظرية التى سادت دراسات التنمية السياسية ، وذلك فى اتجاه جديد أى المداخل يكون أكثر توافقا مع واقع مجتمعات العالم الثالث . ويمكن أن تعتمد عليه الصفوات العسكرية فى تحقيق قضايا التنمية السياسية .

وفى الجزء الثانى - وتحت عنوان « التوجيه الايديولوجى للصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وأثره فى قضايا التنمية السياسية تعرض فى البداية لمفهوم الأيديولوجية السياسية بوجه عام فى إطار المفهوم

---

(1) Ian Roxborought., Theories of Undevelopment, Op. Cit.: P. 125 .

العام للأيديولوجية . ثم لبعد ذلك التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية الحاكمة – في واقع هذه المجتمعات – في ضوء علاقات التبعية . وننتقل أخيرا إلى تناول مدى تأثير ذلك التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث على قضايا التنمية .

وقد حددنا تلك القضايا فيما يلي :

أولا – القضايا المتعلقة ببناء المؤسسات السياسية .

ثانيا – القضايا المتعلقة بتحقيق التكامل والإستقرار السياسي .

ثالثا – القضايا المتعلقة بتحقيق الديمقراطية .

رابعا – القضايا المتعلقة بالحرية السياسية .

وفي الجزء الثالث – وتحت عنوان « الصفوة العسكرية ووسائل تحقيق قضايا التنمية السياسية » .

سوف نحاول أن نبرز من خلاله أن تلك الوسائل تشكل أبعادا فرعية لقضية الديمقراطية ، كما تعد في نفس الوقت وسائل لتحقيق قضايا التنمية السياسية بوجه عام ، مع إستبيان موقف الصفوات العسكرية من النهوض بتلك الوسائل في واقع مجتمعات العالم الثالث . وسوف تشمل المعالجة النقاط التالية :

أ– الأحزاب السياسية في واقع حكم الصفوات العسكرية .

ب – المشاركة السياسية في واقع حكم الصفوات العسكرية .

جـ – الأنتخابات السياسية في واقع حكم الصفوات العسكرية .

١ – الإتجاهات النظرية السائدة في دراسة قضايا التنمية السياسية :

وسوف نبدأ في عرضنا للإتجاهات النظرية التي سادت دراسات التنمية السياسية – في مجتمعات العالم الثالث – بتناول مفهوم التنمية السياسية وبدايات الاهتمام به في دراسات الباحثين ، مع محاولة الوصول

إلى تحديد إجرائى للتنمية السياسية . وذلك من خلال استعراضتنا للتعريفات التى قدمها « لوسيان باى » Lucian Pay فى المجلة السنوية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية . وأيضا من خلال التعريفات التى قدمها العلماء الآخرون ، وتعد معضده لتلك التعريفات أو مناهضة لها . وهدفنا من ذلك هو الوصول إلى تعريف إجرائى يتناسب فى تطبيقه مع واقع مجتمعات العالم الثالث . ثم ننتقل بعد ذلك إلى تناول المداخل النظرية والتى تعد إطارات نظرية موجهه فى الدراسات السياسيج بوجه عام، ودراسات التنمية السياسية بوجه خاص . وذلك فى محاولة لتحديد أى من تلك المداخل يعد ملائما لواقع التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث .

أ- مفهوم التنمية السياسية :

يشير « هنجتون ، ودومنجس » S. Hungtine & Dominguez فى مقالتهما عن التنمية السياسية إلى أنها كمفهوم علمى بدأت الإرهاصات الأولى لها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات . كما أن اهتمام العلماء بدراسة مفهوم التنمية السياسية قد جاء نتيجة ألتقاء عاملين رئيسيين : وأولهما – يتمثل فى إتساع دوائر البحث العلمى ، وامتداد نشاط الدارسين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خارج نطاق العالم الغربى ليشمل مجتمعات العالم الثالث ، أما الثانى – فيتمثل فى تغيير نظره الباحثين إلى ظواهر الحياة السياسية ، وتطور معطيات البحث والدراسة فى علوم السياسة والأجتماع ، وذلك بسبب الثورة السلوكية التى إجتاحت مجال العلوم الاجتماعية عامة وعلوم السياسة والإجتماع بصفة خاصة [1] .

ويبدو أن هناك اتفاق بين الباحثين فى اعتبار أن عملية الإلتقاء

(1) S.P. Hungtington., & J.J. Dominguez., " Political Development" Inf. L. Greentein & N.W. Plosby., (eds.) Handbook of political Science, Vol. 3. Welsey Publishing Company.: 1975. PP. 1- 3 .

بين الدعامتين السابقتين قد أدت إلى تغيير نظرتهم إلى منهجية البحث والدراسة فى علوم السياسة والاجتماع . وبالتالى فى تناول دراسة التنمية السياسية . حيث وجدنا فى هذا الإطار أن مفهوم التنمية السياسية قد اتخذ أبعادا نظرية ومنهجية . ولم يعد مقبولا عدم الاهتمام بدراسة المشكلات السياسية والاجتماعية الخاصة بمجتمعات العالم الثالث – والتى استقلت حديثا وأزدادت فعاليتها فى السياسة الدولية– ثم عدم الإفادة من نتائج هذه الجهود النظرية فى مجال التطبيق العملى للتنمية السياسية فى مجتمعاتهم . وبالتالى جاء مفهوم التنمية السياسية – لدى صانعى السياسة فى مجتمعات العالم الثالث متخذا واجهة عملية ، ويستهدف معالجة مشكلات التخلف السياسى الذى يقف عائقا فى سبيل تحقيق غايات عملية التنمية الشاملة . كما جاءت مبادرات صانعى السياسة سعيا للإفادة من جهود دراسات العلماء والتجربة السياسية للدول المتقدمة فى مجال التطبيق العملى فى مجتمعاتهم (١) .

وربما يكون من المفيد فى هذا الصدد لإلقاء الضوء على مفهوم التنمية السياسية أن نفند المعانى التى تضمنتها مقاله لوسيان باى عن مفهوم التنمية السياسية ، والتى أشار فيها إلى أن هناك تباينا وتنوعا فى أراء الباحثين حول هذا المفهوم ، ولكنها تعمل فى النهاية على تطوير النظرية من خلال تحقيق الغايات السياسية العامة . سوف نقدم أيضا التعريفات الأخرى السائدة فى هذا المجال والتى قد تتوافق مع تلك التعريفات أو تنقصها ، وذلك فى محاولة للوصول إلي تعريف إجرائى ينطبق على واقع عملية التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ، ويمكن لنا تبنيه فى تناولنا لموضوع الدراسة .

---

(١) السيد الزيات ، التنمية السياسية ، « دراسة فى علم الاجتماع السياسى » ، الاسكندرية : دار المعارف ، ١٩٨٦م ، ص ص ٤٢ – ٤٣ .

التعريف الأول :

ويعنى « أن التنمية السياسية تعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الإقتصادية وينهض هذا المفهوم للتنمية السياسية على دعامة تاريخية واقعية مؤداها أن النمو الإقتصادى ينهض أو يأخذ مكانه من خلال أنساق سياسية متباينة ، وكذلك سياسات عامة ذات أبعاد مختلفة . وقد أشار « باى » إلى أن هناك بعض الملاحظات التى تؤخذ على هذا الفهم إذا ما حاولنا تطبيقه فى واقع مجتمعات العالم الثالث ومن أهمها : أن العقد الأخير قد شمل العديد من الأقطار الصغيرة بواجهات من التقدم الاقتصادى السريع وبشكل متزايد . وقد حدث ذلك دون أن يكون من خلال أنساق سياسية وسياسات عامة ذات أبعاد مختلفة .

وأن الناس فى تلك المجتمعات عادة ما يتوقون إلى التنمية السياسية المستقلة فى نتائجها عن معدلات النمو الإقتصادى (١) .

ويمكن لنا فى هذا الصدد أن نتفق مع بوتومور فيما أشار إليه من أن الصفوات الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث – ومنها الصفوات العسكرية – يمكن أن تجدد دعامتها فى الحكم من خلال جذب الغالبية العظمى من الناس إلى نشاطات التنمية السياسية والإجتماعية ، والتى يمكن أن تتم فى إطار العديد من الأشكال المتنوعة والمتعددة مثل : الأحزاب الجماهيرية ، والأطر المجتمعية الأخرى للتنمية . وذلك استنادا إلى أن المشكلة الرئيسية تتمثل فى بقاء العديد من الصفوات الحاكمة منعزلة عن الجماهير فى أبراجها العاجيه ، وبنمط أسلوب حياتها الخاص (٢) .

---

(1) Lucian W. Pay., The Meaning of Political Development" In the Annul of the American Academy of political social science., 358. March. 1985. P. 44 .

(2) Bottomore, T.B., Elite and Society, Op. Cit., P. 109 .

التعريف الثانى :

ويحدد التنمية السياسية بإعتبار أنها تنهض بعمليات بناء الدولة القومية الحديثة وينهض هذا الفهم على أن هناك العديد من الأنساق السياسية والتى يملك كل منها أشكاله السياسية الخاصة به ، ولكن مع ظهور الدولة القومية الحديثة ظهرت مجموعة من الوظائف والمتطلبات السياسية ، والتى أوجبت على الدولة القومية الحديثة أن توافق بين أنظمتها حتى يمكن لها أن تنهض بمهمه إنجاز هذه الوظائف . وبالتالى أمكن تعريف التنمية السياسية فى هذا الأطار كما يشير « باى » بأنها المعبرة عن السياسة القومية من خلال مضمون نظم الدولة . وأن ذلك يتم من عن طريق خلق روح قومية تتمثل فى المواطنة ، وأيضا خلق نظم قومية قادرة على الترجمة الواقعية لسياسات وبرامج تؤدى إلى ايجاد الروح القومية والمواطنة [١] .

ويبدو أن هناك إتفاق بين جمهور الباحثين – كما يرى السيد الزيات – على أن فهم التنمية السياسية بإعتبار أنها تنهض بعمليات بناء الدولة القومية ، إنما يعنى تواجد سلطة مركزية تتدرج تحتها كافة السلطات المحلية – وذلك بهدف تعبئة كافة الموارد المتاحة ، وترشيد إستخدامها ، وتحقيق أكبر قدر من الانضباط والكفاية الانتاجية – كما يعنى القدرة التنظيمية للدولة على القيام بوظائفها المتعددة . وأخيرا تتمثل القومية فى وجود مفهوم محدد للمواطنة يتخطى الفوارق الدينية والقومية واللغوية ، ويؤكد قيمة المساواة بين جميع عناصر الأمة [٢] .

ولعلنا نلاحظ هنا أن مفهوم المواطنة فى إطار الفهم السابق للتنمية السياسية إنما يتدعم فى ضوء ما أورده . محمد الجوهرى بأن اطراد

---

(1)Lucian W. Pay., The Meaning of political Development, Op. Cit., 45. IBid., PP. 45 - 45 .

(٢) السيد الزيات ، التنمية السياسية « دراسة فى علم الاجتماع السياسى » مرجع سابق ، ص ص ١٢٤ – ١٢٥ .

عمليات التنمية يؤدى الى مزيد من تدعيم مبدأ الإنجاز ، والذى يتخذ كأساس للحكم على الأفراد وتقييمهم بدلا من مبدأ الإنتماء القبلى أو الطائفى ، ومعايير المكانة فى المجتمع التقليدى [١] .

التعريف الثالث :

ومؤداه أن التنمية السياسية تتماثل تماما مع مفهوم التحديث السياسى – والذى يمثل اتجاه المجتمعات الصناعية – ويعتبر أن الحياة الصناعية تقدم نمطا عاما من الحياة السياسية يسعى إليه أى مجتمع سواء كان صناعى أم غير صناعى ، ويحاول الأقتراب منه وتحقيقه . ويكون ذلك فى ضوء مجموعة من المقاييس والمعايير المحددة للسلوك السياسى والإنجاز التى تشكل حالة التنمية السياسية . ويشير « لوسيان باى ش إلى أن هذا المفهوم قد ووجه بإنتقاد حاد من الباحثين ، وذلك باعتبار أن البدايات الأولى لتلك المعايير التى تؤدى إلى الإنجاز والتنمية السياسية ، والتى يرجع ظهورها فى المجتمعات الصناعية إلى ظهور العلم والتكنولوجيا لم تعد تمثل الحق المطلق فى إطار الروح العالمية الجديدة . فقد ظهرت مبادىء عالمية جديدة تمثلت فى احترام الجدارة ، والعدل ، والمواطنة ، والتى يمكن أن تؤدى إلى تقوية أية ثقافة تنتمى إلى المستويات العالمية للحياة السياسية الحديثة [٢] .

التعريف الرابع :

ويتضمن أن التنمية السياسية هى التنمية الأدارية والقانونية . ويذكر « لوسيان باى » أن هذا المفهوم من الناحية التاريخية يرجع إلى العهود الإستعمارية . وذلك نظرا إلى أن القانون والنظام Law and Order قد جلب إلى النباءات البيروقراطية والإدارية فى فترة الإستعمار فى واقع

---

(١) محمد الجوهرى . « موقف الجماعات الطبقية الاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية » مقالة من كتاب دراسات فى التنمية الاجتماعية ، القاهرة : دار المعارف بمصر ، ص ٢٦١ .

(2) Lucian W. Pay., The Meaning of political Development, Op. Cit., PP. 44 - 45 .

مجتمعات العالم الثالث ، إلى حد أن أصبح تقييم نجاح الحكومات الاستعمارية فى مجتمعات العالم الثالث ، يكون بما خلفته وراءها تلك الحكومات من أنساق قانونية وإدارية للعمل بها . لدرجة أن المجتمعات المستقلة حديثا قد اعتبرت أن التأكيد على البيروقراطية يعد الغرض الأول للتنمية السياسية . بل الأكثر من ذلك أن أغلب المعونات والمساعدات التكنيكية التى تتلقاها تلك الدول تتم فى مجال التنمية السياسية وتركز على برامج الإدارة العامة [١] .

ويشير محمد الجوهرى إلى سيادة هذا الفهم لدى بعض من دول العالم الثالث بحيث أصبح من المحتم إذا أرادت تلك المجتمعات أن تحقق متطلبات التنمية المستقلة أن تعمل على خلق الدولة العصرية ، أو الإدارة الاستعمارية الناجحة : كالجهاز البيروقراطى الحكومى المؤهل ، وجهاز الرعاية الصحية ، والخدمات التعليمية ، وجهاز الشرطة ، والقوات المسلحة واستبدال الإدارة التقليدية بإدارة عصرية جديدة [٢] .

التعريف الخامس :

ومؤداه أن التنمية السياسية تتمثل فى بناء الدولة الديموقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية . ويذكر « لوسيان باى » فى هذا الصدد أن هناك من العلماء من يربط بين مفهوم التنمية السياسية وبين تأسيس النظم الديموقراطية وممارستها. وبالتالى ارتبط تفسير هذا المعنى للتنمية السياسية ببعض أشكال من الأيديولوجية مثل: الديموقراطية ، والشيوعية – قبل عام ١٩٩١م – والدكتاتورية الاستبدادية . وهذا يعنى أن التنمية السياسية لاتأخذ معناها إلا من خلال التأكيد على مجموعة من القيم . ويضيف « باى » أن هناك تعارضا بين هذا التعريف وبين

---

(1) Lucian W. Pay., The Meaning of Political Development, Op. Cit.: 46 .

(٢) محمد الجوهرى ، « موقف الجماعات الطبقة الرئيسية من عملية التنمية » مقالة من كتاب دراسات فى التنمية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

الاعتقاد الذى يرى أن العلوم الاجتماعية يجب أن تكون متحررة من القيمة ، وأنها تعكس الواقع أكثر مما تعكس القيم وبالتالى تعتبر أن التأكيد على إقحام الديموقرطية فى عملية التنمية السياسية يعد عامل معوق لها [١] .

ولعلنا نلاحظ قيام هذه الرابطة الجوهرية بين بناء النظم الديموقراطية وممارسة العمليات السياسية ، والتى تعد واجهة لتحقيق تنمية سياسية فعلية فى مجتمعات العالم الثالث . وذلك استنادا إلى أن التنمية السياسية ترتبط دائما باليقظة السياسية للأفراد وإستمالتهم من مجرد رعايا تابعين لامبالين إلى مواطنين نشطاء ملتزمين ... إذ يكمن جوهر الديموقراطية الحقيقى فى المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى صنع القرارات التى تؤثر فى حياة الجماهير حاضرا ومستقبلا [٢] . ويضيف « لوسيان باى » فى هذا الصدد بأنه من الملاحظ فى المجتمعات التى استقلت حديثا أن المشاركة السياسية أصبحت تلعب دورا هاما فى بناء الدولة القومى ، بل ووسيلة لخلق أخلاقيات ومشاعر جديدة فى الشخصية القومية [٣] .

التعريف السادس :

ويتضمن أن فهم التنمية السياسية يرتبط بقدرة النظام السياسى على ممارسة الحراك المنظم وتحقيق الاستقرار . وأوضح « باى » أن هذا الفهم للتنمية السياسية ينهض على تصور ربط فعالية الأنساق السياسية وتقييمها فى حدود درجة القوة المطلقة ، التى يمكن للنسق أن يكون قادرا من خللها على الحراك . كما أنه يمكننا من التمييز بين أهداف التنمية السياسية والخصائص المشتركة فيها ، والتى يمكن قياسها فى

(1) Lucian W. Pay., The Meaning of Political Development, Op. Cit.: P. 47 - 48 .

(٢) السيد الزيات ، التنمية السياسية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(3) Lucian W. Pay., The Meaning of political Develoment., Op. Cit., P. 47 .

صورة مؤشرات تنموية مثل : مدى انتشار الطبقة المتوسطة ، ومدى توزيع الجرائد والراديو ، ونسبة توزيع الضريبة ، وحجم التعليم والدفاع ، ونسبة الرفاهية الأجتماعية [1] .

وقد افترض « باى » فى إطار هذا الفهم للتنمية السياسية أنه فى المجتمعات المتقدمة يمكن للإنسان أن يتحكم فى الطبيعة وفقا لأهدافه ومصالحه ، في حين أنه فى المجتمعات التقليدية يفكر في التوافق مع ما تمليه عليه الطبيعة . وبالتالي يمكن فهم التنمية السياسية بوصفها أنها مثل القدرة على التحكم والضبط لعمليات التغير الاجتماعى ، وتكون نقطة البداية هي التحكم في قوى التغير الاجتماعى ، والتى تؤدى الى استمرار النظام [2] .

التعريف السابع :

وقد ترك الفهم السابق للتنمية السياسية – فى علاقتها بحدود درجة القوة التى يمكن للنسق أن يكون قادرا من خلالها على الحراك والفعالية السياسية – لدى « لوسيان باى » سؤالا غير مجاب عليه ويرتبط بالمدى الذى يكون فيه النظام ضروريا ومرغوبا فيه ؟ ولأى الأهداف سوف يوجه التغير ؟ ولقد جاء المفهوم السابع للتنمية السياسية ليجيب عن ذلك التساؤلات . فقد تضمن محتواه أن التنمية السياسية تمثل إحدى الواجهات للعمليات المختلفة للتغير الاجتماعى والاقتصادى ، ويكون من غير المرغوب فيه أن نحاول فصلها وبصورة كلية عن بقية أشكال التنمية التى تأخذ واجهات تغيرية فى نظم المجتمع : الاقتصادية Economic ، ونظم الحكم Polity ، والنظام الاجتماعى Social Order [3] .

ويمكن هنا القول أن هذا التعريف الأخير يصلح لأن يتخذ منه

---

(1) Ibid., P. 49.
(2) Lucian W. Pay., Op. Cit.: P. 48 .
(3) Ibid., P. 49 .

تعريفا إجرائيا لمفهوم التنمية السياسية . وذلك نظرا لأنه يتفق مع معالجاتنا الشمولية لموضوع الصفوة العسكرية وعلاقتها بقضايا التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث . وقد أوضحنا سابقا أن الدراسة تأتى فى نطاق الدراسات الصفوية بوجه عام ، ولكنها تهتم بدراسة الصفوة العسكرية بوجه خاص فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية ، مع ملاحظة أن المعالجة تكون من وجهة نظر شمولية ، ويأتى ذلك فى ضوء قناعتنا بأن التنمية السياسية تشكل بعدا نوعيا فى ارتباطها بواجهات التنمية الأخرى : الاجتماعية والاقتصادية . ولعل ذلك يتفق مع رؤية « سيفيرينت براون » S. Brayn فى أن واجهات التغير فى مجتمعات العالم الثالث تتجه نحو تحقيق الاستقلال بعيدا عن تحكمات القوى الاجنبية . كما تعبر عن رغبة عميقة فى خلق واقع سياسى واجتماعى واقتصادى ، منفصل عن الماضى . وذلك من خلال الاهتمام بخلق ديموقراطية جديدة تنهض على اقتصاد سياسى [1] ويبدو أن العديد من الباحثين فى إطار هذا الفهم للتنمية السياسية قد تابعوا دراسة قضايا التغير السياسى فى علاقتها بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية . ويشير نبيل السمالوطى فى هذا الصدد إلى أن هذا الاهتمام قد شمل مصادر هذا التغير السياسى سواء أكان داخلى نتيجة الصراع ، أو خارجى نتيجة لفرض قوى خارجية ، أو استجابة لتحديات خارجية أو لإحتكاك ثقافى بثقافات مختلفة . وإن كان هذا التغير السياسى يحدث فى الغالب فى مجتمعات العالم الثالث نتيجة إنقلاب أو ثورة عسكرية . وهذا يعنى أن التغير السياسى قد يحدث تغيرا فى خريطة توزيع القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، حيث تظهر فئات جديدة من الجماهير تتزايد مشاركتها فى مجال السياسة [٢] .

---

(1) Severynt T. Brayn., The Social Economy, New York: A Willay Interscience Publication.: 1979. P. 241.

(٢) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية « دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨م ، ص ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

كما يبدو لنا أن هذا التعريف الإجرائي – الذى يمكن تبنيه فى تناول موضوع دراستنا من وجهة نظر شمولية – يتفق مع رؤية العديد من الباحثين فى اعتقادهم بأن إستراتيجية التنمية يجب ألا تضم فقط مجموعة الغايات ، بل يجب أن تمتد لتشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ تلك الغايات وبالتالى وجب أن يكون إعداد الاستراتيجية متضمنا أن يتم فهم التنمية السياسية فى إطار سياسى ، وعسكرى وإقتصادى وتنظيمى متكامل (١) .

وإذا ما أنتقلنا إلى محاولة تطبيق الملاحظات التى انتهى إليها « لوسيان باى » – بصدد التعريفات السابقة عن التنمية السياسية – على التعريف الإجرائى الذى انتهينا إلى الأخذ به فى تناولنا لموضوع الدراسة ، واضعين فى اعتبارنا أن التنمية السياسية تشترك بشكل حيوى مع الواجهات الأخرى للتغير الاجتماعى والاقتصادى . فلعلنا نلاحظ فيما يتعلق بالملاحظة الأولى والمتعلقة ببعد الروح العامة لمشاركة الجماهير الشعبية فى الأنشطة السياسية بحيث يمثل الحكم الشعبى مطلبا جماهيريا وحيويا (٢) أن حكم الصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، هو فى مجمله حكما دكتاتوريا استبداديا ، وإن كان يتخذ فى أحيان كثيرة واجهات ديموقراطية غير حقيقية . فالمشاركة الشعبية تكون نابعة عن محاولة جذب عواطف الجماهير ، وهي مشاركة في جوهرها لاتعبر عن الوعى السياسى ، ولا عن المواطنة الفعالة .

أما بصدد تطبيق الملاحظة الثانية والخاصة ببعد فعالية النسق السياسى ، والمدى الذى يكون فيه نتاجه مؤثرا فى خلق أشكال جديدة متطورة فى مجالات الحياة القتصادية والاجتماعية . وأيضا بمدى ارتباطه

(١) محمد محمود إمام ، التخطيط والاستراتيجية « دراسة فى المفاهيم » مقالة من كتاب استراتيجية التنمية فى مصر ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨م ، ص ٢٩ .

(2) Lucian W. Pay., The Mening of Political Development, Op. Cit.: P. 50 .

بالعقلانية فى الإدارة والاتجاهات المدنية فى السياسة [1] لعلنا نستطيع القول أنه ربما كان ذلك ممكنا إلى حد بعيد فى واقع المجتمعات المتقدمة . أما فى مجتمعات العالم الثالث وحكم الصفوات العسكرية فتكون فعالية النسق السياسى غير مرتبطة بالعقلانية فى الإدارة والاتجاهات المدنية . بل يكون هناك العديد من الأمور غير الموضوعية ، وغير العقلانية مثل : الانفعالات الفردية ، والتمايزات العرقية أو الدينية والطبقية [2] .

وإذا انتقلنا إلى محاولة تطبيق الأطار الثالث الذى جرت فى إطاره مناقشة « لوسيان باى » لمفاهيم التنمية السياسية – على واقع مجتمعات العالم الثالث وموقف الصفوات العسكرية منها – وهو الإطار الذى يضم التخصصات والأدوار السياسية التى يجب أن تأخذ بها البناءات السياسية ، بهدف إنجاز وظائفها المحددة [3] . نجد أن أندريان يشير فى هذا الصدد إلى أن التخصص وتقسيم العمل ، مع تعقد التنظيمات تكنولوجيا وإقتصاديا ، والذى يؤدى إلى تزايد الفعالية فى إنجاز المهام وتحقيق الأهداف فى واقع المجتمعات المتقدمة . ربما لايصدق من كثيرا فيما يتعلق بحكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث . وذلك نظرا لأن تنظيماتها السياسية تنهض فى الغالب على أنساق إما شعبية أو بيروقراطية . والنسق الشعبى كما يرى دوركايم Durkheim يعتمد فى تكامله على المشاركة فى القيم الروحية والأخلاقية ،وسيادة الروابط المحلية على لاهتمامات الفردية . كما أ الأنساق السياسية البيروقراطية فى واقع حكم الصفوات العسكرية لاتنهض على التخصص ،بل تتصف بناءاتها الإدارية بالمركزية ،ويكون ضباط الجيش والبوليس هم مصدر القرارات التى تسرى على المقاطعات ،وتعاقب الخارجين على القانون [4] .

(1) Ibid., P. 50 .

(٢) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

(3) Lucain W. Pay., Tc Meaning of poitical Development. Op. Cit., P. 50 .

(4) Charles F Anderian., Political change in the third world,op. cit., p. 15 .

ب – المداخل النظرية فى دراسة التنمية السياسية :

تعددت المداخل النظرية وتنوعت فى مجال دراسات التنمية السياسية ، سوف نحاول أن نعدد تلك المداخل لدى العلماء الدارسين . وهدفنا فى هذا المجال هو الوقوف على مدى استخدام تلك المداخل فى دراسة واقع التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ؟ وأى من تلك المداخل يعد أكثر توافقا مع دراسة هذا الواقع ؟ ولما كان أحد أهداف الدراسة الرئيسية هو إبراز الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية فى عملية التنمية السياسية – فى مجتمعات العالم الثالث – فقد خصصنا الجزء الثانى من هذا الفصل لدراسة مدى اعتماد تلك الصفوات العسكرية على هذه المداخل النظرية فى التحقيق الفعلى لقضايا التنمية السياسية فى واقع هذه المجتمعات .

وقد حاول إيرام أدلمان ، وسنثياموررس Iram Adelman & Cynthia Morris فى دراستهما عن السياسات المجتمعية والتنمية الاقتصادية – حصر تلك المداخل السائدة فى دراسات التنمية السياسية ، وذلك من خلال العديد من المتغيرات التى تعد مؤشرات على عملية التنمية السياسية فى العديد من مجالات الحياة السياسية ، وأوضحا أن هناك مداخل متعددة يمكن اعتبارها أساليب عاكسة لرؤية الدارس تجاه موضوع بحثه ، والتى تمكنه فى ذات الوقت من تحليل وتفسير فروض وقضاى دراسته . وقد أوضحت الدراسة أنه بالرغم من وجود اختلافات واضحة بين الأقطار الأقل تطورا ، والأكثر تقدما فيما يتعلق بالعلاقات المتداخلة بين السمات السياسية للشعوب وبين النمو الإقتصادى إلا أن « أدلمان وموررس » فى إطار الدراسات الحديثة عن تنمية الأنساق السياسية فى المجتمعات النامية ، قد افتراضنا إمكانية الدراسات الحديثة عن تنمية الأنساق السياسية فى المجتمعات النامية ، قد افتراضنا إمكانية صياغة أنماط للتغير السياسى . وذلك من خلال الإتفاق على أهمية التفاعل بين المؤشرات السياسية ، والنمو الاقتصادى والاجتماعى ، وأنه يمكن

اعتبار أن كل نمط يمثل مدخلا نظريات يمكن الإعتماد عليه فى دراسة علاقة التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية [1] . وسوف نحاول حصر تلك النماذج أو المداخل فى دراسة التنمية السياسية ، مع محاولة إيضاح إمكانية الاعتماد عليها فى دراسة قضايا التنمية السياسية فى علاقتها بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

أولا – المدخل الوظيفى أو مدخل التوازن :

وتمثل رؤية « جابريل ألموند » G. Almond فى كتابة سياسية المناطق النامية كيفية الاعتماد على هذا المدخل الوظيفى ، أو مدخل التوازن فى دراسة الأنسان السياسية الحديثة ، فقد أوضح أن النسق السياسى الحديث يعد أحد البناءات السياسية المتخصصة . والذى يمكن أن تبدو واجهته فى الأحزاب السياسية ، أو البيروقراطيات الحديثة . كما يكون محملا بأدوار وظيفية واضحة تنجز من خلاله ككل ، ويضاف الى ذلك أن هذا المدخل عند الاعتماد عليه فى دراسة التنمية السياسية يتضمن أن الاختلافات البنائية فى النسق السياسى ، يمكن صبغها على المدى البعيد بتنمية إقتصادية مصاحبة . وقد طبقه « آلموند » على سبعة وسبعين من الأقطار النامية ، فوجد أن نظمها السياسية القومية تكون مرتبطة بمقاييس مختارة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتجدر الاشارة إلى أن هذا المدخل فى دراسة التنمية السياسية يستمد أصوله من الاتجاه البنائى الوظيفى فى الدراسات الاجتماعية والذى ينهض فى جوهره على مبدأ تكامل المجتمع ووحدته ... كما يقوم فهمه لعملية التنمية السياسية فى مجمله على فكرة المشاركة فى اتخاذ القرارات . كما يرى « لازويل » Lasswell فى إطار هذا الفهم البنائى

(1) Iram, Adelman and Cynthia Morris ., Society Politics & Econmic Development, "Quantitative Arproach" London : Johns Hopkins .: 1971. P. 52 .

الوظيفى للتنمية السياسية أن السلطة تتمثل فى الأشتراك فى اتخاذ القرارات [1] .

ويكمل هذا المدخل مدخلا بنائيا آخر فى دراسة التنمية السياسية ، ويركز على دراسة الأختلاف Variety وأهمية دراسة التفاعلات بين الواجهات السياسية والواجهات غير السياسية فى التغير . وكما يشير « إبرام أدلمان » و « سنثيامورس » إلى رؤية « دانيل ليرنر » بأن التنمية السياسية والاقتصادية والإجتماعية ترتبط بشكل وثيق بواجهات التحديث فى المجتمع ، وأن المرحلة النهائية لها تتمثل فى تطور المشاركة التامة للنظم الديموقراطية . كما يشير « إيفرت هاجن » E. Hagen إلى أن مصدر التحديث السياسى والإقتصادى يتمثل فى ظهور نمط خاص من الشخصية الخلاقة [2] .

وهكذا يبدو واضحا أن هذين المدخلين البنائيين فى دراسة التنمية السياسية يركزان على مظاهر التنمية السياسية فى تكاملها البنائي مع بقية عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما يربطان بينها وبين عملية التحديث السياسى ، وأن هذا الفهم البنائى الوظيفى التكاملى لعملية التنمية السياسية فى إطار النسق الكلى ، تدعمه رؤية بادسونز بأن السلطة هى القدرة على القيام بوظائف معينة خدمة للنسق الاجتماعى بإعتباره وحدة واحدة [3] .

ويمكن لنا أن ننتهى إلى أن هذين المدخلين السابقين يندرجان تحت ما أتفق على تسميته من قبل علماء التنمية السياسية بمدخل التوازن أو المدخل الوظيفى فى نطاق الدراسات الأنثروبولوجية ،

(١) نيكوس بولانتراس ، السلطة والطبقات الاجتماعية (ترجمة) عادل غنيم ، بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨٣م ، ص ١١٩ .

(2) Iram, Adelman & cynthia, Morris., Society Politics and Economic Development Op. Cit., P. 53 .

(٣) نيكوس بولانتراس ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

والاجتماع السياسى . وذلك استنادا إلى أن دراسة النظام السياسى كأحد النظم الاجتماعية المتساندة يرتبط وظيفيا بالنظم التى تؤلف بناء المجتمع . وأن عملية التنمية السياسية ترتبط وظيفيا بعدة مؤشرات فى واقع المجتمع الغربى - والتى تعد نموذجا لعملية التنمية يمكن إتباعه فى واقع مجتمعات العالم الثالث - وأهم هذه المؤشرات كما يرى « تالكوت بارسونز » و « روبرت ميرتون » Merton الفصل بين السلطات ، وتعدد الأحزاب ، ووجود جماعات الضغط أو المصلحة سياسيا ، وظواهر المعدلات العالمية للتحضر ، وإنتشار التعليم ، والتنظيمات البروقراطية المختلفة ، وذلك على المستوى الإجتماعى ، أما على المستوى الاقتصادى فتسود مؤشرات الحرية الاقتصادية ، ونظام الاقتصاد الحر [(١)] .

وهكذا يبدو واضحا أن هذا المدخل الوظيفى فى دراسة التنمية السياسية ترتكز إتجاهاته على النظرية البنائية الوظيفية ، تلك النظرية التى تسعى إلى تحقيق عمليات تنموية متوازنة بين قطاعات المجتمع . وأيضا إلى عمليات التنمية السياسية بأحداث عمليات تنموية إجتماعية وإقتصادية . ويورد أين روكسبورجيت فى هذا الصدد « بأنه أصبح واضحا أن هناك مجموعة من الوظائف السياسية تمثل مجموعة من المؤسسات . وأن تلك الوظائف تمثل واجهات تحليلية لتلك النظم [(٢)] .

ثانيا - المدخل المادى أو مدخل الصراع :

يشير « إيرام أولمان » و « سنشيامورس » إلى أن المدخل المادى أو مدخل الصراع يستخدم فى دراسته التغير السياسى ، ويحدد عمليات التنمية السياسية فى ضوء إزدياد فعالية الحكومة ؟ وتحقيق المصادر الإنسانية والمادية لنظام الحكم فى اتجاه الاهداف القومية وقد تبنى هذا الإتجاه « أورجانسكى » A.F.K. Organiski فى دراسته لمراحل التنمية

---

(١) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ - ١٥١ .

(2) Ian Roxboorought., Thearies of underdevelolment, London: Mocmillan Company.: 1979. P. 118 .

السياسية ، وفى إطار رؤيته بأن مفتاح التغيرات السياسية يرتبط بالمراحل الناجحة للتنمية السياسية ، وبفعالية دور الحكومة . فقد إفترض أورجانسكي بأن سمات التغير الاجتماعى والاقتصادى الرئيسية قد تحددت بعد إنهيار الأنساق الزراعية والاجتماعية التقليدية ، وأيضا من خلال الميل نحو صياغة نظم بديلة تمثل الوظيفة الأولية للحكومة مثل : تأسيس الحكم السياسى المركزى ، وارتفاع مستوى التحديث الاقتصادى[1] .

ولعلنا نلاحظ فى هذا الصدد أن أنصار هذا المدخل المادى من النظرية المادية الماركسية إنما يرتكزون على أساليب مستمدة من النظرية المادية الماركسية . وقد بدا ذلك فى رؤيتهم بأن النظامالسياسى ليس إلا إنعكاسا للنظام الإقتصادى . وأن التخلف أو التنمية السياسية لايمكن فهمها كظواهر فوقية ، أو تتعلق بالبناء العلوى إلا إذا فهمنا البناء الأسفل . وهو ذلك البناء الاقتصادى الذى يركز على علاقات وقوى الانتاج . فإذا كان النمو السياسى يعنى تحقيق المساواة وقدره النظام السياسى على تلبية احتياجات الجماهير الاقتصادية والاجتماعية ويحول دون حدوث الاستقلال ، فإن هذا لن يتحقق فى ظل أى مجتمع طبقى ، ولايمكن أن يتم إلا فى ظل المجتمع الاشتراكى وبالشكل الماركسى[2] .

وتجدر الاشارة إلى أن مؤيدى النظرية الوظيفية يعارضون هذا المدخل فى معالجة قضايا التنمية السياسية . ويشيرون إلى أن الدراسات الواقعية كشفت عن خطأ المسلمات التى يرتكزون عليها حيث يورد « نيكوس بولانتزاس » فى هذا الصدد « أننا إذا اعتبرنا علاقات السلطة

(1) Iram, Adeclman and Cynthia, Morris., Socity politics and Economic Development, Op. Cit.: PP. 52 - 53 .

(٢) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية « دراسة فب علم الاجتماع السياسى » مرجع سابق ، ص ١٦٥٢ .

ليست إلا حالة خاصة من حالات علاقات الإنتاج لكان معنى ذلك اعتبار علاقات الإنتاج الاساس الوحيد للطبقات الاجتماعية . كما تكون مستويات الصراع الطبقي الأخرى كالسلطة السياسية أو السلطة الأيديولوجية ليست إلا مظهرا من مظاهر الاقتصاد . وهكذا تبدو علاقات الانتاج كأساس لعلاقات السلطة ... وتكون الأولى هى الجوهر ، والثانية هى المظهر ... وهذا يعنى رد علاقات السلطة إلى علاقات الانتاج (١) .

ومن ثم ينتهى أصحاب مدخل التوازن أو التباين الوظيفى فى دراسة التنمية السياسية إلى أن وجود الطبقات والتباين الاجتماعى يعد ضرورة لقيام المجتمع السياسى .. وأن فكرة المجتمع اللاطبقى هى محض خرافة ... وأن ربط التنمية السياسية بالبناء الاقتصادى للمجتمع يجب أن يتم داخل الاطار الكلى للبناء الاجتماعى الاشمل الذى يضم الى جانب النظامين السياسي والاقتصادى نظما أخرى لاتقل عنهما أهمية كالنظام العائلى والدينى (٢) .

ويمكن أن ننتهى فى هذا الصدد الى أن المدخلين : مدخل التوازن أو التباين الوظيفى ، أو مدخل الصراع فى دراسة عمليات التنمية السياسية يختلفان فى الدرجة وليس فى النوع فهما يرتكزان على عملية التكامل القومى في إحداث عملية التنمية الشاملة . أما الإختلاف فيمكن فى نطاق الطريقة التى يمكن أن تتم بها عملية التنمية السياسية . فمدخل التوازن* أو التباين فى إطار النظرية البنائية الوظيفية يرى أن حدوث عمليات التنمية السياسية يجب أن تتم فى أطار عمليات التكامل القومى للبناء الاجتماعى لتشمل جوانبه الاقتصادية ، والاجتماعية ، والدينية ، والعسكرية . أما مدخل الصراع ، والذى ينبع من النظرية المادية فإنه يمنح علاقات الانتاج وملكية وسائل الانتاج

---

(١) نيكوس بولانتزاى ، السلطة والطبقات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(٢) نبيل السمالوطى ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٢ ١٥٣ .

الأهمية الأولى فى تحقيق عمليات التنمية الكلية ، ولكنه فى نفس الوقت يعتبرها أساسا لقيام العلاقات السياسية أو علاقات السلطة ، والعلاقات الاجتماعية .

ثالثا : مدخل الثقافة السياسية :

ويمثل مدخل الثقافة السياسية المدخل الثالث فى مجال تناول أساليب دراسة عمليات التنمية السياسية . وقد برز هذا المدخل فى ضوء التحليلات المختلفة التى قدمها « لوسيان باى » ويعتبرها « إيرام أدلمان » و « سنقيامورس » تشكل مؤشرا أو مدخلا يمكن الاعتماد عليه فى دراسات التنمية السياسية – فقد أوضح « باى » أن التنمية المعاصرة فى المجال السياسى تتكون من عمليات التفرد التاريخى التى تعمل على نشر الثقافة العالمية الحديثة ، والتى تشكل مجموعة من القيم المدنية ، والتقليدية ، والانسانية فى مجال الحياة السياسية . وأن هذه القيم تشكل جزءا من مناخ ثقافة العالم الواسعة ، وأيضا تمثل أهدافا للتنمية السياسية فى المجتمعات الحديثة ، وأخيرا يعتبر « لوسيان باى » فى هذا الصدد أن مشكلة البناء القومى تكمن فى إيجاد التوافق والتنسيق الكافى بين التقسيمات العالمية للثقافة العالمية ، وبين الواجهات المحلية للثقافة الإقليمية [1] .

وقد عرف « جابريل آلموند » و « بنجهام باول » G.A.Almond & B. Powell الثقافة السياسية بأنها تشير إلى التوزيع الخاص للإتجاهات السياسية ، والقيم والمشاعر والمعلومات والمهارات . وذلك باعتبار أن اتجاهات الناس تؤثر فيما يفعلونه . وأن الثقافة السياسية للشعب تؤثر فى سلوك المواطنين والقادة من خلال النسق السياسى . وبالتالى يمكن لنا مقارنة الثقافة السياسية بين الشعوب المختلفة ، وأيضا مدى ملائمتها للحاضر والمستقبل . وأنه لكى نتبنى أو نقترب من أي نسق سياسى

---

(1)Lucian, Ray., The Meaning of poltical Development, Op. Cit., P. 52 .

خاص ، يكون من المفيد أن نطور أو ننمى الحدود الهامة لخريطة الثقافة السياسية . كما هو فى ملائمة أو مطابقة خريطة بناءاته مع وظائفه (١) .

ويستخدم مدخل الثقافة السياسية فى دراسات التنمية السياسية مستمدا أصوله النظرية من البنائية الوظيفية . فقد أشار « إدوارد لهمان » E. Lehman فى كتابه علم الاجتماع السياسى إلى أن الفكر الخاص بالثقافة السياسية قد أصبح مألوفا بين إهتمامات الباحثين فى إجتيازهم المقارنات السياسية القومية ولمدة تزيد على عقدين من الزمان . ويعد « جابريل آلموند » وتلامذته من أول النشطاء فى هذا المجال . فقد طعموا الثقافة السياسية بتصنيفات مستمدة من النظرية السوسيولوجية البارسونية فى إطار إهتمامات إمبريقية بالعلم السياسى . وقد أثار استخدام اصطلاح الثقافة السياسية بإتساع عدة صعوبات تتعلق بتحديد أبعاده العلمية ، وحتى بالنسبة لاستخدام « لوسيان باى » له . وأنتهى « إدوارد لهمان » فى هذا الصدد إلى أن استخدام مصطلح الثقافة السياسية بدقة تامة واتفاق يتطلب فهم واضح لثلاثة مستويات : الأول - يهتم بفهم الثقافة السياسية . والثانى - يعكف على تحديد مكانه الثقافة السياسية فى إطار الثقافة العامة . والثالث - يدرس عناصر الثقافة السياسية (٢) .

ويؤكد الباحثون المتبنون لمدخل الثقافة السياسية - لدى لوسيان باى - فى دراسة عمليات التنمية السياسية على ضرورة أن تتضمن عمليات التنمية دراسة مستوى الثقافة السياسية لدى الصفوة الحاكمة، وأيضا لدى الجماهير . وذلك بناءا على أن الثقافة السياسية وكما يشير « نبيل السمالوطى » تعد مؤشرا جيدا على بعد التخلف أو التقدم السياسى ، وبالتالى يكون من الهام الوقوف على بعد تصور الجماهير

(1) G. A. Almond & G. Bingham powell., Comparative politics Today, A A world view" Boston : Bille Brown and company.: 1984. P. 37 .
(2) Edward W. Lehman., Political Sociology, "An Macrro Sciology" New York: coulombia University Press.: 1977. P. 22 .

لدورها في مجتمعها ، وما تمارسه في مجتمعها من دور واقعي في صنع القرارات ، وأيضا على مدى ظهور فكرة المواطنة المسئولة ، وهو مايقيس مستوى الثقافة السياسية . ولعل المشكلة أمام جماهير مجتمعات العالم الثالث من وجهة نظر العديد من الباحثين تكمن في أن جماهيرها عانت الكثير من الجوع العقلي والبدني والتسلط لدرجة التوحد بالمواقف الأنهزامية في العديد من المواقع والمجالات . وبالتالي لاتوجد لديهم الدوافع الكافية للمشاركة ، ولا حتى القدرات التي تسمح لهم بذلك . ولعل التجربة الهندية والمصرية في محاولة تطبيق الحكم المحلي ، وما قابلته من صعوبات عند محاولة اجتذاب الجماهير للمشاركة السياسية والإدارية لهي أكبر دليل على ذلك ، بل في أغلب المجتمعات النامية كذلك [١] .

٢- التوجه الأيديولوجي للصفوة العسكرية في مجتمعات العالم الثالث وأثره في قضايا التنمية السياسية :

بعد أن أنتهينا من تحديد الإتجاهات النظرية في دراسة قضايا التنمية السياسية ، ننتقل إلى تناول بعد التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية الحاكمة في واقع مجتمعات العالم الثالث ، ثم لأثر هذا التوجه الأيديولوجي في النهوض بقضايا التنمية السياسية . وذلك من خلال الأعتقاد بأن الخط الفكري والعقائدي الذي تتبناه صفوة عسكرية تمسك بزمام الأمور في مجتمع ما ، يؤثر تأثيرا مباشرا على تشكيل الهياكل التنظيمية القائمة كمؤسسات سياسية في واقع الصفوة العسكرية . كما ينعكس هذا التوجه الأيديولوجي على عملية التكامل والاستقرار السياسي في تلك البناءات التنظيمية السائدة . وأيضا تأخذ قضية الديموقراطية أبعادا محددة تتمشى مع تلك التوجهات العقائدية التي تأخذ بها الصفوة العسكرية الحاكمة . وأخيرا ينعكس ذلك التوجه

---

(١) نبيل السمالوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٤ - ١٥٥ .

الأيديولوجى على اختيار وسائل محددة يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا تنموية سياسية ، وتتفق مع طبيعة الفكر العقائدى لتلك الصفوة العسكرية . وسوف نبدأ بتناول مفهوم الايديولوجية السياسية ، ثم نحاول الوقوف على بعد التوجه الأيديولوجى للصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث فى ضوء علاقات التبعية . وأخيرا نعرض لمدى تأثير ذلك التوجه الأيديولوجى للصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث على قضايا التنمية السياسية ، والتى يمكن حصرها فيما يلى : (بناء المؤسسات السياسية) ، (وقضايا التكامل والاستقرار السياسى) ، (وقضية الديموقراطية) ، (وقضية الحرية السياسية) .

أ- مفهوم الأيديولوجية السياسية :

يجدر بنا قبل تناول مفهوم الأيديولوجية السياسية أن نتطرق بشىء من الإيجاز إلى تعريف مصطلح الأيديولوجيا بوجه عام ، وبدايات ظهوره ، وتطوره ليأخذ أبعاده المختلفة . وقد أوضح « جورج جورفتش » George Gurvitch فى كتابه الطبقات الاجتماعية أن تعبير الأيديولوجيا فى شباب ماركس قد اتسم بطابع محقر ليشير الى الإزدراء . وقد وضح ذلك فى مؤلفه عن الفلسفة الألمانية – الذى حاول فيه أن يثبت عدم جدواها – وأن مواطنيه ينزعون إلى تحويل القبعات إلى أراء (فقر الفلسفة) وانتهى إلى أن الأيديولوجيا ، أو البناء العلوى الأيديولوجى هى مفاهيم تقلب الأشياء رأسا على عقب ، وأنها خيالات ، أو هى الصورة التى يرسمها الناس عن أنفسهم . ولم يزداد معنى الأيديولوجيا إتساعا لدى ماركس إلا فى مقدمة كتابه عن الاقتصاد السياسى . والذى أشار إلى أن إطار الأيديولوجيا لازال يضم كل الأعمال والعلوم المضطربة (الأعمال الثقافية ، والمذاهب والمواقف الاجتماعية والسياسية ، وكل المنتجات الفكرية والأحوال النفسية) ولم يستثنى ماركس من كل تلك العلوم إلا الاقتصاد السياسى . والذى رفعه إلى مرتبة العلوم

الطبيـعية والحقيقية [1] .

وقد استطاع « جوران تربون » Goran Thirien فى كتـابه عن أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجية أن يميز بين تصورين قدمهـما ماركس للأيديولوجية فى هذه الفترة : أولهـما – يرى أن الأيديولوجية باعتبارها الوسيط الذى من خلاله يصنع الإنسان تاريخه ، وذلك فى إطار إدراكهـم للنزاع بين قوى وعلامـات الإنتاج . أمـا التـصـور الثـانى – فمرتبط برؤية أخرى هيمنت على أعمال « ماركس و « إنجلز » وتتمثل فى فهـم زائف للوعى البشرى وبواعث العمل البشرى أيضـا . إذ تصبح الأيديولوجية عـملية يحقـقـها المفكر بشكل واع ،. ولكن بوعي زائف بحيث تبقى القوى الحقيقية التى تدفعه غير معروفة له [2] .

وقد تبع ذلك أن تطور مفهوم الأيديولوجية بشكل متسع لتفسيرات متعددة فى إطار الدراسات الاجتمـاعية والسيـاسية . ومن التعريفـات الحديثة فى هذا الصدد ما أورده « ألان كورنانيل » Alan Kornanel بأن الأيديولوجية تهتم بالعلاقات التى من خلالها يعيش الناس عالمهم ... وهى تفـترض علاقات واقعية وعلاقـات تخيلـية . ففـى الأيديولوجـية تكـون العلاقات الواقعيـة مقـتبسة على وجه التحديد من العلاقات التخيلية : وهى العلاقات التى تعبر عن الرغبة وتشمل (المحافظة Conser-viate) ، (والتكوين Conformation) ، (وإعادة التكوين Reform) ، (والثورية Revolutionary) . وأن الأيديولوجية بالفعل تعبر عن الأمل أو الحنين إلى الوصف فى الواقع [3] .

---

(١) جورجة جورنتشين ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، (ترجمة) أحمد رضا محمد رضا ، عز الدين فوده ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م ، ص ص ٥٠ – ٥١ .

(٢) جوران ثربورن ، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجية ، (ترجمة) إلياس مرقص ، القاهرة : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠م ، ص ص ١٨ – ١٩ .

93) Alain Cournanil., "Class Development, Ideology and Political Party" In Harry Goulbaurne (eds.)Political and State in the Third World, London: Macmillan Press. L.T.D.: 1979. PP. 196 - 197 .

ويشير « إدوارد شيلز » E. Shills إلى أن هناك تفسيرات حديثة للأيديولوجية على المستوى السياسى ، وتعبر عن الطابع الأمبريقى لعلم السياسة المعاصر . وهو العلم الذى يهتم بالمتغيرات السيكولوجية فى التحليل السياسى . وأن هذا الاتجاه الحديث فى دراسة الأيديولوجيا وإستمرارها يعتمد على وجود نمط مثالى ، أو نموذج يعبر عن افتراض مؤقت حول الواقع الاجتماعى . كما يعتمد أيضا - هذا الاتجاه الحديثة فى دراسة الأيديولوجيا فى المستوى السياسى - على شرط رئيسى يرتبط بإستقرار الأيديولوجية وعناصرها المكونة ويتمثل هذا الشرط فى التجانس والتساند المتبادل . ويضاف إلى ذلك أن يكون هناك تواجد لوحدات التنظيم الاجتماعى (كالطبقة والقوى الاجتماعية الأخرى) لتكون جنبا إلى جنب فى إنسجام وتناغم مع الإطار الأخلاقى ، وبالتالى تقدم الأيديولوجية كل من الفرد ، والأهداف الجماعية فى صورة متناغمة تماما [1] .

أما تفسيرات « روبرت لين » Ropert Lane للأيديولوجية السياسية فقد اشتمل على مجموعة من المفاهيم تتميز بالخصائص التالية :

١- أنها تعالج تساؤلات مثل : من هم أولئك الدين سيصبحون حكاما ؟ وكيف يتم إختيارهم ؟ وماهى المبادىء التى سوف يستندون عليها فى ممارسة الحكم .

٢- أن هذه المفاهيم تمثل بوجه عام نوعا من الجدل والحوار بين وجهات نظر متعارضة .

٣- أنها تشكل مجموعة من المفاهيم تؤثر فى قيم الحياة .

٤- أنها تتضمن برنامج للدفاع عن النظم الاجتماعية الأساسية أو إصلاحها ، أو هدمها .

---

(1) Shills E.D., " The Concept and Function of Ideology" In International Encyclopedia of Social Science, No. (7) Macmillan Company & Free Press.: 1978. P. 66.

٥- أنها فى جانب منها تمثل تبريرات لصالح الجماعة دون أن يعنى ذلك كل الجماعات .

٦- أنها تشكل مجموعة مفاهيم ذات طابع معيارى وأخلاقى على مستوى الشكل والمحتوى .

٧- أنها بالضرورة جزء من سياق أشمل يتضمن نسق للاعتقاد بأكمله . وبالتالى كانت الأيديولوجية السياسية تنطوى على نفس الخصائص البنائية المميزة بهذا النسق [١] .

ويضيف « محمد على محمد » فى هذا الصدد « بأن الأيديولوجية السياسية تشكل مجموعة قيم أساسية ونماذج للمعرفة والإدراك . ترتبط ببعضها البعض ، وتنشأ صلات بينها وبين القوى الاجتماعية والاقتصادية . والأيديولوجيات السياسية تنصب أساسا على توزيع القوة السياسية ، وتعالج مسائل مثل : الشرعية الخاصة بالسلطة ، وأسس القيادة ، وأشكال الحكم الدستورى ، وإجراءات السياسة العامة »[٢] .

كما يذكر « أحمد زايد » فى كتابه « الدولة فى العالم الثالث » أن الأيديولوجيا السياسية لم تعد شيئا جديدا فى التاريخ . فقد شهدت كل المجتمعات شكلا من أشكال الشرعية الثقافية للسيطرة السياسية ، أى شهدت ضربا من التفكير الأيديولوجى . ولكن الجديد فى هذا الصدد هو طرح مفهوم الأيديولوجيا لتحليل أسلوب إختفاء الشرعية على النظم السياسية [٣] .

---

(١) محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣م ، ص ٣٤٤ .

(٢) نفسه ، ص ٣٤٥ .

(٣) أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، « الرؤية السوسيولوجية » القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥م ، ص ١٨٥ .

ويضيف أيضا فى هذا الصدد أن أول من طرح المفهوم هو « دستد ديتراس » Destde Detracy فى نهاية القرن الثامن عشر . ولكن المفهوم قد تطور بشكل واضح ومن خلال الإسهامات الفكرية التى عدلت بشكل جذرى من الفهم الذى ساد فى عصر التنوير وسيطر على علماء القرن التاسع عشر . فقد فهمت الأيديولوجيا على أنها مجموعة من الأفكار مصدرها العقل ويحملها مجموعة يعضدون بها حكمهم أو إستبدادهم ، أو يخلقون من خلالها إجماعا عاما فى المجتمع . ولعل هذا المفهوم هو الذى جعل مفهوم الأيديولوجيا يعرف فى التراث المعاصر على أنها مجموعة مترابطة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التى تميز جماعة أو مجتمع [1] .

وترتيبا على ماسبق يجيىء اهتمامنا بدراسة تأثير الأيديولوجيا السياسية للصفوة العسكرية وأثرها على قضايا التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث . وذلك بهدف الوصول الى إجابه عما إذا كان هناك علاقة تأثير بين نمط الفكر الأيديولوجى الذى تتبناه الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، وبين نمط الفكر التنموى السياسى السائد فيها ؟ وما بعد هذا التأثير فى واقع هذه المجتمعات ؟

ب - التوجه الأيديولوجى للصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وأثره فى علاقات التبعية :

وللإجابة على التساؤلات السابقة تجدر الإشارة فى البداية إلى أن مجتمعات العالم الثالث بما فيها من سيادة لحكم الصفوات العسكرية ترتبط بعلاقات وثيقة بالنظام العالمى . منها ماهو سياسى ، أو عسكرى ، أو اقتصادى ، أو ثقافى ، أو إعلامى ، وأن فهم قضايا التنمية لايتم على الوجه الأكمل إلا مع الفهم السليم لطبيعة النظام الدولى والياته

---

(١) أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، « الرؤية السوسيولوجية » القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥م ، ص ص ١٥٨ - ١٥٩ .

الأيديولوجية . بحيث يمكننا تحديد موقع تلك الصفوات العسكرية الحاكمة فى مجتمعات العالم الثالث من قضايا التنمية على الوجه الصحيح . ويذكر اسماعيل صبرى عبد الله أن تلك المجتمعات من الناحية التاريخية كانت مستعمرات للعالم الأول . وقد خلف هذا الوضع شبكة كثيفة من الروابط الثقافية والمالية والتجارية والاقتصادية ، والتى ساعدتن على ارتباط مجتمعات العالم الثالث بالعالم الأول بكل ما يحمله هذا الارتباط من عناصر التبعية والاستغلال . ولما كان النظام العالمى – فى حينه وقبل عام ١٩٩١م – ينقسم من الناحية الأيديولوجية ما بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكي . ولذلك كان عليها إما أن تختار الأيديولوجية الاشتراكية ، أو تتبنى الأيديولوجية الرأسمالية وإقتصاد السوق (١) .

وبالتالى نرى من الهام هنا أن نعرض فى إيجاز لكل من الأيديولوجية الاشتراكية ، والأيديولوجية الرأسمالية ، ثم لموقف الصفوات العسكرية السائدة فى واقع مجتمعات العالم الثالث من الأخذ منها ، وذلك بهدف إيضاح بعد التبعية لتلك الأيديولوجيات فى مجال عملية التنمية السياسية .

وفيما يتعلق بمضمون الأيديولوجية الماركسية فى علاقتها بمجالات الحياة المختلفة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، يورد « وولد زيمرس بروس » Wold Zimiers Brus أنه وفقا للنموذج الماركسى فى تنمية المجتمع فإنه يجب أن تفهم العوامل التى تحدد ظهور وتطور الإشتراكية فى ضوء علاقتها بإطار « أوسكار لانج » Oskar Lang ، بما يتضمنه من القانون الأول والثانى . فالأول يتضمن ضرورة تشكيل علاقة الإنتاج مع طبيعة القوى المنتجة والثانى يتضمن ضرورة تشكيل البناء القومى مع علاقات الأنتاج (الأساس الإقتصادى) ..

---

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية ، بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٣م ، ص ص ٥٤ – ٥٥ .

بمعنى أن الناس يدخلون فى علاقات مستقلة عن إرادتهم . كما أن علاقات الانتاج التى تتطابق مع المرحلة المحددة لتنمية قوة الإنتاج الخاصة بحياتهم المادية تشكل بصورة إجمالية البناء الاقتصادى للمجتمع ، وهى القاعدة الحقيقية التى تنهض عليها أو من خلالها البناءات العليا القانونية والسياسية ، والتى تتطابق معها أيضا الأشكال المحددة للوعى السياسى [1] .

ويذكر « جورج جورفتش » أن مضمون الأيديولوجية السياسى لدى ماركس قد تطور بشكل واسع عن بقية الاشكال الأخرى للأيديولوجية . وجاء ذلك من خلال الأيديولوجيا البروليتارية والتى اعتبرها ايديولوجيا ممتازة ، لأنها تتكفل بتغيير العالم وإنهاء وجود الطبقات من خلال الثورة الاشتراكية . ولذلك فهى تختلط بالنظرية الماركسية ، وتعد نظرية فلسفية وإجتماعية وإقتصادية لها حجية شاملة [2] ولعلنا نلاحظ فى الفترة من بدايات القرن العشرين وحتى نهايات عام ١٩٩١م - أن المضمون السياسى لأيديولوجية ماركس المادية قد تدعم فى إطار ماعرف بالأيديولوجية الإشتراكية . والتى سادت العديد من مجتمعات أوروبا الشرقية والعديد من مجتمعات العالم الثالث ، وذلك فى المقابل من الأيديولوجية الرأسمالية ، بل أن بعض من منظرى الماركسية قد تنبؤا بحلمهم الكبير والذى تمثل فى قيام الاشتراكية بالإنتصار على الرأسمالية والقضاء عليها فى المستقبل ، ولكن ما حدث كان العكس . وقد ضمن فينوجرادوف V. Vinogradov كتابه عن الاشتراكية العالمية فى الصناعة هذا الحلم بقوله « أن زوال أو أنهيار الملكية الرأسمالية وقيام الملكية العامة لوسائل الانتاج يعتبر القانون الرئيسى للثورة الاشتراكية ،

---

(1) Wold, Zimiers, Brus., Socialist Ownwrship and political systemies, (Trans by) R. A. Clerks, London: Rotedge & Kegan Pawl, 1975. P. 5 .

(٢) جورج جورتيش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

للأنتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية [1] .

وإذا ما أنتقلنا إلى تناول مضمون الأيديولوجية الليبيرالية الغربية ، والتى ارتبطت بنظرية « بارسونز وميرتون » البنائية الوظيفية ، نجد أنها قد ارتبطت بمجموعة من المفاهيم ، ويرى « جوران ثربورن » أنها تشكل محتوى بنائيا لها ويمكن حصرها فى كل من : مسألة الشخصية التى تسود فى علم النفس والتحليل النفسى . ومفهوم الدور الذى يسود ميادين كثيرة مثل السوسيولوجيا والسيكولوجيا الاجتماعية . وأن « بارسوتر » يشير إلى أن منظرى الدور يتكلمون عن أدوار مهنية وليست طبقية مادام لايوجد تعريف معيارى للطبقات فى المجتمع الرأسمالى ، ولاتعريف معيارى أيضا لفائض العمل . ثم إن إشكالية الدور هى إشكالية فرد معطى يستجيب لطلبات اجتماعية معطاه ، وهى إشكالية غير جدلية تركز على تعلم الدور ، وتوقعات الدور من بين أدوار ممكنة لفرد واحد بعينه [2] .

ولعلنا نلاحظ أن نشأة الأيديولوجية السياسية الليبرالية قد جاءت فى أحضان الأيديولوجية الغربية الأم التى تنهض على النظرية البنائية الوظيفية . وقد عدد « نيكوس بولانتزاس » بعض من سماتها الرئيسية فى المقابل من الايديولوجية السياسية الاشتراكية ،ويعتبر أن السمة الرئيسية المميزة للدولة الرأسمالية تتمثل فى أن الأفراد هم أشخاصا سياسيين وليسوا عوامل إنتاج . كما تبدو الدولة كدولة شعبية لاطبقية وتقوم مؤسساتها على مبادىء الحرية والمساواة بين الأفراد كأشخاص سياسيين ، والذى ينظر اليهم كمواطنين يساهمون فى الحياة السياسية القومية المشتركة عن طريق الأقتراع العام الذى يعبر عن الارادة العامة [3] .

(1) V. Vimogradov., Socialist Nationalistion of Industry (Trans by) B. A. Lea Lempert., Mosco: Progress Publishers.: 1966. P. 5 .

(٢) جوران ثربورن ، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجية،مرجع سابق، ص ص٤٠-٤١ .

(٣) نيكوس لانتزاسى ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية (ترجمة) عادل غنيم ، بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨٣ م ، ص ١٤١.

وبعد تناولنا لمفهوم الأيديولوجية الماركسية ، ثم إطار الأيديولوجية السياسية المرتبطة بالنظرية الاشتراكية السائدة فى روسيا والمجتمعات الاشتراكية . وتناولنا أيضا لمضمون الأيديولوجية الغربية ، وأوضحنا إطار الأيديولوجية الليبرالية السياسية التى تسود المجتمعات الغربية . ننتقل إلى بيان موقف الصفوات العسكرية الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث من الأخذ بأى من الأيديولوجيتين ؟ والى أى مدى يمكن القول أن هناك موقف تبعية فى واقع حكم تلك الصفوات ، حتى بعد حصول مجتمعاتها على الاستقلال ؟ أم أن تلك الصفوات العسكرية قد أوجدت لها أيديولوجية مستقلة بعد الاستقلال ؟ لتتمشى مع واقعها الجديد وتساعدها فى النهوض بقضايا التنمية السياسية .

ولعله من الضرورى الاشارة إلى أن الجيش بتدخله العسكرى لتحقيق الإستقلال فى معظم مجتمعات العالم الثالث قد حقق للطبقة المتوسطة ما فشلت فى تحقيقه بالوسائل الأيديولوجية (وهى البرجوازية الصغيرة التى تضم فى صفوفها عناصر نشطة من قادة الجيش فى معظم جيوش العالم الثالث) . ولكن ما الموقف بعد تحقيق الاستقلال ؟ ويذكر « أحمد زايد » بأنه يبدو أن هناك اتفاقا عاما بين العلماء على أن الصفوات العسكرية كانت فى حاجة إلى تبنى اتجاه الأيديولوجى واضح بعد الاستقلال. وأن ذلك يرجع الى عاملين : أولهما – أن تلك الثورات الحديثة كان عليها أن تحقق أهدافها فى التغلب على التخلف وأن تخلق أمه لها كيان سياسى . وكذلك خلق وعى قومى سياسى ، مع غرس الأمل والثقة فى نفوس المواطنين . وهذه مهمة الأيديولوجية . أما العامل الثانى – فيعنى أن تلك الحكومات الثورية لم تكن لديها أنساق الأيديولوجية جاهزة لتدفع بها عملية التنمية إلى الأمام بعد تحقيق الاستقلال بواسطة الطبقة البرجوازية الداخلية ، بالاضافة إلى عدم توافر رأس المال الداخلى . وبالتالى كان على الدولة أن تقود عملية التنمية وبتدخل فى شئون التخطيط ، وان كل ذلك يحتاج الى صياغات

أيديولوجية [١] . ويورد « سيول » J.S. Saul في هذا الصدد « أنه قد اندمجت الوظيفة الايديولوجية مع الوظيفة الإقتصادية للدولة لترتب عليها مزيدا من المركزية في إدارة الاقتصاد ، وفى التعبئة السياسية [٢] .

وقد اعتبر « أحمد زايد » ان الايديولوجيات التى تبنتها الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث قد تعددت بتعدد التوجهات الثقافية والأنتماءات الطبقية ، والعلاقات مع الدول المسيطرة فى مركز العالم (الرأسمالية ، والاشتراكية) وانتهى إلى أن تلك الصفوات العسكرية – المنتمية إلى البرجوازية الصغيرة (الطبقة المتوسطة) فى فترة ما بعد الاستقلال – قد حاولت دمج الأنساق الأيديولوجية المستعارة من الغرب أو من الشرق فى الثقافة المحلية ، وحتى يمكنها أن تجد الطريق الأفضل لإخضاع هذا الواقع الداخلى لمتطلبات علاقات التبعية . وهذا ما جعل زعماء كثيرين فى أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية فى تأثرهم بالماركسية يؤكدون على أن إشتراكيتهم لاتتعارض مع الخصائص الروحية والدينية لمجتمعاتهم وأطلقوا (عليها شعارات مثل الأيديولوجية الجماعية الديموقراطية) لدى نهرو ، (والاشتراكية الأفريقية) عند ليوبولد سنجور ، أما عبد الناصر فقد طور مفهوم الأيديولوجية الماركسية إلى (الإشتراكية الديموقراطية) [٣] .

وبصدد تبنى عبد الناصر لمفهوم الأيديولوجية الماركسية وإطلاقه عليها بالإشتراكية الديموقراطية على المستوى المحلى ، أوضح « محمد محمود السروجى » أن قادة الثورة بعد قيامها لم يكونوا يملكون من دليل للعمل غير المبادىء الستة المشهورة . والتى تمثل الرايه التى انطلقت

---

(١) أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث « الرؤية السوسيولوجية » ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٢ – ١٨٤ .

(2)J. S. Saul., The State and Revolution in Easterm Africa London: Hamman Press.: 1979. P. 70 .

(٣) أحمد زيد ، الدولة فى العلم الثالث ، المرجع السابق ، ص ص ١٨٥ – ١٨٦ .

تحت لوائها مطالب النضال الشعبي واحتياجاته في التنمية . كما كانت تلك المبادىء تمثل أعلاما للثورة وليست أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى "[1] ولعله يتضح لنا - أنه في ضوء عدم وجود توجه أيديولوجي واضح لقيادة الثورة ، ومع ما كان سائدا في حينه من تبعية لأنظمة الحكم والحركات الثورية في مجتمعات العالم الثالث وتأرجحها فيما بين الأيديولوجيتين : (الليبرالية الغربية ، أو الاشتراكية الراديكالية) - لعله يتضح « أن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصروصول ثورى الى التقدم لم يكون إفتراضا قائما على الأنتقاء الإختيارى ، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع ، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثانى من القرن العشرين "[2] .

وهكذا بدأ تأثير التوجهات الأيديولوجية المستوردة التى أخذت بها الصفوات العسكرية الحاكمة في مجتمعات العالم الثالث على علاقات التبعية حتى بعد تحقيق الاستقلال ، وماتبع ذلك أيضا من تبعية فى نمط الفكر التنموى الشامل ، وأيضا نسق التنمية السياسية المتبع . ويذكر « سويم العزى » أن غالبية تلك الأنظمة لم تهرب من التأثيرات الأيديولوجية لأحدى القوتين ، أو كلاهما . وقد وضح ذلك فى المحاولات التى ذهبت إلى حد التدخل فى رسم المسيرة السياسية لأنظمة حكم هذه الدول بالرغم من إستقلالها . ويترجم ذلك من خلال وسائل الترغيب مثل : القروض ،والمعونات الثقافية ، والتسليح ، والشركات المتعددة الجنسية ، ومعاهدا الصداقة . وقد حدث ذلك مع الدكتاتوريات العسكرية فى أمريكا اللاتينية . كما حدث فى الدول الأفريقية والآسيوية التى أخذت بتطبيقات النظام الشمولى على الطريقة السوفيتية ، وبعض

---

(١) محمد محمود السورجي ، ثورة ٢٣ يوليو : جذورها وأصولها التاريخية ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ :

(٢) نفسه ، ص ٢٦٤ .

من دول أمريكا اللاتينية [1] .

وإذا ما حاولنا الوقوف على مدى تأثير هذا التوجه الأيديولوجى المستورد وما يستتبعه أيضا من تبنى أنساق سياسية خارجية ، ومواقف وعلاقات تبعية تصل إلى حد التدخل فى رسم السياسات الداخلية فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية . فلعلنا نتفق مع « سويم العزى » بأن ذلك انعكس على سمات الأيديولوجية القومية والدينية لدى تلك الصفوات العسكرية الحاكمة . والتى فقدت هويتها فى ضوء ما قامت به من مزج بين الأيديولوجيات المستوردة والمحلية . وما أستتبعه من سيادة أيديولوجية تابعة ونسق سياسى غير متلائم مع الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى لتلك المجتمعات ، ولا مع أحداث التنمية المحلية [2] .

ومما سبق يمكن القول أن علاقة التأثير بين نمط الفكر الأيديولوجى الذى تبنته الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وبين نمط الفكر السياسى الذى ساد فيها هى علاقة وثيقة . فقد وضح أنها عكست مواقف وعلاقات التبعية الأيديولوجية ،والتى لم تقتصر على الناحية السياسية فقط بل شملت كل نواحى الحياة . ووصلت إلى حد التدخل لرسم السياسات الزراعية فى واقع الحكم العسكرى لتلك الصفوات وقد بدا ذلك فى محاولة البرجوازيون الأيديولوجيون الوقوف ضد التحولات التى تجرى فى البلدان النامية وتمس مصالح الرأسمال الخاص .. ولايجاهرون بعجز الرأسمالية عن إقتراح أى حل جذرى للمسألة الزراعية والغذائية ويكون فى صالح الكادحين .. هذا إلى جانب الدعاية لطريق التطور الرأسمالى وحمايته .. إذ يحاول النظريون

---

(١) سويم العزى ، الدكتاتورية الاستبدادية والديموقراطية فى العالم الثالث ، بيروت : المركز الثقافى الغربى ، ١٩٧٨م ، ص ٧٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٧٧ .

البوجوازيون التشهير بتجربة التحولات الاشتراكية في الزراعة [1] .

أما بصدد دعاوى التحديث والتنمية إلى روجت لها تلك التوجيهات الأيديولوجية الواردة من الخارج في إطار حكم الصفوات العسكرية القائمة في مجتمعات العالم الثالث - والتي تمثلت في المقدرة على النهوض بتلك المجتمعات والقضاء على التخلف ، وتحقيق التقدم من خلال السير في برامج التنمية ج التي تقدمها تلك النماذج الأيديولوجية الغربية ، أو الشرقية - فلعلنا نستطيع القول أن تلك الدعاوى قد تهاوت على صخرة الواقع ، وخاصة بعد فشل الأيديولوجية الإشتراكية التي سادت الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، وبعض من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فقد انهارت تلك الأيديولوجية الإشتراكية التي سادت الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، وبعض من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فقد أنهارت تلك الأيديولوجية بعد خمسة وسبعون عاما من الترويج لها ، ومن الانتشار ، والصراع مع الأيديولوجية الغربية الرأسمالية . أما فيما يتعلق بالأيديولوجية الغربية وأن تبعية حكم الأنظمة العسكرية لها في مجتمعات العالم الثالث هو بهدف اللحاق بالغرب فقد أكد « مكنمارا » Macnimara رئيس البنك الدولى على خرافه اللحاق بالغرب حينما أوضح في تقرير البنك عام ٧٧م أن الدولة في العالم الثالث لن تلحق بالدول الغربية قبل مائه عام . وحتى إذ لحقت بعض الدول خلال المائة عام ، فإن عددها لن يزيد عن سبع دول وهي التي تحقق أعلى معدلات في التنمية . أما الدول التي ستصل إلى مستوى التنمية الغربية بعد ألف عام فلن يزيد عددها عن تسع دول [2] .

---

(١) ماركوف ، مشكلة التغذية وسياسة الامبريالية ، (ترجمة) دار التقدم بموسكو : ١٩٧٥م ، ص ٨١ .

(2) A. C . Frank., Crisis of Ideology and Ideology of Crisis, New York: 1977. P. 115 .

جـ - مدى تأثير التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث على قضايا التنمية السياسية :

وبناء على ما أنتهينا إليه من تحديد لخصائص الأيديولوجيا السياسية السائدة فى مجتمعات العالم الثالث ، ومن أبعاد للتوجهات الأيديولوجية المتعددة التى أخذت بها الصفوات العسكرية الحاكمة فى تلك المجتمعات - وهى الاشتراكية الراديكالية ، والليبرالية الغربية ، والقومية - فإنه يمكن لنا أن نتفق مع « أحمد زايد » فى وصف تلك الأيديولوجيات بأنها عسكرية من الطراز الأول . وذلك لأنه حتى فى حالات وجود الديموقراطية فإن الحكومات المدنية المرتدية للذي العسكرى لاتزال صاحبه السلطة المباشرة فى كثير من مجتمعات العالم الثالث . كما أن كثيرا منها يمكنه من خلال قانون الطوارىء صياغة قرارات وقوانين ودساتير تحقق الوظائف المنوطة لجهاز الدولة القمعى ككل فى إطار تقسيم العمل الدولى بل إن تلك النزعة العسكرية لم تشمل نظم الحكم فى تلك المجتمعات فقط ، بل أصبحت جزءا من ثقافة المجتمع وأيديولوجيته . وبالتالى أصبحت الدولة عسكرية ، والاقتصاد عسكرى ، والأيديولوجية عسكرية حتى لو تخفى ذلك خلف قناع مدنى [1] .

وفى عرضنا لبعد تأثير ذلك التوجه الأيديولوجي - الذى أخذت به تلك الصفوات العسكرية به فى مجتمعات العالم الثالث - على قضايا التنمية السياسية القائمة فى واقعها السياسى ، سوف نتناول بعد تأثير تلك الأيديولوجية العسكرية على النهوض بقضايا مثل : بناء المؤسسات السياسية ، وقضايا التكامل والاستقرار السياسى ، ثم على قضيتى الديموقراطية والحرية السياسية فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية .

---

(١) أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

أولا - بناء المؤسسات السياسية :

لقد وضح بعد التأثير الذى يمكن أن تمارسه الأيديولوجية السياسية فى اتجاه تشكيل مؤسسات سياسية تتلائم مع اتجاه الأيديولوجية الأم وتعمل على تحقيق أهدافها - وذلك فى ضوء ما كان سائد من صراع حاد - فترة الحرب الباردة ، وقبل إنهيار الأيديولوجية الماركسية بين منظوى الأيديولوجية السياسية الاشتراكية ، ومنظرى الأيديولوجية السياسية الليبرالية الغربية - فقد سعى منظرو الأيديولوجية الغربية البنائية كما يرى « تشارلز أندريان » إلى خلق هياكل بنائية دستورية فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، لتكون قادرة على تشكيل نظم وهياكل سياسية تحقق أهداف أيديولوجيتهم السياسية الليبرالية مثل (الحكومات اللامركزية ، والتعددية ، والأحزاب السياسية) . وفى المقابل كان متابعى الأيديولوجية الاشتراكية فى واقع حكم مجتمعات العالم الثالث يسعون إلى زرع هياكل سياسية مركزية شمولية تعمل على تحقيق أهداف أيديولوجيتهم ترسيخها فى تلك المجتمعات . ومن هنا وجدنا الأختلافات النسبية بين الأنساق السياسية السائدة فى مجتمعات العالم الثالث فى ضوء مواقف التبعية الأيديولوجية [1] .

وهكذا يبرز لنا الدور الذى يمكن أن تمارسه الأيديولوجية السياسية التى تأخذ بها الصفوة الحاكمة ، فيما يتعلق ببناء نماذج سياسية ومؤسسات ذات طابع خاص لتتوافق مع التوجهات الفكرية والعقائدية التى تحتويها الأيديولوجية الأم . وقد اعتبر نيكوس بولانتزاس فى هذا الصدد أن التباين فى النظم السياسية لايمكن رده مباشرة إلى اختلف مراحل تطور إجتماعى معين . ذلك لأن تقسيم تطور هذا التكوين إلى مراحل فهو يشمل العلاقات بين جميع مستوياته .. هكذا تبدو النظم السياسية كمتغيرات فى الحدود التى يمليها شكل الدولة فى مرحلة

---

(1) Charles. F. Anderian., Political Change in the third world, Op. Cit.: PP. 6 - 7 .

متميزة من مراحل تطور التكوين الاجتماعى وفقا لأيديولوجية معينة [1] .

ولعلنا نستطيع القول أن نماذج المؤسسات السياسية أو البناءات السياسية القائمة فى حكم الصفوات العسكرية – فى مجتمعات العالم الثالث – قد اتخذت أشكالا متباينة وفقا لنوعية التوجه الأيديولوجى الذى تبنته تلك الصفوات العسكرية . وقد حدد « تشارلز أندريان » نماذج البناءات السياسية السائدة فى حكم الصفوات العسكرية ، كما أوضح أن درجة التغيرات التى تطرأ عليها ترتبط بالتوجهات الأيديولوجية التى تتبناها تلك الصفوات . وقد حصر « أندريان » تلك البناءات السياسية القائمة فى حكم الصفوات العسكرية بأربعة نماذج وهى : النسق الشعبى Folk System ، والنسق البيروقراطى التسلطى Buraucratic-Authoriterian ، والنسق التوفيقى Reconciliation System ثم نسق الحراك أو المتغير Mobilization System . وأنتهى إلى أن التغير السياسى فى تلك الأنساق السياسية يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية وهى : المعتقدات ، والبناءات ، وسبل معالجة السياسية العامة [2] .

كما تجدر بنا الاشارة فى هذا الصدد إلى أن ديناميكية الأنساق السياسية القائمة فى واقع حكم الصفوات العسكرية – فى مجتمعات العالم الثالث – ودرجة تغييرها وتبديلها وإن كانت ترتبط بظروف واقعها الخاص الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . إلا أن هذا التغيير يرجع فى جزء منه إى خاصية الديناميكية المرتبطة بالأيديولوجية التى تأخذ بها تلك الصفوات . وذلك باعتبار أن كل أيديولوجية تحمل فى طياتها هذا التناقض بين مثاليه النهج عندما تكون خارج السلطة ، وواقعية المنحنى عند إستلامها السلطة [3] .

(١) نيكوس بولانتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(2) Charles F. Anderian., Political Change in the third World, Op. Cit.; PP. 15 - 16 .

(٣) سويم العزى ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، بيروت : المركز الثقافى العربى ، ١٩٨٧ م ، ص ٧٣ .

وإذا ما تساءلنا مع « تشارلز أندريان » عن السبب فى سيادة البيروقراطيات العسكرية الاستبدادية في واقع حكم مجتمعات العالم الثالث ، وذلك بالرغم من اختلاف النظم والمؤسسات السياسية التى تعتمد عليها تلك الصفوات – في ضوء العلاقة الدينامكية التى تربط بين التغير فى مضمون الأيديولوجية وبين طبيعة النظام – فيبدو واضحا أن القوى الأجنبية بتوجهاتها الأيديولوجية قد لعبت الدور الأكبر فى هذا الصدد . فقد أوضح « أندريان » أن القوى الاستعمارية قبل القرن العشرين حكمت آسيا ، وأفريقيا من خلال الموظفين البيروقراطيين . ولكن بعد الاستقلال مارست تلك المقاطعات الحكم البيروقراطى من خلال قوى الجيش والبوليس وممثليهم من الزعماء المدنيين ، بحيث يمكن القول أن الحكومات البيروقراطية العسكرية قد شكلت أغلب سياسيات حكومات أمريكا اللاتينية ، وآسيا ، وأفريقيا ، والعديد من دول الشرق الأوسط [1] وهكذا بدا أن التركيب الاجتماعى الداخلى والهيكل الطبقى لم يلعب دورا بارزا فى بنيان المؤسسات السياسية لتلك المجتمعات بعد الاستقلال ، بل وضح أن أنساقها السياسية ومضمونها وتوجهاتها قد نهضت فى إطار روابط التبعية الأيديولوجية بقوة كبرى ، والتى مارست نفوذا خارجيا طاغيا فى تشكيل السلطة ومؤسساتها . وذلك من خلال حاكم فرد يقبض على زمام الأمور وتسانده جماعة مسلحة تسيطر على مقدرات البلاد [2] .

وهكذا نستبين أن أى من تلك الصفوات العسكرية قد تبنت لها أيديولوجية إستراتيجية توجهها فى عملية التنمية . وفى الغالب ما أتصفت هذه الأيديولوجية بالتبعية . وقد تأرجحت تلك الأيديولوجيات الخاصة بالصفوات العسكرية ما بين الليبرالية الغربية الرأسمالية ، أو

(1) Charles, Anderian., Op. Cit.: P. 22 .

(٢) عبد الله سعد هديه ، السلطة والشرعية فى الدول النامية ، مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية ، (العدد الثانى) تصدر عن جامعة الكويت ، ١٩٨٤م ، ص ١٣٢ .

الاشتراكية الراديكالية قبل إنهيارها الذريع فى نهاية عام ١٩٩١م ، ولكنه بالرغم من تباين الأيديولوجيات وما يرتبط بها من مؤسسات سياسية تتمشى مع تحقيق أهدافها ، فقد وضح أن حكم الصفوات العسكرية بوجه عام قد أتخذوا جهة دكتاتورية إستبدادية ، والتى اصطبغت بها نظمها ومؤسساتها السياسية أى كانت توجهاتها الأيديولوجية .

فقد أورد « أندريان » فى هذا الصدد أنه بالرغم من حاجة الأيديولوجية الماركسية اللينينة إلى تأسيس حزب شيوعى متقدم ، وقيام دولة قومية فى المناطق الأقل صناعية مثل : كوبا ، ومنغوليا ، وأفغانستان ، وفيتنام وشمال كوريا .. وفى المقابل كانت سياسة الولايات المتحدة تركز على الحاجة إلى مجتمعات ذات أحزاب أكثر تعددية... وبالتالى مارست إقتصادا سياسيا فى تنمية مناطق مثل : وسط أمريكا ، وفى الشرق الأوسط مثل (إسرائيل ، ومصر ، وتركيا) وفى آسيا مثل (الفلبين ، وجنوب كوريا ، وتايوان ، وباكستان) .. إلا أنه كان هناك اتفاق واضح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على وجود قوة قمعية ضاغطة على مجتمعات العالم الثلث ، وخصوصا القوى العسكرية Armed Forces ... وبالتالى كان هناك تركيز على الحاجة إلى قادة عسكريين ديكتاتوريين ، أو من ينوب عنهم من المدنيين لتنفيذ ممارساتهم فى دول الشرق الأوسط ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية »[1] .

ويمكن أن ننتهى هنا إلى أن تباين الأنظمة والمؤسسات السياسية التى سادت حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث – بعد الاستقلال – كان نتاجا للأيديولوجية السياسية التى تبنتها تلك الصفوات العسكرية ، فى إطار التبعية الأيديولوجية المفروضة عليها وإن كان بعض من هذه الصفوات قد دعم الأيديولوجية التابعة ببعض من الاطارات المحلية لتتلاءم مع واقع الثقافات المحلية السائدة كما هو الحال فى مصر ، والهند

(1) Charles, Anderian., Politcal Change in the third world, Op. Cit.: PP. 31 - 33 .

إلا أن تلك الأنظمة والهياكل السياسية قد مارست فى النهاية فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية قررات دكتاتورية تعسفية . كما نفذت سياسيات التبعية الأيديولوجية المفروضة عليها فى مجال التنمية السياسية المحلية ، وسواء إتخذت هذه الأنظمة والمؤسسات واجهة أشكال شمولية (نظام الحزب الواحد) ، أو الشكل التعددى (الأحزاب المتعددة) .

ثانيا – قضايا التكامل والاستقرار السياسى :

وإذا ما أنتقلنا إلى دراسة مدى التأثير الذى يمكن أن تمارسه الأيديولوجية السياسية على قضية التكامل والاستقرار السياسى – فى حكم الصفوات العسكرية داخل نطاق مجتمعات العالم الثالث وذلك باعتبارها أحد القضايا أو المتغيرات التى تهدف إلى تحقيق التنمية السياسية – تجدر الإشارة فى البداية إلى أن دراسة قضية التكامل والاستقرار السياسى يأتى فى إطار العلاقة الديناميكية المشار إليها سابقا بين محتوى الأيديولوجية السياسية بوجه عام ، والتغيرات التى تحدث فى البناءات الاجتماعية والسياسية . وذلك بإعتبار « أن الأيديولوجيات تتولد وتنطلق من سيرورات التغير فى بنيه مجتمع معطى ، وفى علاقاته مع بيئته الطبيعية وغيره من المجتمعات . وأن هذه التغيرات هى التى تكون التحدى المادى لظهور الأيديولوجيات[1] .

وتتطلب دراستنا لهذه العلاقة التطرق إلى وظائف الأيديولوجيا السياسية ، والتى ترتبط بتحقيق التكامل والاستقرار السياسى فى حياة المجتمعات بوجه عام . ثم للدور الذى تمارسه الأيديولوجية السياسية العسكرية بوجه خاص فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وذلك من خلال علاقة التأثير بينهاوبين التغيير فى البناءات السياسية عن طريق الانقلابات ، أو الثورات ، أو بإعتبارها عامل استقرار وثبات مع ملاحظة

---

(١) جوارن تربورن ، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجية ، (ترجمة) إلياس مرقص ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

عدم اغفالنا لحقيقة أن التكامل والاستقرار السياسى لايعنى الثبات والجمود المجتمعى . وأن المذاهب السياسية والاجتماعية كما أوضح « اسماعيل سعد » تختلف من جيل إلى جيل وفقا للتطور الاجتماعى ، وأن سمة الثبات ليست من سمة المذاهب السياسية ولا المجتمعات ، بل أن هناك دعامتين أساسيتين تحكمان ظهور تلك المذاهب فى علاقتها بالأبنية السياسية والاجتماعية . وأولهما - مجموعة الأراء والأفكار والمعانى الاجتماعية والاقتصادية التى تضع أمامها العلاقة بين الفرد والجماعة ، وتنير الطريق إلى أفضل الوسائل التى تقود الإنسان تجاه مجتمع الخير والرفاهية ، والثانية - فهى مجموعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصدية التى تنبثق من المبادىء العامة أو المثل العليا التى يتضمنها المذهب مثل (المذهب الرأسمالى ، أو الاشتراكى) وهى عبارة عن مجموعة الأراء التى ترتبط ذهنيا بالنظام السياسى والاجتماعى القائم ، وسواء أكانت هذه الأراء تساند النظام أو تناهضه (١) .

وفيما يتعلق بالأيديولوجيات أو المذاهب السياسية التى تبنتها أنظمة الحكم العسكرية التى حكمت فى مجتمعات العالم الثالث ، وهل هى تمثل حقيقة الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى لتلك المجتمعات ؟ وما الدور الذى لعبته تلك الأيديولوجيات السياسية العسكرية فيما يتعلق بقضايا التكامل والستقرار السياسى ؟ وللإجابة على تلك الأسئلة نجد لزاما علينا أن نحاول الوقوف على نوعية الأيديولوجيات السياسية التى أخذت بها تلك الصفوات العسكرية ، وأن نوضح دورها فى خلق أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية تابعة فى واقع مجتمعات العالم الثالث . مع عدم إغفالنا للدور الذى لعبه حكم الجيوش بصفة عامة فى سيادة ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى واقع مجتمعات العالم الثلث ، وذلك من خلال الثورات أو الانقلابات والانتقال من نمط أيديولوجى سياسى تابع

---

(١) اسماعيل على سعد ، المجتمع والسياسة ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠م ، ص ص ١٠٣ - ١٠٤ .

إلى آخر وهكذا . وقد وضح فى هذا الصدد أن أغلب دراسات العلماء الاجتماعيين تشير إلى أن الصفوات العسكرية قد تبنت نظريات أو مذاهب سياسية أطلق عليها بأنها تابعة ، وتنهض على نمط من العلاقات بين دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة ، وشعب نامى مثل الشعوب الموجودة فى امريكا اللاتينية . وأن التبعية لتلك النظريات تستتبع نهوض نظم مرتبطة بها ، وتهدف إلى الاستغلال والتسخير ، والقمع والكبت فى واقع تلك الصفوات العسكرية [1] .

وقد وصف « سمير نعيم » تلك العلاقة الديناميية بين الأيديولوجيات السياسية التابعة ، ونوعية النظم التى تقيمها فى واقع حكم الصفوات العسكرية ، ومدى تأثيرها على قضايا التكامل والاستقرار السياسى . وذلك من خلال تساؤله عما هو النظام الذى يصبو البعض إلى إصلاحه ، أو غيرهم إلى القضاء عليه ، ثم أوضح أن الاجابة يمكن أن تتحدد فى ضوء الاطروحات الأيديولوجيات التى تتبناها النظم السائدة والتى يتطور من خلالها النظام بالتدرج . وأن هذا النظام قد يدخل ضمن كتلة الدولة الاشتراكية ، أو كتلة الدول الرأسمالية بما يتبناه من نظم سياسية [*] . وينتهى إلى أنه كانهناك تناوب فى النظم الحاكمة – فى المائة سنة الأخيرة – بين اليمين الليبرالى واليسار الاشتراكى . وقد حدثت ثورات فى معظم الدول الآسيوية والأفريقية التى نالت استقلالها ، ولكنها لم تحقق بعد التبلور الوطنى الصحيح فى نظمها السياسية. والذى تستطيع من خلاله اللحاق بالمجتمعات المتقدمة ، ولازالت الفجوة قائمة

---

(1) Severynt T. Brwyn., The Social Economy, New York: A Willy- Interscience Publication.: 1977. P. 243 .

(*) وقد كان ذلك هو الوضع السياسى السائد والذى يحكم العلاقات بين مجتمعات العالم الثالث والقوتين القطعين فى نطاق عمليات الاستقطاب والحرب الباردة . منذ عام ٤٩ وقد أنتهت هذا الحرب وفشلت الاديولوجية الماركسية . ولم يعد هناك قوة واحدة مع نهاية التسعينات

بين الجنوب والشمال فى تفاقمها [٢] .

أما عن بعد الدور الذى يمكن أن تلعبه الأيديولوجيات السياسية التابعة فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، فى مجال تدعيم النظام والمؤسسات السياسية وإستقرارها وتكاملها . نجد من الضرورى الاشارة إلى رؤية « اسماعيل سعد » فى أن الأيديولوجية السياسية بوجه عام فى مجتمعات العالم الثالث هى التى تمد الناس بالمعايير بالاضافة الى تقييم سلوك الفرد والجماعة بحيث يتطابق السلوك العام مع المذهب والأيديولوجية السياسية السائدة ، وبالتالى يؤدى ذلك إلى استقرار النظام نفسه من خلال الاقتناع بمشروعية ما يتخذ المذهب من إجراءات [٢] . فلعله يبدو لنا أن تلك الرؤية لاتنطبق في واقع حكم الصفوات العسكرية . وذلك باعتبار أن التكامل والوحدة القومية ، والاستقرار السياسى لايعتمد على تطابق السلوك العام مع المذهب أو الأيديولوجية السائدة فقط « بل يأخذ الجيش دوره فى اللعبة السياسية كقوة مقررة وضرورة لإقامة النظام والمحافظة عليه . ويكون هناك تلازم بين وجود النظام ووجود الجيش كما هو الحال فى العالم الثالث » [٣] .

وهنا يبرز لنا سؤال مؤداه هل يعد حكم الصفوات العسكرية الاستبدادية – فى إطار أيديولوجيتها السياسية التابعة للقوى الأجنبية – على الدوام عاملا إيجابيا فى تحقيق قضايا تدعيم النظام وتكامل وحدته القومية ، وإستقراره السياسى ؟ أم أن هناك حالات يمكن أن يشكل حكم الصفوات العسكرية فيها عامل عدم استقرار وتكامل قومى فى مجتمعات العالم الثالث ؟ ويذكر كل من « إيرام أدلمان وسنشيامورس »

---

(١) سمير أمين « القوى النظامية والقوى المناهضة للنظام » مقال من مجلة المستقبل العربى ، العدد ، (١٠١) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧م ، ص ص ٤٤ – ٤٦ .

(٢) اسماعيل على سعد ، المجتمع والسياسة مرجع سابق ، ص ١١٠ .

(٣) سويم العزى ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

فى هذا الصدد « بأن بعد القوة السياسية للجيش يمكن أن يكون عاملا من عوامل تحقيق بعد التكامل القومى والوحدة فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، وذلك من خلال قوته العسكرية [1] .

ويبدو أن هناك اتفاقا بين غالبية الباحثين على الدور الهام الذى يلعبه الجيش فى تدعيم نظم الحكم وتحقيق التكامل والاستقرار والوحدة القومية فى مجتمعات العالم الثالث ؟ معتمدا فى ذلك على قوته العسكرية . فقد أشار « محمد الجوهرى » فى هذا الشأن إلى أن القوات المسلحة فى العالم الثالث تلعب دورا بارزا ومتميزا بإعتباره رمزا للإستقلال القومى ، والدرع الواقى لهذا الاستقلال فى المستقبل . وأن الجيش يستغل من قبل أصحاب السلطة الجدد لا أحكام سيطرتهم على الشعب ودعم مفهوم الدولة الوطنية وترسيخه فى ذهن مختلف فئات الشعب ، وكذلك فى تصفية أعدائهم السياسيين ، ومن هنا بدأت عملية تسيس الجيش فى معظم المجتمعات النامية لصالح الفئات الحاكمة والترويج لأيديولوجيتها التابعة سياسيا ومن هنا برز الدور الطليعى للجيش كما حدث فى مصر ، وبعض مجتمعات العالم الثالث (فى أمريكا اللاتينية) . ومن مرحلة لأخرى فى النهوض بأحوال الطبقات المهضومة، بل فى تدعيم الرابطة القومية فى البلاد حديثة الاستقلال والتى تعانى التمايز الدينى والعنصرى [2] .

كما وضح أن هذا الدور الذى تلعبه الأيديولوجية العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث يكون واضح فى تحقيق التضامن والوحدة القومية

---

(1) Iram, Adelman and Cynthia, Morris., Society Politics & Economic Development, London: Hopkins Press. 1971. P. 54 .

(٢) محمد الجوهرى ، « مواقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية ش مقالة من كتاب دراسات فى التنمية الاجتماعية (تأليف) السيد الحسينى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٦ – ٢٨٨ .

في فترات التحرر وتحقيق الاستقلال ، كما يبدو في الفترات التي تعقبها في تحقيق التكامل وتدعيم الرابطة القومية أيضا . وعلى سبيل المثال : لم يكن محمد علي يعلم أنه بإنشائه جيش قوي وطني ليحمي به ملكه ويحقق أطماعه التوسعية أنه يحفر قبره بيده . ومادرى محمد على أنه بهذا العمل إنما كان يبنى الحركة القومية ... فالجيش الوطني القومي هو الاساس في نشأة الدول القومية في العصر الحديث ، ومادري أيضا أن هذا الجيش الذي أقامه ليحمي ملكه ويثبت أسرته في حكم مصر ، هو نفس الجيش الذي سينقض على هذه الأسرة الدخيلة في الثورة العرابية ، وفي ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ »[١] .

وقد برز هذا الدور الذي تلعبه الجيوش بأيديولوجيتها العسكرية في فترات تحقيق الاستقلال وفي تحقيق التكامل والإستقرار السياسي - في مجتمعات العالم الثالث - في إطار إهتمام «هنجتون » بدراسة القضايا المصاحبة للعلاقات المدنية العسكرية . ثم في دراسات تابعية فيما بعد مثل : دراسة « جيلي » عن دور الجيش في باكستان منذ عام ١٩٧١م، والتي أوضح فيها كيف أن حركات الاستقلال في البلاد التي كانت مستعمرة سابقا قد اعتمدت على الجيش في إطار ظروفها المضطربة ، وذلك بوصفه أحد المؤسسات القليلة التي يمكنها المحافظة على الاستقرار والنظام . وهو ما أكده « بندلر » في دراسته النقدية عن الأنقلابات في أمريكا اللاتينية ورؤيته بأن الضباط يعتبرون من القوى المحافظة على النظام وإستقراره في هذه الفترة [٢] .

ولعلنا نستطيع القول بأن تبني الصفوات العسكرية الحاكمة في مجتمعات العالم الثالث لأيديولوجية عسكرية إستبدادية - وذلك بغض

---

(١) محمد محمود السروجي ، الجيش المصري ، في القرن التاسع عشر ، الاسكندرية : دار المعارف ، ١٩٦٧م ، ص ٥٩٦ .

(٢) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

النظر عن بعد تبعيتها الأيديولوجية سياسيا - قد لعب دورا بارزا في تحقيق التكامل والاستقرار ، وتنمية الشعور بالوحدة القومية ، وتعميق الشعور الوطني على المستوى العام . وخاصة في فترات التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال ، والفترات التي أعقبتها . ولكن ماذا عن دور الجيش بأيديولوجية السياسية التابعة في دوام هذا الاستقرار على المستوى الداخلي وتحقيق التكامل بين نظم المجتمع فيما بعد ؟ ويشير « محمد الجوهري » في هذا الصدد أن الجيش والقوات المسلحة تعتمد فيما بعد على تهييج قطاعات عريضة من عمال الصناعة وموظفي الدولة لتدعيم تبعيتهم والاعتماد عليهم في مواجهة الطبقة المسيطرة القديمة التي انتزع من أيديها السلطة . وأيضا بإثارة الأحقاد الطبقية في نفوس الجماهير ورفع مستوى التطلعات لديها . وقد فعل ذلك « عبد الناصر » في مصر « وبيرون » في الأرجنتين . . فقد وضح بوجه عام في العديد من الكتابات أن الأيديولوجية السياسية العسكرية التابعة للجيش قد عملت على إضعاف حركة المجتمع نحو التقدم وتعويق جهود التنمية ، بل استخدم الجيش في واقع تلك المجتمعات في أحيان كثيرة لتأييد ثورات إشتراكية ، أو نظم رجعية ، أو للإحاطة بها من الحكم لصالح أجهزة استعمارية أو مصالح رجعية محلية [1] .

ثالثا - قضية الديموقراطية :

ونتنقل لمعالجة بعد تأثير التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية على قضية الديموقراطية في مجتمعات العالم الثالث . وقد أوضحنا سابقا إلى أن هناك أيديولوجية سياسية عسكرية اتصفت بالدكتاتورية الإستبدادية . وأنه بالرغم من التبعية الأيديولوجية الخارجية ، أو المطعمة بمقولات محلية عقائدية ، أو مأخوذة من التراث والتقاليد، فقد أصبحت صفة

---

(١) محمد الجوهري ، س موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية ». مقالة من كتاب دراسات في التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

الاستبدادية والدكتاتورية والتسلط صفة الاستبدادية والدكتاتورية والتسلط صفة غالبة على حكم تلك الصفوات العسكرية . وبالتالي نرى من الهام في البداية التعرض لمفهوم الديموقراطية من الوجهة الأكاديمية ، ثم لمفهوم الديموقراطية من منطلق الأيديولوجية الغربية ، والأيديولوجية الماركسية الاشتراكية ، ثم أخيرا لبعد تطبيق الصفوات العسكرية لمفهوم الديموقراطية سياسيا واجتماعيا فى ضوء علاقات التبعية الأيديولوجية التى تنتهجها .

فالديموقراطية كمفهوم سياسى كما يرى « جان وليام » Gan William فى كتابه أشكال السلطة السياسية هى عبارة عن فكرة غامضة منذ القرن الثامن عشر وهناك مفهومان يتنازعانها : الأول - بتأثير من « مونتسكيو » وهو تعريف فردى ليبرالى ويعتبر أن السلطة شرا لابد منه ، وأن الشعب هو مجموعة من أفراد أو تجمعات لها حرياتها ومصالحها وحقوقها الخاصة ، والتى ينبغى حمايتها من تعديات السلطة وتطاولاتها الممكنة دائما .. أما المفهوم الثامى - فهو لدى « روسو » وهو تعريف إيجابى ويرى أن البحث عن الحرية السياسية يجب أن يكون من خلال المشاركة فى السلطة السياسية « المواطن » و « الجماعة » . ويشارك هذا المفهوم فى إقرار ما دعاه روسو « بالإرادة الجماعية » . أى فى مقررات السلطة بأكثر حرية وبشرط أن تكون هذه المشاركة ثمرة التحام ناجم عن الرضا ، ولم تفرضه القوة أو الدعاية ، فالمشاركة لاتنفى التشبيت والاستقصاء » [1] .

كما أوضح « اسماعيل صبرى عبد الله » بأن للديموقراطية جانبين قد يكونا متمايزين عقلا وإن تلازما عملا . والجانب الأول هو مايسمى بحقوق الإنسان . أو أحيانا بالحريات العامة ، وأحيانا أخرى بالضمانات الدستورية ، أما الجانب الثانى - يتضمن أن يكون للناس

(١) جان وليام لابيار ، أشكال السلطة السياسية ، (ترجمة) إلياس حنا إلياس ، بيروت : منشوران عربيان ، ١٩٨٣م ، ص ص ١٥١ - ١٥٢ .

صوت مسموع فى إدارة دفه الحكم . ولما كان الجانب الأول يكاد يكون سلبيا فى تأكيده على أن تكف الدولة أو السلطة يدها عن الفتى بأمن المواطن صوت مسموع فى إدارة شئون الحكم . وبذلك تصبح العلاقة بين الوجهين واضحة (١) .

وإذا ما أنتقلنا إلى تناول الواجهات العملية التى اتخذها مفهوم الديموقراطية من الناحية التاريخية - بعيدا عن واجهتها المثالية - فيتضح أنها قد سلكت واجهتين عمليتين من الناحية التاريخية والأولى - هى الواجهة العملية للمفهوم من وجهة نظرا الأيديولوجية الغربية السياسية والتى سادت الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا وإنجلترا . وقد عبر عن هذا الفهم للديمقراطية من المنظور الغربى « نورمان فروهلش » N. Frohlich ، و « جوى أوبنهيمر » J. Oppenheimor فى مؤلفهما « الاقتصاد السياسى الحديث » عام ١٩٨٧م ، حيث أشار إلى أن الديموقراطية هى مجموعة القواعد التى تحكم صنع القرارات العامة . وهذه القواعد تحدد اختبارات الجماعة السياسية ، والموارد وتوزيعها بين فئات الجماعة ، وكيفية تجميع الإختيارات ، وتخصيص تلك الموارد من أجل التوصل إلى القرارات ، ويصير النظام الأنتخابى عنصرا رئيسيا فى العملية الديمقراطية . لأ هذا النظام يسمح بخلق الترابط بين اختبارات وتقويمات الأفراد من أجل التوصل الى القرارات العامة . كما تحكم العملية الانتخابية المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالعقلانية ، والموارد ، والتكلفة ، والعائد » (٢) .

أما الواجهة العملية الثانية التى اتخذها مفهوم الديمقراطية فهى الديمقراطية من وجهة نظر الأيديولوجية السياسية الاشتراكية - والذى

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٢) جلال عبد الله معوض ، « المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادى بالتطور السياسى » مقالة من المجلة العربية للعلوم الانسانية ، تصدر عن جامعة الكويت : العدد (٢٥) المجلد السابع ، ١٩٨٧م ، ص ٨٤ .

وقف فى مواجهة التجربة الديمقراطية الغربية إعتبارا من منتصف القرن الماضى وحتى نهاية ١٩٩١م – وقد كان الكتاب الاشتراكيون يرون أن الديمقراطية السياسية ستظل ميزة لطبقة معينة مالم تتحقق مساواه اجتماعية . كما أن التحرر للإنسان هو تحرره من الاستغلال الاقتصادى . وبالتالى يمكن له أن يمارس بقية الحريات بشكل أوفى وأعمق ، ومن هنا أعطوا للبعد الإجتماعى أسبقية على البعد السياسى(١) .

ويبقى لنا تناول الواقع العملى لقضية الديموقراطية وأبعادها التطبيقية سياسيا وإجتماعيا فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث . وذلك فى ضوء علاقات التبعية الأيديولوجية . وقد أبدى العديد من الدارسين رؤيتهم بصدد نجاح التجربة الديموقراطية فى العديد من الدول الغربية مثل : هولندا ، والنمسا ، وبلجيكا ، وسويسرا ، وكندا . فى حين أن هذا النوع من الحكم قد فشل فى الأنظمة الدكتاتورية العسكرية التى سادت العالم الثالث مثل : ماليزيا ، وقبرص ، وكولومبيا ، والأورغواى ، ونيجيريا . وقد أرجع العلماء هذا الفشل إلى عاملين : الأول – يرتبط بالتقسيم العمودى والطائفى والقبلى لتلك المجتمعات والذى نهض التطبيق الديمقراطى من خلاله . وذلك على العكس فى المجتمعات الغربية التى قامت على الديمقراطية البرلمانية ، أو التنافس الحر بين الأحزاب السياسية وسيطرة الحزب الذى يحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية كما هو فى إنجلترا(٢) .

أما العامل الثانى الذى أرجع إليه العلماء فشل التطبيق الديموقراطى فى واقع حكم الصفوات العسكرية الاستبدادية فيرتبط بالغطاء أو الستار الديموقراطى الذى اتخذته تلك الصفوات تحت اسم

---

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

(٢) سويم العزى ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

حكم الشعب . وذلك بهدف أن تخفى وراء دكتاتورية حكمها فى ضوء توجهاتها الأيديولوجية التابعة . فقد اتخذت قضية الديموقراطية فى مجتمعات العالم الثالث نمطين رئيسين وفقا لإتجاه الفكر الأيديولوجى الذى تبنته الصفوات العسكرية القائمة على أمر هذه المجتمعات . فمنها من تبنى الأيديولوجية الغربية الرأسمالية ، وبالتالى إصطبغت قضية الديموقراطية لديها بواجهه (الديموقراطية الليبرالية) . كما أن الماركسية اللينينية كانت من هذا القرن - على أنها حركة ديموقراطية فى ضوء تأكيد ماركس على أن مهمه الطبقة البروليتارية هى تحقيق الديموقراطية وإنهاء دور الدولة كجهاز قمعى [1] .

ومن ثم نستبين أن طبيعة مفهوم الديمقراطية ومتطلبات تحقيقه فى الواقع ، لايتفق مع طبيعة الأيديولوجية العسكرية الاستبدادية القمعية التى أنتهجتها الصفوات العسكرية فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وذلك بغض النظر عن تبعيتها لأى من المعسكرين الغربى أو الشرقى - قبل إنهيار الشيوعية - ومن الأمور التى ساعدت على ترسيخ الحكم العسكرى القمعى فى تلك المجتمعات والإبتعاد به عن المضمون الواقعى لمفهوم الديموقراطية من حقوق الإنسان ، والحريات العامة ، والضمانات الدستورية ، ما أشار إليه « عبد الحميد متولى » من أن السياسة التى اتبعتها الحكومات العسكرية فى غالبية مجتمعات العالم الثالث ، قد أدت إلى انهيار سياسى بسبب مزاولتها الحكم الدكتاتورى ، حتى فى الدول التى أخذت بالنظام الدستورى وبالتالى صح القول بأن قليلا من الدول الأفريقية عرفت الديموقراطية وذلك استنادا إلى أن النزعة الدكتاتورية أصبحت تشكل السمة الغالبة لحكومات الثورات والأنقلابات العسكرية ، حتى ولو ادعت تلك الحكومات العسكرية أنها قامت من أجل

---

(١) سويم العزى ، الدكتاتورية الاستبدادية والديموقراطية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

الديموقراطية والحرية ، ويضاف إلى ذلك أن سيادة عوامل الغيرة والحسد وشهوة السلطة - كما أوضح فيلسوف علم الاجتماع « جوستاف ليبون G. Libon - قد لعبت دورا كبيرا فى احتفاظ تلك الثورات بالسلطة دون الانتقال إلى الحكم المدنى . وذلك خوفا من حدوث حركات ثورية مضادة وهو ما يجعلها تمارس الحكم الدكتاتورى الاستبدادى [١] : ويورد « محمد حسنين هيكل » فى هذا الصدد مقوله السادات « أننى وجمال أخر الفراعنة العظام فى تاريخ مصر » [٢] .

ويمكن لنا أن ننتهى مع عارف ليله إلى « أن الديمقراطية هى مسألة إجتماعية وتاريخية ، أى مسألة نسبية تتحدد بالظروف الاجتماعية السائدة . وليس هناك شكل أمثل للديموقراطية قابل للتطبيق فى كل مجتمع [٣] . وهذا مايفسر لنا الخطأ الذى ارتكبته الصفوات العسكرية فى حكمها لمجتمعات العالم الثالث . وتبنيها لأيديولوجيات خارجية (ليبرالية غربية أو إشتراكية راديكالية) . فقد سعت تلك الصفوات إلى التطبيق العملى لمفهوم الديموقراطية من خلال أيديولوجيات خارجية ، وفى واقعها السياسى والاجتماعى والثقافى الذى يختلف فى طبيعته عن واقع تلك المجتمعات وتاريخها . وبالتالى لم تستطيع تلك الصفوات العسكرية أن تخدع جماهيرها بشعارات الديمقراطية . وذلك لأن الطبيعة الاستبدادية الدكتاتورية للنخب العسكرية تتعارض كليا مع التطبيق العملى لمفهوم الديموقراطية فى واقع تلك الصفوات ، وهو ما يفسد على تلك الصفوات العسكرية القمعية طموحاتها نحو الاستئثار والاستبداد بالسلطة .

---

(١) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٥م ، ص ص ٩٦ - ٩٧ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

(٣) عارف ليلة ، « ديموقراطية نخبوية أو ديموقراطية شعبية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد السابع ، القاهرة : ١٩٨٤م ، ص ٤٨ .

رابعـــا – قضية الحرية السـياسية :

تعد قضيـة الحـرية السـياسـية أحـد القـضـايا الجـوهرية التى ترتبط بتحقيـق مضمـون الديموقراطية فى الواقع ، وتشكل بعدا فرعيا لهـا فى الوقـت نفـسـه ، وفى مـحـاولة مـنا لإيضـاح بعـد تأثيـر التـوجـه الأيـديولوجى على إدراك الصـفـوة العـسكـرية وممارسـاتهـا لمفهـوم الحرية السياسية فى واقع حكم مجتمعات العالم الثالث ، سوف نتنـاول فى البـداية مفهوم الحرية بوجه عام ومضمونها السياسى بين كل من (الأيديولوجيـة السياسـية الليبرالية الغربية ، والإشـتراكـية الراديكالية) – وهما نمطا الفكر السياسى الذى ساد مجتمعات العالم الثالث منذ ظهور الحرب الباردة بعد عام ١٩٤٩م وحتى نهايتها وفشل تطبيقات الأيديولوجية الإشتراكية مع نهاية عام ١٩٩١م – وذلك قبل أن ننتقل إلى تناول أسلوب ممارسة الصفوات العسكرية لقضية الحرية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وفى ضوء توجهاتها الأيديولوجية التابعة .

والحرية بمعناها العام تعنى اختفاء القيود والضوابط المفروضة على النشاط الإنسانى ، سواء أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا . بمعنى أن الحرية هى قدرة الإنسان على التصرف دون قيود . ثم تطورت التعريفات وبشكل أكثر تحديـدا ورأى بعضهـا أن الحـرية الإنسـانية تعنى العودة إلى الحيـاة الطبيـعيـة الفـطرية ، والتـخـلص من النـظم السـيـاسـيـة والاجتمـاعية المناهضة لها ، وفى رأى البعض عكس ذلك . ويبدو أنه مع ازدياد المعاصرة والتقدم العلمى كما تشير « هاله سعودى » لم يعد ينظر الى الحـرية من زاوية الفـرد فى علاقتـه بالسـلطة المتزايدة للدولة فى كافة المجالات . ومن هـنا جـاء تعريـف « محـمـد عصفـور » فى مؤلفه عن الحـرية فى الفكـرين الديموقراطى والاشـتراكى بأنها تعـنى « تعدد الحريات بقدر تنوع القيود التى يجـب التخلص منها . ولذلك ظهـرت أنواع من الحـريات المتـعـددة مـثـل الحرية السـيـاسـيـة ،

والاقتصادية والفكرية »[1] .

ويمكن لنا تبنى هذا التعريف فى معالجتنا لموقف الصفوة العسكرية ، وإدراكها لمفهوم الحرية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وكيفية تطبيقه . وذلك لأنه يضفى علي مفهوم الحرية معنى نسبيا يختلف بإختلاف الزاوية التى ينظر منها إلى الحرية . كما يتمشى مع وجهة النظر الشمولية التى تبيناها فى معالجتنا لموضوعات الدراسة ، ومن منطلق أنه لايمكن فصل مضمون الحرية السياسية عن الحرية الإجتماعية والرقتصادية فى واقع تلك الصفوات العسكرية . ولعل ذلك قد بدا واضحا فى رؤية الأيديولوجيات الأجنبية التى تبنتها تلك الصفوات لمضمون لحرية الشمولى وعدم إمكانية الفصل بين أبعاده السياسية والإجتماعية والاقتصادية فى الواقع . فقد أوضحت « هالة أبو سعودى » أن الأيديولوجية السياسية الاشتراكية الراديكالية لم تكن تقل عن الأيديولوجية السياسية الليبرالية فى حرصها وعنايتها بالفرد وحريته ، وكان الأختلاف ينحصر فقط فى الوسيلة . فمن الناحية السياسية يرى المذهب الليبرالى أن حماية الحريات الفردية لايتحقق إلا بمنع الدولة من التدخل فى نشاط الأفراد. أما الفكر الاشتراكى الجماهيرى فيرى أن الحرية السياسية لايمكن تحقيقها بصورة مرضية إلا بتدخل الدولة . أما من الناحية الاقتصادية فيرى الفكر الإشتراكى أنه لايمكن تصور حرية حقيقية إلا فى ظل النظام الشيوعى الذى تلغى فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، فتختفى نتيجة لذلك الطبقات وأدوات القمع. وذلك بعكس الفكر الفردى الليبرالى الذى يرى أن كفالة الحرية الاقتصادية لاتتحقق إلا من خلال مجموعة قوانين دستورية أو تشريعات عادية تنهض على إنقسام الطبقات ، وهو فى ذلك يؤكد على المعنى السياسى

---

(١) هالة أبو سعودى ، « الحرية فى فكر الاشتراكية الديموقراطية » مقالة من كتاب دراسات مقارنة فى فكر الاشتراكية الديموقراطية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٠م ، ص ص ٩٤ - ٩٥ .

والقانونى للحرية أكثر من المعنى الاقتصادى ولكنه لاينكره [1] .

والسؤال هنا هل عملت الصفوات العسكرية التى حكمت فى مجتمعات العالم الثالث على التطبيق العملى لهذا المحتوى الشمولى للحريات والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ضوء علاقات التبعية الأيديولوجية والنفوذ الأجنبى ؟ وهل تقوم تلك الصفوات سواء من كان يأخذ منها بإتجاه الفكر الاشتراكى ، أو من أخذ منها بإتجاه الفكر الليبرالى الغربى ، على التطبيق العملى لمضمون الحريات السياسية والاقتصادية فى واقعها ؟ ويبدو أن الممارسة الواقعية لهذا المحتوى الشمولى لمفهوم الحرية فى واقع الحكم العسكرى فى مجتمعات العالم الثالث ، لم تكن تلك الصفوات العسكرية ولا القوى الاجنبية التى تسير فى فلكها بغافله عنها ؟ ولكنها استخدمتها بذكاء لتثبيت أركان حكمها ، وفى تحقيق مصالح تلك القوى فى سياق علاقات التبعية والنفوذ . ويدعم هذه الرؤية فى واقع حكم الصفوات العسكرية التى ادعت زيفا تطبيق الديموقراطية - تحت غطاء حكم الشعب وأخذها بنظم سياسية تعديدة - ما أشار إليه « فرانسيسكو حامبويتم » من أنه تم دعم النشاط الإقتصادى فى مجتمعات أمريكا الوسطى بقروض ومساعدات من الولايات المتحدة مقابل استخدامها لأراضيها ، ومشاركة تلك المجتمعات فى الهجوم على نيكاراجوا ، وأن تأخذ موقفا سلبيا من هذه الأزمة . وما أشار إليه « فسيانى أوريل » عن الآثار المدمرة للسياسية الاقتصادية التى وضعتها الاحتكارات الأجنبية الأمبريالية ، ونفذتها حكومة « بنوشيت » الإرهابية فى إطار دكتاتوريتها المحلية ، وفى إطار علاقات التبعية والنفوذ. وقد أدت تلك السياسيات إلى أزمة مدمرة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البلاد عام ١٩٨٥م [2] .

(١) هالة أبو سعودى ، س الحرية فى فكر الاشتراكية الديموقراطية « مرجع سابق ، ص ص ١٠٠ - ١٠٢ .

(٢) سيرجى توكاسيف ، « مهام الشيوعيين إزاء تزايد الأزمة العامة للرأسمالية » مقالة من مجلة دراسات اشتراكية ، (ندوة العدد ٨)، القاهرة : دار الهلال ، أغسطس ١٩٨٧م ، ص ص ٥٠ - ٥١ .

وما حدث فى أمريكا الوسطى قد طبق تماما على أفريقيا كما يرى « سيموباتى جوى » فقد وضح سعى القوى الإمبريالية إلى التأثير السلبى على اقتصاد نيجيريا بعد تدهور أسعار البترول فى السبعينات . كما وضح فى التأثير على اقتصاد السودان الذى إرتبط تطوره الحالى بالشروط التى فرضها صندوق النقد الدولى مما أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادى فى تلك الدول بشكل جاد وبالتالى تعقد حريتها من خلال تلك القيود الاقتصادية [1] . وهكذا يتضح أن الممارسة العملية لمضمون قضية الحرية السياسية فى ظل حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث لايمكن فصلها عن واقع الممارسة الاقتصادية . والتى استغلتها تلك الصفوات فى ضوء علاقات التبعية الأيديولوجية فى تدعيم أركان حكمها القمعى الإستبدادى ، وتحقيق مصالح القوى الخارجية الليبرالية التى تسير فى فلكها . وقد ترتب على ذلك « عدم ازدهار الحريات الوطنية فى أرض عبدتها الأفكار الليبرالية . وأن الجماهير قد شهدت من الألاعيب السياسية الحزبية ماخيب أمالها ، من أن يكون للعضو حق فى إختيار الهيئة الحزبية التى تصدر القرارات الملزمة ... وهذا حرمان له من حقه الطبيعى فى حرية الرأى والاختيار [2] » .

ولعلنا نستطيع القول بأن الوضع لم يختلف كثيرا فى المجتمعات التى أخذت بالأيديولوجية السياسية الإشتراكية الراديكالية – بعد الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية التسعينات – فبالرغم من تبنى الصفوات العسكرية الحاكمة لسياسة التخطيط المركزى من قبل الدولة وسيطرتها على وسائل الإنتاج بهدف القضاء على السيطرة الطبقية إقتصاديا ،

---

(١) نفسه ، ص ٥١ .

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله : « الديموقراطيين داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٦٤) بيروت : مركز دراسات الوحدة الغربية ، ١٩٨٤م ، ص ص ١٦٤ – ١٦٥ .

وليتحقق بالتالى مضمون الحرية السياسية فى الواقع ، إلا أن واقع حكم تلك الصفوات العسكرية بما تميز به من استبدادية ودكتاتورية قد اتخذ من الأيديولوجية الماركسية ستارا أو وسيلة يخفى وراءها بسط هيمنته القمعية ، وفى عدم ممارسة الحرية الاقتصادية وبالتالى الحرية السياسية فى إطار سيادة الحزب الواحد . وقد بدا أن ذلك هو الإتجاه العام فى مجتمعات العالم الثالث التى أخذت بتلك الأيديولوجية فى واقع الحكم العسكرى . وذلك بالرغم من ادعاءات « فيدل كاسترو » والتى تعكس تفسيرا دقيقا للواقع الكونى وقضايا الحرية الاقتصادية والسياسية فى مجتمعات العالم الثالث وبناء الإشتراكية . وفى محاولته ربط نمو رفاهية السكان والقاعدة المادية للدولة بإرتفاع مستوى الجماهير الفكرى إرتباطا وثيقا [١] . حيث حاول تأسيس بناء القوة السياسى فى إطار الأيديولوجية الإشتراكية ممتزجا بالقيم الأخلاقية والفوائد المادية . وذلك من خلال التوفيق والتوازن بين الثلاث تنظيمات السياسية المسيطرة وهى الحكومة ، والجيش ، والحزب . إلا أن الجيش بقى النظام المركزى وأصبح أكثر تشعبا فى مجالات النشاط الاقتصادى والسياسى يليه الحزب . وسيطرت البيروقراطية الحكومية على اتخاذ القرار السياسى من خلال الجيش والحزب والتكنوقراطيين المدنيين [٢] .

هذا وقد اعتبر « تشارلز أندريان » أن القرار السياسى فى كوبا قد اتصف بدرجة عالية من المركزية من خلال المؤسسات السياسية للجيش والحزب . وأنه بدلا من تشجيع مشاركة سياسية تلقائية قوية تعبر عن الحرية السياسية ، قامت الحكومة الثورية بتحريك كل الجماعات نحو موضوعات محددة من خلال الصفوة العسكرية . وكانت مشاركة الجماهير السياسية مقيدة بواسطة قادة الحزب الشيوعى الكوبى ، وأيضا

(١) فيدل كاسترو ، س إيماننا بالانسان ، مقالة من مجلة دراسات إشتراكية ، تصدر عن دار الهلال بالقاهرة ، أغسطس ١٩٨٧م ، ص ٧٥ .

(2) Charles, Anderian., Political chamge in the third world.: Op. Cit., P. 132 .

من لعبو أدوارا مركزيا فى تحريك الجماهير أما فى إطار ممارسات البعد الاقتصادى لقضيته الحرية فقد ظهرت بعض الإتجاهات التى ملكت بعضا من القـوة داخـل المصـانع وحـاولت أن تلعب دورا فى التـخطيط الاقتصادى ، وفى الحد من القرارات القـمعية التحكمية لقادة الدولة والجيش ، وفى متـابعة عـزل المديرين ، إلا أن تلك الاتحـادات ظلت خاضعة ومكبلة من قبل الحزب وقادة الدولة [1] .

٣- الصفوة العسكرية ووسائل تحقيق التنمية السياسية :

وبعـد أن أنتـهـينا فى الجـزء الأول من هذا الفـصل من تناول الإتجاهات النظرية فى دراسة قضايا التنمية السياسية . وفى الجزء السابق وتحت عنوان « التوجه الأيديولوجى للصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وأثره فى قضايا التنمية السياسية » وعالجنا من خلاله : مفـهوم الأيديولوجية السياسية ، ثم التوجه الأيديولوجى للصفـوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وأثره فى علاقات التبعية . وأخيرا عرضنا لبعد تأثير ذلك التوجه الأيديولوجى للصفـوات العسكرية على قضايا التنمية السياسية : وحددنا أربعة قضايا تناولناها وهى : بناء المؤسسات السياسية ، وقضية التكامل والإستقرار السياسى ، ثم قضيتى الديموقراطية ، والحرية السياسية ، وقد أوضحنا أن تناولنا لهذه القضايا يكون بهدف الوقوف على مدى ما وصلت اليه النخب العسكرية من اهتمام بتحقيق التنمية السياسية الفعلية من خلال أنظمه حكمها ؟ وهل عملت تلك الصفوات العسكرية على تنمية نظم ومؤسسات سياسية متطورة ، تتمشى مع واقعها السياسى والاجتماعى والثقافى ، وتمكنها من النهوض ببقية قضايا التنمية الشاملة ؟ .

وننتقل الآن إلى معالجة موقف تلك الصفوات العسكرية من إيجاد وسائل يمكن الإعتماد عليها فى تحقيق القضايا الخاصة بالتنمية

(1) Chales F. Andcrian., Political Change in the third world. Op. Cit.: P. 135 .

السياسية . وقد يبدو لنا فى البداية وصف تلك الوسائل بأنها يمكن أن تشكل أبعادا فرعية لتحقيق مضمون قضيتى الديموقراطية والحرية السياسية . ويمكن أن نحملها فيما يلى :

أ- الصفوة العسكرية والأحزاب السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

ب - الصفوة العسكرية والمشاركة السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

جـ - الصفوة العسكرية والانتخابات السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

أ- الصفوة العسكرية والأحزاب السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث :

تعد الأحزاب السياسية أحد الوسائل الرئيسية التى ترتبط بإمكانية تحقيق مضمون قضية الديموقراطية - فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث - وذلك استنادا إلى أنها تشكل إطارا مناسبا لتقدم المجتمع وتحقيق تطوره سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا . وفى معالجتنا لموقف الصفوة العسكرية من الأحزاب السياسية كأحد وسائل تحقيق التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث . سوف نبدأ بالوقوف على البعد التاريخى لنشأة الأحزاب السياسية بوجه عام ، ثم نتناول أشكال الأحزاب السياسية السائدة فى حكم الصفوات العسكرية ، فى ضوء علاقات التبعية الأجنبية . وأخيرا ننتقل إلى الدور الذى يمكن أن تنهض به الأحزاب السياسية فى حكم الصفوات العسكرية فى عملية التنمية السياسية ، وليكن هذا الجزء الأخير مدخلا لتناول الوسيلتين الآخريين - فى إطار الدور الذى تنهض به الأحزاب السياسية فى مجال عملية التنمية السياسية - من خلال : المشاركات السياسية ، والانتخابات السياسية .

وبصدد البعد التاريخى لنشأة الأحزاب السياسية بوجه عام ، يبدو أن هناك اتفاقا بين الباحثين على أن النظام الحزبى قد ارتبط بظهور ونمو عمليات التنمية السياسية فى أوروبا الغربية منذ فترة لاتزيد عن قرن ونصف ، وذلك بإعتبار أن تلك الأحزاب داخل المجتمع قد ارتبط ظهورها بنظام دستورى يعبر عن اختفاء التسلط الفردى ، وظهور الدولة كشخصية معنوية منفصلة عن شخصية الحاكم . وأيضا بحقوق وواجبات الحكام والمحكومين تجاه السلطة . هذا بالإضافة إلى أن ارتباط تلك الأحزاب فيما بينها هو الذى يؤدى إلى تماسك المجتمع فى ظلها [١] .

أما فيما يتعلق بالأنماط الحزبية تقترن بإكتمال الحياة النيابية . وتعتبر إحدى الصيغ العصرية لممارسة الحرية ولإتساع رقعة المشاركة الشعبية فى الحياة العامة ، ولترشيد القرارات الصادرة عن السلطات التشريعية والتنفيذية . إلا أن ظهور الأحزاب فى مجتمعات العلم الثالث يعبر عن غياب مثل هذه الحقوق ، وفقد أسباب تلك المشاركة ، ودواعى ذلك الترشيد للحياة السياسية ، وعن إفتقادها لآليات التقليل من مركزية السلطة ولوسائل الرقابة الواجبة على ممارستها [٢] .

أما فيما يتعلق بالأنماط الحزبية التى سادت حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث - بعد حصولها على الإستقلال - يشير « وحيد عبد المجيد » إلى أنه قد بدا أن تلك الصفوات أصبحت أمام إختيار حاسم يتعلق بنظامها السياسى وتنميته . وقد احتلت قضية الديموقراطية وطبيعة النظام الحزبى أولوية هامة بداخلها . وأنه بالرغم من البدايات المتمايزة فى هذا المجال لم يلبث أن اتخذ شكل نظام الحزب

(١) نبيل السمالوطى ، « بناء القوة والتنمية السياسية » ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

(٢) مصطفى الفيلالى ، الديموقراطية وتجربة الحزب الواحد ش مقالة مجلة المستقبل الغربى ، العدد (٦٤) تصدر وعن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : ١٩٨٤م ، ص ١٤٦ .

الواحد إتجاه غالب . وذلك بالرغم من وجود أشكال حزبية ثنائية أو تعددية فى مجتمعات أخرى ، إلا أن شكل الحزب الواحد قد أصبح مع بداية الستينات هو النمط الغالب فى مجتمعات العالم الثالث بوجه عام . هذا وقد أوجد العديد من الباحثين الكثير من المبررات الواقعية لسيادة نمط الحزب الواحد فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث . لدرجة أن إعتبر البعض أن الحزب الواحد هو الملائم تاريخيا وواقعيا لتحقيق الديموقراطية والتنمية السياسية . كما رأه آخرون بأنه يمثل سلاح الاستقلال وحامى الوحدة الوطنية فى أفريقيا فى إطار اهتمامه بعدم تدعيم طبقات اجتماعية ذات مصالح متعارضة . وبالتالى يكون المعبر عن صوت الأمة ويضم كل مجالات النشاط السياسى والإجتماعى ويعبر بصدق عن كل أفراد الشعب . كما نظر إلى نمط الحزب الواحد فى النهاية على أنه الملائم للبنيه الاجتماعية فى واقع حكم الصفوات العسكرية – فى مجتمعات العالم الثالث – وذلك بإفتراض أن تلك البنية الاجتماعية لاتتناسب مع الأخذ بنظام تعدد الأحزاب الذى يتطلب درجة معينة من التطور الاجتماعى ، والتى لاتتوافر فى واقع تلك المجتمعات (١) .

ويذكر « جيوفانى سارتورى » فى كتابه الشهير عن الاحزاب والنظم الحزبية أنه يوجد داخل النظم الحزبية التنافسية (نظم تعددية محددة ، نظم ثنائية ، ثم نظام الحزب الغالب) . وأن الغالبية العظمى من تلك النظم التنافسية فى مجتمعات العالم الثالث تتدرج تحت شكل الحزب المسيطرأو المهيمن . ولم تكن النظم التنافسية التعددية فى أمريكا اللاتينية فى الغالب نظما تعديدية بالشكل النموذجي المفترض ، وذلك باعتبار أن تلك المجتمعات قد تعرضت فى أوقات تاريخية متباينة للتدخل

(١) وحيد عبد الحميد ، « الديموقراطية والأحزاب السياسية فى فكر الاشتراكية الديموقراطية » مقالة من كتاب دراسات مقارنة فى الاشتراكية الديموقراطية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، ١٩٨٠م ، ص ص ١٣١ – ١٣٣ .

العسكرى . وأصبحت دراسة النظم السياسية الخاصة بها تتدرج فى المقام الأول تحت الحكم العسكرى وتدخل العسكريين فى السلطة ، والذى تنعكس أثاره مباشرة على أداء النظم الحزبية فيها [١] . فالعسكريون عادة ما يبدون العداء لدى توليهم الحكم نحو الهيئات النيابية والتشريعية ، وكذلك نحو الأحزاب السياسية ، ويميلون نحو مزاولة السلطة بدونها ، ويعتقدون أن تلك الأحزاب هى المسئولة عن عجز الحكومات السابقة ، إلا أنهم سرعان ما يستدركون حاجتهم إلى هيئة تعمل على تحريك الشعب ، وتكون حلقة أتصال بينهم وبين الجماهير . أى حاجتهم إلى حزب ولكن تظل تلك الأنظمة هى الممثلة للوحدة القومية فى وجود الحزب [٢] .

وبعد أن انتهينا من تشخيص نماذج وأوضاع النظم الحزبية التى سادت مجتمعات العالم الثالث ، ننتقل إلى محاولة تحديد موقف الصفوات العسكرية الحاكمة من الاعتماد على تلك النظم الحزبية كوسيلة من وسائل التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، ولعل هذا التحديد كان واضحا فى رؤية « لوسيان باى » بأى الموقف الذى اتخذته الصفوات العسكرية من الأحزاب السياسية ومن الاعتماد عليها قد تأثر إلى حد بعيد بالتأثير الغربى ، وبقضية العلاقة بين الجديد والقديم وبما هو محلى وماهو عالمى ، والصعوبات التى تمثلت فى التراث الثقافى لتلك المجتمعات ، وكذلك تقاليد الحكم والسلطة . وأيضا بما ترتب على من تدخل العسكريين فى أغلبية تلك الأمور للتأثير على مسار النظم الحزبية أو إلغائها أو الحد منها . ولم تكن دول آسيا أسعد

(١) أسامة الغزالى حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، سبتمبر ١٩٨٧م ، ص ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

حالا من دول أمريكا اللاتينية فى تقلبها بين أنواع النظم الحزبية التنافسية فى ظل حكم الدكتاتوريات العسكرية . وقد حدث ذلك فى الفلبين ، وماليزيا ، وكوريا الجنوبية ، وباكستان ، وأندونيسيا . كما كان الفرق ضئيلا أيضا بين النظم الحزبية التنافسية واللاتنافسية ، ولم يؤد ظهور الأحزاب السياسية والهيئات البرلمانية الى أحداث تغيير حقيقى فى شكل المؤسسات ذات الطابع الشخصى والتقليدى والتى تحقق الإتصال بين النخب العسكرية الحاكمة والطبقات المحكومة .. وبالتالى شكلت هذه المؤسسات عائقا للإتصال والمشاركات السياسية فى طريق التنمية السياسية [(١)] .

ولم تكن أيضا النظم الحزبية التنافسية فى أفريقيا بأسعد حال من مثيلاتها فى آسيا وأمريكا اللاتينية – بصدد اعتماد الصفوات العسكرية عليها كأحد وسائل النهوض بقضايا التنمية السياسية – فلم يبق من تلك النظم الحزبية التعددية فى جنوب الصحراء سوى حالات هامشية . وقد كان ينظر الى نيجيريا ، وكينيا كنموذجين للنظم الحزبية التنافسية القائمة على التعدد فى النهوض بقضايا التنمية ، ولكن سرعان ما قضى الأنقلاب العسكرى الذى حدث فى « نيجيريا » عام ١٩٦٦م عليها ، كما قضى الانقلاب العسكرى فى « بنين » عام ١٩٦٨م على النظم التعددية أيضا . وإن كان قد حدث فى إطار عدم الاستقرار السياسى أن انتكس نظام الحزب الواحد فى بعض المجتمعات الإفريقية وتحوله إلى النظام التعددى – فى إطار التبعية والنفوذ الاجنبى – حيث حدث ذلك فى بتسوانا ، وغانا ، وليبريا ، والشمال ، ونيجيريا ، الا أن لجيش يبقى فى كل الأحوال حامى حمى الثورة وأداتها فى واقع تلك النظم الدكتاتورية العسكرية . وذلك بغض النظر عن نوعية النظم الحزبية التى تسودها . ففى نيجيريا على سبيل المثال : يتولى المجلس العسكرى العالى

(١) أسامة الغزالى حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، سبتمبر ١٩٨٧م ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٦ – ١٧٧ .

مؤسسات الحكم (التأسيسية ، ووضع الدستور ، وتعديله) ومجلس الوزراء لايملك سوى السلطات التي يفوضها له المجلس العسكرى العالى [1] .

وترتيبا على ماسبق يمكن القول أنه لايوجد نمط معين لنظام حزبى محدد يسود حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث - لتعتمد عليه فى النهوض بقضايا التنمية السياسية - بل تباينت تلك النظم الحزبية فى واقعها السياسى ، وتنوعت من حقبه إلى أخرى داخل المجتمع الواحد وفقا للتوجهات الأيديولوجية التى أخذت بها تلك الصفوات العسكرية ، فقد تباينت تلك النظم الحزبية ما بين نظام الحزب الواحد (اللاتنافسى) أو تعدد الأحزاب (التنافسية) وفى ضوء علاقات التبعية الأجنبية . والتى تكون الأحزاب فى إطارها مهددة فى كثير من الأحيان ، وتكون متأثرة بالسيطرة الأجنبية عليها أو النفوذ الاجنبى [2] . وإن كان نظام الحزب الواحد ، ونظام الحزب الغالب أو المسيطر هما أقرب النماذج الحزبية إلى سمات وخصائص حكم الصفوات العسكرية ، إلا أنه قد وضح بشكل عام أن الأحزاب السياسية قد مارست مهام شكلية بعيدة عن المهام المنشودة لعملية التنمية السياسية . وذلك فى اتجاه خدمة أهداف الصفوات العسكرية الحاكمة ودعم سلطتها وربما كان ذلك راجع الى عدم إدراك الصفوات العسكرية إلى أن هناك ثمة علاقة وثيقة ربطت من الناحية التاريخية بين نمط النظام الحزبى سواء الحزب الواحد ، أو تعدد الأحزاب ، وبين نمط أو نموذج معين من التنمية [3] .

---

(١) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٢) الأخضر الابراهيمى ، « أزمة الديموقراطية فى الوطن العربى » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٩) ، ١٩٨٠م ، ص ١٨٨ .

(٣) وحيد عبد الحميد ، « الديموقراطية بين الحزب الواحد وتعدد الأحزاب » مقالة من كتاب دراسات مقارنة فى الاشتراكية الديمقوقراطية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٠م ص ١٣٨ .

ب - الصفوة العسكرية والمشاركة السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث :

وتأتى معالجتنا للمشاركة السياسية بإعتبارها وسيلة من وسائل النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع حكم الصفوات العسكرية - فى مجتمعات العالم الثالث - كما تأتى المعالجة فى ضوء علاقتها التساندية الوظيفية مع وسائل أخرى مثل (الأحزاب السياسية ، والانتخابات السياسية) للنهوض بقضايا التنمية السياسية . وأيضا باعتبارها أن تلك الوسائل الثلاثة تشكل أبعادا فرعية لتحقيق مضمون قضية الديموقراطية فى الواقع . وقد حدد « جون أ . بوث » John A. Booth مفهوم المشاركة السياسية . بوصفها محاولة للتأثير على سير توزيع المصالح من قبل الأفراد والجماعات . وذلك بغرض تحقيق أهداف خاصة أو جماعية تعنى المشاركة . وأن طموح الفرد واهتمامه بما يجرى على المسرح السياسى هو وراء المشاركة ، والتى يعبر عنها باتخاذه عمل لهدف معين[(1)] .

كما عرف « هربرت ميكلوسكى » Herber Mecklosky المشاركة السياسية « بأنها تشير إلى تلك الأفعال الطوعية أو الاختيارية التى من خلالها يشارك أعضاء المجتمع فى اختيار القواعد مباشرة أو غير مباشرة فى تشكيل السياسة العامة . وأن اصطلاح عدم المشاركة Apathy يشير إلى حالة الإنسحاب أو اللامبالاة فيما يتعلق بتلك الأنشطة ، والتى تتضمن بالتحديد : التصويت ، والحصول على المعلومات ، والمناقشة والاقناع ، وحضور اللقاءات والاسهام الجاد ، والإتصال بالنواب الممثلين ، وأن الصور الأكثر فعالية فى تلك المشاركات تتضمن : التسجيل الرسمى فى الحزب والمنافسة على المكتب العام للحزب . ويستثنى من تلك المشاركة تلك الأفعال الاختيارية مثل دفع الضرائب،

---

(1) John A. Booth., Poitical participation in Latin America, New York: 1980/. P. 180 .

والخدمة بالقوات المسلحة ، وعمل المحلفين القضائيين [1] .

وقبل الحديث عن الأبعاد التى تتخذها المشاركات السياسية داخل إطار النظم السياسية التى حكمت من خلالها الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث - وذلك بهدف الوقوف على بعد اعتماد تلك الصفوات العسكرية على المشاركات السياسية كأحد وسائل تحقيق التنمية السياسية فى واقع حكمها - تجدر الإشارة الى طبيعة العلاقة التى تربط بين المشاركات السياسية وكل من الأيديولوجية السياسية ، ونوعية النظام السياسى التى تم من خلله تلك المشاركات. فقد أشار « اسماعيل سعد » فى هذا الصدد إلى أن المشاركات السياسية تختلف من مجتمع إلى أخر ، ومن نسق سياسى إلى أخر . ويأتى ذلك فى إطارأرطباتهمابقضية الديموقراطية وفقا للأيديولوجية الخاصة بالنسق السياسى وذلك بأعتبار أن الفرد يتلقى موجهاته السياسية ونمط سلوكه السياسى خلال عملية التنشئة السياسية ، وعن طريق معيشته للظواهر السياسية والاجتماعية عبر المستويات المختلفة للمشاركات السياسية ، والتى تعد المقياس الحقيقى للديموقراطية [2] .

وقد بدت تلك العلاقات الوثيقة بين طبيعة المشاركات السياسية القائمة ، وبين نوعية الأيديولوجية التى تتبناها الصفوات الحاكمة - بما فيها الصفوات العسكرية - وبين نوعية النظم السياسية التى تنهض فى واقعها السياسى وتتبع فى توجهاتها العقيدة السياسية والاجتماعية التى تبثها تلك الأيديولوجية . وعلى سبيل المثال فى مجتمعات الشرق الأوسط فقد اتسمت نظمها السياسية بما فيها حكم الصفوات العسكرية الغالب - بعدم المشاركة الشعبية فى تسيير شئون المجتمع . وقد جاء ذلك فى

(1) Herbert, Meclosky., Political participation, In Dawid Sills, (eds.) International Encyclopedia of social sciences, New York: Volume II, Macmillan Company & Free Press.: 1968. PP. 252 - 253 .

(٢) اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ .

ضوء اتجاهات أيديولوجية تابعة أدت الى عدم ثقة الجماهير فى توجهاتها السياسية والاجتماعية (سواء ليبرالية غربية ، أو إشتراكية راديكالية) . وقد وضح ذلك فى عزوف الجماهير عن العمل السياسى وأشكال النشاط العامة الأخرى . والذى أنعكس على تدنى الاحساس بالانتماء ومعاناة الأغتراب داخل الوطن ، وعدم وجود الحافز الأهم للإنتاجية الإجتماعية والرقتصادية فى دفع مشروع قومى للتنمية [1] .

أما فيما يتعلق بالأبعاد التى اتخذتها المشاركات السياسية فى واقع الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث . وذلك اعتمادا على أنها تعد أحد الوسائل التى يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق مضمون قضية الديموقراطية . وهل سمح لتلك المشاركات أن تؤدى دورها داخل نطاق الأحزاب السياسية وفقا لنوع النظام السياسى الذى تبنته تلك الصفوات العسكرية ، والذى تأرجح ما بين (نظام الحكم الأوليجاركى التنافسى) ، أو (نظم الحكم اللاتنافسية ذات الحزب الواحد) ويشير « أسامة الغزالى حرب » إلى أن المشاركات السياسية التى تحدث داخل نطاق نظم الحكم العسكرية الشمولية – والتى أخذت بنظام الحزب الواحد – قد تلاحظ أنها أخذت شكل المشاركات عن طريق التعبئة . وهو ذلك النوع من المشاركات الذى تتم داخل نظام الحزب الواحد ، ويراها البعض أنها تهتم بتنمية إحساس ذاتى للمشاركة وذلك بناءا على أن الحزب يستخدم كأداة لتسهيل التعبئة الجماهيرية بمساعدة وسائل الاعلام . وأن ذلك يتم بجانب ممارسة القوة القمعية الدكتاتورية العسكرية ، والتى تستهدف بالمشاركة أن تؤدى الى تنمية إحساس قومى عمل على خلق تأييد شعبى لها ، ولضمان أمنها القومى من خلال أيديولوجيتها الشعبية – وبحيث تكون تلك الأيديولوجية منطلقا للمشاركة الشعبية ووفق حدود محكومة بدقة ، فلايسمح للتأثير على

---

(١) نادر فرجانى ، هدر الامكانية القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢م ، ص ٧١ .

السياسة العامة ، والإدارة ، ولا على إختيار العناصر التى تتولى الحكم [1] .

وقد تبين من خلال دراسة قام بها كل من « بولمير » و « بوثلم » D. Palmer & C. Potholm حول المشاركة السياسية فى المجتمعات الأفريقية ، ومجتمعات أمريكا اللاتينية ذات الحكم العسكرى أن هناك علاقة بين المستوى التنظيمى والتعبوى فى مجتمع ما ، وبين تقبل الظاهرة العسكرية والإصلاحات التى يقوم بها العسكريون . ففى المجتمعات التى تتميز بإنخفاض مستوى التعبئة الاجتماعية والتنظيمية يتقبل الأفراد بصورة أكبر المبادرات والاصلاحات العسكرية ، عنها فيما يتعلق بالمشاركات التى تتم فى المجتمعات التى تتميز بمستوى مرتفع من التنظيم والدقة » [2] .

ففى مجتمعات أمريكا اللاتينية كمثال على علاقة المستوى التنظيمى والتعبوى المنخفض يتقبل الإجراءات التى تقدم عليها الصفوات العسكرية وتتعلق بعدم الاعتماد على المشاركات كأحد وسائل تنمية قضية الديمقراطية فى واقعها . يذكر « تشارلز أندريان » أنه بالرغم من تخلى الجيش عن امتلاكه لبعض من الحكومات الرسمية فى أمريكا اللاتينية للقادة المدنيين فى عام ١٩٨٠م . وبالرغم من سعى تلك الأنظمة السياسية ذات الواجهات الأوليجاركية المتنافسة إلى تدعيم الحريات المدنية ، وفرض المساواة والعدالة واللتحاق الاختيارى بالمشاركات السياسية ، وإتاحة الفرصة لكل الأفراد للإرتفاع فى نسق الطبقات الإجتماعية . إلا أن حكم الصفوات العسكرية فى بيرو ، بوليفيا ، والأرجنتين ، وأورجواى ، والبرازيل لازال يمارس حق الفيتو على

---

(١) اسامة الغزالى حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث » ، سلسلة عالم المعرفة ، مرجع سابق ، ص ص ١٩ - ١٩١ .

(٢) سويم العربى ، المفاهيم السيسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

العمليات الانتخابية ، وفى صياغة القرارات . بل قد تم الاختيار الواع فى إطار تلك الانتخابات ، وإنما يكون مسروق من قبل الوسطاء ومجموعة من المقولات والتبريرات التى تخرق قواعد المساواة بين الأفراد . كما أن الانتخابات فى واقع حكم الصفوات العسكرية لاتمثل شرعية الواقع المعاش ، والذى يعانى من التخلف والتعصب . ويضاف الى ذلك أن الفرد فى إطار الدكتاتوريات العسكرية ونظام الحزب الواحد قد لايقبل على الانتخابات ، وبالذات الفلاحين الذين يشكلون غالبية سكان مجتمعات العالم الثالث، فقد وجد أن هناك اتجاها متزايدا للتغيب عن الانتخابات التشريعية ، كما حدث فى السنغال عام ١٩٨٣م بنسبة ٤٣٪ وذلك بعكس الاستفتاءات التى يتزايد الأقبال عليها [١] .

كما يرتبط بعدم جدية الانتخابات وإبراز دورها كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى تنمية قضية الديموقراطية من خلال عمليات المشاركات ، أن الصفوات العسكرية تسعى فى العادة الى تجميد الأوضاع السياسية وعدم تجديد الشخصيات السياسية إلا فى أضيق الحدود . وينطبق ذلك كما أوضح « عبد الحميد متولى » على رئيس الدولة الذى يمثل السلطة التنفيذية ولاينتهى أمره إلا بالموت أو المرض أو بقيام انقلاب عسكرى ، أو ينقلب إلى ملك كما حدث فى أمريكا الوسطى ، أو تتقرر رئاسته مدى الحياة كما حدث فى تونس عام ١٩٧٥م مع الرئيس بورقيبه – مع ملاحظة استثناء الهند من هذه القاعدة لأنها لم تأخذ بنظام الاستفتاءات وشكلت لجنة مستقلة للإنتخابات مهمتها إدارة العملية الأنتخابية فى جميع مراحلها لضمان الاستقلال – ومن هنا اتصفت العملية الانتخابية فى حكم الصفوات العسكرية الاستبدادية ، وسواء فى إطار النظم التنافسية أو اللاتنافسية بعدم النزاهة الى حد التزوير . وقد استهدفت هذه العملية استبقاء الساسة كوسيلة غير شرعية للإحتفاظ بالقوة كما تسببت الإنتخابات فى إقصاء

(١) سويم العزى ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العلم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

واستبعاد المعارضة عن كراسى الحكم ، وذلك من خلال نظام الانتخابات بالقائمة والتى تجعل من البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة . وقد حدث ذلك فى غينيا عام ١٩٦٣م وكذلك فى السنغال [١] . كما وصفت تلك الانتخابات بأنها تكون محددة بأوقات معينة ، وفى موضوع محدد من قبل السلطة الحاكمة فى إطار الحزب الواحد . وهو ما يضع صعوبات وتعقيدات تؤثر على جدوى مشاركة الجماهير فى تلك الانتخابات ، ولايحقق مضمون الديموقراطية فى إطار حكم تلك الصفوات العسكرية [٢] .

ولعلنا نستطيع القول أنه فى إطار عدم جدوى الانتخابات المحدد موضوعها ووقتها مسبقا ، والتى يكون هدفها تدعيم سلطة تلك الصفوات العسكرية وتدعيم قوتها فى الحكم وتجديد الولاء لهم - يصبح مضمون الديموقراطية الذى يشمل حكم الشعب بالشعب غير متحقق فى واقع حكمها - وذلك باعتبار أن مشاركة الجماهير ، وتأكيد سيادتها فى الاختيار بحرية من خلال الانتخابات يكون غير متواجد . وبذلك تفقد الانتخابات كوسيلة من وسائل التنمية السياسية فعاليتها . وقد أورد « روبرتو ميشيلز » فى هذا الصدد « أن فعل السيادة الشعبية فى الديموقراطية قد خضع الى انتقاد شديد من قبل مجموعة من العلماء ذوى الاتجاهات المحافظة أمثال « غايتانو موسكا » والذى تكلم عن بهتان الأسطورة البرلمانية وقال : أن هذه الطريقة فى فهم وإدراك قضية تمثيل الشعب وكأنها تنازل حر وتلقائى عن سيادة الناخبين (أغلبية الشعب) لعدد من المنتخبين (أقلية) .. إذ تفترض هذه النظرية بالفعل أنه بإمكان الأقلية أن ترتبط بإرادة الأكثرية بواسطة روابط متماسكة لايمكن حل

---

(١) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) سويم العزى ، الدكتاتورية الاستبدادية والديموقراطية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

بعضها عن البعض الآخر .. ولكن ما أن ينتهى التصويت حتى تنتهى معه سلطة الناخبين على ممثليهم ، ويعتبر الممثل نفسه عندئذ وكأنه الحكم المفوض للفصل فى الحالة الراهنة »[١] .

ولعلنا نلاحظ أن المشاركات الجماهيرية التى تحدث فى إطار الديموقراطيات التى تدعيها تلك الأنظمة الدكتاتورية العسكرية قد تأخذ شكل الاستفتاءات وليس الانتخابات والاستفتاء يعنى حق الرئيس فى عرض موضوع معين على الشعب فى حالة معينة . فقد تعرض بعض الدول دساتيرها الجديدة للاستفتاء الشعبى كدليل على سيادة الأمة مثلما حدث فى فولتا العليا والكونغو برازافيل ، ومدغشقر . ولكن الواقع يثبت أن الاستفتاءات فى حكم الصفوات العسكرية لاتساعد على تحقيق تطور ديموقراطى ، ولا على تنمية سياسية . فقد أوضح أساتذة القانون عدم جديه القيمة الديموقراطية للإستفتاء فى بلاد شعبها غالبيته من الأميين وليس أمامه إلا الموافقة على نص موضوع الاستفتاء ، يضاف إلى ذلك أن الاستفتاء قد يخفى وراءه دكتاتورا مثل « بوكاسا » بحيث أصبح من المتعود عليه أن يصوت الإفريقى على موضوع محدد مسبقا وليس على برنامج مطروح للمناقشة[٢] . كما أصبح من المتعود عليه فى واقع حكم الصفوات العسكرية أن نجدها تمارس حق الفيتو أو الاعتراض على رؤساء الانتخابات ، وهى التى تصيغ القرارات والأحزاب والمرشحين الذى يمكنهم المشاركة فى الأنتخابات هذا بالاضافة الى تدخلها فى تحديد السياسات التى تتبناها الدولة[٣] .

---

(١) روبرتو ميشيلز ، الأحزاب السياسية (ترجمة) منير مخلوف ، بيروت : دار الطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٥٦م ، ص ٣٣ .

(٢) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(3) Charles F. Anderian., Political hange in the third world, Op. Cit.: P. 37 .

وهكذا يمكن أن نستبين بأن الانتخابات كوسيلة من وسائل النهوض بقضايا التنمية السياسية بوجه عام وبقضية الديموقراطية بوجه خاص – قد تأثرت فعاليتها بالواقع العام لحكم الصفوات العسكرية ، وبسماتها الشخصية فى واقع مجتمعات العالم الثالث وذلك بغض النظر عن تباين النظم السياسية التى أخذت بها وتباينت ما بين (النظم التنافسية) ، (واللاتنافسية) . وربما كان ذلك راجع إلى واقع التبعية الأيديولوجية الذى عايشته تلك الصفوات العسكرية . والذى أدى بها إلى نهج نظم سياسية لاتتفق مع واقعها الاجتماعى والتاريخى والاقتصادى ، ويضاف إلى ذلك أن تلك الصفوات العسكرية قد نفذت الانتخابات فى هيئة استفتاءات تجرى من خلل تلك النظم الحزبية التابعة لها ، وفى تكريس حكمها مدى الحياة فى إطار سلطاتها القمعية . وبالتالى لم تتخذ مشاركة الجماهير فى الاستفتاءات أية دلالة فعالة فى تحقيق مضمون الديموقراطية واقعيا حيث لجأت الصفوات العسكرية الى تشكيل حكوماتها بالاستفتاء العام بدلا من الانتخاب والرجوع الى الشعب فى قضاياه الهامة . ولم تدرك أن الانتخابات تؤدى إلى تشكيل الرأى العام والتعبير عنه ، أما الاستفتاء فيظهر المشاعر الجمعية فقط [1] .

٤ – خاتمة الفصل الثانى :

لقد بدا فيما يتعلق بتناول الاتجاهات النظرية التى سادت دراسة قضايا التنمية السياسية – وفى تحديد أى من تلك الأبعاد أو الاتجاهات يعد صالحا لدراسة قضايا التنمية السياسية ، ويمكن أن تأخذ به الصفوات العسكرية القائمة على حكم مجتمعات العالم الثالث – بدا أن هناك ارتباط بين مفهوم التنمية السياسية وبين عمليات أو واجهات التنمية السياسية والتى يمكن أن تأخذ أبعادا تنموية متعددة مثل : بناء الدولة القومية ، والتحديث السياسى ، والتنمية الإدارية والقانونية ، أو بناء

---

(١) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٣٧١ .

الديموقراطية . وأنه يمكن لنا الاتفاق مع « لوسيان باى » فى تبنى مفهومه الذى يربط بين التنمية السياسية ، وبين درجة القوة التى يمكن للنسق أن يكون قادرا من خلالها على الحراك والفعالية السياسية ، وكذلك التحكم فى قوى التغير الاجتماعى والاقتصادى . وذلك نظرا لأن هذا التعريف يمكن أن يصلح لإتخاذه تعريفا إجرائيا يربط بين مفهوم التنمية السياسية وبقية أشكال التنمية الأخرى . ويعتبر أن التنمية السياسية تشكل بعدا نوعيا فى إطاره . وأن الصفوات العسكرية عليها أن تضع ذلك فى رؤيتها عند مباشرة عمليات التنمية فى مجتمعات العالم الثالث

وقد جاءت اهتمامات « إيرام أدلمان وشنشيامورس » فى هذا الإطار بدراسة سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية - فى نطاق علم الاجتماع العسكرى ، وعلم الاجتماع السياسى - حيث قاما بتناول العديد من المؤشرات التى يمكن تصنيفها الى نماذج أو اتجاهات نظرية يمكن أن تصلح لدراسة عمليات التنمية السياسية ، والتى أمكن حصرها فى ثلاثة مداخل أو اتجاهات نظرية وهى : المدخل الوظيفى أو مدخل التوازن ، والمدخل المادى أو مدخل الصراع ، ثم مدخل الثقافة السياسية لدى « لوسيان باى » . وقد انتهى « ريرام أدلمان » و « سنثيامورس » فى هذا الصدد إلى أنه فى إطار تلك التداخلات العسكرية التى أصبحت واضحة فى السياسات المدنية فى مجتمعات العالم الثالث - والتى أخذت معدلات عليا - بدأ العديد من علماء الاجتماع السياسى فى السنين الأخيرة والاهتمام بدراسة وإبراز قدره الجيوش على بناء مؤسسات سياسية تكون قادرة على التحديث السياسى . وذلك إستنادا إلى أن أفراد الجيش من الطبقة المتوسطة يكونون أكثر تقبلا للتكنولوجيا الغربية والتنظيم ، وأيضا أكثر بعدا عن الأنماط التقليدية للفعل .

وإذا ما حاولنا معرفة موقف أنظمة الحكم العسكرى فى واقع مجتمعات العالم الثالث من الأخذ بأى من التوجهات الأيديولوجية التى

سادت فى ضوء علاقات التبعية – وهما الأيديولوجية الليبرالية الغربية ، والأيديولوجية الاشتراكية الراديكالية – يمكن القول أن غالبية مجتمعات العالم الثالث التى حققت استقلالها من خلال ثورة الجيش لم تستطع أن توجد لنفسها أيديولوجية محلية تنتج من تراثها الثقافى والاجتماعى . وذلك نتيجة الصراعات الطبقية والخلافات القبلية والعرقية والدينية . ولكنه وفى ضوء حاجة تلك المجتمعات إلى نسق أيديولوجى يدفع عملية التنمية التى استهدفتها إلى الأمام ، ويحقق لها الوحدة القومية ، لم يكن أمامها سوى قوة الجيش الذى تدخل فى كل شىء ، وتبنى أيديولوجيات مستوردة كما لجأت الى المعونات الأجنبية والقروض والمساعدات نظرا لعدم تواجد تراكم رأسمالى سابق لدى تلك المجتمعات . هذا وقد حاول العديد من قادة الثورات فى مجتمعات العالم التخفيف من حدة تبعيتهم وإستمالة شعوبهم من خلال دمج تلك الأيديولوجيات مع ثقافاتهم المحلية وإطلاق مسميات قومية عليها . وفى النهاية وضح أن تلك الأيديولوجيات التى تبنتها تلك الصفوات العسكرية فى ضوء علاقات التبعية قد اتسمت بالإلتفاف حول شخصية القائد الكاريزمية فى مجتمعه .

وإذا ما أنتقلنا إلى مناقشة بعد تأثير تلك الأيديولوجيات التى سادت حكم الأنظمة العسكرية على قضايا التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث . والتى حددناها بقضايا بناء المؤسسات السياسية ، وقضايا التكامل والاستقرار السياسى ، ثم قضية الديموقراطية ، وكذلك قضية الحرية السياسية .فقد بدا واضحا رغم علاقات التبعية الأيديولوجية الاجنبية ، أن الجيش هو القوة المسيطرة وصاحب القرار الأخير فى كل مجالات التنمية . ولعلنا نستطيع القول أن العلاقة الديناميكية القائمة بين التغير فى مضمون الأيديولوجية السياسية ، وبين طبيعة النظام السياسى ومؤسساته التى تعتمد عليها تلك الصفوات فى تحقيق أهداف التنمية هى علاقة متحققة فى الواقع السياسى لحكم الصفوات العسكرية . فتلك الأنظمة والمؤسسات فى الغالب ما نجدها تتأرجح ما بين (الأنساق

البيروقراطية ، أو التوفيقية ، أو أنساق الحراك المتغيرة) - وأن هذا التأرجح عادة ما يتم فى ضوء علاقات التبعية الايديولوجية كما أشار « تشارلز أندريان » ولكن تبقى فى النهاية السمة الغالبة وهى الدكتاتورية الاستبدادية فى حكم تلك الصفوات العسكرية ، والتى قد تجهض أو تعوق انجاز أى من تلك المؤسسات للأهداف المنشودة لعملية التنمية .

وفيما يتعلق بالدور الذى يمكن أن تلعبه الأيديولوجية السياسية لنظم الحكم العسكرية - فى مجتمعات العالم الثالث - فيما يتعلق بتدعيم النظام وتحقيق الاستقرار السياسى للمؤسسات وتكاملها ، ودون إغفال لعلاقات التبعية الأيديولوجية . تلاحظ أن تطابق السلوك العام مع المذهب السياسى من خلال الاقتناع بمشروعية المذهب ، وما يتخذ من إجراءات تؤدى إلى تحقيق الاستقرار والتكامل السياسى لم يتحقق فى واقع حكم الصفوات العسكرية الإستبدادية . فربما تكون تلك الصفوات قد لعبت دور بارزا فى تنمية الشعور والاحساس بالوحدة الوطنية فى فترات تحقيق الاستقلال وما بعدها للتخلص من الاستعمار . أما على المستوى المحلى الداخلى ربما لم يبرز هذا الدور لأن القادة العسكريين قد دأبوا على تدعيم سلطتهم وقوتهم وقبضتهم على الحكم . وذلك من خلال إثارة الأحقاد الطبقية ، وتأليب الزعما السياسيين ضد بعضهم البعض . بل ومن خلال قيادة الأنقلابات العسكرية بصورة متكررة وتغيير توجهاتهم الأيديولوجية فى ضوء علاقات التبعية . وهو ما أثر على تحقيق قضايا استقرار النظم الاجتماعية والسياسية وتحقيق تكاملها .

ولعلنا نستبين بعد تناولنا للأبعاد التطبيقية لمضمون قضية الديمقراطية سياسيا واجتماعيا فى إطار حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، أن محتوى قضية الديموقراطية وما يرتبط بها من قضايا فرعية مثل : حقوق الإنسان ، والضمانات الدستورية ،

والحريات العامة - وسواء أخذت تلك الصفوات العسكرية باتجاه الفكر الليبرالى الغربى ، أو باتجاه الفكر الإشتراكى الليبرالى - لاتتماثل فى التطبيق العملى مع الأيديولوجية العسكرية « الاستبدادية الدكتاتورية » التى تبنتها تلك الصفوات ، ولا مع الواقع التاريخى والاجتماعى والثقافى لمجتمعات العالم الثالث . وقد أوضح « عادل حسين » فى هذا الصدد أن الاعتراض لايكون على أخذ الصفوات العسكرية بالنظام الليبرالى أو الشيوعى فى حد ذاته . فكل من النظامين له بيئته ، ولكن الاعتراض يتمثل فى عدم وعى تلك الصفوات العسكرية بأن التطبيق العملى لمضمون قضية الديموقراطية من خلال النماذج الأيديولوجية المستوردة لايتوافق مع التركيبة الاجتماعية والثقافية لتلك المجتمعات [1] . وقد عبر الدارسين عن أزمة الديموقراطية تلك فى واقع حكم الصفوات العسكرية بما أطلق عليه بأزمة عدم الأندماج السياسى من خلال : عدم الأندماج القومى ، والاقليمى ، والقيمى والذى تظهر سلبياته فى ميدان التنمية السياسية فى ثلاثة مجالات السياسية هى : الديموقراطية ، والشرعية السياسية ، والاستقرار السياسى [2] .

أما بصدد تقييم موقف الصفوات العسكرية الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث من إيجاد وسائل أو سبل يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق مضمون قضايا التنمية السياسية بوجه عام ، وقضية الديموقراطية ، والحرية السياسية بوجه خاص . فتجدر الاشارة إلى أن تناولنا لتلك الوسائل جاء فى إطار نظرتنا على أنها تشكل أبعاد فرعية للتحقيق الفعلى لمضمون قضية الديموقراطية فى الواقع ، هذا بجانب أنها

---

(١) عادل حسين ، « المحددات التاريخية والاجتماعية للديموقراطية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٦٧)، ١٩٨٤م ، ص ٦.

(٢) جلال عبد الله معوض ، « أزمة عدم الاندماج فى الدول النامية » مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية » ، الكويت : البيرق للطباعة والنشر ، العدد الرابع ، ١٩٨٦م ، ص ٥٩ .

تمثل وسائل لتحقيق قضايا التنمية السياسية بوجه عام . وقد أمكن حصرها فى ثلاثة وسائل هى : الأحزاب السياسية ، والمشاركات السياسية ، والأنتخابات السياسية . وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية كوسيلة من وسائل تنمية قضية الديموقراطية فقد بدا أن أشكال النظم الحزبية قد تنوعت فى واقع حكم الصفوات العسكرية وفقا للتوجهات الأيديولوجية السائدة ، وأطر علاقات التبعية . ووجدنا أن الصفوات التى تبنت أتجاه الفكر الليبرالى الغربى شيدت أشكال حزبية ثنائية أو تعددية . بينما الصفوات التى أخذت باتجاه الفكر الماركسى الشيوعى قد شيدت نظم سياسية شمولية تنهض على نظام الحزب الواحد . وإذا كان نموذج الحزب الواحد قد ساد فى بداية الستينيات غالبية مجتمعات العالم الثالث ، فلعلنا نستطيع القول أن ذلك يرجع إلى سيادة حكم الصفوات العسكرية فى واقعها ، والتى رأت فى شكل الحزب الواحد وسيلة يمكن الاعتماد عليها فى اتجاهات التنموية دون تنافس . وفى نفس الوقت فهو يتيح لها كصفوة عسكرية التدخل فى اتخاذ القرارات ومزاولة الممارسات القمعية دون منافسة حزبية ، بل أن الصفوات العسكرية التى أخذت بالنظام الحزبى التنافسى غلب على أحزابها ومؤسساتها السياسية الطابع الشكلى فى الممارسات دون أن يعتمد عليها كوسيلة فعالة لتحقيق مضمون الديموقراطية فى واقع حكم تلك الصفوات الاستبدادى العسكرى .

أما فيما يتعلق بموقف نظم الحكم العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث من المشاركة السياسية كوسيلة فعالة يمكن الاعتماد عليها فى التحقيق الفعلى لمضمون قضيتى الديموقراطية والحرية السياسية . فقد وضح أن المشاركة السياسية – التى تأخذ شكل المشاركات الشعبية ، أو المنافسات الحزبية فى إطار الحملات الانتخابية ، أو التصويت من خلال الانتخابات لم تكن بمنأى عن الاتجاه القمعى الاستبدادى لحكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث . بل قد يكون الهدف

من قيامها فى أوقات معينة هو تدعيم قبضة الجيش من خلال أيديولوجية شعبية يطرحها ليكتسب التأييد الشعبى - وسواء تمت تلك المشاركات من خلال الأنتخابات أو الاستفتاءات وفى إطار نظم تنافسية أو لاتنافسية - وبالتالى يمكن أن ننتهى مع « رمزى زكس » إلى أن المشاركة السياسية الشعبية كوسيلة يمكن الاعتماد عليها لتحقيق قضايا التنمية السياسية ليس المقصود بها مجردشعار سياسى أجوف وإنما يقصد بها التجنيد الفعلى لكافة الطاقات البشرية فى مختلف القطاعات .. وخلق أطر مؤسسية جديدة تكفل مشاركة القاعدة الشعبية فى وضع خطة للتنمية ومتابعة تنفيذها ... ويجمع مفكرى العالم الثالث على أن المشاركة الشعبية التى تكفل تحقيق التنمية المستقلة لن تتحقق إلا إذا اعتقد الناس عن إيمان حقيقى بأن ثمار التنمية سوف يعود عليهم . وأن مثل هذا الإيمان هو الكفيل بأن يجعلهم يرتقون الى مستوى العمل الجاد والخلاق الذى يتطلبه تحقيق التنمية [١] .

---

(١) رمزى زكى ، « ملاحظات حول استراتيجية التنمية فى البلدان المتخلفة » فى مقالة من مجلة فكر الدراسات والزبحاث ، القاهرة : تصدر عن دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، العدد (١٠) ، ١٩٨٦م ،ص ٩٣ .

الفصل الثالث

صفوة الحكم العسكرية وقضايا التنمية السياسية في مصر في الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م)

١- الأصول الاجتماعية والفكرية لصفوة الحكم العسكرية .

٢- تطور صفوة حكم السبعينات وكيفية وصولها الى الحكم فى مايو ١٩٧١م .

٣- صفوة السبعينات العسكرية وقضايا التنمية السياسية .

أ- قضايا بناء المؤسسات السياسية .

ب - قضايا التكامل والاستقرار السياسى .

جـ - قضايا الديموقراطية والحرية السياسية .

٤- صفوة السبعينات العسكرية ووسائل تحقيق الديمقرقراطية والحرية السياسية :

أ- المشاركات السياسية .

ب - الأحزاب السياسية .

جـ - الانتخابات والاستفتاءات السياسية .

د - الصحافة القومية والحزبية

٥- خاتمة الفصل الثالث .

الفصل الثالث

صفوة الحكم العسكرية وقضايا التنمية السياسية فى مصر فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م)

قبل الدخول فى تناول موقف صفوة الحكم العسكرية التى حكمت مصر فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م) من قضايا التنمية السياسية ، نرى من الهام أن نشير الى الأوضاع السياسية والاجتماعية السابقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م . والتى برز من خلالها بناء القوة السياسى لثورة يوليو ، مدعما الحكم العسكرى منذ قيامها وحتى الآن . وان هذا البناء هو ذاته الذى تنتمى اليه صفوة الحكم العسكرية التى حكمت مصر فى الفترة المحددة للدراسة ، جسدا وروحا .

فقد تمخض عن السياسة الطبقية التى تبعها محمد على أن زادت الفجوة بين كبار ملاك الأرض الزراعية من ناحية ، وصغار الفلاحين من ناحية أخرى . وأصبحنا بصدد قوى اجتماعية مرتبطة بالأرض من أبناء الريف المصرى . كما تشكلت بعض الفئات الرأسمالية عبر قنوات متعددة أهمها : الترقى فى الرتب والقطاعات الغنية ، والانتظام فى صفوف الجيش حيث وصل عدد من أبناء الريف المصرى الى مراتب هامة مثل البكباش (مقدم) . وكذلك التعليم الذى ساعد بعض العناصر المصرية الخالصة فى الوصول الى مراكز مرموقة ، بالاضافة الى البعثات التعليمية الى أوربا والتى بلورت نخبة مثقفة تؤمن بالفكر الليبرالى الغربى [1] .

وقد وضح دور الجيش البارز فى بناء القوة على المسرح السياسى

---

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر : دراسة تحليلية للأول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ٧٤ - ٨٠ ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦م ، ص ٢٣ .

فى مصر منذ اللحظة الأولى التى لبس فيها الفلاح المصرى ملابس الجندية فى « عهد محمد على » ، وأنتظم فى صفوف الجيش . فنبت تناقض بين الجنود وصغار الضابط من أبناء الفلاحين المصريين ، وبين الاتراك والشراكة الذين تولوا المناصب العليا فى الجيش . بل إن الصراع قد وصل إلى ذروته مع الثورة العرابية ، ولم يخمد بعد هزيمتها واحتلال البريطانيين لمصر ، بل اتخذ طابعا وطنيا بين المصريين فى صفوف الجيش وبين قوات الاحتلال البريطانى .

وتجدر الاشارة الى أن الحكام السابقين على حكم «محمد على » من المماليك والشراكة العثمانيين كانت لديهم قناعة وخوف مطلق من تجنيد المصريين ، وكان ذلك تحاشيا لبعث الروح العسكرية فى الشعب والسماح لأبنائه لحمل السلاح وأخذ زمام الأمور بأيديهم من خلال الجيش [1] .

وتمشيا مع هذه الروح العسكرية لعله من الضرورى أن نشير بأن ثورة يوليو ١٩٥٢م قد جاءت من خلال الشعور الوطنى للضابط المصريين بهدف التخلص من الاستعمار الاجنبى ، وتحقيق التحرر الوطنى، وهنا فى الفصل الثالث سوف نتناول بالدراسة حالة صفوة الحكم العسكرية المصرية وعلاقتها بقضايا التنمية السياسية – ممثلة لواقع مجتمعات العالم الثالث – وذلك بهدف الوقوف على الدور الذى لعبته فى واقع المجتمع المصرى فى مجال التنمية السياسية ، فى الفترة المحددة للدراسة وهى من (١٩٧١–١٩٨٠م) وسوف نعتمد فى تناولنا لهذه العلاقة على فهج تاريخى تحليلى نقدى ، حتى يمكننا إبراز هذا الدور سواء بالايجاب أو بالسلب . وبالتالى طرحنا آربعة عناصر رئيسية للدراسة نحاول من خلالها إظهار موقف صفوة الحكم العسكرية فى السبعينات من قضايا التنمية السياسية فى واقع المجتمع المصرى على النحو التالى:

---

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « مصر والعسكريون » (الجزء الأول) ، القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٣م ، ص ص ١٣ – ١٤ .

١- الاصـول الاجـتـمـاعـيـة والفـكرية لصـفـوة حكـم السـبعينات .

٢- تطور صفوة حكم السبعينات وكيفية وصولها الى الحكم فى مايو ١٩٧١م .

٣- صفوة السبعينات العسكرية وقضايا التنمية السياسية .

أ- قضايا بناء المؤسسات السياسية .

ب - قضايا التكامل والاستقرار السياسى .

جـ - قضايا الديمقراطية والحرية السياسية .

٤- صـفـوة السبـعينات العـسكرية ووسائل تحقيق الديموقراطية والحرية السياسية :

أ- المشاركة السياسية .

ب - الأحزاب السياسية .

جـ - الانتخابات والاستفتاءات السياسية .

د- الصحافة القومية والحزبية .

١- الأصول الاجتماعية والفكرية لصفوة الحكم العسكرية فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) :

تجدر الاشارة أن الأصول الاجتماعية والطبقية التى برزت من خلالها الصفوة العسكرية التى حكمت فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) يمكن إيضاحها من خلال الصراع الاجتماعى الطبقى الذى كان سائدا قبل الثورة وأمتد بعد قيامها ، بحيث يمكن من خلال هذه التركيبة الاجتماعية الطبقية إيضاح الحدود الخاصة بتلك الصفوة العسكرية ، والتى ظهرت من خلالها ثم تولت مقاليد الحكم بعد ذلك .

ويشير « عادل عنيم » فى كتابة عن « النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة » فى هذا الصدد الى أن التركيبة الاجتماعية والطبقية للمجتمع المصرى ، قد تشكلت قبل الثورة وبعدها وفقا لظروف محلية وعالمية ، وسوف نحاول الوقوف عليها لتحديد موقع الصفوة العسكرية من هذه التركيبة كما يلى :

١- **طبقة كبار العقاريين** : وكانوا يشكلون الركيزة الأساسية للطبقة الحاكمة كلها ، ويحتلون علاقات انتاجية إنتقالية من الإقطاع الى الرأسمالية .

٢- **طبقة البرجوازية الكبيرة** : وكانت تضم جناحين متميزين من حيث الأصل التاريخى - الأول - جناح المتمصرين من اليونانيين والأرمن واليهود من مختلف البلدان ويباشرون بتجارة الجملة وأعمال البورصة . وهذا الجناح كان يمثل صفوة محلية تعتمد عليها السلطة الاستعمارية لتشكل عقبة فى طريق الجناح التالى - وكان يتكون من برجوازية رجال الأعمال المصريين الذين هم من أصل ريفى . ويضم هذا الجناح الملاك العقاريين ، وأغنياء الفلاحين ، وبعض الموظفين من أصول ريفية ، وقد نمت هذه الطبقة فى أحضان التبعية والسيطرة الامبريالية وحققت أرباحا فاحشة .

٣- **البرجوازية المتوسطة** : وهى طبقة تتضمن شريحة ريفية وأخرى حضرية ، وتعيش على استغلال عمل الآخرين ولاتحتل مركزا سياسيا أو إقتصاديا مسيطرا . ونمت بعد الحرب العالمية الثانية من المصريين الذين ركزوا نشاطهم فى بعض النشاطات المكملة للبرجوازية الكبيرة .

٤- **البرجوازية الصغيرة** : أو الطبقة الوسطى . هى طبقة اجتماعية تتألف من شرائح متجانسة وتعيش من بيع قوة عملها أو

تخصصاتها الفنية [١] .

ويضيف عادل غنيم أن التمايز الطبقى داخل البرجوازية الصغيرة كان له أهمية كبرى فى تحديد الركائز الاجتماعية الحقيقية لصفوة الحكم العسكرى التى اعتلى « عبد الناصر » قمتها . إذ أمكن للشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة (الطبقة المتوسطة) والتى تمتلك تخصص نظرى أو تكنيكى (مدنى أو عسكرى) أن تنخرط فى جهاز الدولة السياسى والادارى ، والعسكرى ، والاقتصادى والجامعى . وقد تضمنت هذه الشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة فئات : ضباط الجيش ، والبوليس ، وأساتذة الجامعات ، والصحفيين ، والاقتصاديين ، والفنيين ، والموظفيين الذين وصلوا الى المراكز الوسطى [٢] .

وتبين مما سبق أن الشريحة الاجتماعية العليا من طبقة البرجوازية الصغيرة قد احتوت ضمن مكوناتها عناصر ضباط الجيش . وأن هذه الفئة تمتد جذورها الاجتماعية الى الطبقة المتوسطة التى لم يكن لها وجود فعال فى البناء الاجتماعى الطبقى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م . حيث يشير « أحمد زايد » إلى أن تلك الطبقة فى هذه الفترة قد اتسم نضالها بالتناقض ولم يكن بمقدورها أن تحقق هيمنة قبل الثورة ، بل بدت كطبقة تابعة للبرجوازية الكبيرة ، والميل نحو خدمة أهداف الاستعمار . وبالتالى كان من الطبيعى ان تبحث هذه الطبقة عن بديل لتحقيق هيمنتها السياسية ، وكان الجيش – باعتباره الذى يمثل الشريحة العليا فى البرجوازية الصغيرة وبما يضم فى صفوفه من عناصر نشطة – هو

---

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة « دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر » ٧٤ – ٨٢ القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦م ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

(٢) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة « دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر » ٧٤ – ٨٢ المرجع السابق ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .

البديل الذى اعتمدت عليه الطبقة الوسطى فى تحقيق طموحاتها والتخلص من حياة القهر والاستغلال والهيمنة الأجنبية وهو ما فشلت فى تحقيقه تلك الطبقة عن طريق الوسائل الايديولوجية (١) .

ويبدو أن الجيوش فى المجتمعات النامية قد اختصت بمهمة تحقيق طموحات الطبقة الوسطى والتخلص من القهر والسيطرة الأجنبية وتحقيق الإستقلال . فقد أورد « بوتومور » فى هذا الصدد ان هناك سمة خاصة للجيوش الحديثة لفتت اليها الأنظار كثير من الكتاب ، وتتمثل فى أن الجيوش تمثل إحدى القنوات الرئيسية للحراك الاجتماعى الصاعد ، ففى المجتمعات التى يتاح فيها التعليم العالى للطبقة العليا فقط كما هو الأمر بالنسبة لكثير من دول الشرق الأوسط ، يمثل الجيش مجالا لتكوين صفوة جديدة ينتمى أعضاؤها إلى الطبقات الوسطى فى المجتمع ، والتى فى الغالب ما تكون مرتبطة بالطبقات العاملة التى تحولت الى طبقة تابعة للبرجوازية الصغيرة ، وكذلك الفلاحين ، ولقد حدثت الثورات فى مصر وسوريا والعراق بزعامة ضباط الجيش الذين ينتمون أساسا الى الطبقة الوسطى ، والوسطى الدنيا » (٢) .

وهكذا أصبح النظام العسكرى كما يرى « ممفريد هالبرن » M. Hallperen بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م يسعى الى تمثيل الطبقة الوسطى ، ولكن ليست الطبقة الوسطى القديمة التى تضم البيروقراطية الحكومية والمكتبية والمهن الحرة وصغار التجار ، ولكنها طبقة وسطى لها وظائف تكنولوجية وأخرى فى إدارة وتنظيم المشروعات سعى النظام العسكرى الى خلقها ، بحيث أصبحت جماعات اصحاب الرواتب (

---

(١) أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، « الرؤية السوسيولوجية » القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) بوتومور ، الصفوة والمجتمع « دراسة فى علم الاجتماع السياسى » (ترجمة » محمد الجوهرى ، علياء شكرى ، محمد على محمد ، السيد الحسينى ، القاهرة ، ١٩٧٢م ، ص ١٢٤

الموظفين والفنيين والعلميين فى مصر) تمثل الاحتياطى الرئيسى للقوة السياسية للنظام العسكرى وتشكل النفوذ الاقتصادى والاجتماعى . ويعتبر الجيش أكثر هذه الشرآئح تماسكا فيها ، كما يمثل ضباطة مصالح هذه الطبقة وأقوى ادواتها [١] وذلك باعتبار أن ضباط الثورة ينحدرون من نفس الطبقة . ويؤكد هذا المعنى ما أوزده « خالد محيى الدين » وهو من رجالها « أنه فى الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٣٨م تدفق إلى الكلية الحربية كثيرون من أبناء الطبقة الوسطى ، وربما الفئات الدنيا منها (صغار الموظفين متوسطى وصغار ملاك - تجار متوسطين ... وهكذا) [٢].

واذا ما انتقلنا الى تناول الاصول الأيديولوجية لصفوة السبعينات العسكرية ومراحل تطورها حتى وصولها الى السلطة ، تجدر الاشارة إلى حقيقة هامة مؤداها « أن جذور هذه النخبة الايديولوجية تمتد الى مرحلة الثورة وتحولاتها الاجتماعية . فلقد ارتبطت نخبة الرئيس السادات بعلاقات جدلية فريدة بنظام الثورة ، حيث طورت من قلب هذا النظام توجهات سياسية واجتماعية وأيديولوجية نقيضه له . وحين انفردت بالسلطة طرحت نظاما مختلفا فى حركته وتوجيهاته الداخلية والخارجية [٣] .

ويستلزم تتبع الأصول الايديولوجية لصفوة السبعينات العسكرية تقسيمها الى مرحلتين :

---

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، مرجع سابق ، ص ص ٧١- ٧٢ .

(٢) خالد محيى الدين ، والأن أتكلم ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٣) أمانى عبد الرحمن صالح ، « أصول النخبة السياسية فى السبعينات » مقالة من مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، بيروت . معهد الانماء العربى ، العدد (٢٦) أكتوبر ١٩٨٨م ، ص ١٠ .

المرحلة الأولى :

وتتناول مرحلة نشوء وتبلور صفوة السبعينات العسكرية مرادفة لصفوة الحكم وصفوة رجال الأعمال ، وقد أوضحت « أمانى عبد الرحمن » فى هذا الصدد بأنه من المعروف أن جماعة الضباط الأحرار عند قيامها بالثورة لم ترتبط بأية نظرية سياسية ، وبالرغم من اشتراكهم جميعا فى توجه وطنى واحد إختلط بأفكار غير محددة حول تحقيق العدالة الاجتماعية ، فقد كان هناك عدم تجانس فكرى بين أعضاء الثورة ، وكان لعبد الناصر الفضل فى تطوير نظرية سياسية واجتماعية لها ، وان كان لم يقابل ذلك نمو اتجاهات مماثلة لدى نخبة الضباط الذين اتفقوا بالكاد حول الحد الادنى للنقاط الست للثورة . فقد رأى البعض منهم أن الاجراءات الاشتراكية تشكل انحرافا من الرئيس « عبد الناصر » وميلا نحو اليسار . وإن كان الكثير منهم قد قام بتلك المعارضة طمعا فى الاستمرار فى السلطة ، الا أن البعض قد عبر عن معارضته علنا مثل « كمال الدين حسين » الذى بنى معارضته على أساس أيديولوجى، وأبدى مخاوفة من تزايد التأثير الماركسى فى اتجاهات النظام للأخذ بالمفاهيم الماركسية ، وأيضا فى توصيف النشاط الاقتصادى وفقا لمفهوم التحليل الماركسى . وقد أيده فى ذلك « عبد اللطيف بغدادى » وابدى معارضة نحو المضى قدما تجاه المزيد من إجراءات التأميم بعد صدور الميثاق ، وتطبيق هذه القرارات على الوحدات الاقتصادية الصغيرة [١] .

ولعلنا نلاحظ مما سبق أن صفوة حكم السبعينات قد استقرت من حيث موقعها السياسى فى الستينيات داخل بنية السلطة ذاتها . كما اتخذت موقعها الإجتماعى كما يرى « عادل غنيم » فى قمة الهرم الاجتماعى للمجتمع المصرى . ومن حيث موقعها الفكرى

(١) أمانى عبد الرحمن صالح « أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات » مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

والايديولوجى أخذت موضعها على يمين سلطة الرئيس « عبد الناصر »، بحيث يمكن الاشارة اليها بيمين السلطة فى تلك المرحلة . وقد كان هناك تمييز بين ثلاثة إتجاهات أيديولوجية للسلطة السياسية فى المرحلة من (١٩٥٢ - ١٩٦٦م) والتى يمكن فى ضوئهما تحديد الموقع الأيديولوجى لصفوة السبعينات العسكرية على النحو التالى : أولا - إتجاه رأسمالى تقليدى ذو ملامح إصلاحية على يمين الصفوة العسكرية الحاكمة . والثانى - إتجاه اشتراكى خيالى على يسار السلطة العسكرية الحاكمة ، والثالث - إتجاه قومى عربى ذو ملامح شبه اشتراكية [١] . فقد ظلت صفوة حكم السبعينات راسخة من حيث موقعها الفكرى والأيديولوجى على يمين السلطة - منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو وتشكيل مجلس قيادة الثورة ، وحتى بعد اعلان الجمهورية - فقد ظلت متماسكة فى مواقفها المتعددة فى مواجهة الاتجاهات الفكرية السابقة . ويذكر «خالد محيى الدين» فى هذا الصدد أنه حتى بعد اعلان الجمهورية لم أكن أدرك بعد الخلافات بين نجيب وجمال ، وكنت اتصور أن المسألة مسألة اختلاف فى وجهات النظر ، أو حتى صراع محدود على السلطة، أو أنها من نوع الصراع الموجه ضدى من جانب جمال سالم مثلا هو وبعض الزملاء ، فهم مثلا كانوا يتصورون أن وجودى معهم عبىء على حريتهم فى الحركة . وانا كنت اتصور أن هناك اتجاه امريكى يريد الإنحراف بالثورة عن أهدافها الأولى ، لكننى رغم ذلك كله لم إكن أتصور أن الأور يمكنها أن تنفجر لتصل الى المواجهة الحاسمة والى القطعية [٢] .

وبالتالى يمكن القول أن التوجه الأيديولوجى لجناح اليمين العسكرى الذى حكم مصر فترة السبعينات كان واضحا منذ البداية ،

---

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية التابعة ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٢) خالد محيى الدين ، والآن أتكلم ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

ولكنه فى إطار الصراعات والتناقضات بين الضباط وزعيمهم فى الفكر والأسلوب – بالاضافة إلى عدم وجود أيديولوجية واضحة تنير الطريق – آثرت تلك الصفوة ممثلة فى شخص أنور السادات الركود فى الظل وعدم الصدام حتى تأتى الفرصة السانحة لتكشف عن توجهاتها . ففى هذه الفترة لم تمتلك ثورة ٢٣ يوليو سوى الأهداف الستة التى تعتبر شعارات مجردة تحتاج الى تفسير وبرنامج ، والى أن جاء التنظيم الجديد « الاتحاد القومى » وأعلن عنه فى يوم ٢٨ مايو ١٩٥٧م وتولى منصب السكرتير العام أنور السادات ، لم تكن قد عرفت كلمة اشتراكية ، والتى عرفت فى قاموس الصفوة العسكرية بعد مؤتمر باندونج .... وفى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية نظر الى المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى كعلاج لحل المشاكل العامة وأنه السبيل إلى الديموقراطية السليمة التى تشعر الشعب بأنه يحكم نفسه بنفسه [١] .

وفى هذا الصدد يمكن أن ننتهى بالاتفاق مع « ديريك هوبوود » Derek Hopwood بأن « السادات » بقى فى الظل يعمل موافقا على كل تصرفات « جمال عبد الناصر » القائد والزعيم ومحتفظا بتوجهة الأيديولوجى مع مؤيديه ، ومتجنبا لكل الصراعات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة . وأن كان الجميع يدركون أنه يمثل اتجاه اليمين أو جناح اليمين فى ضوء الحكم العسكرى . وقد قبل فيما بعد أمانة الاتحاد الاشتراكى فى عام ١٩٦٢م مع « حسين الشافعى » و « كمال الدين حسين » متسايراً مع أحداث تطور البناءات السياسية لصفوة الحكم العسكرى ، ومتجنبا لأية صراعات الى أن آل المنصب « لعلى صبرى » فى عام ١٩٦٥م [٢] .

---

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو « مجتمع جمال عبد الناصر » الجزء الثانى ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٢م ، ص ص ١٥٣ – ١٥٥ .

(2) Derek, Hopwood., Egypt: Politics and Society (1945- 1981) London, George Allen & Unwin.: 1982. P.26 .

المرحلة الثانية :

ويمكن من خلالها ترجمة الرؤية الأيديولوجية لصفوة اليمين العسكرية فى إطار انخراطها فى الصراع السياسى والاجتماعى فى الفترة من (١٩٦٦ - ١٩٧٠م) .

فقد اتضحت هذه الرؤية الأيديولوجية لصفوة اليمين العسكرية فى إطار الصفوة العسكرية الحاكمة - كما يرى أنور عامر - نتيجة لضعف القيادة العسكرية الحاكمة بعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ متمثلة فى شخص « جمال عبد الناصر » والصفوة الموالية له من اليسار بحيث عكست النكسة ذلك التناقض الخطير بين مبادىء المجتمع وأداة تطبيق هذه المبادىء . والتى تمثلت فى صفوة الحكم العسكرية التى تولت مسئوليات العمل الوطنى ، سواء فى الجيش أو فى القطاعات المختلفة فى الدولة بحكم واقعها الاجتماعى . فقد كانت تلك القيادات غير مؤمنة أصلا بالخط الاشتراكى ، أو غير قادرة على استيعابه . وهو ما عبر عنه الرئيس « عبد الناصر » بقوله كنا نطبق الاشتراكية بغير الاشتراكيين ومع ذلك كانت القيادات تبالغ فى رفع شعاراته وفى محاولة خبيثة منها وساذجة للتلاؤم مع الاتجاه العام للجماهير(١) .

وتشير « أمانى عبد الرحمن » الى أنه فى إطار حرية التعبير النسبية التى سادت بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م ، قد أتيح لنخبة السبعينات العسكرية أن تطرح رؤاها الأيديولوجية علنا . وقد تضمنت إثارة قضايا سياسية هامة مثل : مطلب الحريات والديموقراطية . ثم شاركتها قوى اجتماعية أخرى طالبت بعد الهزيمة بتوفير الضمانات للحقوق والحريات المدنية والشخصية ، وسيادة القانون ودعم السلطة القضائية ، وتصفية الاجراءات والاوضاع الاستثنائية ، والحد من سيطرة أجهزة المخابرات

---

(١) أنور عامر ، حكم عبد الناصر « النظرية والتطبيق » القاهرة : المكتبة النموذجية ، ص ص ٦٨ - ٦٩ .

والأمن . وقد انعكست هذه التوجهات الايديولوجية فى اتجاه تهيئة مناخ سياسى ملائم نحو النموالاقتصادي الرأسمالى الذى تطلعت اليه هذه النخبة [1] .

فبعد انتهاء فترة الانتقال فى حكم الصفوة العسكرية وانفراط عقد القيادة الجماعية بعد قيام الثورة . وبعد انتخاب « جمال عبد الناصر » رئيسا للجمهورية ، وتوزيع الصفوة العسكرية المحيطة ممثلة لأجنحة الحكم العسكرى على المناصب السياسية والتشريعية والتنفيذية الهامة . فلعلنا نستطيع القول بأن جناح اليمين فى حكم صفوة « عبد الناصر » العسكرية قد ظل خلف الستار والكواليس ولم يقحم نفسه فى أية صراعات أو تناقضات أيديولوجية ، ومتمسكا بتوجهاته الأيديولوجية دون أن ينفرط عقد جناحه تحت قيادة «أنور السادات» . وقد ظل الوضع كذلك الى أن أتت الفرصة السانحة للظهور . وإن كان قد ترتب على ذلك سقوط بعض من مؤيديه فى الطريق ، حيث تقدم عبد اللطيف بغدادى، وكمال الدين حسين ، وحسن ابراهيم باستقالاتهم عام ١٩٦٦م وذلك تعبير عن استيائهم من سيادة الأيديولوجية والاشتراكية [2] .

وهكذا يمكن القول أن الأوضاع السياسية السابقة على هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م وما حدث للقيادة العسكرية بعدها من أحداث ، قد أتاح الفرصة لنخبة السبعينات العسكرية بتوجهاتها أن ترسم طريقها بذكاء لتمطتي قمة هرم الصفوة العسكرية تباعاً . ويوضح « طارق البشرى » فى هذا الصدد أن هناك ظروفا قد هيأت لنخبة السبعينات العسكرية

---

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، « أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات » مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، س البحث عن الديموقراطية « القاهرة : دار ابن خلدون ، ١٩٨٢م ، ص ص ١٥٣ – ١٥٥ .

الظهور على الساحة السياسية ممثلة لإتجاه اليمين . وقد تمثلت هذه الظروف فى التصفية العسكرية للقيادة السابقة ، والتى كانت تربطها بنخبة اليمين علاقة عداء وعلى رأسها « المشير عبد الحكيم عامر » وكذلك امتداداتها المدنية ، كما صفيت أيضا قيادة المخابرات العامة التي يمثلها صلاح نصر ، وأعيد تشكيل الاتحاد الاشتراكى ، وأعيدت الانتخابات لمجلس الأمة ، وفى نفس الوقت نمت الإستجابة للمطالب الشعبية بعد أن وضح ضعف السلطة والقيادة العسكرية بعد الانتكاسة ، وأعترف « عبد الناصر » بعدم كفاءة الأسس التنظيمية التى كانت قائمة ، ثم بعدم قيام ما اصطلح على تسميته بمراكز القوى مرة ثانية كما وعد بقيام دولة المؤسسات ، استجابة لهذه المطالب الشعبية [1] .

وبمتابعة للظروف التى أدت الى تكامل نخبة السبعينات العسكرية وإنخراطها فى الصراع السياسى فى ضوء توجهاتها الأيديولوجية يشير «طارق البشرى » الى تقرب « أنور السادات » الى «جمال عبد الناصر » كظل له دون الدخول فى صراعات مراكز القوى ، إلى أن عينه « عبد الناصر » نائبا له فى السنة الأخيرة لعهده . وكانت قد بدأت فى تلك السنة أصوات تنادى بالحرية والحد من السلطة الفردية ، وعودة القضاء العادى الى ممارسة اختصاصاته بدلا من المحاكم الخاصة ، ولهذا الهدف أصدر « عبد الناصر » بيان ٣٠ مارس ليعيد لنظامه سماته السابقة فى ظروف اوضاع جديدة . ولكن بطريقة أكثر رشدا والتفاتا لمشاكل التطبيق والتنفيذ وإهتماما بمعالجتها [2] .

---

(١) طارق البشرى ، الديموقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو(٥٢ – ٢٧) بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ،١٩٨٧م ، ص ص ١٨٥ – ١٨٧ .

(٢) نفسه ، ص ص ١٨٧ – ١٨٨ .

٢- تطور صفوة السبعينات العسكرية وكيفية وصولها الى الحكم فى مايو ١٩٧١م :

أوضح « ديريك هوبوود » فى كتابة السياسة والمجتمع فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٨٠م) أن موت « عبد الناصر » قد ترك فجوة عدم تكيف فى الحياة السياسية فى مصر . وذلك نظرا لأنه ظل ثمانية عشر عاما يمثل الواجهة الأولى للثورة فى مصر والعالم العربى ، ولم يبد أن هناك فردا كفيء ليتبعه وأن « أنور السادات » هو الضابط الحر الذى عمل بدهاء وتواضع مع « عبد الناصر » ورأس المجلس الاسلامى ، والاتحاد القومى ، وتحدث باسم بعض الجمعيات القومية فى بعض الأحيان . ثم عين نائبا لرئيس الجمهورية فى عام ١٩٦٩م . وقد حاول التابعون بعد رحيل « عبد الناصر » أن يجعلوا من « السادات » واجهة يتصرفون سياسيا من خلالها كما يشاؤون . وقد بدت عليهم الدهشة حين بدأ يأخذ خطوات أولية مستقلة متخذاً اتجاهات جديدة نحو الولايات المتحدة الامريكية . وأيضا فى محاولته الاتجاه الى الوحدة العربية واقتراحه إقامة إتحاد بين مصر وسوريا وليبيا . وكان هذا الاتجاه فرصة كى يظهر معارضية موقفهم فى العلن . فقد سجل نائبة الأول « على صبرى » والسكرتير العام للاتحاد الاشتراكى مع بقية المعارضين موقفهم فى اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى عام ١٩٧١م . ولكنهم فشلوا لأنهم لم يتصرفوا بدعم من الجماهير . ولم تكن لديهم وحدة فى الهدف . وكان « السادات » قد تحرك نحوهم بسرعة وقبض عليهم فى مايو ١٩٧١م . تدعمه قوات الجيش والبوليس ، وتخلص من أعوان النظام السابق [1] .

ويذكر « طارق البشرى » فى هذا الصدد أن الخصومة كانت قد نشبت بين « السادات » وقادة أجهزة الحكم العسكرى فى عهد « عبد

(1) Derek, Hopwood., Egypt: Politics and Socicty, (1945 - 1981) Op. Cit.: PP. 105 - 106 .

الناصر » ، فيما يتعلق بالسياسات المتبعة فى حينه ووفقا لاختلافاتهم الأيديولوجية ، وهؤلاء هم « محمد فوزى » وزير الحربية الذى أنيطت به مهمة بناء الجيش بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م .«وشعراوى جمعه» وزير الداخلية والمشرف على الأمن العام ، والمهيمن على إدارة المباحث العامة المختصة بالأمن السياسى الداخلى - وكان ذلك بعد سقوط « صلاح نصر » و « شمس بدران » - ومنهم أيضا « أحمد كامل » رئيس المخابرات العامة والذى تولاها بعد « أمين هويدى » . و « عبد المحسن أبو النور » رئيس التنظيم الشعبى (الاتحاد الاشتراكى) و « محمد فايق » وزير الاعلام والمشرف العام على الاذاعة والتليفزيون والصحافة ، وقد واجه « السادات » هؤلاء جميعا وخاض المعركة وانتصر عليهم ممثلين لكل أجهزة الدولة الناصرية . وتم ذلك بمساعدة رئاسة الحرس الجمهورى ، ورئاسة المخابرات العسكرية ، وصحيفة الاهرام [١] .

ويقول « أرثر جولد شميدت Aruther Goldsshmidt » فى وصفه لكيفية وصول صفوة اليمين العسكرية التى حكمت مصر فترة السبعينات ممثلة فى شخص « أنور السادات » وبعد موت « جمال عبد الناصر » أنه بعد ثمانية شهور من القيادة الجماعية ، وفى حين توقع أغلب الخبراء أن المؤيدين المقربين « لعبد الناصر » سوف يخرجون « السادات » بسهولة من المكتب السياسى ، أذهل السادات الجميع بثورته التصحيحية فى مايو ١٩٧١ ، أخذا حكماً .... غير منازع فيه على مصر. وكان رد الفعل العام على ابتلاع السادات لمراكز القوى الناصرية ربما أحد الدعامات الهامة له . وبدا الرئيس الجديد متفوقا أكثر على متآمرية [٢] .

---

(١) طارق البشرى ، الديموقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٠ م) مرجع سابق ، ص ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(2) Arutur, Goldsshmidt, JR., Modern Egypt : The Formation of Nation -State" London : Westveiw Press.: 1988 . P. 138 .

وتضيف « أماني عبد الرحمن » هكذا أنفجر الصراع بين نخبة اليمين وعلى رأسها « أنور السادت » رأس الصفوة العسكرية الحاكمة وبين نخبة اليسار ليحسم لصالح الطرف الأول بعد سبعة أشهر فقط من تولى « السادات » السلطة [1] ، كما تشير إلى أن أغلب التحليلات التى صدرت فى وصف ثورة التصحيح التى أعلنها « أنور السادات » ترى أنها مجرد صراع شخصى على السلطة بين متنافسين فى إطار نخبة الرئيس عبد الناصر أو على أنها انتصار للجناح المعتدل على الجناح المتطرف . إلا أن الأحداث فى الأعوام التالية أثبتت أن الأمر كان أعمق من مجرد صراع أشخاص أو اتجاهات فى التيار نفسه وأن ما حدث فى مايو ١٩٧١م وما قبله هو صراع أولويات واختيارات اجتماعية وسياسية متناقضة تعبر عن مصالح قوى اجتماعية فاعلة لها توجهاتها الفكرية [2] .

ويمكن القول أنه بإمكاننا الوقوف على الأصول النظرية لهذا الصراع السياسى والاجتماعى على الحكم ومحاولة الوصول الى السلطة بين تلك النخب العسكرية المتصارعة ، من خلال تناول تراث صفوة القوة فى الميدانين الاجتماعى والسياسى . وذلك بناء على أن صفوة القوة تشير الى الأقلية المتميزة ، أو القيادات فى مختلف الميادين سواء فى (الميدان الثقافى أو الاقتصادى أو العسكرى) . وبصدد تناول الصراع الذى حدث على السلطة بين نخبة اليمين العسكرية وعلى رأسها « أنور السادات » وبين نخبة اليسار بولائها وانتمائها الأيديولوجى للنظام السابق ، يمكن القول أن « فلفريدو باريتو » قدم فى نظريته عن دوره

---

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات « النشأة والتطور » ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات « النشأة والتطور » ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

الصفوة إطارا نظريا ، يمكن من خلاله أن نقدم تفسيرا لملامح هذا الصراع ، والعوامل التى هيأت لصفوة « السادات » العسكرية التفوق والفوز بالسلطة كما يلى :

فالصفوة عند باريتو كما يشير « اسماعيل سعد » لها مستويان الأول – هو الصفوة الاجتماعية بالمعنى العريض Social Elite وأعضاؤها يمثلون المؤشرات العليا والناجحون فى شتى المجالات ، ومن شتى الفئات فى الهرم الاجتماعى . والمستوى الثانى – يتناول الأعداد القليلة أو الجماعات التى حققت النجاح فى محاولاتها واستطاعت بذلك أن تمارس وظائف سياسية أو اجتماعية أو عسكرية . ويطلق عليها « باريتو » بالصفوة الحاكمة Rulling Elite وذلك استنادا إلى أن الناس لايستطيعون أن يحكموا أنفسهم فى المجتمع ديموقراطيا ، فلابد من وجود طبقة متسيدة ، وبالتالى فوفقا لمبدأ دورة الصفوة فالصفوات المسيطرة سرعان ما تتفكك ويعتريها الوهن وتمر بفترة من التحلل يتبعها استسلام فيزيقى وأخلاقى ، ثم تتخلى عن الميدان وتتركه لطبقة مسيطرة جديدة ، حيث يتفق « باريتو » فى هذا الصدد مع « ميكيافللى » فى أن القلة تحكم الكثرة من خلال طرفى « القوة » أو « الخديعة » وبالتالى تنقسم الصفوات السياسية على هذا النحو الى قسمين : قسم يفضل استخدام القوة الوحشية – وهؤلاء هم الاسود – أما القسم الثانى فيمارس الخديعة وهم الثعالب [1] .

وبمتابعة إطار نظرية « باريتو » السابقة عن دوره الصفوة تشير « أمانى عبد الرحمن » أيضا الى أنه يمكن إدراج صفوة اليسار العسكرية ضمن « صفوة الأسود » وهى جماعة تميل الى الالتزام بفكرة أو عقيدة ، وتمتلك قدرات تؤكد على استمرار التجمع ، وتتجه فى نمطها السلوكى نحو استخدام سلاح الضبط أو القوة . أما صفوة يمين « عبد

---

(١) إسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧م ، ص ص ١٢٨ – ١٢٩ .

الناصر » - وهى الصفوة العسكرية التى حكمت فترة السبعينيات- فتدخل ضمن عداد ما أسماه باريتو نقلا عن تراث ميكافيللى بصفوة الثعالب أو المضاربين Speculators وهى صفوة تميل الى إدارة صراعها السياسى باستخدام المناورة ، وتتسم بالتجويد وإبتكار الأفكار ، كما تمتلك رواسب أو ملكات تؤكد على الترابطات الجديدة والمعارك والتدريب . وبالتالى وفقا لنظرية « باريتو » فالتاريخ يتحرك فى حلقة دائرية تتعاقب فيها الصفوتان « المضاربون » الثعالب ، و « المحافظون » الاسود . بحيث يكون سقوط أى من الصفوتين رهينة بإفتقاد أيهما لرواسبها أو ضعفها ، بينما تكون الصفوة المضادة فى قوتها وحيوتها فتقضى على الصفوة الحاكمة وتقتنص السلطة لذاتها [1] .

وهكذا يمكن القول بأن عملية إحلال نخبة اليمين العسكرية محل نخبة اليسار فى مطلع السبعينات تعد نموذجا لدوره الصفوة عند « باريتو » ، واعتلاء صفوة الثعالب « السلطة وتفوقها على صفوة الاسود » . وجاء إعتلاء « السادات » رأس هذه النخبة ليعكس المفارقات التى توجد بين قوى النخبتين فى أبعاد عديدة تم حسمها لصالح نخبة اليمين . وسوف نتناول أهم هذه الاختلافات أو المفارقات فى القوى وهى :

بعد التماسك البنيوى والأيديولوجى ، بعد الأساس التنظيمى ، وأخيرا بعد الاتصال بالنخب أو القوى الاجتماعية الاخرى .

أولا : بعد التماسك البنيوى والوضوح الأيديولوجى :

وقد وضح هذا التماسك البنيوى والايديولوجى فى تماسك صفوة اليمين العسكرية ووعيها بمصالحها فى ضوء توجهاتها الأيديولوجية .

---

(١) أمانى عبد لرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات « التنشئة والتطور » مرجع سابق ، ص ص ٤١ - ٤٢ .

حيث تدعم هذا التلاحم بعد النكسة فى يونيو ١٩٦٧م ، بفضل تحالف البرجوازية البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى فقد سجلت العناصر البيروتكنوقراطية المدنية انتصارا نسبيا بعد ١٩٦٧م . وانحسر دور المؤسسة العسكرية ، وبدأت هذه العناصر فى إبراز ورقة الديموقراطية كتعبير عن حاجتها لإزالة القيود التى تقف دون تعانقها مع رأس المال الاجنبى . وبدأت النخبة الحاكمة تطرح ما يعرف بالاشتراكية الديموقراطية التى لاتعترف لا بالتأميم ولا بالمصادرة .وتحت الضغط الشديد حصلت البرجوازية البيروقراطية على نطاق أوسع للحركة حيث نادت بضرورة إعادة تحديد دور القطاع الخاص ، وإطلاق حرية رأس المال والربح الفردى ، وفتح باب الهجرة وتشجيع القطاع الخاص ، ثم تحجيم دور القطاع العام تحت إسم الترشيد [1] .

وتشير « أمانى عبد الرحمن » إلى أن نخبة اليسار قد أظهرت على الجانب الآخر تشرذما بنيويا وأيديولوجيا ملحوظا مما أضعف كثيرا من قدرتها . وتمثل هذا التشرذم تنظيما داخل الاتحاد الاشتراكى فى ثلاث فرق متناحرة هى (اليسار الوطنى ، واليسار الشيوعى الماركسى ، ثم يسار السلطة) حيث حملت كل هذه الفرق عداءا ظاهرا للتيارات الأخرى . ونظرا اليسار الوطنى للماركسين على أنهم عناصر انتهازية تسعى للقفز على مواقع التنظيم الطليعى الذى بناه اليسار الوطنى على اكتافه . كما نظر اليسار الوطنى أيضا الى صفوة يسار للسلطة وهى مجموعة س على صبرى » و « شعراوى جمعه » بأنهم ممثلين لاشتراكية الطبقة الوسطى التكنوقراطية ، وأنها اشتراكية أو ليجاركية تمثل حكم العسكر ، وفى الوقت نفسه نظرت الفرق الاخرى الى اليسار الوطنى على أنه يمثل مصالح البرجوازية الصغيرة ولا يستطيع أن يذهب الى أكثر من طريق

---

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر « دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى » ٧٤ - ٨٠ ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

الثورة الوطنية . وقد ظهرت آثار هذا الانقسام داخل نخبة اليسار فى إنضمام عدد من رموز التيار الماركسى الى نخبة « السادات » خلال صراع مايو ١٩٧١م ، بل رحبت بما تم وتولت مواقع بارزة خلال الفترة اللاحقة ، ومن هؤلاء عبد السلام الزيات وعبد الرحمن الشرقاوى ، وفؤاد مرسى ، إسماعيل صبرى عبد الله (١) .

ومن المفارقات التى دعمت إنقسام نخبة اليسار وتشرذمها فى مقابل توحد وتماسك نخبة اليمين الاجتماعى ووضوح حظها الايديولوجى بشقيها العسكرى والمدنى ، والذى أدى الى نتائج ايجابية لصالح نخبة اليمين فى ضوء الصراع الناجم بين قيادات نخبة اليسار الثلاثة أن يصدر التهجم على القطاع العام ومحاولة إجهاض التجربة الناصرية ليس فقط من اولئك الذين أضيروا من جراء التأميم والحراسات أو من الاصلاح الزراعى ، ولكن يصدر التهجم من تلك العناصر التى كونت ثروات طائلة من رحم القطاع العام الذى تم تسخيره وتخريبه من

---

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣ - ٤٤ .

- وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن العناصر التى أضيرت من جراء التأميمى والحراسات هى البرجوازية العقارية .

- والعناصر التى أضيرت من جراء الاصلاح الزراعى هى برجوازية الاقطاع وهما معا يشكلان رافدى الرأسمالية التقليدية التى تدعم موقف نخبة اليمين العسكرية فى صراعها على السلطة أو القوة .

- أما ما يطلق عليه بالبرجوازية البيروقراطية التى كونت ثروات طائلة من رحم القطاع العام فهى قيادات اليسار الوطنى العسكرية التى تولت مناصب قيادية فى الحكومة والقطاع العام . وذلك بالرغم من أن ثورة ٢٣ يوليو حينما وضعت تلك القيادات البرجوازية البيروقراطية فى وظائف ومناصب داخل الحكومة والقطاع العام كان هدفها إنجاز المهام الثورية ، وليس للإستغلال وتسخير أجهزة الدولة لأغراضهم الشخصية .

داخله لصالحهم [1] .

ثانيا : بعد الاساس التنظيمى :

يشير جورج لينسوسكس George Lencysuski فى المقـالة التى كتبها تحت عنوان بعض الأضواء فى دراسة الصفوات وأصدره مع أخرون عن الصفـوات السياسية فى الشرق الاوسط الى أن الأساس فى تفـوق صفوة ما على غيرها من الصفوات ووصولها للسلطة واحتفاظها بها ، هو قدرتها على تنظيم نفسها [2]

ويمكن القـول أن البعـد التنظيـمى لصفـوة السبعينات العسكرية يشكل بعداً هاماً فى مشوار تطورها وتماسكها حتى حصلت على مصادر القـوة ، وجـمـعـت فى يدها خيـوط الحكـم عـام ١٩٧١م . وذلك على النقيض من صفوة اليسار الذى أدى تفككها وعدم ترابطها الى إحداث النمو التنظيمى لصفوة اليمين العسكرية فى جناح السلطة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠م .

وتؤكـد الدراسات فى هذا الصـدد « انه بالرغم من سيطرة صفـوة اليسار العسكرية على السلطة ، وقيادتها للتنظيم السياسى العملاق الذى بلغت عضويته فى أول يناير عام ١٩٦٣م « ٤,٨٨٥,٩٣٢ شخصا [3] ثم ازدادت عضويته حتى تراوحت ما بين ٥ -٦ مليون بالاضافة الى هيمنة نخبة اليسار العسكرية على تشكيل تنظيم طليعى يضم الكادر السياسى الاشـتـراكى ، والذى افـتـرض منه أن يكون بمثـابة عـصب الاتحـاد الاشتراكى والقـوة المحركـة له . وقد تراوحت التقـديرات الخاصة بعدد

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(2) George Lencyswshi., "Some Reflection on the Study of Elites" In George Lencyswher (eds.) Political Elites in the Middle East, Washington: American Enterprise Institute for Public Polity, Rescarch., 1985. P. 5 .

(٣) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « مجتمع جمال عبد الناصر » مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

أعضاء التنظيم الطليعي النشط ما بين ٣٠ ألف ، ٢٥٠ ألف عضو [١] الا أن « أحمد حمروش » يشير في هذا الصدد الى أن دور الاتحاد الاشتراكي كان غير واضح ، وحركته روتينية بعيدة عن التأثير في الجماهير ، وبالرغم من تعيين « حسين الشافعي » أمينا عاما له فقد ظلت الأمور تركن الى الجمود مما دفع « جمال عبد الناصر » الى تغيير الأمانة العامة ، وقد خرج منها « أنور السادات » ، « وكمال الدين حسين » ، و « على صبرى » ، و « عبد القادر حاتم » [٢] .

ومما يؤكد تفكك القاعدة التنظيمية لصفوة اليسار العسكرية في مقابل تماسك القاعدة التنظيمية لصفوة اليمين العسكرية (صفوة الحكم في السبعينات) - النتيجة التي ترتبت على السماح بدخول بعض أعضاء التنظيمات الشيوعية الى تنظيم الطليعة الاشتراكي ومنع البعض الآخر ، أو التلكؤ في قبول البعض ، وما أدى اليه من حدوث خلافات في وجهات النظر ، وقيام مناقشات على نطاق واسع انتهت إلى حدث تاريخي لم يحدث في أية دولة من قبل ... إذ اتخذ التنظيمان الشيوعيان الكبيران قرار بحل التنظيم بوجهات نظر مختلفة [٣] .

وبالتالي يرى البعض « أنه بالرغم من المحاولات الجادة المخلصة التي بذلت في تكوين الاتحاد الاشتراكي (فترة على صبرى) ، وطليعة الاشتراكين (أمانة شعراوى جمعه) أو منظمة الشباب (فترة حسين كامل بهاء الدين) إلا أن الديموقراطية لم تدخل أبوابها وظلت على الباب عاجزة عن الدخول [٤] وعلى الجانب المقابل كانت القاعدة

---

(١) أماني عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية في السبعينات « النشأة والتطور » مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ٢٣ يوليو « مجتمع جمال عبد الناصر » ، المرجع السابق ، ص ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

(٤) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث الديموقراطية » مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

التنظيمية للرئيس « السادات » ممثلة لصفوة السبعينات العسكرية تمثل دائرة نفوذ واسعة تركزت بشكل خاص فى مجلس الامة . إذ ظل رئيسا له لدورتين متتاليتين ، أستطاع « السادات » خلالهما أن يقيم حلقة واسعة من المؤيدين له من أعضاء المجلس ، والذين كانوا فى الغالب أيضا من قيادات الاتحاد الاشتراكى العربى [١] .

ثالثا : بعد الاتصال بالقوى الاجتماعية الاخرى :

يورد « باريتو » فى هذا الصدد « أن الصفوات الحكومية عندما تحاول أن تربط نفسها بالانغماس مع عناصر جديدة أكثر قدرة من السكان من المستويات الدنيا ، يحدث أن تعاق دوره الصفوة ، ويشوش التوازن الاجتماعى وينهار النظام الاجتماعى ، كما أفترض أن الصفوة الحاكمة إذا لم تجد السبيل لتماثل الافراد الذين يأتون فى مقدمة الموضوعات الطبقية ، فيحدث عدم التوازن فى البناء السياسى والبناء الاجتماعى . ويستمر عدم التوازن هذا حتى يتم إصلاح أو تقويم هذه الحالة . إما بفتح تغيرات جديدة فى الحراك الاجتماعى . أو من خلال الطرد بالقوة للصفوة القديمة غير الفعالة بواسطة الصفوة الجديدة التى تكون قادرة على الحكم [٢] .

ومما يؤكد انفتاح وإتصال صفوة اليمين العسكرية فى جناح الحكم على بقية القوى الاجتماعية الأخرى – من وجهة نظرنا – هو احتوائها بجانب الضباط على البيروتكنوقراط الذين ارتدوا الزى المدنى ، وشغلوا وظائف حكومية ومناصب قيادية فى جهاز الدولة . وتشير « سامية سعيد » فى هذا الصدد إنها ضمت أيضا عناصر رأسمالية تقليدية ، وزراعية استطاعت أن تجد لها امتدادات ونفوذ داخل النظام الجديد بعد

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(2) Lewis, Coser., Masters of Sociological thought, New York: Harcourt Brae Jovanovich, INC.: 1977. P. 398 .

الثورة، حيث آلت العديد من شركاتهم الى الدولة بعد عمليات التأميم الواسعة . فقد وظفت مثل هذه العناصر البرجوازية البيروقراطية مراكزها داخل القطاع العام لاستعادة بعض امتيازاتها التى سبق أن ضربت ولاسيما تلك العناصر منها التى ظلت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقطاع الخاص من ناحية وبرأس المال الاجنبى من ناحية أخرى [1] .

وهكذا يبدو أن هذا الانفتاح على القوى الاجتماعية المختلفة ظل يشكل مصدر قوة لصفوة اليمين العسكرية فى الحكم . وقد ساعدها على الظهور والنجاح فى الصراع على السلطة . ويورد عادل غنيم أن عملية تحلل نمط رأسمالية الدولة الوطنية ، والذى بلغ ذروته متمثلا فى تفسخ الصفوة العسكرية الحاكمة وإنهيار مؤسساتها السياسية والعسكرية نتيجة لهزيمة يونيو ١٩٦٧م . وما تبعه من انقلاب مايو ١٩٧١م . والسهولة التى تم بها كان حسما لقضية السلطة . وتعبيراً واضحا عن التغيير الذى طرأ على علاقات القوى داخل السلطة السياسية ذاتها ، بل أيضا على علاقات القوى الطبيقية فى المجتمع المصرى كله [2] .

ويمكن القول أن ما مضى يعكس الانهيار الواضح فى صفوف صفوة اليسار ممثلة فى صفوة الاسود فى صراعها مع صفوة « الثعالب » والتى تمثل صفوة اليمين فى إطار جناحا السلطة الحاكمة ، وأن هذا التفكك شمل بوضوح روافدها الثلاثة حيث فقدت صفوة يسار السلطة العسكرية بعد حرب ٦٧م أهم مصادر تجنيدها السياسى وهو الجيش الذى تفرغ لمهمة ازالة آثار العدوان .. بل أغلقت نخبة يسار السلطة أيضا أبوابها فى وجه تيارات أيديولوجية فاعلة ، وعملت على تحجيمها بدلا

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

من الاستفادة منها [1] . وقد وضح هذا الانغلاق وعدم الانفتاح على القوى الاجتماعية الاخرى فى عدم استيعاب الشيوعيين الذين تقرر الإفراج عنهم بعد خمس سنوات . حيث أخليت المعتقلات تماما عام ٦٤م ... ورغم أن « جمال عبد الناصر » أبدى موافقته على إنضمامهم للاتحاد الاشتراكى وطليعته ، الا أن ذلك لم يتحقق الا بصورة فردية وبقى الكثير منهم خارج السلطة [2] .

وبمتابعة لهذا الإنغلاق وعدم استيعاب القوى الاجتماعية والتيارات الفكرية المتعددة فى صفوف صفوة يسار السلطة والذى أدى الى التفكك والانحلال ، تشير « أمانى عبد الرحمن ش الى أنها قد أغلقت أبوابها حتى فى وجه التيار الفكرى الذى يعد أكثر اعتدالاً وعرف باليسار الوطنى ، والذى تطور حركيا داخل كوادر التنظيم الطليعى ، وسعى الى بلورة تيار فكرى ينهض على أساس الميثاق وتحت شعار الطريق العربى الى الاشتراكية . فلم تسعى صفوة اليسار العسكرية الى تدعيم صفوفها من كوادر هذا التيار المعتدل ، بل عملت على تجنبه وأستاثرت لنفسها كشلة صغيرة بقيادة الاتحاد الاشتراكى [3] بل أنه متابعة لتحقيق هذا الهدف فقد سعت صفوة اليسار كما يورد « أحمد حمروش » الى اعتقال ثلاثة من اليسار الوطنى وهم : « ابراهيم سعد الدين » عضو الامانة العامة والمسئول عن الاشتراكى ، و « لطفى الخولى » رئيس تحرير الطليعة . و « أمين عز الدين » المسئول التنظيمى فى أمانة القاهرة ، وقد تم التحقيق معهم بواسطة « شعراوى جمعه » و « سامى شرف » بتهمة

---

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو س البحث عن الديموقراطية » مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(٣) أمانى عبد الرحمن صالح ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

الاتصال بعدد من الشباب الذين أعتقلوا لإرتباطهم بتنظيم القوميين العرب [1] .

وهكذا يمكن أن ننتهى فى إطار تحليل نظرية باريتو عن دوره الصفوة الى أن صفوة اليمين العسكرية فى جناح السلطة قد استطاعت - فى ضوء تماسمها النبيوى والأيديولوجى ، ورسوخ قاعداتها التنظيمية ، وقدرتها على الانفتاح على القوى الاجتماعية الاخرى فى المجتمع واستيعابها لها - أن تحسم الصراع لصالحها ضد صفوة اليسار العسكرية فى جناح السلطة . وتشير « أمانى عبد الرحمن ش فى هذا الصدد الى أن « السادات » على رأس هذه الصفوة لم يحجم عن استخدام المناورة أو العنف ليكسب الموقف لصالحه ضد مراكز القوى . بل أخرج صفوة يسار السلطة من الحكم بالرغم من سيطرتها على مقاليد أجهزة القوة والسيادة فى النظام (الجيش ، والبوليس ، والمخابرات ، والاعلام) والتى أحجمت عن استخدام أسحلتها وقواعدها فى الاتحاد الاشتراكى ، وتنازلت عن مواقعها فى السلط ، وبالتالى كان انتصار « السادات » فى مايو ١٩٧١م إيذانا ببدأ عملية إحلال نخبوى كامل فى النظام . حيث قدمت القيادة المنهزمة الى المحاكمة ، وأعيد تشكيل الوزارة وتعيين المحافظين ... وأجريت انتخابات جديدة فى الاتحاد الاشتراكى ، ومجلس الأمة ، كما شمل التغيير ١٥٠٠ شخص من قيادات الجامعات والمؤسسات الدينية ، ومن ثم برزت الى السطح قيادات جديدة تمثل رؤوس الصفوة الجديدة [2] .

---

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « مجتمع جمال عبد الناصر ش مرجع سابق ، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات « النشأة والتطور» ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨ - ٤٩ .

٣- صفوة السبعينات العسكرية وقضايا التنمية السياسية :

وبعد أن انتهينا في الجزء الأول من مناقشة الأصول الاجتماعية والفكرية لصفوة حكم السبعينات العسكرية ، ثم أنتقلنا فى الجزء الثانى لتناول كيفية تكاملها وتطورها فترة حكم « عبد الناصر » وعدم انفراط عقدها . وكيف أنها استغلت ظروف المجتمع بعد نكسة يونيو ١٩٦٧م فى تدعيم مواقعها واتجاهاتها الاجتماعية والفكرية ، والى أن وصلت الى الحكم بعد موت س عبد الناصر » وأعتلت السلطة فى مايو ١٩٧١م . فسوف ننتقل هنا فى الجزء الثالث الى تناول موقف صفوة حكم السبعينات العسكرية من قضايا التنمية السياسية فى واقع المجتمع المصرى ، ولبعد تأثير توجهاتها الأيديولوجية فى مواقفها من تلك القضايا ، وقد رأينا أنه يمكن إيضاح هذه العلاقة وبعد هذا التأثير ايجابيا أو سلبيا من خلال تناولنا للقضايا التالية فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) :

أ- قضايا بناء المؤسسات السياسية .

ب- قضايا التكامل والاستقرار السياسى .

جـ - قضايا الديموقراطية والحرية السياسية .

أ- قضايا بناء المؤسسات السياسية :

وإذا ما أنتقلنا الى تناول موقف صفوة الحكم العسكرية - التى اعتلت الحكم فى مايو ١٩٧١م - من قضايا بناء المؤسسات السياسية حتى عام ١٩٨٠م . تجدر الاشارة الى أن المعالجة سوف تهدف الى إبراز الدور الذى لعبته صفوة الحكم العسكرية فى مجال عملية تنمية المؤسسات السياسية ، والتى ينهض عليها النظام السياسى فى ضوء

---

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة لسياسية المصرية فى السبعينات « النشأة والتطور » مرجع سابق ، ص ص ٤٨ - ٤٩ .

توجهاته الأيديولوجية اليمينة التى تبناها ، والتى ينهض عليها النظام السياسى فى ضوء توجهاته الأيديولوجية اليمينة التى تبناها . كما تهدف أيضا المعالجة الى الوقوف على مدى قيام تلك المؤسسات السياسية بدورها الإيجابى فى عملية التنمية السياسية بوجه عام . حيث ستأتى المعالجة فى إطار الاهتمام بدراسة الدور الذى تلعبه الأوليجاركيات العسكرية الحاكمة فى مجال التنمية السياسية فى المجتمعات النامية . وقد أوضح إدوار شيلز Edward Shills فى هذا الصدد أن تلك الأوليجاركيات العسكرية قد لعبت دورا مركزيا فى الحياة السياسية فى مجتمعات مثل : أندونيسيا ، وبورما ، والسودان ، والأردن ، وملاوى ، وباكستان ، والعراق ، ومصر ، ولنان ، وجمهورية كوريا . كما لعب الجيش دورا هاما فى مجال التنمية السياسية فى تركيا وإن كان ينظر إليها على أنها ليست دولة جديدة ، وعلى وجه التحديد فى الربع الأخير من القرن العشرين ، ومن خلال الاهتمامات السياسية الحديثة للدراسين فى المجالات التكنيكية فى الأكاديميات العسكرية ، بحيث يمكن القول أن تلك الأوليجاركيات العسكرية قد لعبت دورا بارزا فى مجال التنمية السياسية (1) .

وبصدد مناقشة الدور الذى لعبته الأوليجاركية أو صفوة الحكم العسكرية فى مصر فى الفترة من (٧١ - ٨٠م) فى مجال تنمية المؤسسات السياسية ، نرى ضرورة إبراز شكل المؤسسات السياسية التى اعتمدت عليها صفوة الحكم العسكرية - بعد ثورة ٢٣ يوليو ٥٢م - فى تحقيق أهدافها السياسية ، ثم إيضاح درجة التغير أو التطور الذى طرأ على تلك المؤسسات فى ضوء اختلاف التوجه الايديولوجى للصفوة العسكرية الجديدة التى حكمت فى السبعينات ، كما تجدر الإشارة الى أن الاستفتاء على اعتلاء « أنور السادات » السلطة ممثلا لرأس الصفوة

(1) Edward, Shills., The Miliary in the Political Development of the New State, In John J. Johnson (ed.) The Role of the Military in Underdevelopment Countries. New Jersey: University Press.: 1962. P. 53 .

العسكرية التى حكمت عام ٧١م كرئيسا للجمهورية ، قد جاء من خلال المؤسسات السياسية لعهد سابقة ، وتم الإستفتاء من خلال التنظيم الجماهيرى الشعبى ، ومن القاعدة الى القمة وهو الاتحاد الاشتراكى .
فقد كان يقوم نظام الحكم فى مصر منذ قيام ثورة يوليو على توزيع سلطات الدولة العليا بين هيئات ثلاث لكل منها اختصاصات يحددها الدستور وهى : السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، وسوف نتناول كل منها على حده مع إيضاح تكوينها والوظيفة التى تؤديها كما حددها الدستور فى إطار النظام السياسى وقد أوضح « أنور عامر » هذا الأمر على النحو التالى :

أولا : السلطة التشريعية :

وقد أختصت بها المادة رقم ٤٧ فى دستور ١٩٦٤م لتحدد شكلها وموضعها فى البناء السياسى ويمثلها مجلس الأمة ، ولها ثلاث وظائف رئيسية كما يحددها الدستور :

١ - **الوظيفية التشريعية** : وتتمثل فى قيام المجلس باقتراح ومناقشة القوانين والتصديق عليها وإصدارها الى رئيس الجمهورية بعد أخذ الرأى فى المشروع مادة مادة وإقراره من قبل مجلس الأمة . وإذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون ما قام برده الى مجلس الأمة فى مدة لاتزيد عن ٣٠ يوما من تاريخ الإبلاغ . وإذا لم يرد الى المجلس خلال هذه المدة يعتبر قانونيا قد أصدر . وأيضا إذا رد الى المجلس من رئيس الجمهورية وأقره المجلس ثانية بموافقة ثلثى الأعضاء اعتبر قانونيا قد أصدر .

٢ - **الوظيفة المالية** : وتتمثل فى الموافقة على إنشاء الضرائب العامة أو الغائها . والموافقة على عقد القروض والارتباطات بالمشروعات المالية التى ترتبط بمبالغ على ميزانية الدولة ، وأيضا الموافقة على الميزانية بعد عرضها على المجلس ومناقشة الحكومة

على أى تعديل خاص بها . وكذلك منح المرتبات والمعاشات والاعانات والمكافآت التى تقرر على خزينة الدولة .

٣- **الوظيفة السياسية** : وتتمثل فى مراقبة مجلس الأمة لأعمال السلطة التنفيذية بحيث تكون الحكومة وأعضاؤها مسئولين عن أعمالهم أمام المجلس . وفى حالة الاستجواب وسحب مجلس الأمة الثقة من الحكومة أو من الوزير ، يجب أن يقدم رئيس الوزراء الى رئيس الجمهورية إستقالة الحكومة ، وعلى الوزير أن يعتزل الوزارة . كما أن المجلس الحق فى إحالة الوزراء الى المحاكمة عما يقع منهم من جرائم أثناء تأدية أعمال وظائفهم [1] .

أما عن التطورات التى حدثت بصدد السلطة التشريعية والوظيفية المنوطة بها عندما جاء « أنور السادات » على رأس الصفوة العسكرية التى كانت تمثل جناح اليمين فى حكم ىل عبد الناصر ش حتى عام ١٩٧٠م فيمكن القول أن تلك التطورات تمثل توافقا مع اتجاهاته اليمينية وفكرة المستقل . وقد انعكس هذا التطور كما يقول « أحمد حمروش » فى إعلانه المفاجىء عن تغيير اسم مجلس الأمة ليصبح مجلس الشعب قائلا : « ومن هنا يجب أن تتأكد سلطة مجلس الشعب اللى هو مجلس ... ما هو إتغير إسمكوا ... بقى إسمه مجلس الشعب [2] .

وقد جاء هذا الإعلان فى اجتماع مجلس الأمة فى ٢٠ مايو ١٩٧١م ثم افتتح مجلس الشعب باسمه الجديد يوم ١١ سبتمبر ،

---

(١) أنور عامر ، حكم عبد الناصر « النظرية والتطبيق » ، مرجع سابق ، ص ص ١١١ - ١١٢ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو س البحث عن الديموقراطية ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

ونصت (المادة ١٢٧) من الدستور على تحديد وظائف المجلس كما يلي :

« لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس ... ولايجوز أن يصدر هذا القرار الا بعد إستجواب موجه الى الحكومة ... وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا يرفقه الى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى اليه من رأى في هذا الشأن وأسبابه .ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة أيام ، فإذا عاد المجلس الى إقراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي ، ويجب أن يجرى الاستفتاء خلال ٣٠ يوما من تاريخ الإقرار الأخير للمجلس . على أن تقف جلسات المجلس في هذا الحالة فإذا جاءت نتيجة الإستفتاء مؤيدة للحكومة أعتبر المجلس منحلا ، وإلا قبل رئيس الجمهورية إستقالة الوزارة [١] .

ثانيا : السلطة التنفيذية :

وفيما يتعلق بمناقشة درجة التغيير الذى طرأ على شكل السلطة التنفيذية والوظيفية المنوطة فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية عن سابقتها ، أورد «عبد الحميد متولى » أنه كانت قد شكلت لجنة الدستور برئاسة « على ماهر » في يناير ٥٣ في عهد الرئيس « محمد نجيب » ورأت هذه اللجنة الأخذ بالنظام البرلماني الذى اقترحه هو في ذلك الوقت ، الا أن مجلس قيادة الثورة نظرا لما جرى من بعض الأحداث التاريخية ، قد أغفل أمر هذا الاهتمام بمشروع ذلك الدستور ورأى الأخذ بالنظام الرياسى [٢] » .

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية »،مرجع سابق ، ص١٦١ .

(٢) عبد الحميد متولى ، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ص ٣٣٩.

وبالتالى تضمن دستور عام ١٩٦٤م – وفى ظل النظام الرياسى الذى أخذت به صفوة الحكم العسكرية – سلطات رئيس الجمهورية ، ونوابه ، ومجلس الوزراء والوزارت والادارات المحلية ، ويشير « أنور عامر » فى هذا الصدد أن النظام الجمهورى أصبح هو الطريق الرسمى لتحقيق الديموقراطية ، وينهض على قاعدة إختيار رئيس الجمهورية المنتخب لمدة محدودة ليحقق فى شخص الرئيس التمثيل الشعبى الديموقراطى . وقد أرسى هذا النظام الرياسى بإعلان الجمهورية المصرية فى ١٨ يونيه ١٩٥٣م . ويتضمن أن يكون على رأس الدولة شخص واحد يمثلها فى الخارج ويتولى فى الداخل أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين فى الدستور . حيث يعرض مجلس الأمة الترشيح للرئيس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة بعدد من أعطوا أصواتهم فى الاستفتاء . فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية يرشح المجلس غيره ويتبع فى شأنه نفس الطريقة . وقد أقرر الدستور المؤقت لسنة ٦٤م هذا الاجراء من خلال بعض التفاصيل الاجرائية [1] .

وفيما يتعلق بالشق الثانى من السلطة التنفيذية والذى يضم رئيس الوزراء والوزارء والإدارات المحلية ، يبدو واضحا كما أشار « أحمد حمروش » أنه بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو كان هناك اعتماد متدرج على العسكريين . وكان الجيش يمثل السند الحقيقى للسلطة ولم يكن هناك مصدر رئيس آخر يعتمد عليه ، بل يمكن حصر الوزارات التى ابتعد عنها العسكريون وتولاها مدنيون منذ بداية الثورة بأنها لم تتجاوز وزارة العدل والاشغال والاقتصاد فقط ، أمابقية الوزارات الأخرى فقد مر عليها العسكريون فى رحلة أو أخرى . فقد بدا الضباط يتولون أعمالا بعيدة عن تخصصاتهم ولاتمت بصلة بطبيعة عملهم السياسى ، وإنما تحتاج هذه

---

(١) أنور عامر ، حكم عبد الناصر ، « النظرية والتطبيق » ، مرجع سابق ، ص ص ١١٦–١١٧ .

الأعمال الى تخصص وتأهيل مثل : تولى « كمال رفعت » على سبيل المثال وزارة العمل ، و « عبد المحسن أبو النور » وزارة الإصلاح الزراعى ، و « عبد اللطيف بغدادى » وزارة الخزانة والتخطيط ، و « زكريا محيى الدين » وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية [1]

والعرض الجدولى التالى ربما يدعم وجهة نظر « أحمد حمروش » فى مدى التغلغل العسكرى فى بناء السلطة التنفيذية فى حكم الصفوة العسكرية التى حكمت مصر فى الستينات ، بل أيضا فى حكم صنفوة السبعينات العسكرية . ويمكن القول أن هذا التغلغل قد شمل السلطة التنفيذية بشقيها سلطة رئيس الجمهورية ونوابه ، ثم سلطة رئيس الوزارة ونوابه والوزراء والقائمون على إدارة الحكم المحلى وهم « المحافظون » كما يلى :

جدول رقم (٥)

نواب رئيس الجمهورية الفترة من ١٩٥٣م إلى ١٩٨٠م

الأســــم	ضباط أحرار	اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار
عبد الحكيم عامر	١	١
عبد اللطيف بغدادى	١	١
كمال الدين حسنين	١	١
حسن ابراهيم	١	١
زكريا محيى الدين	١	١
حسين الشافعى	١	١
أنور السادات	١	١
على صبرى	١	١
حسنى مبارك	–	–

(١) أحمد حمروش ، قصة ٢٣ يوليو « مجتمع جمال عبد الناصر » ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .

جدول رقم (٦)

رؤساء الوزارات في مصر من ١٩٥٤م - إلى ١٩٨٠م

الأســـم	عسكرى	مدني	ضباط أحرار	اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار
لواء محمد نجيب	١	–	–	–
جمال عبد الناصر	١	–	١	١
علي صبرى	١	–	١	–
زكريا محيى الدين	١	–	١	١
صدقي سليمان	١	–	١	–
د. محمد فوزى	–	١	–	–
د. عزيز صدقي	–	١	–	–
أنور السادات	١	–	١	١
د.عبدالعزيز حجازى	–	١	–	–
ممدوح سالم	١	–	–	–
د. مصطفى خليل	–	١	–	–
محمد حسني مبارك	١	–	–	–

جدول رقم (٧)

نواب رئيس الوزراء الفترة من ١٩٥٣م إلى ١٩٨٠م

الأســـم	مدني	عسكري	ضباط أحرار
سليمان حافظ	١	–	–
جمال عبد الناصر	–	١	١
كمال الدين رفعت	–	١	١
عبد المحسن أبو الحسن	–	١	١
د. محمود فوزى	١	–	–
د. عبد القادر حاتم	–	١	١
د. مصطفى خليل	١	–	–
د. عبد المنعم القيسوني	١	–	–
زكريا محيى الدين	–	١	١
د. ثروت عكاشة	–	١	١
عباس رضوان	–	١	١
على صبرى	–	١	١
حسين الشافعى	–	١	١
د. عزيز صدقى	١	–	–
كمال رمزى استينو	١	–	–
صدقى سليمان	–	١	١
أحمد عبده الشرباصى	١	–	–
نور الدين طراف	١	–	–
محمود يونس	–	١	١
محمود رياض	–	١	١
سيد مرعى	١	–	–
شعراوى جمعه	–	١	١
محمد عبد السلام الزيات	١	–	–
محمد عبد الله مرزبان	١	–	–
ممدوح سالم	–	١	–
د. عبد العزيز حجازى	١	–	–
د. عبد العزيز كامل	١	–	–

تابع جدول رقم (٧)

نواب رئيس الوزراء الفترة من ١٩٥٣م إلى ١٩٨٠م

الأســـم	مدنى	عسكرى	ضباط أحرار
المشير أحمد اسماعيل	–	١	–
د. محمد حافظ غانم	١	–	–
اسماعيل فهمى	١	–	–
فريق أول محمد عبد الغنى الجمسى	–	١	–
أحمد سلطان	١	–	–
فكرى مكرم عبيد	١	–	–
د. أحمد فؤاد محيى الدين	١	–	–
فريق كمال حسن على	–	١	–
لواء محمد نبوى اسماعيل	–	١	–
أحمد عز الدين هلال	١	–	–
د. عبد الرازق عبد المجيد	١	–	–

جدول رقم (٩)

المحافظون فى ج . م . ع . فى العام ١٩٦٠م

الاســم	عسكرى	ضابط بوليس	هيئة الضباط الأحرار	مدنى
حسين عبد اللطيف	١	–	١	–
محمد حمدى عاشور	١	–	١	–
أحمد حمدى عبد	١	–	١	–
وجيه أباظه	١	–	١	–
محمد أحمد البلطجى	١	–	١	–
عبد المحسن أبو النور	١	–	١	–
عبد الفتاح حسن فؤاد	١	–	١	–
سعد الدين زايد	١	–	١	–
صلاح الدسوقى	–	١	–	–
صادق عبد اللطيف	–	١	–	–

تابع جدول رقم (٩)

المحافظون فى ج . م . ع . فى العام ١٩٦٠م

الاســـم	عسكرى	ضابط بوليس	هيئة الضباط الأحرار	مدنى
اسماعيل فريد	١	–	١	–
أحمد خورشيد	–	١	–	–
عبد الرؤوف عاصم	–	١	–	–
محمود طلعت	–	١	–	–
عبد الحفيظ أبو السنة	–	١	–	–
عبد العزيز على	–	١	–	–
أمين متولى موسى	–	١	–	–
محيى الدين أبو العز	١	–	١	–
عصام الدين حسون	–	–	–	١
عمر محمد سعفان	–	–	–	١
عماد الدين رشدى	–	–	–	١

جدول رقم (١٤)

الضباط و « الضباط الأحرار» والمدنيون فى الوزارات المختلفة

فى ج.م . ع . (١٩٥٣ – ١٩٧٠م)

وزارة	عسكرى	مدنى	هيئة ضباط أحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع (أ)	النسبة المئوية (ب)
١٩٥٣/٦/١٨م	٤	١٥	٣	٣	١٩	٢٦
١٩٥٣/١٠/٤م	٦	١١	٥	٣	١٧	٣٥
١٩٥٤/٤/١٧م	٩	١١	٨	٨	٢٠	٤٥
١٩٥٤/٨/٣١م	١١	١٠	١٠	١٠	٢١	٥٢
١٩٥٦/٦/٣٠م	٦	١٣	٦	٦	١٩	٣٠
١٩٥٨/٣/٦م	٧	١٣	٧	٦	١٩	٣٧
١٩٥٨/١٠/٨م	١٣	١٧	١٣	٦	٣٠	٤٣
١٩٦١/٨/١٧م	١٤	١٤	١٤	٦	٢٨	٥٠
١٩٦٢/١٠/١٩م	١٣	١٣	١٣	٦	٢٦	٥٠

تابع جدول رقم (١٤)

الضباط و س الضباط الأحرار، والمدنيون فى الوزرات المختلفة فى ج . م . ع (١٩٥٣ - ١٩٧٠م)

وزارة	عسكرى	مدنى	هيئة ضباط أحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع (أ)	النسبة المئوية (ب)
١٩٦٣/٩/٢٩م	١٧	١٩	١٧	٨	٣٦	٤٧
١٩٦٤/٣/٢٥م	١٥	٢٤	١٥	٩	٣٩	٣٦
١٩٦٥/١٠/٢م	١٧	١٩	١٧	٣	٣٦	٤٧
١٩٦٦/٦/١٠م	١٩	١٤	١٩	٤	٣٣	٥٨
١٩٦٧/٦/١٩م	١٩	١٠	١٩	٣	٢٩	٦٦
١٩٦٨/٣/٢٠م	١٣	١٩	١٣	٢	٣٢	٤١
١٩٦٨/١٠/٢٨م	١٣	٢٠	١٣	٢	٣٣	٤٠
المجموع من الفترة ١٩٥٤/٤/١٧م الى ١٩٧٠/٩/٢٨م	١٨٦	٢١٥	١٨٤	٧٥	٤٠١	—

أ- ويتضمن هذا نواب الرئيس والوزارء ، أما نواب الوزارء تم استثناؤهم وفقا لدستور ج . م .ع . المؤقت الذى لايعتبرهم حملة مناصب وزارية ، كما أن الوزارء السوريين فى عهد الوحدة لم يدخلوا فى تكوين هذه القائمة .

ب - النسبة المئوية معطاة بأرقام تقريبية وتعبر عن نسبة العسكريين من مجموع الوزارء [1] .

وبصدد تقييم بعد التطور الذى حدث فى مجال مؤسستى السلطة

(١) د. أحمد عبد الله ، الجيش والديموقراطية فى مصر ، القاهرة : سينما للنشر ، ١٩٩٠م ، ص ص ٤٠ - ٥٠ .

التشريعية ، والسلطة التنفيذية بوجه عام فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية يتضح لنا أن التطور الذى حدث هو مجرد تغيير ظاهرى ، فقط دون تطور أو تنمية فى إطار المضمون الحقيقى لتلك السلطتين . أو فى وظيفتيهما بحيث بدأ الأمر كأنه تعديل وليس تطوير ويورد « أحمد حمروش » فى هذا الصدد « أن تغيير رئيس الجمهورية وتغيير دستور ٦٤ المؤقت الى دستور عام ٧١م لم يؤثر بمواده المكتوبة فى النظرة الى التقدم الاجتماعى وتحقيق الاشتراكية ... واحتفظ دستور ٧١م بكل صلاحيات رئيس الجمهورية فى الدساتير السابقة ، والتى تمهد الطريق الى حكم فردى .... ولم توضع شعارات الديموقراطية ودولة المؤسسات موضع التطبيق الصحيح »[1] .

كما يشير « عبد الحميد متولى » أيضا الى أنه بالرغم من أن شكل النظام السياسى ، وضرورة الأخذ بالنظام البرلمانى بدلا من النظام الرئاسى قد أثير مرة أخرى فى عهد الرئيس « السادات » ، بمناسبة وضع الدستور الجديد لعام ٧١م . إلا أن اتجاه رجال الصفوة العسكرية الجديدة كان يميل أيضا الى الأخذ بالنظام الرئاسى مما دعى س عبد الحميد متولى » الى أن يبعث الى رئيس اللجنة العامة للدستور بمذكرة وافية تتضمن الأخطاء المترتبة على الأخذ بهذا النظام ، والأخطار التى سوف تحيط بنظام الحكم الذى يأخذ به[2] .

ويؤكد « أحمد حمروش » هذا المعنى المرتبط بالأخطار المترتبة على الأخذ بالنظام الرئاسى ؛ والسلطات الواسعة التى يمنحها لرئيس الجمهورية على السلطتين التشريعية والتنفيذية . ويرى أن يمنح لرئيس الجمهورية الذى هو رئيس السلطة التنفيذية سلطات واسعة أيضا على

---

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية » ، مرجع سابق ، ص ١٦٤.

(٢) د. عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

مجلس الشعب ، ومشابهة لسلطاته فى دستور عام ١٩٦٤م عدا حقه فى حل مجلس الشعب ، والذى جعله مشروطا بسحب الثقة من رئيس الوزارء . فقد تضمن الدستور الجديد لعام ٧١م منح رئيس الجمهورية سلطة رسم السياسة العامة بالاشتراك مع مجلس الوزارء . وقد تضمن هذا الدستور تقييدا على سلطة مجلس الشعب ، وأصبح خارج سلطته ، سحب الثقة من الحكومة كما كان الأمر فى دستور عام ٦٤م (المادة ٨٤ ، ٨٥) [١] .

ثالثا - السلطة القضائية :

وعما إذا كان هناك تنمية أو تطورا حدث فى مجال المؤسسة السياسية الثالثة أو السلطة القضائية فى نظام الحكم من جانب الصفوة العسكرية التى تولت السلطة فترة السبعينات ؟ فتجدر الإشارة بإيجاز عن واقع تلك السلطة القضائية فى فترة حكم « عبد الناصر » من خلال دستور عام ١٩٦٤م ، والتطورات التى لحقت بها بعد نكسة يونيو ٦٧م ، والى أن تولت صفوة السبعينات العسكرية الحكم فى عام ١٩٧١م ... فقد جاء فى الفصل الرابع من دستور ٦٤م الخاص بالسلطة القضائية :« أن السلطة الثالثة وهى السلطة القضائية منفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ... وأن القضاه مستقلون ولايجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو شئون العدالة ... والقضاة غير قابلين للعزل ... والقانون هو الذى يعين القضاه ويحدد شروط نقلهم وتأديبهم وعزلهم ... كما ينظم وظيفة النيابة العامة وإختصاصاتها وصلتها بالقضاء ... وكذلك محاكم أمن الدولة واخصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها » [٢] .

---

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو « البحث عن الديموقراطية » مرجع سابق ، ص ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) أنور عامر ، حكم عبد الناصر ، « النظرية والتطبيق » ، مرجع سابق ، ص ١٢٤.

ويؤكد « طارق البشرى » هذا المعنى ويضيف أن جهاز الدولة قد اندمجت فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية فى هذه الفترة من الوجهة العملية ، ولم تهتم الصفوة العسكرية بالتدخل فى شئون القضاء فى السنوات الأولى . وإنما أحاطت به وحاصرت وظيفته ، وأصدرت من التشريعات ما يمنع اللجوء الى المحاكم بالنسبة لما يمس النشاط السياسى لصفوة الحكم مساسا مباشرا . بل-أنشأت محاكم خاصة وأختارت لها قضاه معينين بأسمائهم من الضباط لهذا الغرض . فقد كانت الدولة فى فترة ما قبل هزيمة ٦٧م لديها من القوة المادية والمعنوية ما أمكنها من تطبيق هذا النظام بخصائصه الثلاثة والمتمثلة فى : محاولة إستعيات الوظيفة القضائية ، ثم سلب بعض الاختصاص القضائى ، وأخيرا إنشاء محاكم خاصة بكل حالة تهمها ، ولهذا لم تكن صفوة الحكم العسكرية فى حاجة للتدخل فى الشئون الداخلية للقضاء العادى وأوضاعه كمؤسسة ذات أعراف وتقاليد ولها ضمانات مستقرة . ولكن حدث أن ضعف النفوذ المعنوى للدولة بعد هزيمة يونيو ٦٧ . وفى ضوء تولد المعارضة بكافة إتجاهاتها وعدم تقبل مهام المحاكم الخاصة .بدأت مرة أخرى الوظيفة الكامنة للقضاء العادى تحاول من خلال نشاطها القضائى اليومى أن توسع من ولايتها المنتقصة ، وذلك من خلال المناقشة من بعيد لمدى دستورية أو شرعية بعض الاجراءات السابقة لحكم الصفوج العسكرية قبل الهزيمة السياسية والاقتصادية . ثم تطرقت هذه المحاكم العادية والمدنية والادارية الى مناقشة دستورية القوانين واللوائح وفقا للمبادىء التى كانت قد أرست فى بداية الخمسينات قبل الثورة . إذ حاولت تلك المحاكم العمل على إحياء تلك المبادىء بل وشرعت فى تطبيقها بعد ضعف النفوذ المعنوى للدولة [1] .

ويمكن القول أنه حيال هذا التغلغل القضائى فى النظام السياسى

---

(١) طارق البشرى ، الديموقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٧ - ١٨٨ .

للدولة – وهو أمر يتنافى مع ما تعودت عليه الصفوة العسكرية من هيمنة منفردة على أوضاع المجتمع ومؤسساته التشريعية والتنفيذية والقضائية ، دون أن تسمح لآية سلطة بالتدخل أو المساس بأمورها الشخصية أو السياسية – فقد حاول « جمال عبد الناصر » بعد نكسة يونيو ٦٧م مواجهة هذه الحركة . وكما يشير « أنور عامر» فى ٣٠ أغسطس ١٩٦٨م إستنادا الى تفويض من مجلس الأمة بإصدار قرارات لها قوة القانون وأصدر أربع قرارات تهدف الى الاصلاح القضائى وأقرها مجلس الوزارء وهى :

١- قانون بإنشاء محكمة عليا تختص بدستورية القوانين وتفسيرها وتحقيق التجانس فى الأحكام القضائية .

٢- قانون بإنشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية برياسة رئيس الجمهورية للإشراف على الهيئات القضائية والتنسيق فيما بينها .

٣- قانون بإعادة تشكيل الهيئات القضائية بما يكفل فعالية الاصلاح القضائى .

٤- قانون بإنشاء نادى القضاه ليشمل تشكيل نادى القضاة يحكم وظائف أعضائه [١] .

ولكن يبدو أن أهم تطور حدث فى هذه الفترة ربما يتعلق بإنشاء المحكمة العليا فى خضم تلك القرارات السابقة . فقد بدا واضحا أن «عبد الناصر » أستهدف منها الحفاظ على تماسك الكيان السياسى للصفوة العسكرية الحاكمة ولذلك بقيت الأوضاع العامة للسلطة من حيث الهياكل الرئيسية كما هى ، ولم يظهر بشأنها تغير جذرى . وبقى تنظيم الدولة قائما على أساس القيادة الفردية ... وذلك بالرغم من تشكيل المحكمة العليا لأول مرة لمراقبة صياغة هذه النقطة كان ينبغىء

(١) أنور عامر ، حكم عبد الناصر ، « النظرية والتطبيق » مرجع سابق ، ص ص١٢٦-١٢٧ .

عن أن إنشاء هذه المحكمة يعد مكسبا قضايا وتطويرا للوظيفة القضائية لمراقبة دستورية القوانين [1] .

وعندما جاء « أنور السادات » على رأس صفوة السبعينات العسكرية في الحكم وأطلق صيحة دولة المؤسسات وسيادة الدستور الذى أعلن عنه فى عام ١٩٧١م ، إستحدث أمزين جديئين أعتبرا تطورا فى مجال القضاء كما يرى « أحمد حمروش » على الوجه التالى :

١- المدعى العام الاشتراكي - حيث نصت (المادة ١٧٩) من الدستور على أن يكون مسئولا عن اتخاذ الإجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع . ونظامه السياسى ، وأيضا الحفاظ على مكاسبه الاشتراكية والالتزام بالسلوك الاشتراكي . ويحدد القانون اختصاصات المدعى العام الاشتراكى الأخرى ، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب [2].

ويشير « محمد حسنين هيكل » فى كتابة خريف الغضب فى هذا الصدد الى أن السادات قد أدخل فى دستور عام ١٩٧١م سلطة منصب المدعى العام الاشتراكى . وأنه فى البداية استخدمه فى محاكمة مراكز القوى ، ثم اعتمد عليه كوسيلة لبلوغ أغراضه وخوله كل السلطات التى تجعله يتصرف مع أى شخص يهدد مصالح الشعب وأمنه كما يتصورها السادات . وكان السلاح الذى سلحه به السادات فى ذلك هو قانون العيب الذى اخترعه وصممه السادات شخصيا [3] .

٢- تشكيل المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويرأسه رئيس الجمهورية بنص (المادة ١٧٣) ويشير « طارق البشرى » فى كتابة الديموقراطية والناصرية أن (دستور عام ٧١) قد قنن

(١) طارق البشرى ، الديموقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٨٠م) ، مرجع سابق .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية »مرجع سابق ،ص ١٦٥ .

(٣) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ماسبق أن اتخذ من اجراءات تنظيمية تتعلق بالهيئات القضائية سنة ١٩٦٩م . إذ تتمثل هذه الاجراءات فى إنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وفى منع الحاكم من ممارسة سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، ثم إتاحة هذه السلطة للمحكمة الدستورية العليا . كما أوضح أن قانون المحكمة الدستورية العليا ظل لعدة سنوات دون أن يصدر، وظل العمل ساريا بقانون المحكمة العليا الصادر فى عام ١٩٦٩م [١].

ويمكن القول بأن المؤسسات السياسية التى أرست دعائمها صفوة الحكم العسكرى بزعامة س جمال عبد الناصر » منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٦٧م ، وكما ينص عليها دستور عام ١٩٦٤م تمثل النسق السياسى السائد فى المجتمعات التى أخذت بالتوجه الاشتراكى الذى تبنته صفوة الحكم العسكرية . ويقول « إدوارد شيلز » فى هذا الصدد « أن القيادة العسكرية لم تخلق نظما سياسية مستقلة ، فقد أرادوا وخلق نظام بدون سياسة ولاسياسيين وتسيير المجتمع كما لو كان معسكر عسكرى كبير . وبالتالى فقد توقفت النظم البرلمانية ونظم الشورى ، ووضعت الخدمات المدنية تحت نظام صارم . كما كبتت الإنتقادات أو وضعت تحت المراقبة . وأخيرا قننت الشرعية من خلال الأوامر العالية ، وفقدت القاعدة القانونية مضمونها . بمعنى أن القانون هو قانون النظام العسكرى [٢] .

وهكذا يبدو واضحا أن التطور الذى حدث فى مجال المؤسسات السياسية فى هذه الفترة لم يكن تطورا أو تنمية فى نوعية البناء السياسى ، ولكنها كانت تنمية تنظيمية تمثلت فى إعادة ترتيب البناء

---

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية » ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

(2) Edwards, Shills., The Military in the Political Development of the New State, In John J. Johnson (ed.) Op. Vit.: P. 54 .

السياسى من الداخل وبقيادات فى أداء مهامها ، وكان أخر هذه التعديلات هو صدور بيان ٣٠ مارس كآخر وثيقة تصدر عن ثورة يوليو فى عهد « جمال عبد الناصر ش وكان مجلس الأمة الجديد الذى أنتخب حسب التعريفات الجديدة للعمال والفلاحين هو آخر مجلس يجتمع فى حياة « عبد الناصر » .... ولكن المجالس الشعبية لم تتشكل ، وكذلك المجالس القومية المتخصصة [١] .

ويدعم وجهة النظر السابقة فى اشتداد قبضة الصفوة العسكرية على زمام الأمور وعدم اتجاهها الى خلق أو تنمية مؤسسات سياسية وفى اتجاه قد يتعارض مع تحقيق اهداف نظامها العسكرى فى الحكم . ما لوحظ أيضا من إصرار صفوة السبعينات العسكرية على رفض الأخذ بالنظام البرلمانى المقدم من اللجنة المكلفة بوضع دستور عام ٧١م . بل وإصرارها على الأخذ بالنظام الرئاسى حيث يطلق هذا النظام العنان بل ويمنح سلطات واسعة لها فى إطار الحكم العسكرى ، وأن ما استحدثته من منصب المدعى العام الاشتراكى فى نظامها السياسى كان يهدف أساسا الى تثبيت أركان تلك الصفوة العسكرية فى الحكم ، وذلك بعد قضائها على مراكز القوة - لتوضع أمام المدعى العام الاشتراكى للحاكمة - وهى قيادات صفوة حكم « عبد الناصر » اليسارية التى ظلت متمسكة بالنظام السياسى السابق ولم تواكب الفكر الأيديولوجى اليمينى لصفوة « أنور السادات » .

وتمشيا مع هذا السياق فقد ظل القانون الخاص بالمحكمة الدستورية العليا دون أن يصدر لعدة سنوات . وظل العمل ساريا بقانون المحكمة العليا . وبالتالى فلم يكن الهدف تحقيق تنمية فى مجال السلطة القضائية بقدر ما هو إحداث تطويرات شكلية لاتمس جوهر الوظيفة المنوطة بالقضاء . وظلت صفوة الحكم العسكرية من خلال النظام الرئاسى ذات

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية » مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

ذراع طويل فى شتى مؤسسات الدولة وتحاصرها جميعا بما يخدم أهدافها . ويورد « طارق البشرى » فى هذا الصدد ان نفس الاجراءات تمت فى السبعينات بنفس الأسلوب ذاته الذى كان يجرى به التغيير من قبل خلال مؤسسة تاويتسة ، كمؤسسة وحيدة تسيطر على قبضة واحدة وتتجمع لها كل خيوط التحريك فى المجتمع والدولة ، ومن المفارقات أن الرئاسة المنفردة فى السبعينات كانت أطلق فى السلطان وفى تقرير السياسات عما كان عليه الوضع أيام عبد الناصر ، وذلك مردوده الى نتائج حرب ١٩٦٧م . من حيث قضائها على الاستقلال ، أو النتوء التنظيمى للمؤسسة العسكرية [١] .

ب - قضايا التكامل والاستقرار السياسى :

ترتبط قضية التكامل والاستقرار السياسى فى مصر خلال فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية بالتوجه الأيديولوجى لتلك الصفوة التى اعتلت الحكم فى مايو١٩٧١م . فقد ترتب على تبنيها اتجاها يمينيا ليبراليا عربيا صدور العديد من القرارات السياسية ، والتى كان لها أثر بالغ فى إحداث تغييرات جوهرية شملت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، وأثرت بشكل واضح على درجة تكامل النظام السياسى واستقراره فى ضوء حالة التغيير التى يمر بها المجتمع . ويبدو أن « أنور السادات » على رأس صفوة السبعينات العسكرية قد تبنى أيديولوجية مدرسة المؤشرات فى الفكر الامريكى لتحقيق التنمية وهى المدرسة التى تقوم على افتراض وجود علاقة اضطرادية بين التقدم الاقتصادى بأبعاده المختلفة ، وكما تعبر عنها مؤشرات : متوسط دخل الفرد والتصنيع والتحضر والتعليم ، وبين التقدم السياسى بمختلف أبعاده الديموقراطية ، والاستقرار السياسى ، والاندماج السياسى [١] » .

---

(١) طارق البشرى ، الديموقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

ومتابعة لهذا الاتجاه بدأ « أنور السادات » على رأس صفوة السبعينات العسكرية يكشف عن توجهاته اليمينية فى التنمية الرأسمالية ، ولكن يبدو أنه كان مدرك وبوعى تام أن التطبيق الفعلى لتلك الإتجاهات الرأسمالية فى الاقتصاد ، والليبرالية فى السياسة لن يتحقق فى الواقع إلا بمصاحبة إعادة صياغة نظام الحكم بمؤسساته السياسية بما يتوافق مع تلك التوجيهات الغربية فى الاقتصاد والسياسة . ومن هنا (أنشغل فى البداية بتحقيق نوع من التكامل القومى والاستقرار السياسي، وبالتالى شرع فى إصدار القوانين والتشريعيات اللازمة لتعديل واجهة مؤسساته السياسية ، وفى إتجاه يخدم أيديولوجيته اليمينية الرأسمالية . وقد جاءت تلك التعديلات فى ضوء قناعته الذاتية بأن التطور أو التنمية السياسية بما تكفله من ضمانات لتحقيق الديموقراطية والتكامل والاستقرار السياسى ، والاندماج السياسى ، لن يتحقق إلا مرادفا لتحقيق تنمية اقتصادية تتم من خلال النموذج الغربى فى التنمية . ويورد « ديريك هوبورد » فى هذا الصدد س لقد وضحت اتجاهاته الأكثر ليبيرالية وإستقلالية مبكرا ، وتضاله ضد « على صبرى » الذى أدى مباشرة الى إقصاء العناصر الموالية « لعبد الناصر » وأعوانه . وأيضا فى محاولته إصلاح نزغ الملكيات الخاصة . ومعارضته ما أصطلح على تسميته بمراكز القوى وهى (عصابة ضباط الجيش ، وصفوة الاتحاد الاستراكى A-S-U ، والمخابرات العامة ، وقوة البوليس) ... فقد قام بتطهيرهم فى مايو ١٩٧١م فى إطار ثورة التصحيح . باعتباراهم أضداد متصارعة من خلال خطته للعمل على المستوى القومى ، وفى إطار قانونى تام يخدم حقوق الفرد » (٢) .

وهكذا وضح أن « السادات » بعد أن تخلص من مراكز القوى

---

(١) جلال عبد الله معوض ، « المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادى بالتطور السياسى » ، مقالة من المجلة العربية للعلوم الانسانية ، (العدد ٥) تصدر عن جامعة الكويت: ١٩٨٧م ، ص ٦٨ .

(2) Derek, Hopword, Egypt Politics and Society (1945 - 1981), London : George Allen & Uniuin.: Op. Cit.: 1982 . P. 112 .

الموالية لنظام حكم عبد الناصر العسكرى والتى تؤمن بالنموذج السوفيتى من الاشتراكية ، بدأ فى ترتيب مؤسساته السياسية فى اتجاه يواكب فكرة الأيديولوجى الرأسمالى الغربى ، وبما يضمن له استقرارا سياسيا ودون مواجهة مع قوى سياسية واجتماعية . وكما أوضحنا سابقا فقد أعلن عن تغيير اسم مجلس الأمة الى مجلس الشعب ، واستحدث وظيفة المدعى العام الاشتراكى فور القضاء على مراكز القوى لمحاكمة المناوئين له فى نظام الحكم العسكرى السابق ليثبت أركان حكمه العسكرى الجديد . ويشير « عبد الحميد متولى » فى هذا الصدد الى فهم الدول النامية ومن بينها مصر للإستقرار السياسى على أنه تخليد أو تأييد – بمعنى أن يظل الحكام وهم رؤساء الدول فى مراكزهم حتى نهاية الأجل اللهم إلا اذا أصبح عاجزا عن العمل ، أو خلع عن كرسى الحكم بحركة إنقلابية – ثم أوضح أن تلك الروح هى التى سادت لدينا فى مصر فى عهد حكم كل من « عبد الناصر والسادات » . فلم تصدر عن عبد الناصر أية إشارة تنم عن رغبته فى اعتزال الحكم ، بل كان معروفا عنه حب الزعامة ونشوه السلطة أو السيطرة الى حد أن وصفها البعض بجنون العظمة أما «السادات» فقد كان يقل عن « عبد الناصر » بقليل فى هذه الناحية ، فقد أعلن فى بيان ٢٠ مايو ١٩٧١م عن رغبته فى أن ينص الدستور على عدم تجديد مدة الرئيس ، وقدم « عبد الحميد متولى » اقتراحا للجنة باعتباره مقررا لها بأن تكون مدة الرئيس فى الحكم ست سنوات ويجوز إنتخابه مرة ثانية واحدة فقط ، ووافقت لجنة الصياغة العامة للدستور على هذا النص ، ولكن فوجىء الجميع بصدور الدستور دون أن يتضمن هذا النص . وقد كانت هذه رغبة كامنة لدى « السادات » فى ألا يتضمن هذه المادة ، والتى أوعز بها الى لجنة التنسيق والتى كانت مهمتها تنفيذ ما يبدى السادات من رغبات والعمل على توسيع نطاق سلطاته [١] .

ويمكن القول أن « السادات » على رأس صفوة الحكم العسكرى فى السبعينات ، وضمانا لتخليد أو تأييد نظام حكمه الرئاسى الذى أكده من خلال دستور ١٩٧١م ، قام بتوسيع دائرة سلطاته الفردية ومحاصرة المؤسسات السياسية . كما سعى « السادات » الى تحييد الجيش وعدم تسييسه حتى لايلعب دورا فى عدم الاستقرار السياسى ، ولكن يحقق « السادات ش هذه المهمة فقد وقف كما يشير « أحمد عبد الله » وفى إطار سياسته المتمثلة فى السلام والانفتاح ضد الدور المتميز للجيش . وحتى يأمن أى رده فعل مفاجئة كان يعمد دائما الى تغيير قيادة الجيش . فقد وضع وزير الحربية « محمد فوزى » فى السجن عام ١٩٧١م وعين بدلا منه الفريق « محمد صادق » . وبعد عام ألقى القبض على « صادق » وبعد أن تأكد « السادات » من ولاء رئيس الأركان له شخصيا « سعد الدين الشاذلى » . وبمجرد أن ضمن السادات ولاء وزير الحربية « أحمد اسماعيل » أبعد « الشاذلى » الى المنفى . وبعد وفاة « أحمد اسماعيل » فى ديسمبر ١٩٧٤م ، تولى الفريق أولى « محمد عبد الغنى الجمسى » ، واستمر « الجمسى » ومعه رئيس أركانه « محمد على فهمى ش حتى ١٩٧٨م . وعندما تطلب توقيع كامب ديفيد قيادات عسكرية أكثر مرونة ، فأصبح « كمال حسن على » الذى كان رئيسا للمخابرات فى ذلك الحين وزيرا للدفاع لفترة قصيرة ، ثم أصبح وزيرا للخارجية . ثم توفى خلفيته « أحمد بدوى » الذى كان يتمتع بشعبية مع ١٢ من ضباطه أثر حادث هليوكبتر فى مارس ١٩٨٠ . وحل محله الملحق العسكرى المصرى فى واشنطن « عبد الحليم أبو غزالة » [٢] .

ومواكبة لاتجاهات صفوة الحكم العسكرية فى السبعينات وسعيها

---

(١) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠٣ - ٦٠٥ .

(٢) أحمد عبد الله ، الجيش والديموقراطية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

لمحاصرة المؤسسات السياسية السائدة بما يضمن لنظام حكمها الرئاسى إستقرارات سياسيا فى اتجاه التعددية ، يشير « أحمد حمروش » أنه قد تم تعيين « جمال العطيفى » وكيلا لمجلس الشعب ورئيسا للجنة التشريعية . وهو معروف عنه حماسته ضد الاتحاد الاشتراكى كنظام شمولى وتجاوزات قيادته حيث سعى من خلال اللجنة التشريعية إلى فتح باب الترشيح للمعزولين سياسيا . وقرر المجلس إلغاء العزل السياسى الذى جاء في قانون مجلس الأمة (نوفمبر ١٩٦٣م) . والذى كان يقر بألا تكون أملاك وأموال المرشح قد وضعت تحت الحراسة ، وعلى ألا تزيد عن عشرة آلاف جنيه ، وذلك بناء على القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢م الذى أصدر من مجلس الشعب [١] .

وتجدر الإشارة الى أن دراسة قضية التكامل والاستقرار السياسى فى مصر الفترة من (١٩٧١ – ١٩٨٠م) وبعد تأثير هذه القضية فى تحقيق تنمية سياسية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، يرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة وتحليل طبيعة جماعات المصالح ، وأيضا بإختيار مدى فعاليتهما فى مجال السياسة الداخلية والخارجية ، وفى تحقيق التكامل والاستقرار السياسى ، وتذكر « أمانى قنديل » فى هذا الصدد « أن هناك ضرورة لدراسة التحولات السياسية والاقتصادية التى شهدتها الساحة الداخلية منذ منتصف السبعينات تقريبا . فقد كان لتبنى سياسة الانفتاح الإقتصادى فى إطار التعددية السياسية أكثر الأثر فى تشكيل طبيعة جماعات المصالح وفاعليتها . مما دفع الباحثين الى الاهتمام بدراسة آثار هذا المناخ السياسى والاقتصادى فى تلك الجماعات » [٢] .

---

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو « البحث عن الديموقراطية » ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

(٢) أمانى قنديل « جماعات المصالح والسياسة الخارجية » دراسة لدور رجال الأعمال فى مصر ، مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (١٢٨) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩م ، ص ٨٢ .

وهكذا يبدو واضحا أن دراسة قضايا التكامل والاستقرار السياسى ترتبط بشكل كبير بدراسة قضايا التغير الاجتماعى ، وهما يرتبطان بظاهرة العنف السياسى - التى تمارسها جماعات المصالح المتعددة - وذلك بناء على س أن التغير والاستقرار ينظر اليهما الكثيرون كأمرين متعارضيين متناقضين ، وهذا نظر غير سليم ... فالاستقرار إذا طال أمده ولم يعرف التغير كان جمودا ، والجمود هو أكبر معول يهدم أى نظام من الأنظمة وبالتالى فالتغير إذا لم يعرف نوعا من الاستقرار - أدى الى إضطراب نظام الحكم وفشله [1] .

وبصدد تناول ظاهرة العنف السياسى فى واقع صفوة الحكم العسكرية التى أعتلت السلطة الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م) ، ودراسة بعد تأثيرها على قضايا التكامل والاستقرار السياسى والتغير الاجتماعى ، يشير س حسنين توفيق ؛ فى دراسته الكمية التحليلية المقارنة لظاهرة العنف السياسى فى مصر الفترة من (٥٢ - ١٩٨٧م). أن معالجة ظاهرة العنف السياسى فى مصر فى علاقتها بقضايا الاستقرار والتكامل السياسى والتغير الاجتماعى قد عولجت بصورة جزئية . وذلك من خلال تناول دور بعض القوى الاجتماعية فى الحركة السياسية المصرية : كالطلبة ، والعمال ، والاخوان المسلمين ، والشيوعيون . وقد تركز البحث بشكل عنيف فى منتصف السبعينات مع تزايد النشاط المكثف لبعض الجماعات الاسلامية كما أوضح أن مصر شأنها شأن العديد من بلدان العالم الثالث تمر بمرحلة انتقالية ، ولا يوجد إتفاق عام حول العديد من القضاى المحورية مثل علاقة الدين بالدولة ، والعلاقة بين القديم والجديد ، وشكل نظام الدولة السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وهى قضايا تشكل ظروفا مواتيه لنمو أحداث العنف السياسى والذى يؤثر بدوره على قضايا الاستقرار السياسى والتغير الاجتماعى . ومن هنا فقد ارتبط مفهوم العنف

---

(١) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠٧ - ٦٠٨ .

السياسى كمدخل لتحليل النظام السياسى المصرى بإثارة العديد من القضايا المتعلقة بالأيديولوجية السياسية ، وقدرتها على خلق وتعميق الرضا العام وتعبئة الجماهير خلف النظام والقيادة ، ثم مدى تعبيرها عن الضمير القومى والوعى الجماعى وتلبية احتياجات المواطنين . كما ارتبط مفهوم العنف السياسى بالقضاى المرتبطة ببناء المؤسسات السياسية وحدود فعاليتها فى حل الصراعات الاجتماعية ، وفى تمكين مختلف القوى السياسية من التعبير عن أدائها لوظائفها ومصالحها بصورة فعالة [1] .

وهكذا يبدو أن هناك ارتباط واضح بين بعض القوى الاجتماعية والتى تتمثل فى جماعات المصالح ، وبين العديد من القضايا المحورية التى شغلت واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، والتى جعلت من ظاهرة العنف السياسى تلعب دورا هاما فى إستقرار الواقع السياسى أو تغييره . وسوف نحاول الوقوف على تلك القضايا فى ارتباطها بجماعات المصالح المتعددة التى مارست ظاهرة العنف السياسى فى فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية . وذلك بهدف الوقوف على تأثير ممارساتها فى تحقيق التكامل والاستقرار السياسى ، بل وبعد التغيير الاجتماعى الذى أحدثته .

ولتحديد تلك القوى الإجتماعية أو جماعات المصالح التى لعبت دورا هاما فى ممارسة ظاهرة العنف السياسى - وبالتالى أثرت بشكل واضح فى تحقيق الاستقرار السياسى أو التغيير الاجتماعى من خلال ارتباطها بالعديد من القضايا المركزية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية - يمكن القول الى أن تلك القوى أو جماعات المصالح هى جماعات المصالح الدينية فى مصر ، والتى ارتبطت ممارساتها للعنف السياسى ، وبعد تأثيره على الاستقرار السياسى بالعديد من القضايا التى

(١) حسنين توفيق ابراهيم ، « ظاهرة العنف السياسى فى مصر » دراسة تحليلية كمية مقارنة (١٩٥٢ - ١٩٨٧م) . مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ١١٧) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٧ - ٢٨ .

نهض عليها بنياتها . وأن جماعة الإخوان المسلمين تعد من بين تلك القوى أو جماعات المصالح الدينية .

ويورد « ديريك هوبوود » فى هذا الصدد « أن برنامجهم لم يتغير ولم يرضوا بالفساد الأخلاقى فى مصر . وطالب البرنامج بالتقدم نحو المبادىء الاسلامية التى تنهض على الشريعة (القانون الاسلامى) . فهو الذى يحمى مصر من الخطر والفساد ومن تلوث الغرب كما انتقد البرنامج فتح السادات للدولة بشكل متسع للتأثير العربى ...وفى إطار حكم السادات إستهدف الإخوان إلغاء الأحزاب اليسارية وتطهير الحكومة من البيروقراطية والشيوعية . كما عارضوا التوفيق مع إسرائيل وهى الدولة التى إغتصبت إقليم مسلم ، ولا يزال الجهاد ضدها مستمرا . كما أقلق الإخوان كثيرا ، إنعزال مصر عن العالم الاسلامى والعربى » (1) .

وإذا ما حاولنا التعرف على الدور الذى لعبته جماعة الاخوان المسلمين فى تحقيق التكامل والاستقرار السياسى فى حكم صفوة السبعينات العسكرية ، ثم مقارنته بالدور الذى لعبته فى واقع حكم صفوة « عبد الناصر » العسكرية . أوضح « حسنين توفيق » أن نظام حكم « عبد الناصر » العسكرى قد مارس درجة كبيرة من العنف الرسمى ضد جماعة الاخوان المسلمين نظرا لاتهامها بالقيام بأعمال عنف ضد النظام وقيادته . ومع ذلك لايجب إغفال السبب الرئيسى والذى يتمثل فى أن جماعة الاخوان المسلمين قد مثلت بديلا فكريا وسياسيا لنظام ثورة ٢٣ يوليو العسكرى . ومن هنا تحتم الصدام بين نظام ثورى علمانى يتخذ من الدين فقط مصدر الشرعية السياسية والتعبيئة الاجتماعية . وبين جماعة الاخوان المسلمين التى ترفع الدين الاسلامى كنظام شامل ليغطى مختلف جوانب الحياة . وإن كان حدث أن اتجهت جماعة الاخوان

(1) Derek, Hopwood, Eyypt polities and Society (1945 - 1981), Op. Cit.: P. 117 .

المسلمين فى عهد « السادات » الى مزيد من الواقعية وأندرجت فى إطار المعارضة السليمة للنظام واتخذت من مجلتى « الدعوة » و « الاعتصام » كمنبرين للتعبير عن رأيها فى قضايا المجتمع وسياسات النظام الداخلية والخارجية [1] .

إلا أننا لانستطيع الاتفاق مع هذا الرأى الذى يرى أن جماعة الاخوان المسلمين قد أنخرطت فى إطار المعارضة السليمة لنظام حكم صفوة السادات العسكرية . وبالتالى لم تشارك أو لم تلعب دورا فى أحداث عدم الاستقرار السياسى ، لابتعادها عن ممارسة العنف السياسى وتخليها عن فكرها السابق . وذلك استنادا الى أنه لايمكننا الفصل بين جماعة الاخوان المسلمين وبين امتداداتها التى ظهرت فى فترة حكم السبعينات العسكرية والتى إتخذت مسميات متعددة وفى شكل جماعات دينية مثل « جماعة شباب محمد » Shabab Mohamed والتى حاولت الاستيلاء على الاكاديمية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤م . وقضى على ثلاثة من قادتها وسجن إثنى عشر آخرون . أما الجماعة الثورية الأكثر شهرة فهى ما أطلق عليها بالتكفيز والهجرة Takfer Wa El- Hegra وترجمتها باللغة الانجليزية Egyptian unbefief and moving away . وهى تماثل جماعة شباب محمد شملت أفكارها الطرد والتخلص من نظام السادات وقيام حكومة تنهض على المبادىء الاسلامية ، وقد علنت جماعة التكفير والهجرة عن وجودها عام ١٩٧٧م وذلك بخطف وزير الأوقاف وقامت بإعدامه عندما رفضت الحكومة التفاوض معهم على إطلاق سراحه ... ومعتقداتها كانت أتيه من أفكار « جمال الدين الأفغانى » ، والمهارات التنظيمية الخاصة « لحسن البنا » الذى أسس مجتمع شباب المسلمين . ثم كتابات « السيد قطب » الذى شنقه عبد الناصر . وأن جماعة شباب محمد « والتكفير والهجرة » لم يكونا إلا

(١) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسى فى مصر : دراسة تحليلية كمية مقارنة (١٩٥٢ - ١٩٨٧) مرجع سابق ، ص ٤٨ .

أثنين فقط من بين لعديد من الجماعات التى نهضت فى القاهرة والاسكندرية أو حتى فى المراكز الإقليمية مثل أسيوط [١] » .

فبالرغم من طابع المهادنة السياسية التى اتخذته حركة الاخوان المسلمين مع نظام حكم السادات فى ضوء سماحه لهم بإصدار جريدتى « الأعتصام » و « الدعوة » إلا أن امتدادات الحركة وفروعها كانت قد اكتسبت طابع العنف فى فترة نموها وتطورها خارج مصر بعد اضطهاد نظام حكم « عبد الناصر » لها . حيث وجدت الحركة أرضا خصبة لها فى باكستان على يد « أبى الأعلى المودودى » ، والذى أعتبر اكثر من مجرد داعية للتغيير والثورة ، وأصبح داعية للعنف بغير حدود . ولقد وجدت أفكاره جمهورا يسمعها باهتمام عبر الحدود وخصوصا فى إيران كما ظهر فى ثورة « الخمينى » فيما بعد . فقد ضمن أبو الأعلى المورودى هذه الأفكار فى كتابة الصغير ذى الأربع نقاط وهى : حاكمية الله فى مقابل حاكميه البشر ، وألوهية الله فى مقابل ألوهية الانسان ، ثم ربانية الله فى مقابل العبودية لغيره . وأخيرا وحدانية الله فى مقابل الاعتماد على أى مصدر آخر فى تنظيم أمور المجتمع [٢] . وتجدر الاشارة أن هذه الافكار التى نشرها « أبو الأعلى المورودى » وتبنتها إيران تحت « شعار الثورة الاسلامية » تسعى تصديرها الى الدول الأخرى وعلى وجه الخصوص فى مصر لدى الجماعات الاسلامية التى تحمل اسماء متعددة . وهو ما شكل تهديدا لقضايا التكامل والاستقرار السياسى فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية .

وقد بدت جماعات الطلبة لتشكل نموذجا فعالا من بين جماعات المصالح الدينية وبالتالى فى التأثير على تحقيق الإستقرار والتكامل السياسى ، أو فى التغيير الاجتماعيفى نظام حكم صفوة السبعينات

---

(1) Aruthur, Goldschmidt, J.R., Modern Egypt " The Formation of Nation-Statc" London: Western Press.: P. 158 . 1988.

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٦ – ٢٨٧ .

العسكرية على وجه الخصوص . وقد فسر « حسنين توفيق » أن إنخراط الشباب فى هذه الجماعات يرجع الى استخدامها للدين كنظام شامل للحياة . وهى ظاهرة تتمشى مع خصائص الطابع القومى للمصريين ، ثم الى عدم وجود بيئة مناسبة لنمو التيارات اليسارية فى مصر فى فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية . وأيضا الى إخفاق الأيديولوجيات والتجارب السياسية السابقة سواء الليبرالية أو الاشتراكية وبالتالى تزايد شعور الفئات المطحونة بأن الإسلام هو الحل . وقد تمثلت القوى التى مارست العنف السياسى خلال عهد السادات فى طلبة الجامعات وبخاصة الطلبة المسيحيين من ذوى الاتجاهات اليسارية فى النصف الأول من السبعينات ، ومن ذوى الاتجاهات الإسلامية فى النصف الثانى من السبعينات . فقد برز دور الجماعات الإسلامية التى يشكل طلبة الجامعات عمودها الفقرى، بالاضافة إلى اعتبار الطلبة بوجه عام عصب المعارضة السياسية فى هذه الفترة وذلك بجانب تعبيرهم عن بعض المصالح الفئوية الخاصة بهم كشريحة اجتماعية مثل : مصاريف الجامعة والاستقلال فى تشكيل الاتحادات الطلابية ، وإلغاء الحرس الجامعى . ويضاف الى ذلك أنهم عبروا عن مطالب عامة مثل الديموقراطية والحرية . وإعداد الدولة لمواجهة اسرائيل ، وضرورة إعادة الهيبة للدولة بإستقلالها الوطنى ولعب دورها العربى [1] .

أما عن الدور المتميز الذى لعبته الجماعات الطلابية الاسلامية داخل الجامعات المصرية فى أحداث العنف السياسى ، وبالتالى فى التأثير على قضايا الاستقرار والتكامل السياسى بشكل خطير فقد بدا – فى حكم صفوة السبعينات العسكرية – فى ارتباط مولده بفكرها وتوجهاتها. فقد ذكر العديد من الباحثين ومنهم « على فرج فوده » أنه ليس سرا أن الجماعات الاسلامية فى الجامعات قد تكونت فى أول الأمر على يد مباحث أمن الدولة لمواجهة الناصريين واليساريين وبتوجيه من

---

(١) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ – ٤٧ .

«السادات» وليس سرا أيضا أن اكتساحها للإنتخابات الطلابية فى نهاية حياته بعد فقد السيطرة عليها كان كابوسا يؤرق منامه . وليس مجهولا ما كان يعلنه ليل نهار من أن مصر دولة العلم والايمان ، وما كان يطرحه فى وجه خصومه من شعارات من نوع (« من لا إيمان له ، لا أمان له) (ولا مكان للملحد فى أجهزة الاعلام) (١) .

ويذكر «محمد حسنين هيكل» فى هذا الصدد أنه قد جرت داخل نطاق الجامعات أكبر محاولة لإستقلال الدين مباشرة لصالح نظام حكم «السادات» العسكرى . وكان الهدف من ذلك هو القضاء على سيطرة الطلاب الناصريين والتقدميين على الاتحادات . وكانت النتيجة على عكس ماخططوا - فبعد أن كبرت الجماعات الاسلامية ونما عودها لم يتحقق الاستقرار السياسى كما تصور القائمين على المحاولة فى اطار لعبة التوازن - فلم يكن القائمين على أمر هذه المحاولة على علم بالتيارات المؤثرة والفاعلة فى الحركة الاسلامية فى الداخل والخارج . وان التيارات الاسلامية داخل جماعات الطلبة لاتقتصر فقط على المتدينين الغير منتمين الى أى تنظيم ، أو المتدينين المنتمين الى جماعة الاخوان المسلمين (٢) .

وتجدر الاشارة الى أن جماعات المصالح الدينية بما فيها الجماعات الدينية الطلابية داخل الجماعات وخارجها قد إتخذت مسميات متعددة بعد أن تزايد دورها فى ممارسة أحداث العنف السياسى داخل مصر والبلدان العربية والاسلامية الأخرى مثل : «الأحياء الاسلامى واليقظة الاسلامية ، والبعث الاسلامى ، والتطرف الدينى ، والغلو الدينى ، والعنف الدينى» (٣) .

---

(١) فرج على فوده ، «قبل أن نسقط جميعا» مقالة من مجلة المنار (العدد السابع) ، تصدر عن دار الفكر العربى للأبحاث والتسويق بفرنسا ، ١٩٨٥م ، ص ١٩٣ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٣) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

وان كان « أرثر جولد شميدت » يرى أن أكثر هذه الجماعات انتشارا فى الجامعات المصرية هى جماعة شباب محمد ، وجماعة التكفير والهجرة . ويرى أن تلك الجماعتين قد لعبت دورا بارزا فى أحداث العنف السياسى سواء داخل الجماعات أو خارجها . حيث يعتقد المحللون الغربيون بوجه عام أن التنظيمات الإسلامية تنتمى بشكل رئيس الى ساكنى المدن الفقراء القادمين جدد من الريف ، والتى تظهر عليهم علامات عدم الاستقرار بسبب فقدان الروابط العائلية والقيم التقليدية ، أو بين الغاضبين من التفاوت الواضح بين الغنى والفقر، كما انتشرت تلك التنظيمات بين طلاب المدارس والجامعات مثل « جماعة التكفير والهجرة » التى ضمت اليها طلاب وطالبات من كليات (الطب والصيدلهوالهندسة) وهى كليات يعتبر القبول فيها من المستويات العليا فى مصر . إذ حاولوا أن يقننوا حياتهم وفق مبادىء القرآن ، وأقوال الرسول ﷺ ، والابتعاد عن المجتمع الذى تأثر بالغرب ، ثم العمل على تغيير وإعادة بناء مجتمع الله Good Community . وقد أصبحت من علاماتهم الظاهرة إرتداء الزى الاسلامى للجنسين ، والعزل بينهما فى التجمعات . وينتهى « آرثر جولد شميدث » فى هذا الصدد الى أنه نظرا لسطوع نجم الحركات الماركسية والناصرية فى عهد صفوة حكم السادات العسكرية فقد أصبح الالتحاق بالجماعات الاسلامية هو الطريق الواضح لمعارضتها . وذلك باعتبار أن أغلب المصريين كمسلمين يمكن أن يقبلوا بسهولة على حركة ما لتدعم ما بداخلهم من مبادىء ومثل ثقافية ، وذلك بصورة أكثر من تقبلهم لأفكار واطارات غربية [1] .

كما يشير «حسنين توفيق » الى بروز دور العمال كجماعة مصلحة فى ممارسة أحداث العنف السياسى فى واقع حكم صفوة السادات العسكرية . وذلك من خلال الاضطرابات العامة وممارسة بعض

(1) Aruthur, Goldschmidt, JR., Modern Egypt " The Fornation of Nation-State" Op. Cit.: P. 159 .

أعمال الشغب ضد النظام . وقد أرجع ذلك الى التحولات والتغيرات الاجتماعية التى اتجه « نظام حكم عبد الناصر » العسكرى الى تحقيقها بالنسبة الى الفئات الشعبية ومنها العمال على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى . ثم أتى حكم صفوة « السادات » العسكرية ليضر بالمكاسب التى حققوها من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى ، إذ انتهت بمجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التدميرية مثل : تدهور الصناعات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة ، بالاضافة الى اتساع الهوة بين الطبقات وارتفاع موجات التضخم الأمر الذى أنعكس على المستويات المعيشية لمختلف فئات المجتمع بشكل سلبى . ونظرا لتجمع العمال فى المصانع وامتلاكهم لدرجات من الوعى السياسى ، بالاضافة إلى احساسهم بالتدهور والتآكل فى مكاسبهم التاريخية فقد شاركوا فى الاضطرابات وأحداث الشغب العامة ، كما كانت المطالب والمصالح الفئوية هى محور النشاط السياسى العنيف لبعض فئات العمال [1] .

وقد حدث ذلك فى المشكلة التى حدثت بين العمال والادارة فى المحلة الكبرى عام ١٩٧٥م والتى على أثرها قام العمال بالاعتصام داخل مصانعهم وأعلنوا أنهم مسئولون عن الحفاظ عن آلاتها ، وترتب على ذلك فى ضوء مناخ عدم الاستقرار السياسى أن تصدت قوات الأمن المركزى للمعتصمين وواجهت صعوبات عديدة ، وألقت الدولة باللوم على الشيوعيون فى هذه الأحداث [2] .

وهكذا تتضح القضايا المحورية التى ارتبطت بها جماعة العمال لتنضم الى جماعات المصالح الدينية بما فيها جماعات الطلاب ، فى ممارسة أحداث العنف السياسى ، والذى أثر بشكل واضح على تحقيق التكامل والاستقرار السياسى فيما يتعلق بسياسات حكم صفوة السبعينات

---

(١) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسى فى مصر » ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب » ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

العسكرية ومستقبلها ، بل إن التفاوت الواضح بين الطبقات الاجتماعية فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى بالاضافة الى عدم تكامل واندماج جماعات المصالح المتعددة مع توجهات صفوة الحكم الجديدة فى هذه الفترة ، قد خلق نوعا من عدم الاندماج على المستوى القومى والذى يعتبره العلماء عاملا من عوامل عدم الإستقرار السياسى .

ويورد « جلال عبد الله معوض » فى تحليله لآثار عدم الإندماج القومى لجماعات المصالح السياسية المتعددة مع القيادة الحاكمة وبعد تأثيره على قضية التكامل والاستقرار السياسى « أنه يترتب على عدم الاندماج بين القيادة والجماهير تعميق شعور الجماهير بإنتقاد القيادة الحاكمة ، والنظام السياسى برمته ، والشرعية التى يجب أن تكون معبرة عن الرضا والقبول الشعبى .... كما يشكل عدم الاندماج القومى عند اقترانه بتفاوت اجتماعى – إقتصادى حاد ، عاملا هاما من عوامل عدم الاستقرار السياسى فى الدول النامية ... وما يؤدى اليه من خسائر بشرية ومادية فادحة [1] .

وأخيرا نتتهى الى محاولة تحديد الأسباب التى دفعت بجامعات المصالح تلك الى ممارسة العنف السياسى فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية . وبالتالى كان لها دورا بارز فى التأثير على قضايا التكامل والاستقرار السياسى ، وهى من وجهة نظرنا لاتعد إلا أن تكون رد فعل لتوجهات صفوة السبعينات العسكرية . والتى انعكست فى قرارتها وممارساتها على المستوى الاقتصادى ، والاجتماعى ، والثقافى ، والقومى . وأيضا سوف نحاول تحديد نمط استجابة صفوة السبعينات العسكرية لأحداث العنف السياسى الصادرة عن تلك الجماعة ؟

---

(١) جلال عبد الله معوض ، أزمة عدم الأندماج فى الدول النامية » مقالة من المجلة العلوم الاجتماعية ، (العدد ٤) (المجلد ١٤) تصدر عن جامعة الكويت : ١٩٨٦م ، ص ص ٦٧ : ٦٨

وقد ذهب « حسنين توفيق » في تحديده لأسباب بروز ظاهرة العنف السياسي وبشكل خاص في مسرح حكم صفوة السادات العسكرية . وانتهى الى حصر تلك الاسباب في مستويات خمسة : الاقتصادية وتتمثل في انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى وما أدت اليه من آثار تدميرية وتخريبية في الاقتصاد المصرى . وظهرت في مشكلات الديون والتضخم ، ثم تدهور الحياة بالنسبة لقطاعات واسعة من المواطنين . والاجتماعية – تتمثل في إتساع الهوة بين الطبقات وانتشار قيم الفساد والانحراف ، وظهور أنماط قيم الاستهلاك الغربية الاستفزازية ، والتي تعتبر تحديا لقطاعات عريضة من المواطنين . والسياسية – تمثلت في أن نظام حكم السادات العسكرى قد أفرغ تجربة التعدد الحزبى من مضمونها بصدور القوانين الاستثنائية المقيدة لحريات وحقوق المواطنين ، ثم تضيق قنوات المشاركة السياسية ، وتعقب نشاط أحزاب المعارضة، ثم عدم السماح بقيام تنظيمات رسمية للتيارين الناصرى والاسلامى . كما حدثت خلخلة في النظام القضائي بإنشاء جهاز المدعى العام الاشتراكى وتشكيل محكمة القيم ، والابقاء على محاكم أمن الدولة ، والمحاكم العسكرية كتنظيمات قضائية خارج إطار السلطة القضائية الطبيعية . والثقافية – التى تمثلت في تزايد إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى والتعددية الحزبية مع طغيان موجة التغريب ضد قيم وسلوك الطبقات الاجتماعية بالاضافة إلي حملة التشكيك في عروبة مصر ومحاصرة فكرها القومى . والقومية – وقد تمثلت في عزل مصر عن وطنها العربى ، وخروجها عن دائرة المواجهة مع اسرائيل ، مع إزدياد تبعيتها للولايات المتحدة . ومن هنا اهتزت شرعية صفوة الحكم العسكرى وفقدت كثير من المساندة التى تلقتها عقب حرب ١٩٧٣م . فقد برزت على المستوى الجماهيرى تنظيمات أو جماعات رفض سياسى واجتماعى ، والتى اتجهت نحو ممارسة الانتقادات للنظام وتعبئة الرأى العام وتنظيم أعمال

العنف ضده [1] .

أما عن النمط السلوكي أو رد فعل صفوة السبعينات العسكرية الحاكمة على ممارسات أحداث العنف السياسي ، والتي صدرت عن جماعات المصالح المتعددة وكانت سببا في تهديد الاستقرار والتكامل السياسي . فيمكن القول بأنها تأرجحت ما بين المهادنة بإستخدام رد الفعل القانوني ، واللجوء الى إصدار قوانين لتجرم أحداث العنف وتعاقب عليه . أو الإلتجاء الى مواجهة العنف السياسي الشعبي باستخدام قنوات الضبط والقهر الرسمية مثل الإعتماد على قوات الأمن مثلا . ويمكن لنا فهم القوانين الاستثنائية السابق الاشارة اليها ولتي تصنع قيودا على حريات الناس في إطار المهادنة بالاعتماد على القوانين . ومثال ذلك ما أضافة دستور ١٩٧١م من نصوص لأول مرة من أن مبادىء الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ... ثم في محاولة من السادات لاستقطاب المشاعر طرح إستقصاء عاما قبل وفاته في عام ١٩٨١م ضمنه مجموعة من البنود لا علاقة لها ببعضها ، والتي على الناخب أن يجيب عليها جملة واحدة بالايجاب أو بالنفي ... ومنها تعديل المادة السابقة بالنص على أن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع بإضافة حرف الألف واللام ... وقد استند اليها دعاة التطبيق الفوري للشريعة الاسلامية في مطالبتهم بوضع أحكامها موضع التنفيذ دون إبطاء أو تردد ومناقشة ... وأضاف السادات فعلا آخر خلال محاولاته الترويضية وهو إعلانه بأنه يؤمن بأن الاسلام مصحف وسيف، ودين ودولة [2] .

أما المسلك الثاني الذي لجأت اليه صفوة حكم السادات العسكرية

---

(١) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣ - ٥٤ .

(٢) فرج على فوده ، قبل أن نسقط جميعا ، مقالة من مجلة المنار (العدد السابع) ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

فى مواجهتها لأعمال العنف السياسى الشعبى الصادر من جماعات المصالح المختلفة بوجه عام والجماعات الدينية بوجه خاص فيمكن القول أنه تمثل فى الاعتماد على سبل القهر الرسمية باستخدام قوات الأمن وحملات الاعتقال أو التعذيب . حيث أتسمت إستجابة نظام السادات على إحداث العنف الشعبى بالمزيد من العنف الرسمى « الأمنى والقانونى »[1] .

جـ - قضايا الديموقراطية والحرية السياسية :

إذا جاز الأخذ بما أنتهى اليه « باريتو » منذ نصف قرن من أن النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة وأن تباينت أشكالها ، فهى تنهض فى جوهرها على قاعدة حكم القلة (أى الصفوة) للأغلبية - بحيث يترتب على ذلك أن تتساوى الأمور فى نطاق استخدام الغربيين لمصطلح الديموقراطية ، وأيضا فى نطاق استخدام الصفوة البروليتارية لمصلح الديموقراطية . وفى التأكيد على ضمان حرية المواطن الفرد[1] - أذن فما هو موقف صفوة الحكم فى السبعينات والتى يمكن وصفها بأنها صفوة عسكرية ولها روافدها وتغلغلاتها فى مختلف النظم المجتمعة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية) من قضايا الديموقراطية والحرية ؟ وهل عملت تلك الصفوة بتوجهاتها اليمينية السياسية ، والليبرالية الرأسمالية فى الاقتصاد على تدعيم قيم الحرية والديموقراطية ؟ وذلك إستنادا إلى أن تلك القيم تمثل جزءا من الأسطورة الليبرالية التى يمكن تدعيمها فى الواقع على مستوى ممارسات بناء القوة على المستوى النظامى فى المجتمع . ومن هنا يحق لنا التساؤل عما إذا كانت صفوة حكم السبعينات العسكرية قد سارت فى اتجاه تحقيق تنمية سياسية

---

(١) حسنين توفيق ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) إسماعيل على سعد ، نظرية القوة : مبحث فى علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨م ، ص ١٥٣ .

بالعمل على تطبيق قضايا الديموقراطية السياسية فى واقعها أم لا ؟

وتجدر الاشارة فى البداية إلى أن تحقيق الديموقراطية السياسية يتطلب « سيادة القوانين المدنية من خلال نظم متقدمة ، وأيضا سيادة الحريات العامة[1] . وهذا يعنى أن تحقيق الديموقراطية يكمن فى الالتزام بتلك القيم المدنية وعلى رأسها كما أورد « سعد الدين ابراهيم » قيم المساواة ، والإنصاف ، وتقبل الرأى الاخر ، والاستعداد للمشاركة ، والتهيؤ لقبول الهزيمة دون الإحساس بأن ذلك إهانة أو إهدار للكرامة . وهذه القيم هى ما يطلق عليه علماء الإجتماع والسياسة بالثقافة المدنية [2] ومن هذا المنطلق سوف نهتم ببيان موقف صفوة الحكم فى السبعينات - وعلى رأسها « أنور السادات » بما يحمله من أصول اجتماعية ريفية . وما هو معروف عنه منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو من تبنيه اتجاهات يمينية ليبرالية - من قضاى الديموقراطية بما تنهض عليها من قيم مدنية . وأيضا كما يشير « عبد الحميد متولى » من قيم الحرية باعتبارها هدف الديموقراطية وغايتها . كما تعد إحدى خصائصها [3] .

وتأتى معالجتنا فى هذا الصدد على مرحلتين : الأولى هى مرحلة ما قبل حرب ١٩٧٣م ، وكيف كان موقف صفوة حكم السادات العسكرية من قضايا الديموقراطية والحرية ؟ والثانية - وهى مرحلة ما بعد ١٩٧٣م حتى عام ١٩٨١م . ويبدو أن هناك إجماع بين غالبية الدارسين على أن السادات قد اتخذ إجراءات غير ديموقراطية وقد وضح ذلك فى إطار اتجاهاته التغيرية المناهضة لحكم سلفه الراحل بعد أن

(1) Edward, Shills., Teh Military in the Political Development of the New States. In John J. Johson., (ed). The Role of the Military in Underdevelopment countries., New Jersy: princetion University Press.: 1962. P. 44 .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣م ، ص

(٣) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٦١٠ .

تمكن بنجاح ساحق فى حركته التصحيحة عام ١٩٧١م . فقد ساد هذا الاجماع بالرغم من أن « السادات » . قد خالف « عبد الناصر ش منذ البداية فى حملته على التجسس على المخالفين فى الرأى ، وتسجيل محادثاتهم التليفونية . إذ قام بحرق العديد من الأشرطة السرية للبوليس . وزين هذا التصرف بتعهده بإحترام الحريات المدنية . وذلك فى نفس الوقت الذى قام فيه بضرب النظام الناصرى ، وتصفيته لمراكز القوى الناصرية [(١)] .

ويؤكد هذا المعنى « خالد محيى الدين » فى كتابة والآن أتكلم « بأن أزمة الديموقراطية التى ولدتها ثورة يوليو فى بلادنا حتى الآن ... وصحيح أن يوليو حققت قدرا من الديموقراطية الاجتماعية ، وحققت للشعب منجزات كبيرة ، لكن افتقاد الحماية الشعبية لهذه المنجزات كان المقتل ، ولم يدرك عبد الناصر أن هناك فرق كبيرا بين رضاء الشعب عن الحاكم وتأييده له ، وبين المشاركة الفاعلة للشعب فى اتخاذ القرار ، بل وفى حكم نفسه بنفسه [(٢)] .

ولقد بدأت أولى خطوات الإنقضاض على الديموقراطية – وما يتبعها من تقييد للحريات السياسية والاجتماعية – من قبل صفوة حكم السادات العسكرية قبل حرب ١٩٧٣م – متمثلة فى العدوان على الدستور والانقضاض على المادة الخام منه ، والذى لم تمضى سوى شهور على صدوره بعد استفتاء شعبى ، والتى تنص على تحالف قوى الشعب العامل صاحب المصلحة فى التطور الاجتماعى نحو الاشتراكية التى فسرها الميثاق بأنها اشتراكية علمية ... ولم ينبع الإلغاء من مناقشة ديموقراطية حرة مفتوحة فى قواعد الاتحاد الاشتراكى ، وإنما ولد من خلال لجنة فوقية صدر قرار تشكيلها برئاسة « سيد مرعى » الأمين العام

---

(1) Aruthur, Goldsscmidt., J.R. Modern Egypt: " The formation of Nation- State" Op. Cit.: P. 138 .

(٢) خالد محيى الدين ، والآن أتكلم ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

... والهدف الأساسى لهذا الإلغاء تمثل فى سطوة وسيطرة طبقة كبار الملاك الزراعيين ، وبعض البيروقراطيين لتشكل منهم أمانة الاتحاد الاشتراكى ، وإدخالهم كعناصر جديدة بدلا من هؤلاء الذين نشأوا فى العهد السابق لمايو ١٩٧١ (١) .

وهكذا بدأت أولى خطوات الاعتداء على الديموقراطية من خلال التنظيم الرسمى لجهاز الحكم السياسى ، وهو الاتحاد الاشتراكى . وجاء هذا التغيير فى اتجاه فكر صفوة « السادات » العسكرية اليمينى . ويشير « بدر عقل » فى هذا الصدد الى أن فكر « السادات » قد مال منذ البداية الى تقنين النشاط الاقتصادى للفئات الرأسمالية التى ارتبطت بالنظام ، وذلك من خلال الإعتراف بشرعية الثروة . وأن ذلك قد تم بالتوازى فى نفس الحين مع عملية تقنين لأساليب الحكم بشرعية الثروة . وأن ذلك قد تم بالتوازى فى نفس الحين مع عملية تقنين لأساليب الحكم الدكتاتورى وتحت شعار « سيادة القانون » – وكان ذلك تأكيدا لما أعلنه « السادات » عن التحول من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية – إذ عمل نظام حكم « السادات » العسكرى على إعطاء شعار سيادة القانون مسحه ليبرالية تتمشى مع الاندفاع السريع نحو الليبرالية الاقتصادية ، إلا أن ذلك الشعار لم يكن يعنى سوى زيادة الاتجاه نحو التسلط ، وسيادة القانون الدكتاتورى إذا جاز أن يكون القانون دكتاتوريا (٢) .

ومتابعة لموقف صفوة السبعينات العسكرية من تنمية قضية الديموقراطية والحرية قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣م . والذى تجلى فى عدوانها غير الديموقراطى على الاتحاد الاشتراكى ، تجدر الاشارة الى أن التوجهات اليمينية الليبرالية لتلك الصفوة قد اتخذت أيضا واجهات غير ديموقراطية تمثلت فى الاعتداء على حرية الفكر والثقافة . ويورد

---

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية » مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

(٢) بدر عقل ، توظيف الفساد ، القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٨م ، ص ٥٨ .

« أحمد حمروش » فى هذا الصدد « أن العدوان على الاعلام والثقافة جاء مصاحبا للتغيير الذى تحرك فى ثنايا الاتحاد الاشتراكى وضد الاتحاد السوفيتى وتمثل ذلك فى عودة « عبد القادر حاتم » الذى كان قد أقصى عن عمله فى « عهد عبد الناصر ». إذ عين فى أحداث مايو ١٩٧١م نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاعلام والثقافة . والذى بادر بإجراء مذبحة فى الاذاعة والتلفزيون تخلص فيها من أصحاب الخبرة والوعى السياسى مثل : س سعد لبيب » ، و« سمير الكيلانى » و « صلاح زكى » ، و« عبد الوهاب قتايه » ، و « طاهر أبو زيد » ، وغيرهم ... وأعاد « على أمين » من منفاه الاختيارى الى أخبار اليوم ، وأفرج عن أخيه التوأم « مصطفى أمين » . وكان « أحمد حمروش » نفسه مما لحقتهم قرارات عبد القادر حاتم عندما نحى فى فبراير ١٩٧٢م عن رئاسة تحرير مجلة روز يوسف . حيث شملت هذه الفترة إجراءات تعسفية غير ديموقراطية تتوافق مع التحول الذى حدث فى مراكز السلطة العسكرية بعد احداث مايو ١٩٧١م ، ومع المظاهرات التى انفجرت مع بداية عام ١٩٧٢م [١] .

أما مرحلة ما بعد عام ١٩٧٣ م - ١٩٨١م فيبدو أن الديموقراطية والحرية فى هذه الفترة لم تكن أحسن حالا من سابقتها فى ظل حكم صفوة السادات العسكرية - منذ توليها السلطة فى مايو ١٩٧١م - فبالرغم من كفالة الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١م لحرية الفرد وسيادة القانون ونصه » على أن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة » وقرر خضوع كافة السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية لحكم لقانون (المادتان ٦٤ ، ٦٥) وأكد على أن استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات (المادة ٦٥) . كما كفل حق التقاضى فنص على « أن التقاضى حق مكفول للناس

---

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية » مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ - ١٧٩ .

كافة » . وأخيرا تأكيدا لمبدأ سيادة القانون الذى يقوم عليه نظام الدولة صدر القانون الخاص بإنشاء المحكمة الدستورية العليا ، والقانون الخاص بإنشاء نظام المدعى العام الاشتراكى [1] - إلا أنه بالرغم من تأكيدات الدستور السابقة على سيادة القانون الخاص بالمؤسسات الدستورية ، وضمانه لحريات الأفراد وكفالة استقلال القضاء ، فقد حدث أول اعتداء على المؤسسات الدستورية من قبل « السادات » عام ١٩٧٤م . حينما فاجأ الجميع بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م بإصدار نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة [2] وهو القانون الذى يشير « أحمد حمروش » الى أنه صدر رغم معارضة أعضاء مجلس الشعب له ومتجاوزا فى بنوده الحدود التى وقفت عندها ورقة أكتوبر مما دعى « عصمت سيف الدولة » الى القول بصدده بأنه يشكل انقلابا لأنه يغير الدستور بغير الطرق الدستورية [3] .

وقد تابع « السادات » فى هذا الصدد وهو على رأس صفوة الحكم العسكرية أ تسخيره لجهاز المدعى العام الاشتراكى فى تثبيت دعائم حكمه - ومحاكمة مراكز القوى الناصرية والتخلص منهم - ويوضح « بدر عقل » أن جهاز المدعى العام الاشتراكى كان بمثابة محاكم تفتيش جديدة يحقق مع السياسيين حول معتقداتهم وأرائهم ويمنع ويمنح ما يشاء من حرية العمل السياسى . وقد منح « السادات » للجهاز هذه السلطة فى إطار تبنيه سياسة الاعتقال السياسى التى أقلع عنها فى بداية حكمه ، وأعلن عنها بوضوح عندما أحرق الشرائط فى حركة

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بجمهورية مصر العربية ، « نصر اكتوبر وإنطلاقة الديموقراطية » ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ص ٤٦ - ٤٧ .

(٢) جريدة الوقائع الرسمية ، (العدد ٢٦) السنة السابعة عشرة ، الصادر فى ٢٧ يونيه ١٩٧٤م ، ص ٥٩٠ .

(٣) أحمد حمروش ، قصة ثور ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية » مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ - ١٧٩ .

تمثيلية ، وهدم سجن أبى زعبل ، وأن « السادات » كان له السبق فى تاريخنا الحديث عندما أصدر قوانين بدعوى حماية القيم لتمنع الملحدين وغير المؤمنين من تولى المناصب القيادية وجاء هذا القانون تعبيرا عن نوع من التزاوج بين الشمولية العسكرية والشمولية السلفية التى عادت للظهور . وقد استهدف السادات من خلالها محاصرة المد الديموقراطى والحركة الجماهيرية ، وعزل قيادات هذه الحركة وإبعادهم عن العمل السياسى . وقد أتاحت تلك القوانين التى عرفت بالقوانين سيئة السمعة لصفوة « السادات » العسكرية إحكام قبضة نظامه على مقاليد الحكم . واحتكار العمل السياسى لصالحه وصالح الفئات المرتبطة بها [1] .

وقد يبدو من المستغرب قيام صفوة حكم السبعينات فى إطار تدعيم قبضتها الشمولية العسكرية ومحاصرتها للمد الديموقراطى بالسماح للشمولية السلفية للظهور والاعتماد عليها فى مقاومة المد الديموقراطى الجماهيرى والمعارضة الناصرية واليسارية – إلا أن « فرج فوده » يشير فى هذا الصدد الى أنه يجب أن نفرق بين المناخ الديموقراطى وبين « السماح » الديموقراطى لأن السماح يأتى من الحاكم بإرادته أما « المناخ » فيلزم الحاكم ويحدد حجم إرادته . وبالتالى يكون من الصعب أن نصنف ما يحدث فى مصر على أنه مناخ ديموقراطى كامل . وقد أفاد السماح الديموقراطى المتاح منذ أوائل السبعينات التيار الاسلامى ومنحه نقاط قوة ولكنها لم تكن فى الحسبان من سمح بها . وعلى سبيل المثال : فقد سمح « السادات » للإتجاه الاسلامى التقليدى بإصدار مجلات وصحف تنزع للتطرف فى أحيان كثيرة مثل : الدعوة ، والاعتصام ، والمختار الاسلامى . وصحيفة النور لحزب الأحرار ، واللواء الاسلامى للحزب الوطنى . وبالرغم من أنتماء بعض هذه الصحف الى أحزاب متنوعة منها الحزب الحاكم نفسه ، إلا أنها ترتبط جميعها بالتيار

(١) بدر عقل ، توظيف الفساد ، القاهرة : الدار العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٨م ، ص ٥٨ .

الفكرى الاسلامى . ومما أفاد هذا التيار الاسلامى أيضا مما هو متاح ومسموح به من الديموقراطية ، عملية حجب الصفوة الحاكمة لبعض التيارات المناوئه للتيار الاسلامى ، مثل التيار الناصرى ، ثم تركيزه على اتهام القيادات اليسارية بالإلحاد مما أفاد التيار السياسى الاسلامى يتماسك ظاهرة فى مواجهة هذه التيارات وكأنه لايوجد انقسام بين الإخوان ، والتكفير الهجرة ، والجهاد ، والتوفيقيين ، والقطبيين (١) .

وقد وضح هذا الفرق بين المناخ الديموقراطى وقدر السماح الذى ارتبط بإرادة « السادات » وقبضته لعسكرية فى لجوء نظامه الى اصدار قوانين استثنائية لتدعيم « سياسة قبضته الحديدية » ... والتى بادر فى إطارها بالأنقضاض على كل مصادر المعارضة بعد مظاهرات يناير ١٩٧٧م (٢) .

وهكذا يتضح لنا فى هذا الخضم من القوانين الاستثنائية – التى استهدف بها « السادات » وهو على رأس صفوة الحكم العسكرية تقييد الحريات وضرب الديموقواطية – أن صفوة حكمه لازالت متمسكة بالحكم الشمولى الاستبدادى العسكرى ، وغير قادرة على الاستمرار والتكيف مع الحقوق المدنية التى كفلتها القوانين المدنية ، والتى تضمنها دستور عام ١٩٧١م . ويبدو أن الأصول الاجتماعية والفكرية . والمتمثلة فى الثقافة التقليدية أو ثقافة القرية التى يحملها « السادات » – وهو على رأس صفوة حكمه – قد لعبت دورا كبيرا فى إبراز هذا التناقض الحاد بين ما يتضمنه الدستور من قوانين ديموقراطية وحقوق مدنية ، وبين التطبيق الشخصى الشمولى التقليدى غير الديموقراطى . ويقول « طارق البشرى » فى هذا الصدد لقد تم التعديل فى السبعينات بالأسلوب ذاته

---

(١) فرج على فوده ، قبل أن نسقط جميعا » ، مقالة من مجلة المنار ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

الذى جرى به التغيير فى الستينات ، من خلال مؤسسة الرئاسة كمؤسسة وحيدة تسيطر عليها قبضة واحدة . وتتجمع لها كل خيوط التحريك فى الدولة والمجتمع [1] .

وكثيرا ما يشير الباحثين الى أن السادات قد حاول تشييد هيكل نظام ديموقراطى إلا أنه كان متأثرا فى نشأته الاجتماعية الأولى بقضايا الثقافة التقليدية التى سادت فى القرية المصرية . فلكل من الثقافتين منطقها الداخلى المتسق وقيمها المهيمنة . وقد وضح ذلك فى عزوفه عن حياة الصخب فى المدن الكبرى ، وارتدائه للملابس التقليدية والذى يعد تعبيرا عن الإنجذاب الشديد لهذه الثقافة ، وأيضا حديثه عن أخلاق القرية وروح العائلة الواحدة ، وكبيرا العائلة ، بالاضافة إلى رغبته فى إطلاق هذه الصفة عليه بدلا من صفته السياسية كرئيس للدولة . وينتهى « سعد الدين ابراهيم » إلى أن أحد إشكاليات نظام حكم السادات الشمولى تتمثل فى محاولته المزج بين الثقافتين على ما بينهما من تناقض . ولكن جوهر الممارسة كان تعبيرا عن الثقافة التقليدية [2] .

وبالتالى يمكن القول أن سيادة القانون كانت سيادة شكلية ، ولم يكن لمؤسسات صفوة حكم السبعينات العسكرية أية فعالية فى تحقيق نمو ديموقراطى على المستوى السياسى . وذلك بالرغم من سماح النظام بقيام مجلس شورى وهو مجلس شيوخ يضم أفرادا حكماء يفترض فيهم أنهم قادرون على تقديم النصيحة والقدوة لمستقبل الدولة . وإعلانه فى هيكل إصلاحى أن مصر دولة ديموقراطية إشتراكية ، تعتمد على اقتصاد

(١) طارق البشرى ، الديموقراطية وثورة ٢٣ يوليو :« ١٩٥٢ - ١٩٧٠» مقالة من مجلة المستقبل العربى العدد (٦٤) تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت :١٩٨٤م ، ص ٨٧ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣م ، ص ٣٢٤ .

مختلط ، وصحافة حرة [1] .

ولكن إذا ما تساءلنا عما حدث فيما بعد لتلك الديموقراطية التى ينادى بها ، وتلك الصحافة الحرة نستطيع القول أن دولة المؤسسات السياسية وسيادة القانون التى نادى بها « السادات » لم يكن من السهل تحقيقها فى الواقع فى إطار اعتماده فى ممارساته السياسية على ترسيخ الثقافة التقليدية أو ثقافة القرية . ويؤكد ذلك ما أشار اليه « ديريك هوبوود » فى هذا الصدد من أن « السادات » فى بداية عام ١٩٨٠م قد اتخذ تطورا غربيا ، وأدعى أنه يمثل تنمية فى مجال سيادة القانون . فقد قدم إطارا لقانون أطلق عليه بقانون العيب والذى يعطى الحق للمدعى الاشتراكى Socialist Prosecutor فى استدعاء أى شخص واستجوابه ، ومحاكمته محاكمة شخصية عن تهمة سياسية ، وأن ذلك كان يمثل منهجا خاطئا فى ممارسة الحكم وفى التفكير السياسى . وقد واجه هذا القانون معارضة مباشرة بدأها إتحاد المحامين ،. الى حد أن وصفه رئيس الاتحاد بأنه قانون يتمشى مع قوانين الدولة البوليسية ، وأنه لم يجد له مثيلا فى كل القوانين الخاصة بالدكتاتوريات أو الديموقراطيات [2] .

وهكذا يبدو بوضوح أن ممارسات صفوة « السادات » فى الحكم لم تتخلى عن النزعة الإستبدادية الشمولية العسكرية ، وأن آليات حكمه الديموقراطى الذى ادعاه فى بداية حكمه إتخذت واجهة شكلية ، لأنه حاصرها بقوانين عرفية أو نابعة من ثقافته التقليدية التى تتعارض مع قناعته أو قبوله بالحقوق المدنية وما يستتبعها من ممارسات ديموقراطية تتصف بالحرية فى جوهرها .

وقد زدت هذه الإزدواجية التى بدت واضحة فى ممارسات حكم

---

(1) Derek, Hopwood., Egypt: Politics and Society. (1954 - 1981) Op. Cit.: 118 .
(2) Ibid., PP. 115 - 116 .

صفوة السبعينات العسكرية ، ثم جعلها الثقافة التقليدية منبعا للعديد من القوانين الى الابتعاد بها عن جوهر الممارسات الديموقراطية ، وعن القيم المدنية التى تمثل منبعا لتدعيم قيم الحرية المدنية . وقد أورد « سعد الدين ابراهيم » فى هذا المجال كان الرجل فى بعض سلوكه يريد أحزابا للمعارضة ، وفى سلوكه الآخر يغضب إذا أنتقدته هذه الأحزاب . ويعتبر ذلك تطاولا منها على سلطته الأبوية ، وهو عيب لاتغفره الثقافة التقليدية ... وكان فى شهوره الأخيرة يعتبر المعارضة الزيناء العاقين بعد كل ما قدمه لهم من تضحيات ... وكانت المعارضة تعتبره « أبا متزمتا لايريد أن يقبل أنهم شبوا عن الطوق »[1] .

٤- صفوة السبعينات العسكرية ووسائل تحقيق الديموقراطية والحرية السياسية :

ووفقا لما انتهى اليه العلماء من أن جوهر تحقيق الديموقراطية يكمن فى الممارسات الحقيقية للحرية السياسية ، تجدر الاشارة الى أن تلك الممارسة الحقيقية للحرية السياسية يرتبط تحقيقها فى الواقع بالمشاركات السياسية التى تتم من خلال (الأحزاب السياسية ، والانتخابات والاستفتاءات السياسية ، وحرية الصحافة) .

ولما كان تناولنا فى الفصل الثانى - لموقف الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث من وسائل تحقيق التنمية السياسية قد جاء من خلال نظرتنا الى تلك الوسائل - التى يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق التنمية السياسية فى واقع تلك الصفوات - على أنها تمثل فى الوقت نفسه أبعادا فرعية لتحقيق مضمون قضايا الديموقراطية ، وممارسة الحريات السياسية ، فبالتالى سوف تتضمن معالجتنا هنا لموقف صفوة حكم السبعينات العسكرية وعلى رأسها أنور السادات - من وسائل تحقيق قضايا التنمية السياسية بوصفها تمثل أبعادا فرعية لتحقيق مضمون قضية

---

(١) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .

الديموقراطية ، والحرية السياسية فى واقع المجتمع المصرى . وثم نحاول الاجابة عما إذا كانت صفوة السبعينات فى ضوء توجهاتها الليبرالية الغربية ، والشمولية العسكرية الاستبدادية قد سعت الى خلق المناخ الملائم لتحقيق الديموقراطية وممارسة الحرية السياسية . مع أخذنا فى الاعتبار أن ذلك يتم من خلال المشاركات السياسية الجادة التى تنهض عبر وسائل متعددة مثل : الأحزاب السياسية ، والانتخابات والاستفتاءات ، والصحافة ، وأيضا سنتطرق الى المدى الذى ذهبت اليه صفوة السبعينات العسكرية للعمل على توفير مناخ الحرية الديموقراطى الملائم لتلك الآليات ، أو الوسائل كى تؤتى ثمارها فى تحقيق نمو ديموقراطى يستتبعه تحقيق تنمية سياسته فى واقعها ؟

وقبل الاجابة على الأسئلة السابقة نرى ضرورة التأكيد على حقيقة هامة تتعلق بجوهر أو تكوين الديموقراطية كمفهوم سياسى ، فقد أشار غالبية الدارسين إلى أن الديموقراطية ليست مجرد ضمانات للأفراد ولا مجرد كفالة للحريات الفردية ، وانما جوهرها يكمن فى أنها أسلوب للتنظيم السياسى يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه ، أو مشاركته فى ذلك بدرجة من درجات الفاعلية ... وقد جرى التعبير عن الديموقراطية فى تاريخ الفكر السياسى المصرى بصيغة « المسألة الدستورية » ، لا من حيث أن الدستور فقط نصوصا تضمن حريات الأفراد ، ولكن من حيث أنه وثيقة تفيد سلطات الحكم الفردى المطلق . كما تخضع أجهزته لسلطات الهيئات النيابية المنتخبة ، ويؤمن الحريات الجماعية من جهة تكوين الجمعيات السياسية ، وحريات الاجتماع والنشر . وغير ذلك مما يلزم لتحقيق التشكيل النيابى الأمثل ، ويتيح له الهيمنة الفعلية على أجهزة الدولة [1] .

---

(١) طارق البشرى ، « الممارسة الديموقراطية فى الوطن العربى » : دراسة حالة مصر الديموقراطية وثورة ٢٣ يوليو « ٥٢ – ١٩٧٠م» ، مقالة من مجلة المستقبل العربى (العدد ٦٤) بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤م ، ص ٧١ .

أ- المشاركات السياسية :

لقد أصبح من المسلم به أن جوهر الديموقراطية كمفهوم سياسى لكى يتحقق فى الواقع المجتمعى لابد أن يكون مرتبط بقضيتيين رئيسيتين هما : الحرية السياسية ، والمشاركة السياسية التى تعد واجهة عملية لتلك الحرية السياسية ، وبحيث يمكن للمشاركة السياسية أن تمارس من خلال سبل وآليات متعددة مثل : الأحزاب السياسية والانتخابات السياسية ، والصحافة ، والنقابات والاتحادات ، وان كان بعض الدارسين يرى « أن المشاركة السياسية هى شكل من الأشكال التى أمتزج فيها مفهوم الديمقوقراطية بواقع المعطيات الاجتماعية والتراثية والسياسية لبعض الأقطار السياسية فى الوطن العربى »[(١)] .

وتناولنا لمفهوم المشاركة السياسية - باعتبارها واجهة عملية لمضمون قضيتى الديموقراطية والحرية السياسية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية - سوف ينصب على المشاركة الشعبية ، بمعنى المساهمة فى عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها ، والتى تعتبر أعلى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع . كما تمثل أهم مصادر الفعالية لأنها تتضمن قاعدتى القانونية والمشروعية من جهة ، بالاضافة الى أنها تعكس الاستعدادات والممارسات العملية لدعم النظام والسلطة وتأييدهما . ومن هنا أعتبرت من أهم مقومات التوازن الحركى للنظامين السياسى والاجتماعى بشكل عام وقد تتخذ تلك المشاركة الشعبية صورا عدة منها : المشاركة فى الانتخابات السياسية المركزية والمحلية ، والمشاركة فى صنع السياسية العامة طبقا لقاعدة المساهمة فى النقاش حول السياسة العامة المعنية . وأخيرا المشاركة فى العمليتين السياسية والإنمائية برمتيها ، وذلك بدءا من صنع السياسة العامة ومناقشتها ، وإنتهاء بتنفيذها

---

(١) محمد الرميحى ، س تجربة المشاركة السياسية فى الكويت « ١٩٦٢ - ١٩٨١ » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٦٤) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤م ، ص ٩١ .

ومتابعتها وتقويمها . وطبقا لقاعدة إنتشار السلطة وقاعدة المحتوى الشعبى للسياسة [1] .

وفى هذا الصدد قدم « سعد الدين ابراهيم » تصورا لما يجب أن تكون عليه المشاركة الشعبية بوجه عام ، باعتبار أنها تمثل واجهة عملية لممارسة قضية الديموقراطية والحرية السياسية ، ثم للواقع الخاص بتلك المشاركة الشعبية فترة حكم السادات ، وأوضح أن المشاركة الشعبية يمكن أن تحدث من خلال وسائل متعددة بقوله « أن جوهر الديموقراطية هو المشاركة السياسية لأكبر عدد من المواطنين فى صنع القرارات التى تؤثر على مصيرهم حاضرا أو مستقبلا . وهذه المشاركة وحدها هى التى تجعل الأغلبية راضية عن القرار السياسى ومستعدة لتحمل نتائجه سلبا وإيجابيا ... لذلك يصبح النضال من أجل الديموقراطية فى مصر هو العمل على اشتراك اكبر عدد ممكن من المواطنين فى العملية السياسية ... ويتأتى ذلك من خلال إنضمام الناس الى الأحزاب السياسية القائمة أو انشاء أحزاب جديدة تعبر عن همومهم وآمالهم ... كما يتأتى من خلال مشاركتهم الجادة فى العملية الانتخابية لإختيار ممثليهم فى المجالس النيابية والمحلية ، وكذلك الانخراط فى التنظيمات الوسيطة والتطوعية ذات التأثير فى الرأى العام وعلى صانع القرار مثل : النقابات والاتحادات والجمعيات والأندية [2] .

وبداية وقبل الحكم على أبعاد تلك المشاركة السياسية ومضمونها الديموقراطى فى مصر وهل كانت تمثل واجهة عملية بالفعل لقضية

---

(١) عبد المعطى محمد عساف ، « أزمة الفاعلية السياسية فى البلاد العربية » ، مقالة مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٣٦) بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٢م ، ص ١٩ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٣٢٧ .

الديموقراطية والحرية فى واقع حكم صفوة السادات العسكرية تتفق مع «سعد الدين ابراهيم » فى « أن السادات قد حرص بالفعل على استعادة كل آليات الديموقراطية من أحزاب ، ودستور دائم ، وبرلمان وانتخابات واستفتاءات وصحافة حرة [1] ، بل ونستطيع القول أنه قد حرص فى بداية حكمه منذ عام ١٩٧١م – وحتى عام ١٩٧٣م على أن يعلن التزامه بالديموقراطية وتحقيق سيادة القانون ، وقيام دولة المؤسسات ، ويذكر « ديريك هوبوود » فى هذا الصدد الى أن السادات فى هذه الفترة قد بدا أكثر انفتاحاً عن « عبد الناصر » ، وأدعى أنه لن يخفى شيئاً عن الجماهير . وأنه سوف يسمح بمشاركة كبرى فى الحكومة . وقد سمح فى بداية حكمه ببعض من المعارضة وأعلن أنه سوف يتم تقويض قوة البوليس السرى من خلال سيادة القانون كما طلب حرق الأشرطة الخاصة بالتسجيل على المحادثات وتعذيب الخارجين [2] .

أما عن أبعاد تلك المشاركة السياسية التى ادعى « السادات » بأنه سوف يسمح بها فى إطار سيادة القانون ، فسوف نحاول اختبار مدى صدق هذه الدعوى واقعيا ، من خلال مدى توفير « السادات » للمناخ الديموقراطى الملائم بها – وليس فى نطاق سماحه بقدر ماهو مرغوب فيه – وذلك فى اطار تطبيق تلك المشاركات السياسية واقعيا بواسطة الآليات أو الوسائل التى أوجدها السادات لهيكل نظامه الديموقراطى . وفى هذا الإطار نرى من الهام الإشارة الى أن طبيعة المشاركة التى أبدتها الأحزاب السياسية بصدد تنمية قضايا الديموقراطية والحرية السياسية – قد ارتبطت بطبيعة نشأتها فى الواقع السياسى لحكم صفوة السادات العسكرية . ويبدو ذلك فى اشارة « سعد الدين ابراهيم » الى أنه هناك عزوف من قبل الناس عن المشاركة السياسية الحقيقية . ولربما كانت

---

(١) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٣٢٧ .

(2) Derek, Hopwood, Egypt: Politics and Society, (1945 - 1981) Op. Cit.: P. 121.

الظروف التى أحاطت بنشأة الأحـزاب الأربعـة هى المسئولة عن هذا الاحساس. فقد نشأت بقرارات فوقيه من الرئيس الراحل «أنور السادات» وهذا يعنى أنهـا لـم تنبت نبتـا طبيـعيـا من أجل المصـالح والتكوينات الاجتماعية المختلفة [١] .

ومعنى هذا أن تلك الأحزاب من صنع « السادات » نفسه ، فلن تتـخـذ من المواقف الا مـا يرضى عنه ، وفى حـدود مـا يرسم لهـا من صلاحيات . والشيء الغريب إن السادات راح فى مقابلاته مع الصحف وأمام عدسات التليفزيون يصر على أن أكثر من ٩٩ فى المائة من الناس يؤيدون سياسته ، ولكن الاجراءات العنيفة التى بدأ يتخذها كانت تكذيبا عمليا لكل ما كان يدعيه [٢] .

ب - الأحـزاب السياسية :

ويورد « آرثر جولد سميدث » فى هذا الصدد « أن السادات » قرر تغيير الاتحاد الاشتراكى الى الحزب الاشتراكى الديموقراطى ، والذى أطلق عليه فى البداية الحزب الاشتراكى المصرى ، ثم بدل إسمـه الى الحزب الوطنى الديموقراطى ، ثم خفض الى الحزب الوطنى . ويعنى به العودة إلى الحزب الوطنى الباسل التابع « لمصطفى كامل » ، و « محمد فريد » . وهمـا إسمان تعصبا لأمتهمـا ... ثم أضـاف السـادات بعد ذلك حـزب العـمل الاشتـراكى فى اليسـار ، ثم الحزب الليبـرالى فى اليمين [٣] .

وان كان قد سبق هذا الإعلان الرسمى عن قيام تلك الأحزاب من قـبل السـادات « أن دارت مناقـشـات منذ عـام ١٩٧٥م داخل الاتحـاد

---

(١) سعد الدين ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

(3) Aruthur, Goldsshmidt, J.R., Modem Egypt: " The formation of Nation -State" Op. Cit.: P. 153 .

الاشتراكى وأنتهت الى قيام ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكى تمثل اليمين والوسط واليسار [1] . إلا أنه يمكن القول أن هذه المناقشات جاءت أيضا بتوجيه فوقى من رأس صفوة الحكم العسكرية؛ إذ قدم السادات ورقة للجمعية العمومية فى سبتمبر لمناقشة دور الاتحاد الاشتراكى .A.S.U والذى وصفه بأنه أصبح بيت للمعارضة ، وأنه من الخطأ أن يبدو وأعضاؤه على أنهم ملزمين كمراكز قوى يفرضون أفكارهم ويحاولون نقد الحكومة بأى شكل من الأشكال وطلب السادات من اللجنة أن تجمع الأراء حول الاتحاد الاشتراكى ومستقبل العمل السياسى فى الدولة [2] .

وهنا يتضح أن نشأة تلك الأحزاب فى واقع حكم صفوة السادات يعكس طبيعة توجهاتها الشمولية العسكرية ، حتى وهو يتجه نحو الليبرالية والتعددية الحزبية ، فقد صدرت تلك الأحزاب بقرارات سلطوية من النمط الشمولى الى النمط الحزبى ، ودون أن يكون صدورها من خلال مشاركة سياسية فعالة من الجماهير والقوى الاجتماعية . إذن فكيف تقدر هذه الأحزاب على ممارسة الديموقراطية وتدعيم قيم الحرية . والقاعدة فى الديموقراطية أن الأحزاب كتنظيمات شعبية تطوعية ذات هموم ومصالح لأعضائها . وتنشأ بقصد الوصول الى السلطة أو التأثير فى قراراتها من خلال قنوات وقواعد معروفة ومتفق عليها من الجميع . أما أن يأتى الحاكم ويقرر هو أنه سيكون هناك أحزاب ثلاثة (يمين ووسط ويسار) ويحدد هو أى مجموعة ستكون الوسط ، وأيهما اليسار أو اليمين فهو أمر لايستقيم مع طبيعة الأمور مهما حسنت نية الحاكم ... فالناس تنضم الى الأحزاب التى تتكون تطوعيا وتلقائيا . وإذا لم توجد الأحزاب

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات « نصر اكتوبر وانطلاقة الديموقراطية » منشورات وزارة الاعلام المصرية ، ١٩٨٦م ، ص ٣١ .

(2) Derek, Hopwood, Egypt: Politics and Society, (1954 - 1981) Op. Cit.: P. 113 .

التى تتفق مع ما يريده الناس ينبغى أن يكون لهؤلاء حق تكوين أحزاب جديدة [١] .

وهكذا يمكن القول أن تلك الأحزاب لم تصدر عن ولادة طبيعية تعبر عن نبض الجماهير . ولكى تستوعب أمالهم وطموحاتهم من خلال مشاركاتها الفعالة الجادة بقناعة وبحرية بل أنها أتت من ولادة قهرية ومن فكر السلطة الحاكمة بقرار سلطوى فردى . وبالتالى لم تمثل مشاركاتها السياسية الفعلية واجهة عملية لقيم الحرية التى تمثل جوهر تحقيق الديموقراطية فى الواقع ويشير « أحمد حمروش » الى أن تجربة المنابر أثبتت الأحداث أنها محاولة عقيمة باهتة لاتتجاوز دور المعبر لتجربة أخرى تحمل نوعا من الاستقرار ومزيدا من التعبير عن الديموقراطية ، والتى يتشبث بها النظام ليجعلها رداء له وشعارا . إذ فوجىء أعضاء مجلس الشعب فى جلسته الافتتاحية يوم ٢١ نوفمبر ١٩٧٦م بقرار يعلنه « السادات » بقوله « لقد اتخذت قرارا سيظل تاريخيا يرتبط بكم وبيوم افتتاح مجلسكم الموقر ، وهو أن تتحول التنظيمات الثلاثة ابتداء من اليوم الى أحزاب » . ومن المثير أن هذا القرار قد أنهى تجربة المنابر أو المحاولة الديموقراطية الباهتة قبل أن يمضى عليها ثمانية شهور فى التطبيق وهى الفترة من ٢٩ مارس حتى ١١ نوفمبر ، ثم انتهزت التنظيمات الثلاثة فرصة صدور هذا القرار فأعلنت نفسها أحزابا سياسية ، دون انتظار لمعرفة ما اذا كان قيام الأحزاب السياسية يحتاج الى تعديل فى الدستور . فقد تغيرت اللافتات وأصبح هناك حزب مصر الاشتراكى ، وحزب الأحرار ، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وباشرت تلك التنظيمات نشاطها كأحزاب دون ترو وقبل صدور القانون الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية ، مما دعى « جمال العطيفى » الى وصف ما يحدث على أنه حالة تلبس بمخالفة الدستور فى كتابة الطريق الى الديموقراطية [١] .

---

(١) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣يوليو « البحث عن الديموقراطية » ،مرجع سابق، ص ٣٠٦.

وهنا يمكن القول أن نشأة تلك الأحزاب بقرار سلطوى - دون أن تنبع من مناقشات ومشاركات جماهيرية تتبلور عنها برامج محددة لها - يسمح لنا بوصف نشأتها بأنها غير ديموقراطية وتؤكد « نادية حسن سالم » هذا المعنى فى إشارتها الى أن كافة الأحزاب التى نشأت فى هذه الفترة كانت لها أصول برلمانية وهى (حزب مصر ، وحزب الأحرار ، وحزب التجمع) أى كان لها أعضاء فى مجلس الشعب وخاضوا الانتخابات النيابية فى سنة ١٩٧٦م ، وفى إطار المنظمات السياسية التى يسمح بتكوينها فى إطار الاتحاد الاشتراكى حيث اشترط قانون الأحزاب المشار اليه سابقا أن يوقع على طلب تأسيس الحزب الجديد عشرون على الأقل من أعضاء مجلس الشعب القائم وقت صدور القانون [١] .

ولم تكن أيضا نشأة حزب العمل الاشتراكى خارج هذا الإطار ، بعيدة عن بطن السلطة بحيث يمكن وصفها بالديموقراطية . إذ يورد « يونان لبيب » فى هذا الصدد « شهد صيف عام ١٩٧٨م تطورات هامة فى الحياة الحزبية الوليدة عندما أعاد الرئيس « السادات » رسم الخريطة الحزبية . وأعلن عن قيام الحزب الوطنى الديموقراطى برئاسته مما نتج عنه اختفاء حزب مصر الاشتراكى . كما سعى الى رسم خريطة المعارضة الحزبية من جديد ، بعدما أصاب حزبى المعارضة اللذان قاما مع قيام التجربة ... الأحرار بعد إنكشاف دورهم فى المسرحية ، والتجمع بعد أن أخذ المعارضة مأخذا جديا وأشتط مما أدى الى تجميد نشاطه ، من هنا جاءت فكرة السماح للمهندس « ابراهيم شكرى » بتأليف حزب معارضة جديد ... وأصدر الرئيس السادات قراراته بناء على تقرير من لجنة مستقبل العمل السياسى ... والتى جاءت مرتبطة بتصور من جانب

---

(١) نادية حسن سالم ، موقف الأحزاب السياسية المصرية من الفكرة القومية العربية ، مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٦٧) تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، ١٩٨٤م ، ص ٦٥ .

الرئيس بأنه صاحب الحق فى رسم الخريطة الحزبية وهو قد خلط فى ذلك بين صفته كرئيس للدولة ذى سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة ، وبين صفته فى فرض الوصاية على تنظيمات هى شعبية بالأساس ، وإذا قبلت الحوار مع رأس السلطة فإنها لاتقبل يقينا تبعيتها له ، وإلا فقدت أصالتها وفقدت معا أى شعبية مما يجردها من أية حتمية سياسية ، بل يحولها الى مجرد مؤسسة إدارية تابعة لجهاز الدولة » (١) .

ويبدو أن عودة حزب الوفد الجديد الذى أعلن عن قيامه فى ٤ فبراير ١٩٧٨م ، تمثل عودة لحزب وحيد لم ينبت من باطن السلطة العسكرية ، وبقرار سلطوى يأتى من أعلى الى أسفل القاعدة الجماهيرية مثل سابقيه . إذ يشير « أحمد حمروش »الى أنه كان أول ثمره لقانون الأحزاب . ولم يكن صعبا عليه بتاريخه العريق أن يجد له عشرين عضوا فى مجلس الشعب . وقد أنتخب « فؤاد سراج الدين » سكرتير حزب الوفد القديم رئيسا له . كما يعتبر ميلاده نقطة تحول فى مسار الحياة الحزبية فى مصر لأنه قد تشكل فى أحضان الجماهير وبعيدا عن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، أو تنظيمات السلطة ، كما وصل رئيسه الى اللجنة المركزية بإنتخاب لم يتم فى حدود الاتحاد الاشتراكى (٢) . وهنا يمكن القول أن نشأة حزب الوفد الجديد تعد النشأة الديموقراطية الوحيدة من بين التنظيمات الحزبية التى ظهرت الى الوجود بقرارات سلطوية بعيدا عن القاعدة الجماهيرية فى الفترة من (١٩٧٦ – ١٩٨١م) . وان تلك النشأة كان لها تأثير بالغ على مشاركات الحزب السياسية ومواقف المعارضة من حزب الدولة الحاكمة . وذلك باعتبار أنه لم يقع فى قضية الخلط بين قبول الحوار مع رأس السلطة الحاكمة ، وبين التسليم بأن ذلك يعنى يقينا التبعية له . ويقول « يونان لبيب » فى

(١) د. يونان لبيب ، الأحزاب السياسية فى مصر « ١٩٠٧ – ١٩٨٤» العدد (٤٠٨) سلسلة ثقافية شهرية تصدر عن دار الهلال بالقاهرة ، ١٩٨٤م ، ص ٢٦٠ .

(٢) أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

هذا الصدد « بأنها كلما استجاب حزب لهذا الخلط كلما تضاءل حجمه وتآكل دوره كقوة سياسية . بينما كان إزدياد الحجم وتعاظم الدور مرهون بالقدرة على إثبات الأصالة ورفض التبعية » [1] .

ومن ثم فسوف نجعل تقييمنا لمدى ازدياد الحجم وتعاظم الدور - من خلال المشاركة السياسية لأى من تلك الأحزاب المعارضة الثلاثة بجانب حزب الوفد الجديد ، معتمدا على وعى الحزب وفهمه لقضية أن قبول الحوار السياسى مع رأس السلطة الحاكمة - حكم السادات الشمولى العسكرى - لايعنى بالضرورة التبعية للحزب الحاكم . وذلك نظرا إلى أن المعارضة السياسية الجادة والتى تعتمد على المشاركات السياسية الهادفة ، والمشاركة الجدية فى العمليات الانتخابية ، تمثل واجهة عملية لتدعيم الممارسات الديموقراطية وترسيخ قيم الحرية . ويجدر بنا قبل تناول مشاركة كل حزب على حده الاشارة الى أهم القيود والضوابط التى تركها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م والخاص بتنظيم الأحزاب السياسية والذى لايزال قائما حتى الآن . وأيضا التعديلات التى أدخلت عليه فى عام ١٩٧٩م . فقد أشار س عبد الحميد متولى » إلى أن تلك القيود لم تعرف لا فى الانظمة الديموقراطية الحرة المتقدمة ولا حتى فى عهد الثورة ذاتها . ومنها : ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قيادته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة أو التجنيد أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادىء أو أعمال تتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية . أو مع مبادىء ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، أو ثورة ١٥ مايو ١٩٧١م . أو مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى . أو النظام الديموقراطى الاشتراكى ، أو مع المكاسب الاشتراكية . أو مع أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨م بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى . كما يشترط ألا يكون من المعارضين لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .

---

(١) يونان لبيب ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

ويشترط فى برنامج الحزب أن يميز فى أساليبه خلال تحقيق برنامجه تمييزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى [1] .

وتشير « نادية حسن سالم » إلى أن القيادة المصرية ساد لديها إعتقاد خاطيء بأنه يمكن السماح بقيام أحزاب سياسية متعددة دون أن يؤدى ذلك الى نقد جذرى أو خلاف أساسى فى الرأى مع اتجاهات الحزب الحاكم . ولذلك فقد نظر إلى أحزاب المعارضة على أنها مجموعة من المزايدين أو الراغبين فى النقد . ومن هنا قامت السلطة الحاكمة بتضييق قنوات المشاركة السياسية عليها من خلال اصدار العديد من القوانين والتى تضيق وتحد من نشاط أحزاب المعارضة السياسية مثل : قانون حماية القيم من العيب ، وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى [2] .

ففيما يتعلق بالمشاركات السياسية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى ، ومدى مساهمته فى تدعيم قضية الديموقراطية والحرية السياسية من خلال العمليات الانتخابية والاستفتاءات – فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية – يتضح أن الحزب قد تطور عن تنظيم اليسار الذى نشأ فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى ، وخاض الحزب الانتخابات عام ١٩٧٦م وحصل على مقعدين فقط . وفى انتخابات عام ١٩٧٩م لم يتمكن الحزب من الفوز بأية مقاعد فى البرلمان [3] .

ويمكن القول أنه بالرغم من قلة عدد المقاعد التى حصل عليها

---

(١) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٦ – ٤٦٧ .

(٢) نادية حسن سالم ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٣) هيئة الاستعلامات المصرية ، نصر اكتوبر وانطلاقة الديموقراطية ش تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة : ١٩٨٦م ، ٣٤ .

حزب التجمع فى البرلمان إلا أن الحزب قد وعى جيدا جوهر المشاركة السياسية الفعالة فى ضوء اعتبارات المصالح القومية . ولم يقع فى مأزق الخلط بين التبعية لرأى الحزب الحاكم ، وبين حرية الرأى فى الحوار والمشاركة السياسية والاختلاف فى الرأى وذلك بالرغم من أن «السادات» هو الذى أنشأ الحزب بقرار سلطوى ليكون فى أحضان السلطة ممثلا لليسار الاشتراكى ، وحتى يوهم الجماهير بجدية مسعاه نحو الديموقراطية – وهو يتبنى فى الواقع حكم شمولى استبدادى عسكرى – فقد أوضح « يونان لبيب » أن حزب التجمع اتسم بالعداء لسياسات « السادات » وليس لشخصه ، وذلك بحكم موقعه فى النسق الحزبى الداخلى . كما عادى سياسة المصالحة مع الغرب التى صنعها السادات وبالتحديد مع الولايات المتحدة الامريكية . وقد بدا هذا العداء بشكل واضح بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ م . حيث أتهم السادات قيادات اليسار بأنها وراء هذه أحداث ، وتراشق الطرفان الاتهامات ، وأسماها « السادات » بأنها إنتفاضة حرامية فى حين أسماها الحزب بأنها انتفاضة شعبية . كما تابع الحزب تقديم الاستجوابات التى تمس الرئيس من بعيد أو من قريب وتتعلق بقضايا هضبة الأهرام ، أو بزيارة القدس التى أطلق عليها بأنها تكملة لسياسة التنازلات للغرب [١] .

ويبدو أن « السادات » لم يكن مستعدا فى ضوء سياسته الشمولية العسكرية التى تسمح بما هو متاح من الديموقراطية فى ضوء التعددية الحزبية – وليس تهيأة مناخ كامل للنمو الديموقراطى من خلال المشاركات السياسية الفعالة للأحزاب وفى العمليات الانتخابية – الى تقبل تلك الحوارات الديموقراطية للصالح العام . وبالتالى « فقد بدا متهيجا ضد أى نقد لسياسات السلام التى ينتهجها ، وطلب تدعيم سياسته بإستفتاء شعبى ، وبعد ذلك بدا مباشرة فى إصطياد معارضية

(١) يونان لبيب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٦ – ٢٥٧ .

اليساريين . فقبض على بعض من أعضائه ، وأتهم « خالد محيى الدين » نفسه بذمه للحكومة .... فأعلن أنه مجمد لنشاط حزبه لحمايته من أى قانون جديد تتخلص به الحكومة من أى نقد لها فى الحياة العامة (١) .

أما حزب العمل الاشتراكى فقد نشأ فى عام ١٩٧٨م ، ووقع وثيقة تأسيسه الرئيس الراحل « أنور السادات » وخاض انتخابات عام ١٩٧٩م وحصل على ٣٠ مقعدا . ويرأس الحزب منذ إنشائه وحتى الآن الأستاذ « ابراهيم شكرى » (٢) . ولتقييم الدور الذى مارسه حزب العمل الاشتراكى فى تنمية لقضايا الديموقراطية والحرية من خلال مشاركاته بوجه عام داخل النسق الحزب المعارض ، وأيضا من خلال ممارساته للانتخابات السياسية ، يشير « يونان لبيب » الى أنه بالرغم من أن « السادات » هو الذى أعلن عن قيام حزب العمل فى ١١ ديسمبر ١٩٧٨م . بل أوعز لعدد من النواب المقربين اليه وعلى رأسهم « محمود أبو وافية » عديله - للانضمام اليه ، وذلك بهدف ضمان سيطرة قبضته على سياساته وممارساته ، لكن الذى حدث بعد ذلك لم يكن فى الحسبان . فبعد انقضاء وقت قليل على انتخابات عام ١٩٧٩م التى شارك فيها الحزب وحصل على ٢٣ مقعدا وأحتل مكانة حزب المعارضة الرئيسى . بادر « حلمى مراد » بهجوم على « مصطفى خليل » نائب رئيس الحزب الوطنى معلنا ان حزب العمل ليس فرعا للحزب الوطنى . ثم ازداد هجوم الحزب على سياسات رئيس الجمهورية فى الوقت الذى تزداد فيه عمليات التأصيل للحزب ، إذ أتخذ من سياسات الرئيس الخارجية وتوثيق صلاته مع الغرب ، وتطبيع العلاقات مع اسرائيل مادة

(1) Derek, Hopwood, Egypt: Politics and Society, (1954 - 1981) Op. Cit.: P. 115 .

(٢) منشورت وزارة الاعلام المصرية « نصر اكتوبر وانطلاقة الديموقراطية ش تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة : ١٩٨٦م ، ص ٧٣ .

للحوار السياسي الموضوعي . وقد أصابت هذه المشاركات « السادات » بخيبة أمل شديدة دعته الى « هجوم على الحزب فى مايو ١٩٨٠م مما دعى ابراهيم شكرى للرد عليه بالقول كان الرئيس السادات يأمل أن يساير حزب العمل الاشتراكى الحكومة ويتهاون فى اتخاذ مواقف المعارضة الجادة ، ومن هنا غضب السادات ولم يلتق به حتى وفاته . وقد انتهى الأمر باستخدام « السادات » إجرآءات عنيفة تجاه المعارضة بإعتقال كل من « أحمد فرغلى ش عضو الحزب فى مجلس الشعب ، والاستاذ « فتحى رضوان » الذى كان السادات نفسه يعرب عن إحترامه الشديد له [1] .

ويتضح مما سبق مدى تهييج السادات وهو على رأس صفوة حزب السلطة لأى نقد أو حوار ، وعدم تردده فى اتخاذ إجراءات عنيفة بالقبض على قيادات المعارضة . وهو ما يؤكد عدم قناعته الكاملة بالتحقيق الفعلى للديموقراطية من خلال المشاركات والحوارات الجادة مع المعارضة . وربما كان لايدرى أن اعتقاله لأعضاء من أحزاب المعارضة ، وهم أعضاء فى نفس الوقت فى البرلمان هو اعتقال لقيم الحرية والديموقراطية . وقد وصف « السيد يسن » هذه الحالة من الديموقراطية فى إطار النهج التعددى الذى مارسته صفوة حكم السبعينات العسكرية بالقول « أن المجتمع المصرى فى الوقت الراهن يمر بمرحلة انتقالية يمكن وصفها بالتسلطية المرنة ، أو بالتعددية السياسية المحكومة [2] . وقد تلاحظ فى هذا الصدد أنه فيما بعد عام ١٩٧٥م وصدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م والخاص بالأحزاب السياسية - وبعد أن بدأت الأحزاب السياسية - فى ممارسة مشاركاتها الفعلية فى الحياة السياسية

---

(١) يونان لبيب ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦١ - ٣٦٣ .

(٢) السيد يسن ، « الديموقراطية والعلوم الاجتماعية » ، مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية (العدد الأول) تصدر عن جامعة الكويت : ١٩٨٤م ، ص ٢٢ .

الحزبية تلاحظ أن هناك سيادة لحزب السلطة . وغالبا ما كان يتولى بمفرده عملية الحكم وأى مشاركة للمعارضة لاتكون إلا ضعيفة وصورية (١) .

وننتقل الى تناول موقف حزب الوفد الجديد فى سلم المعارضة السياسية - خلال حكم صفوة السادات العسكرية - ثم لمعرفة مدى إسهامه فى تدعيم الممارسات الديموقراطية وترسيخ قيم الحرية من خلال تفاعلاته ومشاركاته السياسية مع بقية الأحزاب الأخرى ، وذلك بهدف الوقوف على بعد تعاظم دوره وكبر حجمه فى ضوء علاقات التبعية أو الموضوعية مع حزب السلطة الحاكم ؟ ويشير « آرثر جولد شميدت » فى هذا الصدد أنه بعد أربع شهور من قيام حزب الوفد الجديد فى فبراير ١٩٧٨م أعلن الحزب عن حل نفسه . وأنه بالرغم من معارضة الحكومة لفكرة قيامه فقد حقق حزب الوفد تفوق مدهش بين الطبقات المتعلمة العليا والمتوسطة . والتى أبدت توافقا مع ثورة يوليو ١٩٥٢م . كما رأى بعض المفكرين اليساريين فى إحياء حزب الوفد وسيلة لبعث إشتراكية محببة لدى الجماهير Popular Socialism ومع مرور وقت غير طويل وجد « السادات » أن الحزب يبدى معارضة عنيفة فأبدى غضبه واستياءه مما دعى الحزب الى حل نفسه رغم مشاركاته السياسية الجادة والفعالة (٢) .

أما الملاحظة الجديرة بالتسجيل بصدد ممارسات ومشاركات وحوارات حزب الوفد الجديد فتتمثل فى أن أشكال مشاركاته السياسية قد تأثرت بتيارين أساسيين ووفقا لبعد تأثير التراث التاريخى على شخصية

---

(١) عبد المعطى محمد عساف ، « أزمة الفاعلية السياسية فى البلاد العربية » ، مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٣٦) تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية بيروت : ١٩٨٢م ، ص ٢٢ .

(2) Aruthur, Goldsshmidt, J.R., Modem Egypt : " The formation of Nation -State" Op. Cit.: P. 153 .

الفصائل المشكلة للحزب . وقد بدا التيار الأول - متحفزا للتأثر من « عبد الناصر » ووضح ذلك فى مشاركاته السياسية حيث تتحدد فصائله فى تأكيد العداوة للحقبة الناصرية ، نظرا لإحساسهم بأن ما أصابهم فى مصالحهم فى المرحلة الناصرية ، كان أكثر إيلاما ما أصابهم فى بعض حرياتهم السياسية أو الشخصية فى عهد السادات ؟. وأيضا بالرغم من حصارة للحزب فى أواخر أيامه إلى الحد الذى أجبر قيادته على تجميد نشاطه فى سبتمبر ١٩٨١م . وفى هذا الإطار جاءت مشاركات هذا لتيار « البريونى » مطالبة بتشكيل لجان قضائية على مستوى عال للكشف عن المسئولية عن الجرائم والأخطاء الفادحة فى إدارة شئون الحكم قبل حركة التصحيح . كما تضمنت محاوراتهم السياسية إتهام الرئاسة السابقة بالانحياز التام للاتحاد السوفيتى ، ووصفهم لفشل الوحدة المصرية السورية بأنه إنفصام خلف الشعور بالمرارة لدى الشعبين ، بالاضافة الى تركيزهم على سلبيات السد العالى . أما انصار التيار الثانى - فقد رغبوا فى إستخدام التراث التاريخى للوفد بشكل ضمنى فى مشاركاته السياسية - وذلك من خلال إيجاد صيغة للتعايش مع المتغيرات التاريخية والتعامل مع النظام السياسى القائم - وكان تأثيرهم أوضح ، إذ لجأ أنصار هذا الاتجاه فى مشاركاتهم السياسية الى الاعتماد على المعركة الانتخابية ومخاطبة الجماهير واستمالة وعصبياتهم المحلية فى المحافظات ، بالاضافة الى تذكيرهم بأصولهم الوفدية القديمة [١] .

فقد تمكن « فؤاد سراج الدين » مؤسس الحزب ببراعته أن يقنع « السادات » برفع القيود التى كانت مفروضة على نشاطه السياسى ، وقيام حزب الوفد الجديد . وذلك بإيضاحه أن حزبه الجديد لايرى نفسه فى موقع معارضة مع الرئيس . لأنه يعارض نفس اعداء الرئيس وهم الناصرون والشيوعيون . كما أنه سيكون قادرا على أن يملأ فراغ الساحة

(١) يونان لبيب ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦١ - ٣٦٣ .

السياسية الى جانب قوى النظام بعد أحداث يناير ١٩٧٧م [١] .

ويشير « أحمد حمروش » فى هذا الصدد الى أن قيادات حزب الوفد الجديد كانت من الذكاء فى ممارساتها السياسية . فقد سمحت بفتح أبوابه فترة تشكلية لأصحاب الاتجاهات الفكرية المختلفة من اليمين واليسار . كما كان يعتمد حزب الوفد على نفس الطبقة التى يعتمد عليها حزب مصر ، وإن كان يفوقه لأنه نبت فى أحضان الجماهير . ومن هنا كان ظهور حزب الوفد الجديد يشكل قلقا للحكومة وحزبها الحاكم نظرا لما استشعره من إقبال جماهيرى عليه حتى قبل تشكيله رسميا . كما وجدت السلطة أنها لن تستطيع تحجيمه كما فعلت بحزب التجمع عندما شنت هجوما شرسا على اليسار واليساريين ، وصل الى حد تكفير المسلمين وإتهامهم بالالحاد والعمالة دون سند أو مبرر . وفى إطار هذا التخوف من قبل الحكومة والحزب الحاكم تجاه حزب الوفد الجديد كانت هناك محاولات دائبة من جانب حزب مصر لمنع أعضاء مجلس الشعب من إعلان انضمامهم لحزب الوفد الجديد . وأيضا جاء هجوم رئيس حزب مصر « ممدوح سالم » على « فؤاد سراج الدين » ناعتا إياه بالاقطاعى ، والذى رد عليه فى احتفال نقابة المحامين بذكرى الزعيمين الخالدين : « سعد زغلول » و س مصطفى النحاس » فى أغسطس ١٩٧٧ [٢] .

أما عن بعد إزدياد حجم الحزب وتعاظم دوره من خلال المشاركات السياسية – سيرا فى طريق تدعيم الديموقراطية والحرية السياسية – فنذكر هنا ببدايات الحزب الجماهيرية من حيث النشأة والاقبال عليه ، الى حد تخوف السلطة والحزب الحاكم منه . وما استتبع ذلك من اتخاذ مواقف غير ديمواقرطية عنيفة ضده ، وأدى بقيادات الحزب الى حله بعد أربعة

---

(١) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٤٢٥ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية » ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

شهور من قيامه . وهو ما يدل على إزدياد حجمه وتعاظم دوره . وفي إطار تعاظم الدور الخاص بحزب الوفد هذا يشير « يونان لبيب » الى الطموح الذى لايزال يراود أصحاب التيار الثاني في الحزب ، والذى تمثل في مراهناتهم على تحقيق الخيار الانجليزى وطرحه . وكان ينهض هذا الخيار على أن حزبين كبيرين يمكن أن يتبادلا الأغلبية البرلماني ، ويستتبع ذلك تبادل المواقع الوزارية . وأن هذا التصور يمثل البديل المعقول لضمان الاستقرار السياسي في مصر في المستقبل المنظور [1] . ولعلنا نستطيع القول بأن الأحداث اللاحقة – في إطار ما هو مسموح به من المشاركات والممارسات الديموقراطية . وأيضا من خلال سياسة حزب الوفد الانتخابية ونتائجه – تؤدى بنا الى ملاحظة دوره ليأتي بعد حزب الأغلبية الحاكم . وذلك باعتبار أن ممارساته ومشاركاته السياسية إتصفت بقدر كبير من الذكاء والمرونة في علاقاته مع بقية القوى السياسية الأخرى .

وقد تمكن أيضا حزب الوفد بعد عودته الجديدة من خلال خبرته التاريخية ومشاركاته مع بقية القوى الاجتماعية السائدة على المسرح السياسي ، أن يستغل قدر السماح الديموقراطي الذى تركته صفوة حكم « السادات » الدكتاتورية . ويذكر فرج فودة في هذا الصدد أن حزب الوفد قد تمكن من أن يستغل منح السلطة الحاكمة لتكوين أحزاب إسلامية وما ترتب عليه من توزيع أنصار هذا الاتجاه على الأحزاب القائمة . كما أستغل تشكيلهم لجماعات ضغط داخل هذه الأحزاب وكان لها تأثير أقوى بكثير من تأثيرها مجتمعة في حزب منافس . كما استطاع حزب الوفد أيضا استغلال محاولة السلطة الحاكمة التعويض عن القيود التي فرضتها على المناخ الديموقراطي الكامل باستخدام مقولات مثل « الاتجاه الديني التقليدى » ، واطلاق صفة الاسلامية على النظام

---

(١) يونان لبيب ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

كله ، وأيضا صفة الايمان [1] ولعله يمكننا القول هنا بأن حزب الوفد قد نجح فى إطار ممارساته ومشاركاته السياسية الفعالة أن يستقطب أقوى هذه القوى الدينية على الساحة الجماهيرية ، وأيضا تحالف مع قوى كانت بطبيعتها وتكوينها معادية له ، وهى الأخوان المسلمين [2] .

جـ - الانتخابات والاستفتاءات السياسية :

وبعد أن انتهينا من تقييم الدور الذى لعبته الأحزاب السياسية (أغلبية ومعارضة) فى مجال النهوض بقضايا الديموقراطية والحرية السياسية . ثم لمدى الإعتماد على تلك الأحزاب السياسية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف من قبل صفوة الحكم العسكرية . فننتقل الى محاولة الوقوف على بعد إدراك تلك الصفوة العسكرية لأهمية المشاركات السياسية الفعالة لهذه الأحزاب السياسية القائمة فى واقعها ، والتى يمكن أن تتم من خلال الإنتخابات والاستفتاءات السياسية . وذلك باعتبار أن الانتخابات تشكل الوسيلة الثانية ، والتى يمكن أن تعتمد عليها الصفوة العسكرية الحاكمة فى مجال النهوض بقضايا الديموقراطية والحرية السياسية ولعله من الهام هنا أن نورد رؤية « السيد يس » فى أن الديموقراطية تمر فى مصر بأزمة لاشك فيها . وأن مؤشرات هذه الأزمة الكمية والكيفية متعددة . فمن المؤشرات الكيفية الهامة شيوع ظاهرة السلبية السياسية . واللامبالاة فى العمل السياسى ، والذى يكشف عن ظاهرة أعمق فى المجتمع وهى ظاهرة الاغتراب . ومن المؤشرات الكمية الهامة نسبة الناخبين الفعليين سواء فى الاستفتاءات التى تعددت فى مصر مؤخرا . أو فى الانتخابات الخاصة بالمجالس التشريعية مقارنة بالعدد الاجمالى لمجموع الناخبين . ومن المؤشرات الكمية أيضا قلة عدد المنضمين الى أحزاب سياسية سواء فى حزب الأغلبية أو فى أحزاب

---

(1) فرج فوده ، « قبل أن تسقط جميعا » مقالة من مجلة المنار ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(2) يونان لبيب ، مرجع سابق ، ص ٣٩٠ .

المعارضة ، مما يكشف عن أزمة حادة في المشاركة السياسية من خلال الانتخابات السياسية [1] .

ويتعمق ظاهرة السلبية والامبالاة والاغتراب في ظواهرها الكمية والكيفية وإنعكاساتها على مشاركة الجماهير السياسية ، يتضح لنا أن لها ارتباط وثيق بعدم أمانة ونزاهة العملية الانتخابية ، وأيضا بالقيود التي فرضت على نظم الانتخابات والمعمول بها من قبل النظام الحاكم . فقد أجريت الانتخابات البرلمانية مرتين في فترة حكم السادات - الشمولى في جوهره ، والتعددى الديموقراطى في ظاهرة - وهي إنتخابات عام ١٩٧٦م . وقد أشاد بصددها « سعد الدين ابراهيم » بأنها قد لاتكون أكثر ديموقراطية من انتخابات عام ١٩٧٩م ، وأن الانطباع الذى أخذ عنها بأنها كانت ديموقراطية فلربما لأنها قد أتت الى مجلس الشعب بعدد من المعارضين والمستقلين من خارج الحكومة ، حيث أعطى السيد « ممدوح سالم » إنطباعا قويا للمواطنين وللأحزاب المتنافسة بالأمانة والنزاهة وعفة اليد واللسان . في حين أن هذا الانطباع لم يتوفر لانتخابات عام ١٩٧٩م [2] .

ويشير « عصمت سيف الدولة » الى أن نتائج هذه الممارسات غير الديموقراطية من خلال العمليات الانتخابية قد تمثلت في تزييف وتزوير نتائجها بمعرفة السلطة ، والتي أصبحت ظاهرة دارجة وسهلة ومتوقعة بل يكاد يكون ذلك أصبح تقليدا في المجتمعات المتخلفة ديموقواطيا ، وأرجع ذلك الى عدم التطور الديموقراطى ، الى الحد الذى تدرك فيه تلك الشعوب قدسية حق الاقتراع فتستعملة راغبة وتدافع عنه ، وتردع كل من يفكر في تزيف إرادتها . وبالتالي فإن تزييف هذه الارادة يمثل أخطر

---

(١) السيد يسن ، « الديموقراطية والعلوم الاجتماعية » مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية (العدد الأول) ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩ .

مقومات الديموقراطية ، لأنه يغرس فى تنشئة هذه الشعوب عدم الثقة فى الديموقراطية . بالاضافة الى أعمال القهر المحسوس الذى لايخرج بها الى الديموقراطية والحرية [1] .

وليس أدل على عدم الثقة فى الديموقراطية من خلال العمليات الانتخابية وعدم أمانتها ونزاهتها فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية ان المجتمع المصرى الذى يصل عدد سكانه ٤٥ مليون منهم ٢٠ مليون شخص بالغ لهم حق الانتخاب لايشارك منهم مشاركة حقيقية ومستمرة فى الحياة السياسية سوى نصف مليون شخص [2] .

ويمكن القول أنه يأتى فى إطار القيود التى فرضتها صفوة حكم « السادات » على الممارسات الديموقراطية بوجه عام – ومن خلال المشاركات الانتخابية بوجه خاص – اللجوء الى الاستفتاءات المتكررة بدلاً من الانتخابات .، ولتتمكن من ازدياد قبضتها الشمولية على الحكم من خلال فرض القوانين الاستثنائية ، وفى إطار حالة الطوارىء التى سادت البلاد إعتبارا من عام ١٩٦٧م وحتى الآن وفقا للقرارات رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارىء ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بتعيين نائب الحاكم العسكرى العام [3] .

ومن هذه القوانين الاستثنائية أيضا على سبيل المثال أمر نائب الحاكم العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٤م والذى ينص على أن تغلق كافة المحال والملاهى والمقاهى وما شابهها فى ميعاد لايجاوز الساعة الواحدة

---

(١) عصمت سيف الدولة ، « تطور مفهوم الديموقراطية من الثورة الى عبد الناصر والى الناصرية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٥٦) تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، ١٩٨٣م ، ص ٧٠ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٩ – ٣٣٠ .

(٣) الوقائع المصرية ، العدد (٣) مكرر ، السنة العشرون ، الصادر فى ٢١ يناير ١٩٧٧م .

صباحا [1] . إذ تم التجهيز لإصدار العديد من تلك القوانين الاستثنائية من خلال واجهة غير ديموقراطية ، بل شكلية تمثلت في العديد من الاستفتاءات منها على سبيل المثال : استفتاء ١٦ سبتمبر عام ١٩٧٦م على رئاسة الجمهورية . وقد حصل فيه السادات على ٩ ملايين صوت ، في حين بلغ عدد الذين إشتركوا في إنتخابات عام ١٩٧٦م – والذى أجرى بعده بشهر ونصف – ثلاثة ملايين فقط .. وهذا دليل على إنصراف الشعب عن المشاركة السياسية من خلال الانتخابات أو الاستفتاءات وعدم ثقتهم في الديموقراطية السئدة [2] .

ومتابعة لمسلسل تقييد الديموقراطية وفرض القوانين الاستثنائية من خلال الإستفتاءات التي تقيد الحريات المتعلقة بالممارسات الحزبية – ودون اللجوء الى الانتخابات – فقد بدا أن السادات في الأيام اللاحقة قد بدا أكثر تهيجا وضيقا بممارسات النقد والمعارضة . ولذلك أعلن عن استفتاء جديد في يونيه ١٩٧٧م ، وأراد من خلاله تعديل القانون الخاص بالأحزاب السياسية وفرض المزيد من القيود على المشاركات السياسية وقد صاغ « السادات » هذا الاستفتاء تحت دعوى حماية الوطن والمواطنين . وحاول من خلاله استبعاد كل من يخشى من تواجده في المشاركة في الحياة السياسية ، سواء بتقليده منصبا في الحكومة أو مؤسساتها أو في المعارضة الحزبية ، بل منح السادات سلطة مطلقة للمدعي الاشتراكي في مباشرة التحقيق مع من يخالف القوانين التي يصدرها مجلس الشعب في هذ الشأن . وقد ظهرت نتيجة هذا الاستفتاء بنسبة ٩٨,٢٩ ٪ من الحاضرين الذين بلغوا ٨٥,٤ ٪ من ٩,٣٨٥,٠٠٠ وكان لهم حق التصويت [3] .

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد (١٣) مكرر ، السنة السابعة عشرة ، الصادر في ٣ ابريل ١٩٧٤م .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية » مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

(٣) عبد الحميد متولي ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٢ – ٤٧٣ .

وهكذا وضح أن هذا النهج الدكتاتورى الشمولى أو التسلطى - فى سلك صفوة حكم السبعينات العسكرية فى مصر فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٠ - قد أتى متوافقا مع ما أورده عبد المنعم المشاط من حرص العسكريين على ترشيد أو تقييد المشاركة السياسية ، وعدم حماسهم لمفهوم المعارضة السياسية . وأيضا مع اعتقادهم الراسخ بحتمية توافر الاجماع القومى على ما قد يعنيه ذلك من الحد من ظاهرة التنوع والتعددية السياسية ، ولعل هذا الاتجاه يتسق مع القواعد التنظيمية والبيئية والسيكولوجية للمؤسسات العسكرية التى لاتعرف سوى الطاعة ولايمكن لها أن تصطلع بمسئولياتها بدونه [١] .

ولعله قد بدا واضحا أن إعلان السادات عن استفتاء ابريل ١٩٧٩م يعد استكمالا لمسلسل ضرب الديموقراطية وفرض القيود على ممارسة الحريات السياسية فقد أوضح « أحمد حمروش » الى أنه دعى من خلال هذا الاستفتاء الى التصديق على معاهدة السلام مع إسرائيل ، وتطهير الحياة السياسية من الفساد ، وإنشاء مجلس الشورى وتقنين الصحافة كسلطة رابعة . وقد انتهى الإستفتاء بحصوله على نسبة ٩٩,٩٣٪ كما دعى « السادات » أيضا بعد هذه النتيجة الى حل مجلس الشعب بهدف التخلص من النواب المعارضين لمعاهدة السلام مع اسرائيل ، بل سعى الى استبعاد وسقوط كل من تقدم منهم الى الإنتخابات التى تمت بعد أسابيع فقط من حله لمجلس الشعب ، وبهدف عدم إتاحة الفرصة لتكوين أحزاب جماهيرية جديدة تعارض معاهدة السلام [٢] .

---

(١) عبد المنعم المشاط ، « العسكريون والتنمية السياسية فى العالم الثالث » مقالة من مجلة السياسة الدولية (العدد ٩٢) القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ابريل ١٩٨٨م ، ص ٥٢ .

(٢) أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

ويمكن إجمال القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات والمشاركات الديموقراطية والتى كانت حصيلة تتابع تلك الاستفتاءات الأربع اعتبارا من (١٩٧٦ - ١٩٧٩م) . وذلك بالضافة الى القوانين الأخرى التى صدرت خارج تلك الاستفتاءات وهى « القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن أمن الوطن والمواطنين ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته بشأن الأحزاب السياسية . والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى . والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب . والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة (١) .

وهكذا أصبح السادات يصدق كل ما يقدم اليه من نتائج استفتاءات ريصر على أن أكثر من ٩٩ فى المائة من المصريين يؤيدون سياسيته، وأن لا أحد يعارضه سوى قلائل من الأرذال والمنحرفين ، ولم يكن على استعداد على الاطلاق لأن يعرف أن إستمارات الاستفتاءات تملأ فى الريف بواسطة الادارة ، وبدون ما حاجة حتى الى شكليات عملية الاقتراع بما فيها عدد الأصوات (٢) .

د - المشاركات الصحفية القومية والحزبية :

وإذا ما أنتقلنا الى تناول حرية الصحافة فى واقع حكم صفوة السادات العسكرية فسوف تكون المعالجة فى نفس السياق السابق - واعتبار أن مشاركات الصحافة السياسية سواء على المستوى القومى أو الحزبى ، تعكس واجهة عملية لحقيقة الممارسات الديموقراطية فى الواقع . فكيف كان موقف « السادات » من الاعلام والصحافة ؟ وما مدى تأثير ذلك على مستقبل الديموقراطية والحرية فى مصر ؟ ويرى البعض أن قيام صحافة حرة قادرة على القيام بمسئولياتها ، يمثل خير

---

(١) عبد الحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧١ - ٣٧٢ .

ضمان للديموقراطية فى الواقع . وأن الصحافة المصرية قد تميزت بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ بظهور الصحف الحزبية التى تعبر عن الرأى والرأى الآخر . وعن أراء الأحزاب المنتمية إليها . ومارست الصحافة المصرية فى ظل ديموقراطية أكتوبر دورا بارزا فى حماية المواطن من التعسف وإساءه استخدام السلطة . كما أدارت الصحافة المصرية فى الفترة التى تلت مناقشات موسعة - حول الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - ساعدت صانع القرار سواء على المستوى التنفيذى ، أو على المستوى التشريعى ، فى اتخاذ القرار الصحيح لصالح الجماعة [١] .

ولكن يبدو أن الرأى السابق ربما يكون فى حاجة الى تدقيق واقعى فى إطار تجربة « السادات » مع حرية الصحافة . بوصفها إحدى وسائل تدعيم الديموقراطية وذلك اعتبارا من فبراير ١٩٧٣ م وحتى ١٩٨١م . إذ يرى آخرون أن أول اعتداء « للسادات » على الديموقراطية قد تركز بشكل خاص على الاعلام والثقافة والصحافة القومية قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣م . فقد أصدر يوم ٥ فبراير ، وفى الوقت التى لازالت فيه مظاهرات الطلبة مستمرة إعتراضا على حالة اللاسلم واللاحراب التى تمربها البلاد - قراران : الأول - صدر من هيئة التنظيم بالاتحاد الاشتراكى باستبعاد مجموعة من الصحفيين وتسوية حالتهم وإحالتهم الى المعاش .والثانى - صدر بنقل ١٠٤ من العاملين فى الصحافة والاعلام الى مصلحة الاستعلامات وهو ما يعنى حرمانهم من العمل والكتابة ، أو التردد على دور الصحف . ويصف « أحمد حمروش » ما حدث بأنه مذبحة لجأ اليها « عبد القادر حاتم » لاستبعاد العقول المستنيرة عن مجال الاعلام والثقافة . وذلك تمهيدا لدخول مرحلة جديدة مهدت لانحطاط ثقافى وتبذل إعلامى . ثم يتساءل هل يمكن

---

(١) « نصر اكتوبر وانطلاقة الديموقراطية » ، منشورات وزارة الاعلام المصرية ، يصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة : ١٩٨٦ م ، ص ٣٧ .

أن تطلق على تلك الاجراءات الاستثنائية تلك بأنهاديمقراطية وإن كان « السادات » قد عاد وأعلن فى خطابة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣م بعودتهم جميعا الى أعمالهم [١] .

ثم جاء استفتاء عام ١٩٧٩م ويتضمن ضمن بنوده تقنين الصحافة كسلطة رابعة . وفى نفس الوقت الذى يضمن فيه الاستفتاء بنودا لوضع القيود على الحريات والممارسات السياسية للأحزاب السياسية بما فيها الممارسات الصحفية . وأيضا إستبعاد من تراهم السلطة معوقين لتصرفاتها القمعية الاستبدادية تحت دعوى تطهير الحياة السياسية من الفساد حيث يشير « عبد الحميد متولى » فى هذا الصدد أنه لم يجد فى لغة التشريعات الدستورية ، دساتير تعترف بغير السلطات الثلاث (التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية) لأن السلطة فى لغة الدساتير هى هيئة لها سلطان ، ولقراراتها فى حدود اختصاصاتها قوة الإلزام ، لأنها تقوم بوظيفة من وظائف الدولة . وليس هذا شأن الصحافة رغم اهميتها وقوتها . فهى مهنة حرة تستمد قوتها من قوة الافادة والاقناع . ولكن الشيء الغريب أن يصدر الدستور حين جرى تعديله وقد نص على أن الصحافة سلطة شعبية مما يدل على أن اللجنة المشكلة بالنظر فى أمر تعديل الدستور وقعت فى حرج بعد اقتراحها أن يكون موضوع الاستفتاء (سنة ١٩٧٩) تقنين الصحافة كسلطة رابعة أى كسلطة من سلطات الدولة . ثم عدلت عن إأيها عند تعديل الدستور ، ورأت أن يكون النص « أن الصحافة سلطة شعبية » [٢] .

ويؤكد ما ذهب اليه « عبد الحميد متولى » أن القانون المنظم للصحافة والذى صدر فى عام ١٩٨٠م قد نص على أن الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية فى خدمة المجتمع تعبيرا عن اتجاهات

---

(١) أحمد حمروش ، « البحث عن الديموقراطية » مرجع سابق ، ص ص ١٨٠ – ١٨٢ .

(٢) عبد الحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٤ – ٤٥٥ .

الرأى العام وإسهاما فى تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير . وذلك فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للمواطنين [1] وبالرغم من شمول القانون لحقوق الصحفيين المتمثلة فى ألا يجوز أن يكون الرأى الذى يصدر عن الصحفى أو المعلومات الصحيحة التى ينشرها سببا فى المساس به . وأن يكون الحصول على المعلومات والبيانات والأنباء عن مصادرها وحق نشرها . ولايجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته [2] . إلا أن المدقق فى نفس القانون والخاص بتنظيم الصحافة كسلطة شعبية والصادر فى عام ١٩٨٠م . يجد أنه يكبل النص الخاص بحرية الصحافة من خلال المادة (٢٢) فقرة (٢) والتى تنص على نقل ملكية الصحف القومية من ملكية الاتحاد الاشتراكى الى ملكية الدولة أو مجلس الشورى . وقد تبع ذلك كما يشير « عبد الحميد متولى » أن أصبحت كبريات الصحف المؤممة أجهزة دعاية للحكومة قبل أن تكون السنة نقد لها . ويضاف الى ذلك ما أخذ به من تعيين أهل الثقة بدلا من أهل الكفاية . وأخيرا جاء « السادات » بالمجلس الأعلى للصحافة وفقا للقرار رقم ٤٢ لسنة ٧٥م . والذى يضم عناصر خارجة عن دائرة الصحافة مثل أعضاء مجلس الشعب المنتمين للحزب الحاكم . وبالتالى ضمن الهيمنة على الصحفيين ومجازاتهم من خلال سيطرة الدولة على ميدان إختصاصات نقابة الصحفيين [3] .

ويمكن القول أن « السادات » بأصوله الريفية وثقافته التقليدية ، وتربيته العسكرية أيضا كان فى حالة صراع بين تقاليد الثقافة التقليدية التى تنهض على الطاعة والولاء – وهى نفس التقاليد التى تربى عليها

---

(١) « نصر اكتوبر وإنطلاقة الديموقراطية » ، منشورات وزارة الاعلام المصرية » مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٢) نفسه ، ص ٣٧ .

(٣) عبد الحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ٤٦١ .

فى العسكرية – وبين التقاليد المدنية التى تنهض على الحوار والجدل لتحقيق الحريات والحقوق المدنية . فهو مثله مثل « العسكريون يجدون أنفسهم بعد توليهم السلطة فى موقف لايحسدون عليه . فإما أن يضعوا حدا للمشاركة الجماهيرية واسعة النطاق ، صيانة للأمن والنظام مع احتمال غضب الجماهير ، أو التوسع فى بناء المؤسسات السياسية مع احتمال فقدانهم دورهم السياسى . ويلجأ العسكريون فى الأغلب الأعم الى وضع قيود على المشاركة السياسية ، بل استبدال المشاركة بالتعبئة من خلال التنظيم السياسى الذى يخضع لسيطرتهم وضبطهم [1] .

وبالتالى وضح سعى « السادات » من خلال القانون الخاص بتنظيم الصحافة الى جعل الصحافة مملوكة للدولة ، أو مجلس الشورى لتكون تحت قبضته الشمولية العسكرية بتقييد حرية الصحافة . ويشير « عبد الحميد متولى » إلى أن تلك النزعة الاستبدادية لدى « السادات » قد وضحت فى قراراته الشهيرة فى سبتمبر ١٩٨١م ، والتى نال رجال الصحافة منها كما نال غيرهم من المواطنين المعارضين – والذين وصل عددهم الى ١٥٠ مواطن – من صنوف البطش والطغيان [2] .

ولم تكن الصحافة الحزبية أسعد حالا من توأمها الصحافة القومية ، ولم تسلم من قوانين « السادات » الاستثنائية وقيوده على حرية ممارساتها على طريق تدعيم الديموقراطية إذ يشير « أحمد حمروش » أنه بالرغم من أن المادة رقم ١٥ من القانون الخاص بالأحزاب رقم ٤٠ لسنة ٧٧ قد نصت على أن لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن ارائه ، وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار اليه فى المادتين (١) ، (٢) من القانون زقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة .

---

(١) عبد المنعم المشاط ، مقالة من مجلة السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٢) عبد الحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

وبالرغم أيضا من أن الباحثين يرون أن المادة (١٥) تلك تعتبر من أهم إيجابيات قانون الأحزاب . إذ ترتب عليها صدور الجرائد الحزبية بعد إنقطاع ٢٥ عاما عن الحياة السياسية مثل : جريدة حزب الأحرار ومعارضتها للحكومة ، وجريدة الأهالى معبرة عن اليسار لتكشف عن الأخطاء والانحرافات فى السياسة الداخلية والخارجية ، إلا أن السلطة لم تتحمل موجات التعدد المعارضة والمتلاحقة فلجأت الى النائب العام لملاحقة الأعداد اصلادرة ليعطلها وتقديمها للمحاكمة لمصادرتها [1] .

ويشير « يونان لبيب » فى هذا الصدد إلى أن المشاركات الصحفية لجريدة الأحرار والخاصية بحزب الأحرار ، ربما يأخذ على الحملات الصحفية التى شنتها بأنها مصطنعة مثل الحملة على مشروع هضبة الأهرام ، والحملة المصاحبة لنقص محصول القطن عام ١٩٧٧م . ويضاف الى ذلك أن الصحيفة فى مشاركتها ربما كانت تعبر عن قوى سياسية أخرى غير حزب الأحرار ، وهى القوى الحزبية الوفدية . أما صحيفة (الأهالى) والمعربة عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى – والتى لم تتجاوز شهورها الستة فى ١٤ يوليو ١٩٧٨م – فقد وصفت زيادة القدس عندما قام بها « السادات » بأنها تكملة لسياسة التنازلات . كما ساهمت الصحيفة بمشاركاتها السياسية فى تأييد الشخصيات التى كانت تسعى الى تشكيل أحزاب جديدة مثل حزب الجبهة الوطنية ، وحزب الوفد ، إذ فتحت صفحاته لهذه الشخصيات للدعاية عن أحزابهم ، ونظرا للعداء بين تلك الشخصيات وبين « السادات » فقد تعرضت الجزيدة للمصادرات المستمرة ، وانتهت بالتوقف عن الصدور والاكتفاء بالنشرات الداخلية . وذلك احتجاجا على صدور قانون حماية الجبهة الداخلية . وقد إستمر تجميد نشاط الصحيفة

---

(١) أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

الى ما بعد حادث المنصة الذى قتل فيه السادات [1] .

ومن الأمور التى أدت الى توقف المشاركات الصحفية لجريدة الأهالى ، بل الى تجميد الجريدة والاكتفاء بالنشرات الداخلية . تورد « نادية حسن » أن « السادات » قد دأب على محاصرة نشاط حزب التجمع ومصادره صحيفته الأهالى الأسبوعية [2] . ونستطيع القول أن المواقف المتعارضة التى اتخذتها جريدة الأهالى والمتكررة من سياسات الحزب الحاكم قد أدت الى القبض على المعارضين اليساريين ، واتهام « خالد محيى الدين » نفسه بذم الحكومة ، بالاضافة الى عزل العديد من الصحفيين ومنعهم من السفر أو العمل بالجريدة فى يونية ١٩٧٨ [3] .

أما صحيفة الشعب التى صدرت فى ١١ ديسمبر عام ١٩٧٨ م فقد شاركت بشكل هام فى تحديد شخصية حزب العمال وامتداداته الى مصر الفتاة . فبالرغم من صدور الحزب بقرار من فكر الصفوة الحاكمة إلا أن مشاركاته الصحفية قد وعت عدم التبعية ومارست كتاباتها بحرية . وعلى ضوء ممارسة بعض القيود غير الديموقراطية عليها توقفت عن الصدور لعدة أسابيع فى أواخر ديسمبر ٧٩م ، وقد زاد من ثراء المشاركات الصحفية السياسية لجريدة الشعب ، عودة أعمدة الاشتراكية القديمة للكتابة فيها ومحاورتهم للسلطة أمثال : أحمد حسين وفتحى رضوان . إذ تصدت الجريدة لسياسات السادات بالمرصاد . ابتداء من الهجوم على تحويل مياه نهر النيل الى اسرائيل ، والهجوم على قانون حماية القيم من العيب ، ثم جامعة الشعوب العربية والاسلامية ، وأخيرا على وجود الشاه فى مصر [4] .

(١) يونان لبيب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٣ – ٢٥٧ .

(٢) نادية حسن سالم ، مرجع سابق ص ٦٥ .

(3) Derek, Hopwood.,Egypt: Politics and Society(1945-1981).Op. Cit.: P. 115 .

(٤) يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ص ٢٦١ – ٢٦٢ .

ونستطيع القول بأنه فى ضوء تلك الممارسات والمشاركات الصحفية الجادة التى مارستها الصحافة الحزبية لإقناع الجماهير والسلطة بمواقف الأحزاب المنتمية اليها ، نجد أن السلطة قد لجأت الى ممارسات فى ظل قانون الطوارىء والحكم العسكرى . وذلك بمطاردة قادة هذه الأحزاب وصحفهم ؛ بل ومحاكمتهم أمام القضاء العسكرى . وعلى سبيل المثال صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٧٧م ... ويقرر فى مادته الأولى : يحال الى القضاء العسكرى القضية رقم ٣٠٠ حصر تحقيق أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٧م ، والمتهم فيها علاء الدين عبد العظيم عطية وآخرين . والخاصة بضبط بعض كوادر الحزب الشيوعى المصرى ، وحزب العمال الشيوعى المصرى الذين يهدفون الى قلب النظام الخاص بالحكم ، وتغيير النظم الأساسية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عن طريق استخدام القوة ، وتوزيع المنشورات والبيانات المناهضة [1] .

أما حزب الوفد فلم تباشر جريدته الرسمية نشاطها الصحفى فى بدايات تأسيس الحزب نظرا لتجميد نشاطه بعد أربعة شهور فقط من قيامه فى فبراير ١٩٧٨م . حيث لاحظ قادة الحزب أن استفتاء يونيه ١٩٧٨م كان موجها ضد قيادات صحفية عديدة بالاضافة الى قيادات الحزب . ثم باشرت الصحيفة نشاطها بعد إجتماع كبير عقده الحزب وصدور أمر قضائى لصالحه . وقد غلب على مشاركات صحيفة الوفد العداء الناصرية ، كما أثارت قضية أشرف مروان بدخوله فى صفقة مالية كبيرة . كما حاولت زج الأستاذ « محمد حسنين هيكل » فى الصفقة مما دعاه الى الرد بحديث مطول نشر فى جريدة الوفد فندر فيه الاتهامات ضده وقد أتت هذه الممارسات والمشاركات الصحفية ثمارها بالتحالف

---

(١) الوقائع المصرية ، (العدد ٣٩) مكرر السنة العشرون ، الصادر فى أول اكتوبر عام ١٩٧٧م .

مع قوى اخرى كانت معادية للوفد وهي الأخوان المسلمين . وكان من أهم دوافع هذا التحالف هو اكتساب قاعدة جماهيرية ، ومسايره للمتغيرات الجديدة على ساحة العمل السياسى [1] .

وهكذا يمكن أن ننتهى مع « عبد الحميد متولى » الى أنه لا مجال للحديث عن حرية الصحافة فى بلد كبريات الصحف فيه مؤممه ، وفى نفس الوقت يمكن الإدعاء بأنها تكون قادرة على حرية النقد وهو المهمة الأولى للصحافة . ثم الى من سيوجه هذا النقد من خلال مشاركاتها ، وذلك بعد أن تقرر فى عام ١٩٧٨م سيطرة الدولة على الصحف جميعا بما فيها الصحف الحزبية ، ويضاف الى ذلك أن المجلس الأعلى للصحافة المشكل من خارجها ، ومن أعضاء من مجلس الشعب المنتمين للحزب الحاكم ، تتحدد مهمته فى محازاة الصحفيين والسيطرة على شئون الصحافة . ثم أخيرا يأتى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ، والخاص باللجنة السباعية شبه الحكومية ، والتى تضم فى عضويتها ثلاثة وزراء لهم سلطة وقف الصحف الحزبية بقرار تصدره مشمولا بالنفاذ المعجل . وهو ما يتعارض مع تقاليد الدول الديموقراطية فى واقع الممارسة ، وبعيدا عن التصريحات الرسمية [2] .

ويمكن القول أن « السادات » قد اعتمد فى فرضه القيود على حرية الصحافة ومشاركاتها الايجابية - سواء على المستوى القومى أو الحزبى - بل وفى ضبطه للممارسات الحزبية بوجه عام والمشاركات السياسية من خلال الانتخابات على قوانين الطوارىء أو الاحكام الاستثنائية وهى ، القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن إعلان حالة الطوارىء ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بتعيين نائب

---

(١) يونان لبيب ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

(٢) عبد الحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ص ٦١٤ - ٦١٥ .

الحاكم العسكرى العام [1] ، وأيضا من خلال اصدار قوانين لها صفة النفاذ من خلال اجراء استفتاءات عامة متكررة حسبما تأتى الأحداث ودون اللجوء الى الانتخابات والمشاركات الجماهيرية والحوار ، والهدف من ذلك هو تكبيل الحريات العامة وحرية النقد والكلمة . ويعتبر استفتاء ١٠ فبراير ١٩٧٧م بمواده التى تضمنها وصدر بهاالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ [2] . من أخطر هذه القوانين نظرا لما ترتب عليه من قبول الشعب وموافقته على قيد حريته السياسية بإرادته .

وبالتالى يمكن أن ننتهى إلى أن آثار هذه القيود على الحرية والديموقراطية قد بدت لاحقا فى مستوى المشاركات السياسية المتنوعة . أى من خلال المشاركات الجماهيرية الحزبية وفى الحوارات والمناقشة ، وفى الإنتماء الى تلك الاحزاب والاقبال عليها . ثم فى مستوى المشركات الجماهيرية وإقالها على العمليات الانتخابية بوجه عام . وأخيرا بدت أثار تلك القيود فى السعى نحو عدم خلق مناخ ديموقراطى حر ملائم للممارسات والحوارات الصحفية حتى تؤتى ثمارها الديموقراطية فى الاتجاه نحو تحقيق تنمية سياسية فعلية وليست شكلية .

---

(١) الوقئع المصرية ، العدد (٣) تابع السنة العشرون ، الصادر فى ٣ فبراير ١٩٧٧م .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد (٥ تابع) السنة العشرون الصادر فى ٣ فبراير ١٩٧٧م .

فقد أصدر السادات فى هذا العدد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م . مستخدما سلطاته فى استخدام المادة ٧٣ من الدستور التى تنص على أن رئيس الدولة يسهر على تأمين سيادة الشعب ، وعلى احترام وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية . وأيضا المادة رقم ٧٤ من الدستور الت تنص على أن رئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى ، أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما يتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذه .

٥- خاتمة الفصل الثالث :

وبصدد تعقيبنا على موقف صفوة الحكم العسكرية من قضايا التنمية السياسية فى مصر فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م) يلزم فى البداية التأكيد على أن صفوة حكم السبعينات التى تولت السلطة فى مصر هى صفوة عسكرية . وأنها تعد إمتدادا طبيعيا لبناء القوة السياسى الذى ساد مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، بأصولها الاجتماعية التى تعود الى الشريحة الاجتماعية العليا من الطبقة البرجوازية الصغيرة- والتى تحتوى ضمن مكوناتها ضباط الجيش - وقد شاءت الأحداث أن يكون هذا الجيش هو البديل الذى اعتمدت عليه الطبقة الوسطى فى تحقيق طموحاتها ، والتخلص من القهر والاستغلال والاحتلال الأجنبى .

وقد لوحظ كما يشير « عبد المنعم المشاط » أن حكم صفوة السبعينات قد سعى من خلال علاقاته كمؤسسة عسكرية الى تدعيم علاقاته بالمجتمع المدنى ، وجاء ذلك فى ضوء أصوله الاجتماعية التى تتسع لها الطبقة الوسطى . ثم حاول هذا النظام تدعيم دوره كمؤسسة عسكرية فى بناء النظام السياسى والحفاظ عليه وصيانته [1] . ولعلنا نستطيع القول بأنه إذا كانت صفوة حكم السبعينات قد مثلت جناح اليمين بتوجهاتها الفكرية فى حكم « عبد الناصر » ، فإنها قد ظلت تبدى التوافق مع الاتجاه العام لبناء القوة السياسى السائد للثورة . ودون أن تدخل فى صراعات الى أن جاء الظرف التاريخى الذى سمح بأن تطفو تلك التوجهات الى السطح ، وممهدة الطريق الى تحولات جذرية فى واقع المجتمع المصرى . وقد شملت تلك التحولات المجالات السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية وكانت بدايتها نكسة يونيو ١٩٦٧ م.

---

(١) عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

وهكذا كانت صفوة السبعينات - أو جناح اليمين فى « حكم عبد الناصر » العسكرى - قد بدت على قدر كبير من الذكاء فى ضوء الأوضاع الداخلية المتردية ، وانتشار مظاهر عدم الاستقرار السياسى ، وفقدان الاستقلال الوطنى ، فقد وضح هذا الذكاء السياسى فى استغلالها الظروف التاريخى الذى تمر به البلاد ، فقد عملت على تدعيم صفوفها ومهدت لأن يكون أمل الجماهير فى التخلص من مشاكلهم مرتبط بتوجهاتها الأيديولوجية . بالاضافة الى ما كانت تتمتع به من تماسك بنيوى وأيديولوجى وقاعدة تنظيمية راسخة . وأخيرا من قدرة على الإتصال بالقوى الاجتماعية الاخرى - وخاصة قدرتها على عسكرة شريحة من التكنوقراط البيروقراطيين - وتم ذلك فى مقابل تشرذم وعدم تماسك صفوة اليسار فى جناح الحكم الناصرى ، فقد مكن كل ذلك صفوة اليمين العسكرية من الانتصار على صفوة اليسار وإزاحتها عن السلطة فى أحداث مايو ١٩٧١ . وذلك بالرغم من تواجد قياداتها جميعا فى مراكز السلطة والقوة ، والى حد أن انضم الى صفوة اليمين عدد من رموز التيار الماركسى خلال هذا الصراع ، وتوليهم مناصب قيادية بارزة بداخلها فيما بعد .

أما عن موقف صفوة الحكم العسكرية فى السبعينات من النهوض بقضايا التنمية السياسية فى مصر ، والتى عالجناها من خلال تناول القضايا الخاصة بالمؤسسات السياسية ، والتكامل والاستقرار السياسى ، ثم قضايا الديموقراطية الحرية السياسية ، فقد وضح من خلال المعالجة أن بعد التنمية قد ارتبط بوجه عام بنوعية التوجه الفكرى والأيديولوجى الذى تبنته الصفوة الحاكمة وهو التوجه الليبرالى أو الرأسمالى . ولذلك وجدنا أن التغير فى مجال قضايا بناء المؤسسات السياسية قد جاء فى اتجاه يواكب هذا الفكر اليمينى إذ سعت صفوة الحكم الجديدة إلى إصدار دستور عام ١٩٧١م لتتمكن من خلاله من إضافة مواد دستورية جديدة تواكب فكرها الجديد فى إطار السلطات الثلاث : التشريعية ،

والتنفيذية ، والقضائية . وقد تمثل ذلك فى الاتجاه نحو التعددية بدلاً من وجود تنظيم سياسى واحد ، وما تبع ذلك من تغيير مجلس الأمة الى مجلس الشعب ، وإنشاء مجلس شورى جديد .

ويمكن القول أن التنمية السياسية التى حدثت فى مجال السلطتين التنفيذية والتشريعية كانت محدودة للغاية بما تضمنه دستور عام ١٩٧١م من مواد - إذ ترتب على الإصرار والأخذ بالنظام الرئاسى أن زادت السلطات الواسعة التى منحت لرئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية ، على السلطة التشريعية أيضا ، وعلى مجلس الشعب ، بل تضمن هذا الدستور تقييدا على سلطة مجلس الشعب ، ولم يدخل فيها سحب الثقة من الحكومة كما كان منصوص عليه فى المادتين (٨٤ ، ٨٥) من دستور عام ١٩٦٤م . وبالرغم من أن « السادات » قد استحدث أمرين جديدين يعتبران تطورا فى مجال السلطة القضائية وهما : سلطة المدعى العام الاشتراكى وجعل القانون هو الذى يحدد اختصاصاته ، ويخضع لرقابة مجلس الشعب . ثم تشكيل المجلس الأعلى للهيئات القضائية . إلا أن الأحداث اللاحقة فى سياق الحكم العسكرى الاستبدادى قد أفقدت القاعدة القانونية شرعيتها من خلال اصدار القوانين المعدلة الاستثنائية . حيث منحت للمدعى العام الاشتراكى السلطة الكاملة فى استدعاء أى شخص ومحاكمته فيما هو منسوب اليه ، ودون رقابة من مجلس الشعب ، وقد اعتمد السادات عليه فى محاكمة مراكز القوى وتثبيت دعائم حكمه . كما تعطل أيضا القانون الخاص بالمحكمة الدستورية لعليا لعدة سنوات، وكان الهدف هو مجرد تحقيق تطوير شكلى فى مجال السلطة القضائية بما يخدم أهداف صفوة الحكم العسكرى ، ولكن دون أن يمس جوهر تنمية الوظيفة الحقيقية للقضاء .

واذ كان العلماء يجمعون على ان الهدف من وراء عملية التنمية السياسية يكمن فى النهاية فى تحقيق اكبر قسط من الاستقرار

السياسى [1] . فانه يمكن القول بإن صفوة حكم السادات العسكرية قد وعت ذلك جيدا لا لأجل تحقيق تنمية سياسية فعالة وجادة بالفعل ، بل لأن ذلك يتفق مع أهداف حكمها العسكرى الذى سعى الى قيام النظام وحفظه من أية إضطرابات . فقد أدرك « السادات » أن تحقيق التكامل والاستقرار السياسى القومى يجب أن يرتبط فى البداية بالتغيير الذى يجب أن يحدث فى هياكل المؤسسات السياسية ليواكب فكرة اليمينى الليبرالى الذى تبناه على المستوى السياسى ، والرأسمالى ، وعلى المستوى الاقتصادى . ولذلك بدأ على الفور فى التخلص من مراكز القوى التى تؤمن بالفكر الاشتراكى ، والموالى للنظام السابق بفكره ومؤسساته ، وكان يهدف من ذلك الى تحقيق التكامل والاستقرار السياسى على المستوى القومى . وحتى يقى السادات نفسه من الاضطرابات التى يمكن أن يحدثها الجيش لنظام حكمه دأب على تغيير قياداته بصورة تكاد تكون مستمرة . ثم شرع بعد ذلك فى الاعداد للتخلص من التنظيم السياسى الواحد : الاتحاد الاشتراكى ممهدا الطريق فى إتجاه التعديدية السياسية . وقد تم ذلك بواسطة تعيين جمال العطيفى وكيلا لمجلس الشعب ورئيسا للجنة التشريعية ، ثم منحه الضوء الأخضر لإصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتشكيل المؤسسات والتنظيمات السياسية الملائمة لإتجاه الفكر الجديد للسلطة الحاكمة والتى يغلب عليها الطابع العسكرى .

كما يتضح من تناول علاقة « السادات » بجماعات المصالح المتعددة - والتى عالجنا منها الطلبة ، والعمال والاخوان المسلمين - والتى نمت فى إطار اهتماماته بالانفتاح على الغرب من الناحية الاقتصادية ، واتخاذه نهجا تعدديا سياسيا . فيبدو أنه لم يعى أن تلك الجماعات يمكن أن تلعب دورا خطيرا فى علاقتها بقضايا الاستقرار السياسى ، والتغير الاجتماعى فقد تعامل معها « السادات » فقط من

---

(١) عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

الزواية التى تحقق أهداف حكمه العسكرى وتدعمه ولاتقوضه . فلم يتح « السادات » لها مجالا للتعبير عن مشاركاتها وبالتالى بقى خطرها ، وعندما أتاح لبعض منها مثل الاخوان المسلمين كان يهدف من ذلك ضرب تنظيمات أخرى والقضاء عليها مثل الشيوعيين والناصريين وبالتالى يمكن القول أن جماعات المصالح المختلفة قد لعبت دورا بارزا فى التأثير على قضايا التكامل والاستقرار السياسى فترة حكم « السادات » ، وذلك من خلال أحداث العنف السياسى التى مارستها تلك الجماعات وقد فات على نظام حكمه العسكرى أن رد الفعل على أحداث العنف السياسى الشعبى بمزيد من العنف الرسمى والأمنى والقانونى ، لم يولد إلا العنف والذى انتهت حلقاته بمقتل « السادات » نفسه صاحب قرارات العنف والقهر الرسمى والأمنى ضد تلك الجماعات .

كما وضح من خلال تناولنا لموقف صفوة السبعينات العسكرية من قضية الديموقراطية والحرية أن الأصول الاجتماعية الريفية « لأنور السادات »وهو على رأس هذه الصفوة – بتوجيهاته الفكرية اليمينية وتربيته العسكرية ، قد لعبت دورا هاما فى التأثير على قضايا الديموقراطية والحرية السياسية ، وبالتالى فى عملية التنمية السياسية بوجه عام . إذ نستطيع القول أنه بالرغم من أن « السادات ش قد سعى نحو إيجاد كل المؤسسات السياسية ، بل الوسائل والآليات التى يمكن أن تخلق هيكل نظام ديموقراطى فى الواقع . وأن هذه الآليات تتناسب بالفعل مع اتجاه فكرة اليمينى التعددى من « دستور » وبرلمان ، وأحزاب، وانتخابات ، واستفتاءات وصحافة ، وقد أضاف اليها مجلس الشورى ، الا أن هذه المؤسسات أو تلك الآليات لم تستطيع أن تمارس إلا ديموقراطية شكلية فى ضوء القيود التى فرضت على ممارساتها الديموقراطية . ويبدو أن الصراع أو الازدواجية التى عاشتها شخصية « السادات » بين توجهاتها الأيديولوجية الليبرالية – والتى من أولى

خصائصها الامان بالديموقراطية والقيم المدنية – وبين نشأته الريفية التى تنهض على القيم التقليدية مثل « الولاء » و« الطاعة » والتى رسختها وعمقتها فى شخصيته التربية العسكرية والتى لاتؤمن بالحوار أو المناقشات والمشاركات السياسية . وتورد « أمانى عبد الرحمن » فى هذا الصدد « أن قضية الديموقراطية والحريات السياسية لم تمثل أبدا هدفا محوريا أو أصيلا فى قائمة أهداف وتطلعات النخبة الحاكمة فى السبعينات ، أو لدى قواعداها الاجتماعية[1] .

وقد أنعكس هذا الفهم السابق لصفوة حكم السبعينات العسكرية فيما يتعلق بقضايا الديموقراطية والحرية السياسية على مستوى المشاركات السياسية التى مارستها مؤسساتها السياسية فى الواقع وذلك باعتبار « أن المشاركت السياسية فى صنع القرارات والقوانين ، هى التى تؤثر فى حياة الناس حاضرا أو مستقبلا .... وتنزل بالديموقراطية من علياء التجريد الى واقع الممارسة والتطبيق فى الواقع العملى »[2] . فقد وضح من خلال المعالجة أن صفوة حكم السبعينات العسكرية لم تسع فى الواقع الى خلق مناخ ديموقراطى حر وملائم ، بحيث يتيح لآليات وسائل الديموقراطية من – برلمان ، وأحزاب ، وانتخابات أو استفتاءات ، وصحافة حرة – أن تؤتى ثمارها فى تحقيق نمو ديموقراطى يستتبعه تحقيق تنمية سياسية فى واقعنا .

ومن ثم يمكن لنا القول بأن المشاركات السياسية على مستوى تلك الوسائل لم تؤت ثمارها الديموقراطية فى الواقع العملى . ففيما يتعلق بالأحزاب مثلا نجد أنها تستطيع أن تستوعب أمال الجماهير وطموحاتهم من خلال المشاركات الجماهيرية الجادة ، والتى تتم من

---

(١) أمانى عبد الرحمن ، « أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات » النشأة التطور ، مقالة من مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

القاعدة الى القمة لتسهم فى تحديد مصير الأحزاب ومستقبلها . ويضاف الى ذلك أن تلك الأحزاب إنشأت بقرارات سلطوية من فكر السلطة الحاكمة - فيما عدا حزب الوفد الجديد- وهو مما قلل من ثقة الجماهير فيها ، وبالتالى من الاقبال عليها بالمشاركة أو الانتماء . وأخيرا فإن بعض الممارسات والمشاركات الجادة والفعالة الخاصة ببعض الأحزاب السياسية ، لم تستطع أن تحقق نمو ديموقراطى فى الواقع ، فى إطار القيود والقوانين الاستثنائية ، والتى وضعتها صفوة الحكم العسكرية على نشاطاتها ومشاركاتها .

وفيما يتعلق بالمشاركة فى الانتخابات السياسية ، وضح من المعالجة أن « السادات » قد تجنب فى الغالب إجراء إنتخابات ديموقراطية تتيح الفرصة لمشاركات سياسية جادة - سواء من قبل الجماهير أو من قبل الأحزاب السياسية - والتى تهيأ الفرصة لخلق مناخ ديموقراطى تحكمه قوانين ديموقراطية . إذ فى الغالب ما تعرضت نتائج الانتخابات للتذوير ، كما حدث فى انتخابات عام ١٩٧٩م ، ويأتى هذا المسلك متوافقا مع نظام حكم صفوة السبعينات التسلطى الاستبدادى ، الذى اعتمد فيها السادات على المواد التى ضمنها دستور عام ١٩٧١م . لتخدم أهداف حكمه العسكرى . وتتيح له الفرصة لإجرآء استفتاءات متكررة ، وتمهد له الطريق لإصدار قرارات تزيد من قبضته العسكرية على السلطة ، وتبعد معارضية ومنافسة السياسيين . وبالتالى فلم تكن تمثل تلك الانتخابات النيابية التى تتم ، أو الاستفتاءات إلا شكليات للمشاركة السياسية ، وليست تجسيدا لمشاركة حقيقية . ويورد « طارق المهدوى » فى هذا الصدد أن السادات سار على طريق الحزب الواحد المطبق على السلطة والمهيمن على الحياة السياسية برمتها فى ظل جو ديكتاتورى يتضمن وجودا إسميا لبعض أحزاب المعارضة مع محاصرتها وتكبيلها بقوانين الطوارىء والقوانين الاستثنائية . بحيث لاتشكل أية معارضة حقيقية تحد لحركة الحزب المسيطر . وفى نفس الوقت الذى يطارد فيه أحزاب

المعارضة الايديولوجية مثل الحزب الشيوعى المصرى ، والحزب الناصرى، يعتقل فيه قادة العمل السياسى بشكل دورى . الى جانب سحق كافة أشكال الاحتجاجات الجماهيرية سواء أكانت بالتظاهر ، أو بالاضراب ، أو بالاعتصام بالاضافة الى تزييف إرادة الناخبين المعبر عنها فى صناديق الانتخاب (١) .

كما يبدو أن توفير المناخ الملائم لتحقيق المشاركات الصحفية على المستوى القومى والحزبى - باعتبار أنها تمثل أحدى الوسائل العملية لتحقيق مضمون الحرية السياسية والديموقراطية من قبل صفوة حكم السبعينات - لم يتحقق أيضا إلا بالقدر الذى سمحت به الصفوة ويخدم أهداف حكمها العسكرى الشمولى ، فقد جاءت أولى خطوات تقييد حرية الصحافة من خلال القانون الخاص بتنظيمها والصادر فى ١٩٨٠م . والذى قرر بأنها تمارس كسلطة شعبية . وذلك بالرغم من الشعارات التى نادى بها السادات مثل تأكيد استقلال حرية الصحافة ، واستقلالها كسلطة رابعة من سلطات الدولة . وهو أمر يتنافى مع طبيعة المشاركات الصحفية الجادة والهادفة التى تقوم على حرية الاقناع والافادة ، وليس من مهامها قوة الإلزام . فقد صدر القانون الخاص بتنظيم الصحافة والدستور الدائم فى عام ١٩٨٠م لينص أيضا على نقل ملكية الصحف القومية الى الدولة أو مجلس الشورى .

ولم تكن الصحف الحزبية أسعد حالا من الصحافة القومية ، فقد نص الدستور أيضا على تبعيتها للدولة ، كما سعى « السادات » وهو على رأس صفوة حكمه العسكرى الاستبدادى الى تقييد حرياتها ومشاركاتها الصحفية . وذلك من خلال الاستفتاءات التى يقنن من

---

(١) طارق المهدوى ، « التغيير والاستمرارية فى السلطة السياسية المصرية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد الرابع) السنة الرابعة ، القاهرة : ميدان سليمان باشا بالقاهرة ، مايو ١٩٨٨ ، ص ١٠٦ .

خلالها قوانين الطوارىء والقوانين الاستثنائية . فبالرغم مما أبدته صحف بعض الأحزاب مثل : صحف حزب (التجمع ، والعمل ، والوفد) من مشاركات جادة وفعالة – وكان يمكن أن تسفر عن تحقيق ديموقراطى فى اتجاه التنمية السياسية ، وذلك من خلال الحوارات والتفاعلات البناءة لو توفر لها المناخ الديموقراطى العام . وليس القدر الذى يسمح به « السادات » ويتفق مع طبيعة نظامه الدكتاتورى العسكرى – فقد تعرضت صحف المعاضرة للمصادرة والمحاكمة أمام المدعى العام الاشتراكى ، بل تعرضت للتوقف ، أو لجوء أغلبها الى إصدار نشرات داخلية لتقى نفسها من مجموعة القيود التى مارسها المجلس الأعلى للصحافة ، واللجنة السباعية المشكلة من ثلاثة من الوزراء لهم سلطة وقف الصحف الحزبية ، وبقرار شامل النفاذ المعجل .

الفصـــل الرابـــع

الأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرارات السياسية لصفوة الحكم العسكرية فى الفترة من (١٩٧١ م - ١٩٨٠ م)

وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية

١- الآثار الاقتصادية والإجتماعية المترتبة على القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ، وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية .

٢- الآثار الاقتصادية والإجتماعية المترتبة على القرارين : رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م ، رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية .

٣- الآثار الاقتصادية والأجتماعية المترتبة على القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م ، وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية .

٤- خاتمة الفصل الرابع .

الفصـــل الرابـــع

الأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرارات السياسية لصفوة الحكم العسكرية فى الفترة من (١٩٧١ م - ١٩٨٠ م) وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية

بعد أن انتهينا فى الفصل الثالث الى أن صفوة حكم السبعينات - وبالزغم من توجهاتها الأيديولوجية نحو الأخذ بالإتجاهات اليمينة الليبرالية فى السياسية - فهى صفوة عسكرية شمولية فى واقع حكمها ، مما كان له أثر بالغ وانعكاساته على علاقتها بقضايا التنمية السياسية فى واقع المجتمع المصرى فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) . وقد بدا ذلك واضحا فى معالجتنا لبعد تنمية صفوة السبعينات العسكرية للقضايا الخاصة بالمؤسسات السياسية ، وقضايا التكامل والاستقرار السياسى ، وقضايا الديموقراطية والحرية السياسية . كما انعكس ذلك النهج العسكرى بشكل واضح فى بعد تنميتها لوسائل أو آليات الديموقراطية والحرية السياسية ، وذلك من خلال المشاركات السياسية المتعلقة : بالأحزاب السياسية ، والمشاركات السياسية من خلال (الانتخابات الجماهيرية والحزبية) ، وأخيرا فى المشاركات الصحفية على لمستوى القومى والحزبى .

وسوف ننتقل فى الفصل الرابع الى تناول بعض من القرارات السياسية التى أصدرتها صفوة حكم السبعينات العسكرية بالدراسة والتحليل . مع بيان آثارها على النظم الاقتصادية والاجتماعية ، ثم لبعد إنعكاساتها على قضايا التنمية السياسية ، وذلك انطلاقا من وجهة النظر الشمولية التى التزمنا بها فى تناول موضوع الدراسة . مع ملاحظة أن تلك القرارات قد اتخذت من قبل صفوة الحكم العسكرية الدكتاتورية بهدف احداث تغييرات جذرية هيكلية فى المجتمع المصرى ، والتحول نحو

النظام الرأسمالي الاقتصادى ، والنسق التعددى الحزبى . وهذا يعنى أن تلك القرارات تأتى فى إطار ما تفرضه الأنظمة العسكرية الدكتاتورية من انصياغ قهرى لمتطلبات البرجوازية المحلية المرتبطة بالمراكز الرأسمالية المتقدمة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى "[1] .

ويشير « نزية الأيونى » فى هذا الصدد الى أنه من الخطأ أن نعزى الاتجاهات التغييرية فى المجتمع المصرى ببساطة على أنها تغييرات فى القيادة من « الناصرية » الى « الساداتية » وذلك بإعتبار أن التوجهات التعبيرية إجتماعا وإقتصاديا قد بدأت فى الواقع فى عهد « عبد الناصر» ، وعلى وجهة التحديد فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات . حيث أدركت طبقة الادرايين التكنوقراط البيروقراطية عمق الأزمة الأيديولوجية التى يمروا بها بعد نكسة يونيو ١٩٦٧م ، وأنهم فى واقع يحتم عليهم التعديل والبحث عن توجهات أيديولوجية تمكن لهم الاستمرارية وحماية أنفسهم من أى تغيير ثورى يقلل من مكاسبهم المادية ويضعف من تأثيراتهم السياسية ، وقد جاءت لهم هذه الفرصة بعد عام ١٩٧٣م ، ليقفوا خلف القيادة أو الجيش بأعتبارهم جماعة خادمة لهم ، وليدفعوا بصفوة الحكم العسكرية نحو الأخذ بالتوجهات الرأسمالية الليبرالية وبقوا أنفسهم منها فى ذلك الوقت "[2] .

وسوف نتناول فى إطار تلك التوجهات الأيديولوجية نحو الأخذ بالليبرالية التعددية فى السياسية ، والرأسمالية فى الاقتصاد ، عددا من

---

(١) د. رمزى زكى « الأزمة المعاصرة فى علم الاقتصاد البرجوازى » أزمة فكر أم أزمة نظام » مقـالة من مجلة فكر (العدد ٥) السنة الثانية : تصدر عن مؤسسة فكر بفرنسا شارع لانكرى ، مارس ١٩٨٥م ، ص ١٠٤ .

(2) Nazih, M. Ayubi., " Implementation Capability and Political Feasibility of the Open Door Policy in Egypt" in Malcolm M. Keir & Elsayed, Yassin (eds.) Rich and Poor States in the Middle East, The American University in Cairo Press.: 1982. P. 351 .

القرارات السياسية التى أصدرتها صفوة الحكم العسكرية بعد حرب ١٩٧٣م ، وكان لها تأثيرات جوهرية فى التحولات الكبرى التى شهدتها بنية المجتمع المصرى فى هذه الفترة . مع محاولة إيضاح الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك القرارات على النظم الاقتصادية والاجتماعية فى واقع المجتمع المصرى ، ومن وجهة النظر الشمولية فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) ونهدف من ذلك الى الوقوف على البعد الشمولى لتأثير تلك القرارت السياسية على النظم الاقتصادية والاجتماعية ثم لمدى تأثير ذلك على تحقيق تنمية سياسية فعلية تتمشى مع واقع المجتمع المصرى بظروفه الاقتصادية ، وببيئته الاجتماعية ، وتراثه الثقافي ، وهذه القرارات أو القوانين هى :

١- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م . بشأن إصدار نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

٢- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢ لسنة ١٩٧٧م بشأن حماية الوحدة الوطنية وسلامة الوطن والمواطن ، وأيضا بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م بشأن أصدار نظام الأحزاب السياسية .

٣- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م بشأن الموافقة على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل ، وملحقاتها ، والاتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، والموقع عليهما فى واشنطن فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م .

١- الاثار الاقتصادية والاجتماعية للقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية :

وسوف تشتمل المعالجة فى البداية على منطوق القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م وأقسامه والفصول التى تضمنها . ثم للأثار الاقتصادية

الناجمة عن هذا القرار فى واقع بنية المجتمع المصرى فى الفترة من (٧١ - ٨٠م) مثل التغييرات التى حدثت فى البناء الاجتماعى الطبقى من خلال عمليات الصراع المادى ، وما ظهر من انتشار لقيم الفساد والرشوة ، والانهيار فى أخلاقيات العمل ، وظهور ما يسمى بقيم الانفتاح . وأيضا ما وضح من دلالات عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى بهور جماعات العنف السياسى المتعددة .

- منطوق القرار والفصول التى تتضمنها :

قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة . بإسم الشعب .

رئيس الجمهورية : قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

مادة ٢ - تطبق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها كل مالم يرد فيه نص خاص فى القانون المرافق .

مادة ٣ - يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١م فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة كما يلغى أى نص آخر يخالف ما ورد بهذا القانون . ويستمر تمتع المشروعات التى سبق إقرارها فى ظله بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون . أما المشروعات التس سبق إقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيستمر تمتعها بالمزايا والضمانات

التى كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

مادة ٥ – ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها [١] .

أما عن الفصول والاقسام التى تضمنها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م فهو يشتمل على أربعة فصول رئيسسية « الفصل الأول » – جاء تحت عنوان « فى استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، و «الفصل الثانى » – فيحدد طبيعة المشروعات المشتركة التى تنهض وفقا لهذا القانون . و « الفصل الثالث » – يعرف الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى وطبيعة الاختصاص فى مباشرتها لأعمالها . « والفصل الرابع » – فيحدد المناطق الحرة ومجالات أنشطتها الاقتصادية وجهات الاختصاص التى تباشر من خلالها أعمالها [٢] – بالتالى فسوف نحاول من خلال المواد التى تضمنها القانون وعددها (٥٥ مادة) على إمتداد الصفحات من ٣٣٦ – ٣٧٤ ، أن نطرح النظم والمؤسسات الاقتصادية التى أوجدها فى البناء الاقتصادى المصرى . وذلك فى ضوء التوجهات الرأسمالية الجديدة لصفوة حكم السبعينات السياسية – والتى صدر فى ضوءها هذا القرار – مع أخذنا فى الاعتبار أثناء تناول هذه النظم لمجموعة الآراء والدراسات العلمية العديدة التى صدرت عن نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

الآثار الاقتصادية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م

وبصدد تناول الآثار الاقتصادية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٢٦ السنة السابعة عشرة ،الصادر فى ٢٧ يونيه ١٩٧٤م. ص ٣٦٦ .

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٢٦ السنة السابعة عشرة ،الصادر فى ٢٧ يونيه ١٩٧٤م. ص ٣٦٦ – ٣٧٤ .

وانعكاساته على قضايا التنمية السياسية فى إطار حكم صفوة السبعينات العسكرية فقد بدا لنا أنه يمكن حصر المعالجة فى دراسة النظم والمؤسسات الاقتصادية التى تعد نتاجا لهذا القرار فى الحياة الاقتصادية المصرية وهى : شركات توظيف الأموال ، وبنوك الاستثمار والأعمال والأئتمان بالعملات الأجنبية ، ثم ظهور ما يسمى بالمشروعات المشتركة والمناطق الحرة فى الحياة الاقتصادية ، وذلك بهدف الوقوف على نشأتها بقرار سياسى وتطورها فى ضوء التوجهات الرأسمالية لصفوة حكم السبعينات العسكرية وإنعكاساتها على الحياة الاقتصادية بوجه عام .

ويذكر « محمد حسنين هيكل » أنه فى ضوء القانون رقم ٤٣ والذى صدر فى يونيو ١٩٧٤م والخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، ظهرت جماعات جديدة يصعب وصفها بأى قدر من الدقة العلمية بأنها تشكل طبقات . فقد اندفعت بسرعة لتستفيد من الأوضاع الجديدة ، وكانت تضم بعضا من الأفراد ذات النفوذ ذو السلطة ، كما ضمت بعض من هؤلاء الذين ذهبوا مبكرا الى بلاد البترول وجمعوا ثروات طائلة ، وقد تم ذلك فى ضوء الامتيازات التى منحها هذا القانون وتمثلت : فى إعفاء الشركات التى تنشأ وفق أحكامه من الضرائب لمدة عشر سنوات . وإتاحته أيضا الحق للمصريين أن يصبحوا وكلاء الشركات أجنبية بعد أن كان هذا الحق قاصرا على القطاع العام . وكذلك فى ضوء انشاء منطقة حرة فى بورسعيد لتشجيع الشركات الأجنبية على تصنيع منتجاتها وإعادة تصديرها الى المناطق المحيطة بمصر – وما حدث كان عكس ذلك حيث وجد أكثر من ٨٠٪ من البضائع التى دخلت الى الميناء طريقها الى الأسواق المحلية – وساعد على ذلك أخيرا السماح لأى انسان يستطيع الحصول على نقد أجنبى أن يستورد دون تحويل رسمى كما يشاء من السلع لسوق كان جائعا لأنواع من السلع لم يعرفها من قبل ، وهو ما أدى الى ظهور سوق

سوداء ضخمة للإتجار فى النقد[1] .

وتشير « سامية سعيد » الى أن المناخ السياسى والاقتصادى قد شهد منذ السبعينات معارك صحفية حادة حول الظاهرة المسماة بشركات توظيف الأموال . وخاصة بعد أن تحولت الى قوة اقتصادية هائلة بفعل الودائع الكبيرة من أموال المواطنين من صغار المدخرين . والتى وصلت عند أكثر التقديرات تواضعا الى ٢٠ مليار تقريبا تستحوذ عليها ست شركات كبرى لتوظيف الأموال ، أو بيوت لتجميع الأموال » وهى الشركات التى ولدت ولادة سياسية مشبوهه وغامضة لتخدحك مصالح وتحالفات قوى وأنظمة متعددة ، ويكون من الخطأ أن نفسر هذه الولادة تفسيرا اقتصاديا ضيقا بعزلها عن السياسة والأيديولوجيا والأهواء - وأنه يجب تحليل العوامل المتداخلة والمؤثرة فى ولادة بيوت تجميع الأموال وكذلك الاطراف والمصالح المتداخلة على النحو التالى :

١- الأنشطة والأطراف المصرية والعربية وتلك التى تنتمى الى العالم الاسلامى والرأسمالية الدولية .

٢- الحركات والتنظيمات السلفية الدينية مثل جماعة الاخوان المسلمين وغيرهم .

٣- قوى وشرائح طبقية - إجتماعية محددة صاحبة مصلحة فى سياسات الانفتاح والتنمية التابعة لآليات ودوائر النظام الرأسمالى العالمى ، وما يصاحبها من استنزاف الثروات والاموال وإيداعها فى البنوك الرأسمالية[1] .

كما أرتبطت نشأة شركات توظيف الأموال كما يرى « أحمد

---

(١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

(٢) سامية سعيد إمام ، أحمد ثابت ، « شركات توظيف الأموال فى مصر » : بدايات غربية وأصابع خفية . مقالة من مجلة المنار ، العدد الثامن والثلاثون ، مجلة سياسية فكرية ، القاهرة : فبراير ١٩٨٨م ، ص ص ٥٨ - ٥٩ .

ثابت » خلال العشر سنوات الأولى بمبادرة من كبار تجار العملة بغرض جذب مدخرات المصريين بعيدا عن الجهاز المصرفى وبعيدا عن رقابته . فقد أوضح « مصطفى السعيد » وزير الاقتصاد السبق أن كبار تجار العملة الذين أسسوا شركات توظيف الأموال قد قاموا بأستخدام المدخرات فى المضاربة على أسعار العملة . وفى تحويل عمليات الاستيراد الاستهلاكى وذلك بعد صدور قانون حيازة النقد الأجنبى عام ١٩٧٦م والذى سمح بقيام نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ، كما سمح بتوسيع نشاط السوق السوداء للنقد الاجنبى لصالح مجموعة شركات الريان ، والسعد ، وبدر ، والهدى ، والنور ، والشريف للبلاستيك [١] . فقد أباح القانون كما يورد « مصطفى السعيد » تجارة الاستيراد بدون تحويل عمله لأول مرة فى مصر وبصفة رسمية . وكذلك سمح للفرد بحيازة النقد الأجنبى دون التعامل فيه شراءا أو بيعا . وكانت هذه إحدى ثغرات القانون حيث لايسأل الشخص الحائز عن مصدر حصوله على النقد الأجنبى . وفى نفس الوقت يحظر عليه المتاجرة فيه [٢] .

وتجدر الإشارة إلى أن نشأة شركات الاستثمار التى تهدف الى توظيف الأموال – فى إطار السياسات الاقتصادية التى تبنتها صفوة حكم السبعينات ، وإنفتاحها على الغرب فى ضوء توجهاتها الأيديولوجية الرأسمالية – يرتبط ارتباطا وثيقا بنشأة بنوك الاستثمار ، والأعمال ، والمشروعات المشتركة برأس المال المحلى والاجنبى . والتى تضمنتها بنود القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى مادته الثالثة والتى تنص على « أن يكون إستثمار رأس المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسية العامة

---

(١) أحمد ثابت ، « شركات توظيف الأموال والمارثة المنتظرة » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد العاشر ، السنة الثالثة ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٨٧م . ص ص ٤٥ – ٤٦ .

(٢) سامية سعيد إمام ، د. أحمد ثابت ، شركات توظيف الاموال « : بدايات غريبة وأصابع خفية مقالة من مجلة المنار ، العدد الثامن والثلاثون ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

للدولة وخطتها القومية . على أن يكون ذلك فى المشروعات التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديثة ، أو تحتاج الى رؤوس أموال اجنبية ، وفى نطاق القوائم التى تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء ذلك فى المجالات التالية :

١- التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات

٢- إستصلاح الأراضى البور والصحراوية وإستزراعها، ومشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية ...

٣- مشروعات الأسكان ومشروعات الامتداد العمرانى ويقصد بها الاستثمارات فى تقسيم الأراضى وتشييد مبانى جديدة وإقامة المرافق المتعلقة بها . ولايعتبر شراء مبنى قائم أو أرض فضاء مشروعا فى مفهوم أحكام هذا القانون إلا إذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء ، وليس بقصد إعادة البيع للاستفادة من الزيادة فى القيمة السوقية . وذلك دون إخلال بقواعد التصرف فى المال المستثمر وإعادة تصديره ، ويشترط أن يتم البناء فعلا خلال المدة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة دون التزام من الدولة بإخلاء تلك العقارات .

٤- شركات الاستثمار التى تهدف الى توظيف الأموال فى المجالات المنصوص عليها فى هذا القانون .

٥- بنوك الإستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة . ولها أن تقوم بالعمليات التحويلية والاستثمارية بنفسها سواء تعلقت بمشروعات فى المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية . وكذلك لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

٦- البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت فى

صورة مشروعات مشتركة مع رأس مال مملوك لمصريين لاتقل نسبته فى جميع الأحوال عن ٥١٪ وتمنح أولوية خاصة للمشروعات التى تهدف الى التصدير أو تنشيط السياحة ، أو التى تؤدى الى خفض الحاجة الى استيراد السلع الأساسية . وكذلك المشروعات التى تحتاج الى خبرات فنية متقدمة أو على الاستفادة من براءات اختراع أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة [١] .

وبالرغم من تحديد القانون لمجالات توظيف المال المستثمر فى جمهورية مصر العربية مشاركة مع رأس المال المصرى أو الخاص فى المجالات التى حددها القانون فى مادته (٣٢٢) . وبالرغم من تأكيدات « السادات » وهو على رأس صفوة الحكم العسكرى الشمولى بأن هذه السياسة الاقتصادية الانفتاحية تهدف الى حقن أو رده الاقتصاد القومى بإنتاج اكثر .... وقول السيد « ممدوح سالم » رئيس الوزارة أن الانفتاح هو السياسة الاقتصادية التى تهدف الى تنمية المجتمع من خلال ادراك قوى الانتاج ، وأنها لاتنحرف عن الفلسفة العامة للنظام أو عن مبادىء التوزيع العادل .... ثم تقنينة فى عام ١٩٧٩ لمجالس التجارة والمسعى الخاص وأن الرأسمالية لم تعد جريمة . وأن سياسة الانفتاح تستهدف تحرير الاقتصاد الكلى وليست ببساطة وسيلة لتحقيق زيادة المصادر المالية للاقتصاد القومى » [٢] .

ويلاحظ أن التتابع اللاحق لم يثبت صحة روح القانون ٤٣ لسنة

---

(١) الوقائع المصرية ، (العدد ٢٦) السنة السابعة عشرة ، الصادر فى ٢٧ يونيو ١٩٧٤م ، ص ٣٦٧ .

(2) Nazih N. M. Ayubi., " Implimentation capability and Political Feasibility of the Open Door Policy in Egypt" In Malcolm H. Keer & El Sayed Yassin., (eds.) Rich and poor States in the Middle East: Egypt in the New Arab Order., Egypt: The American University in Cairo Press., 1982. PP. 455 - 456.

١٩٧٤م بمواده التى تضمنها وما ذهب اليه « السادات » ورئيس الوزراء فى اتجاه تحقيق تنمية اقتصادية من خلال توجهاتهم الرأسمالية . حيث تورد « سامية سعيد » أنه بالرغم من أن الفرصة التاريخية للرأسمالية المصرية تتكرر فى السبعينات إلا أنها تصر على توجيه استثماراتها فى الأنشطة الخدمية الهامشية ، وخاصة فى مجال البنوك وشركات توظيف الأموال والفندقة والسياحة والوساطة والسمسرة والنقل والتخزين والمقاولات ، والصناعة الاستهلاكية . وبالرغم من أن الدراسة والتحليل قد إنصب على الشركات المساهمة وهى أهم صور شركات الأموال التى تسمح لها طريقة تكوينها وضخامة رؤوس أموالها بالقيام بمشروعات انتاجية ضخمة وطويلة الأجل ، إلا أنها عكست نفس النتيجة . وهى عزوف رأس المال الخاص فى مجملة عن الإرتباط بالأنشطة الإنتاجية وتفضيل الأنشطة السهلة سريعة الربح [1] فقد كان فى مصر كما أوضح « هيكل » خلط بين الرأسمالية والانفتاح . والحقيقة أن الرأسمالية فى أسوأ حالاتها كانت أفضل من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية كما حدث تحت اسم الانفتاح [2] .

كما يتضح أن القوانين التى صدرت فيما بعد وتعد معدلة أو مكملة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ، وتمثل فى مجموعها ما عرف بالسياسة المتكاملة للانفتاح الاقتصادى ، قد أجهزت على النواحى الايجابية التى تضمنها القانون وكان يمكن أن تؤتى ثمارها فى تحقيق تنمية اقتصادية فى واقع المجتمع المصرى . ويشير « بدر عقل » فى هذا الصدد الى أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذى عدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ – والخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى

---

(١) سامية سعيد إمام ، « رأسمالية الانفتاح من أين جاءت وإلى أين » مقالة من مجلة المنار ، سياسية فكرية ، العدد الثانى والثلاثون ، تصدر بالقاهرة : أغسطس ١٩٨٧م ، ص ١٠٠ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

والمناطق الحرة - قد سمح للعرب والاجانب باستثمار أموالهم فى مصر فى جميع المجالات الاقتصادية دون استثناء . وفى نفس الوقت أعطى ضمانات لاحدود لها ضد المصادرة والتأميم وفرض الحراسات على هذه المشروعات . كما أعطاها العديد من المزايا مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج ، وعلى الآلات والمعدات الواردة من الخارج لفترات تتراوح بين خمس سنوات كحد أدنى وخمسة عشر عاما فى بعض المشروعات طبقا لتقدير الهيئة العامة للاستثمار ، والمنوط بها تنفيذ القانون ، كما أعطاها العديد من المزايا مثل الاعفاء من الضرائب، والرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج ، وعلى الآلات والمعدات الواردة من الخارج لفترات تتراوح بين خمس سنوات كحد أدنى وخمسة عشر عاما فى بعض المشروعات طبقا لتقدير الهيئة العامة للاستثمار ، والمنوط بها تنفيذ القانون ، كما سمح القانون للأجانب بإعادة تصدير رأس المال الى الخارج فى شكل أرباح أو رأس مال ، ويمثل ذلك استثناء من القوانين المتعلقة بتداول النقد الأجنبى المعمول بها فى البلاد ، كما حرر القانون كل المشروعات المشار اليها من جميع اللوائح الخاصة بالأجور والمرتبات ، والنقابات ، أو لوائح الفصل والتعيين المعمول بها فى البلاد [1] .

ويأتى فى هذا الصدد أيضا القانون رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٧٤م والذى رخص للقطاع الخاص القيام بأعمال الوكالة التجارية بعد أن كان محصورا فى اختصاص ١٣ شركة وترتب على ذلك أن بلغ عدد التراخيص الممنوحة للقطاع الخاص ٢٦٠٠ ترخيص لشركات تمثل شركات أجنبية . لتقوم هذه التوكيلات بتسويق جميع منتجات تلك الشركات من سلع ، وبخاصة السلع الاستهلاكية والكمالية . وبصرف النظر عن التواجد المحلى من عدمه . ثم تبع ذلك أن أصدر مجلس الوزراء

---

(١) بدر عقل ، توظيف الفساد ، مرجع سابق ، ص ص ٥١ - ٥٢ .

فى الفترة من ١٩٧١م وحتى ١٩٧٦م عدة قرارات تتحدث عن الاستيراد بدون تحويل عمله وبلا قيود مثل : القانون ١١٥ لسنة ١٩٧٥م ، والذى يقضى بجعل الاستيراد مفتوحا أمام القطاع الخاص كما هو بالنسبة للقطاع العام ، وأيضا القرار الوزارى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥م والذى سمح للأفراد باستيراد أى شيء من الخارج عدا ١٨ سلعة قصر استيرادها على القطاع العام ، وتحددت بوجه خاص فى السلع التموينية والغذائية كالقمح ومستلزمات الانتاج [١] .

ويورد « نزية الأيونى » فى هذا الصدد « أن العلاقات المتغيرة بين القطاعين العام والخاص أصبحت تشكل نمطا مألوفا ، بل متقدما بين الكثير من أعضاء المجتمع المشكلين لفئة التكنوقراط الموظفين Official Tecnocrates . إذ ربطوا مستقبلهم بذلك القطاع الخاص . وهم نفس الأشخاص الذين مارسوا التأثير تحت مظله الاشتراكية ، وتولوا التغيير ضد نفس النظام الذى أتى بهم الى القمة كصفوة أرست نفسها فى المجتمع ، بل إندمجوا مع بعض رجال الأعمال وتكاملوا مع العناصر الاكثر مراعاة لتقاليد المجتمع [٢] .

أما القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦م بشأن النقد الأجنبى والذى قصد به تحرير المعاملات فى النقد الاجنبى فى الداخل ، وسمح للأشخاص الطبيعيين بالاحتفاظ بالنقد الأجنبى الذى يحصل عليه من أى مصدر - فقد سمح للقطاع الخاص والأفراد بالاستيراد من الخارج دون تحويل عملة ، أى دون اللجوء الى البنوك ، كما سمح بتوسيع نشاط السوق السوداء للنقد الاجنبى وقيام عدد ضخم من بنوك القطاع الخاص والعام والمشترك ، وفروع البنوك الأجنبية » وقد نشأ تحالف ثلاثى بين هذا الجهاز المصرفى الجديد وبين المستوردين وتجار العملة

---

(١) بدر عقل ، توظيف الفساد ، مرجع سابق ، ص ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) بدر عقل ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح فى أسرع وقت . وعمل هذا التحالف على تحويل مبالغ ضخمة من النقد الأجنبى الى خارج البلاد لتمويل الاستيراد بدون تحويل عملة بمجالاته المشروعة وغير المشروعة ، دون أن يوجهها للاستثمار الانتاجي في الداخل ، وفى هذه الفترة كان تاجر العملة تابعا للجهاز المصرفى ، أى أنه كان محتاجا للائتمان لتحويل تجارة العملة بأن يقترض بالجنيه المصرى حتى يشترى الدولار من المصريين العاملين بالخارج أو من السياح ، ثم يودع هذه الدولارات بحسابات البنوك ويبيعها للمستوردين ويسدد ديونه وهكذا [1] .

ولعلنا نستطيع القول بأن أولى الآثار الاقتصادية السلبية التى ترتبت على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م قد تمثلت فى نص مادته الرابعة التى تقول : « يتم توظيف المال [2] المستثمر فى جمهورية مصر العربية طبقا لأحكام هذا القانون فى صورة مشاركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص فى المجالات وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى المادتين (٢ ، ٣) من هذا القانون [3] » . فقد بدا واضحا أنه بالرغم من أن سماح المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ لرأس المال العربى والاجنبى – قد أتى فى إطار استراتيجية الصفوة الحاكمة ورؤيتها بأن ذلك يمثل طمعا لاجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار فى مصر – إلا أن تتابع الأحداث قد ترك آثارا سلبية على مستقبل القطاع العام فى الأحداث اللاحقة .

---

(1) Nazih N. M. Ayubi., " Implimentation capability and Political Feasibility of the Open door policy in Egypt" Op. Cit.: P. 353 .

(٢) أحمد ثابت « شركات توظيف الأموال والكارثة المنتظرة » مقالة من مجلة اليقظة العربية العدد العاشر ، السنة الثالثة ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٣) الوقائع المصرية (العدد ٢٦) السنة السابعة عشرة ، الصادر فى ٢٧ يونيو ١٩٧٤م ، ص ٧٤ .

وتشير « سامية سعيد إمام » فى هذا الصدد الى أن الزج بالقطاع العام فى الشراكة الخاصة المحلية والعربية والاجنبية ، وقيام شركات توظيف مساهمة وبنوك الانفتاح استمر حتى بلغت ٢١٦ شركة من اجمالى ٥٣٤ شركة أى بنسبة ٤٠٪ وانه فى اطار تلك الشراكة ضاعت الشراكة ضاعت الحدود الفاصلة بين رؤوس الأموال المستثمرة ، ولم تؤت ثمارها الايجابية فى واقع الاقتصاد المصرى القومى . بل إن بعض الشركات الاجنبية مثل الشركات الإيرانية دخلت فى مرحلة التأسيس على أنه رأس مال مصرى خالص بهدف التمتع بمزايا الإعفاء الضريبى الذى وصل الى ثمانى سنوات . ومن ثم وفى إطار هذا التشابك بين رأس المال العام المحلى ، والخاص ، حدثت الخسارة فى معظم وحداته ، وقلة السيولة النقدية فى ضوء سياسة الشراكة التى كانت تتم عبر ثلاثة منافذ أولها - تحويل فائض التمويل الذاتى شركات القطاع العام التى تحقق ربحا إما الى البنوك الاستثمارية الخاصة أو بنوك القطاع العام مقابل الحصول على سعر فائدة أعلى . ثانيا - تمثلت المشاركة الكبرى للقطاع العام بأصول ثابتة من أراضى ومبانى وآلات عينية ، وبالتالى فلم تمثل استثمارا على المستوى القومى . ثالثا - قيام بعض وحدات القطاع العام الخاسرة بإيداع حصصها الاستثمارية المدرجة فى الخطة فى البنوم الاستثمارية ، فى حسابات جارية لتحقيق فائدة أعلى لتقع فى تناقض غريب [1] .

ولعلنا نستطيع القول أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - والخاص بإستثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة - قد اتخذ مسارا رأسماليا بالاقتصاد المصرى مما تمخض عنه نظم اقتصادية جديدة مثل (شركات توظيف الأموال ، والمشروعات المشتركة ، وبنوك الاستثمار والأعمال) ، كما تمخض عنها فى ضوء تحالفات المصالح وارتداء عباءات الأيديولوجية والدين ظهور طبقة طفيلية من تجار العملة والوسطاء

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٧ - ١٨٨ .

الذين سيطروا على نشاطات تلك النظم الاقتصادية الجديدة . وقد أدت ممارسات تلك النظم والفئات الطفيلية الى تغييرات جذرية فى النظام الاقتصادى المصرى ، بل أصبح يمثل مرادفا للاقتصاد الرأسمالى الحر ونقيضا لإشتراكية الستينات .

ويشير « على الصاوى » فى هذا الصدد الى أن تلك السياسة قد اتسمت بغياب درجة من التوازن فى هيكل بناء الاقتصاد المصرى . وذلك نتيجة لتزايد الوزن النسبى لقطاعات تعتمد على الخارج مثل : تحويلات المصريين بالخارج ، وعوائد البترول ، والسياحة ، وقناة السويس وذلك فى مقابل تدهور أوضاع القطاعات الانتاجية الاساسية كالصناعة والزراعة . كما أختل هيكل العمل والدخول لصالح القوى الرأسمالية سواء فى الداخل أو فى الخارج مما أدى الى الاضرار بأصحاب الدخول المحدودة من الجماهير . فقد هبط نصيب الأجور من الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٧٤م - ١٩٧٩م الى ٣٩,٥ ٪ مقابل إرتفاع الأرباح والفوائد من حقوق التملك من ٥٣,٥٪ الى ٦٠,٥٪ ويضاف الى ذلك الاعتماد على الاستدانة من الخارج كوسيلة لتقرير الاستهلاك والانفتاح الاستيرادى على حساب فرص الانتاج الوطنى القائم [١] .

كما جاء المقتل الثانى للاقتصاد المصرى فى ظل تلك السياسات الانفتاحية فى ضوء تحجيم القطاع العام مقابل اطلاق العنان للقطاع الخاص ، فقد انخفض حجم استثمارات القطاع العام من اجمالى الاستثمارات من ٩٠٪ فى أوائل السبعينات الى ٧٧٪ فى عام ١٩٧٩م . وذلك فى ضوء التخطيط القومى ، وازدياد نفوذ الطبقة الطفيلية والعمل على زيادة أرباحها من خلال الترويج للتوجه الاستهلاكى اللا منتج ،

(١) على الصاوى ، « حول تنمية قدرات الامن القومى المصرى والبعد الاقتصادى » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد الثامن) السنة الرابعة ، القاهرة : أغسطس ١٩٨٨م ، ص ٩٩ .

كما زاد من خطورة الوضع الاعتماد على القطاع الخاص فى العمليات الاستيرادية مما أدى الى زيادة فى حجم الاستهلاك دون زيادة مقابلة فى الانتاج. بل أصبح هناك مزيد من الاعتماد على الخارج وإستيراد مظاهر التضخم ، وانخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة إتباع سياسة تعويم الجنيه المصرى ، والاستيراد بدون تحويل عملة ، وإرتفاع نسبة العجز فى موازين التجارة والدفع [1] .

وهكذا وضحت تلك الآثار السلبية التى تركتها تلك الطبقة الطفيلية فى واقع الاقتصاد المصرى من جراء إستغلالها للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ومجموعة القوانين الاستثمارية المعدلة والمكملة له والتى أخرها القانون رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الاستيرادوالتصدير[٢*] وتجدر الاشارة الى أن الذى ساعد تلك الطبقة الطفيلية على التغلغل فى الواقع هى التوجهات الرأسمالية الخاصة بصفوة الحكم العسكرية نحو الاقتصاد الغربى . وكان ذلك ظنا منها أن تلك التوجهات ستساعد فى تقديم حلول لمشاكل المجتمع الاقتصادية ، فى

---

(١) على الصاوى ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد (٢٢٥ تابع ٩ ، الصادر فى الأحد الموافق ٢٩ شوال ، اكتوبر ١٩٧٨م ، ص (١).

* فقد قررت اللائحة فى مادتها الأولى بالترخيص لتأسيس بنك الائتمان الدولى كشركة مساهمة مصرية للقيام بكافة الأعمال المصرفية أيا كانت طبيعتها وبالعملات الحرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ، وبرأسمال قدره ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى والمعادل لمبلغ ٢٩١٣٠٥٠ جنيها . وتبلغ نسبة مشاركة كل من الجانب المصرى والجانب الاجنبى ٥٠٪ من أجمالى رأس المال وتؤدى بالدولار الامريكى المقوم بالسعر الرسمى . وذلك طبقا لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ، والصادر بنظام إستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، والقوانين النافذة والعقد والنظام الاساسى المرافقين ، والمادة الثانية : تتضمن أنه لايترتب على هذا القانون منح أى احتكار أو امتياز للشركة .

حين جاءت تلك السياسة بمسارات استهلاكية غير منتجة فى مجالات الاستثمار التى أوجدتها تلك القوانين الإستثمارية . فقد لوحظ أن تلك الطبقة الطفيلية قد احتوت شركات الاستثمار الخاصة بتوظيف الأموال - وليس المساهمة - كما لوحظ أنها قد سطرت فى ضوء علاقات التحالف والمصالح مع البيروقراطية البرجوازية على أنشطة بنوك الاستثمار والأعمال ، وأيضا بنوك الائتمان التى أنشئت فى ظل سياسة الانفتاح « بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ »[١] .

كما وضحت أيضا الآثار السلبية لتلك الطبقة الطفيلية المتشعبة فى بنية إقتصاد السبعينات فى إطار سيطرتها على تجارة النقد الأجنبى بوسائل متعددة ، ومتغلغلة فى جهاز الدولة والقطاع العام . وتذكر « سامية سعيد » فى هذا الصدد « أن ذلك قد تم من خلال الاتجار فى لسوق السوداء ، وفرض العمولات والسمسرة . واستغلال النفوذ لدى المسئولين بالدولة والقطع العام . فقد جاء فى السبعينات حكم محكمة القيم العليا أن ثروة « رشاد عثمان » حتى عام ١٩٧٦م كانت نصف مليون جنيه ، ثم قفزت الى ٦٨ مليون جنيه حسب المركز المالى له حتى عام ١٩٨٢م . أى أنها زادت بمقدار ٦٧,٥ مليون جنيه على مدى ست سنوات ... كما أشارت لجنة الجرد الأولية التى شكلها جهاز المدعى العام الاشتراكى الى أن ثروة « عصمت السادات » وزوجاته قد بلغت أكثر من ١٨٠ مليون جنيه »[٢] .

كما بدأ أيضا أن النشاطات السلبية لتلك الطبقة المتغلغلة فى البنية الاقتصادية الجديدة للمجتمع المصرى قد اتخذت لها غطاءات أيديولوجية ودينية - فى ضوء تحالفاتها السياسية ومصالحها مع قيادات الدولة

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد (٦ تابع) السنة العشرون ، الصادر فى ٢٢ صفر ١٣٩٧ الموافق ١ فبراير ١٩٧٧م .

(٢) سامية سعيد إمام ، رأسمالية الانفتاح من أين جاءت والى أين ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

والقطاع العام – وقد جاء ذلك مسايرة لإتجاه قوة الحكم العسكرية نحو مهادنة الجماعات الدينية ، وفى محاولة لجذب إستثمارات الأموال المحلية والعربية . وقد وضح ذلك كما يشير « أحمد ثابت » و « سامية سعيد » فى حجم التدخل بين البنوك « المسماة إسلامية » ، وبين رأسمالية الانفتاح البيروقراطية ، والفئة الطفيلية . حيث قامت بإنشاء بنوك إسلامية خاصة فى الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى . وذلك فى محاولة لتشجيع الرأسماليين كرجال أعمال مسلمين قادرين على تكوين بنوك خاصة يحفظون فيها ودائعهم ويقترضون منها لمباشرة أعمالهم وتجارتهم ، تحت شعار البركة . وقد تلاحظ أن هذا الشعار الأخلاقى « البركة » كان المنطلق الفعلى لشركات بيوت تجميع الاموال والتى كتبت فى صدور إعلاناتها « البركة وراء النجاح » . ومن الغريب أيضا أن نجد أن أهداف هذا البنك الاسلامى للتنمية ثم مجموعة البنوك الاسلامية التى سعى لإنشائها قد تمثلت فى توثيق العلاقات المالية مع هيئات التمويل الدولية : مثل صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، وهما اللذان يحققان فى الواقع سيطرة الولايات المتحدة ماليا وسياسيا . وهما الجهتان اللتان ينظر اليهما على أنهما المسئولان عن مظاهرات الطعام والاصطرابات السياسية فى الدول التى خضعت لشروطهما ، وبصفة خصة مصر ، وتونس ، والمغرب ، والبرازيل ، والأرجنتين ، وزامبيا ، وبيرو [1] .

وأخيرا يمكن أن ننتهى الى أن تأسيس بنك فيصل الاسلامى ونشاطاته الاستثمارية الاقتصادية فى مصر يأتى فى هذا الاطار ممثلا لتحالف البنوك المسماة بالاسلامية مع رأسمالية الانفتاح البيروقراطية فى القطاع العام ، والطبقة الطفيلية ، فقد أنشىء البنك كما أوضح « عادل غنيم » وفقا لقانون إستثمار رأس المال العربى والاجنبى . سواهم رأس

(١) سامية سعيد إمام ، « شركات توظيف الأموال فى مصر وبدايات غريبة وأصابع خفية » مقالة من مجلة المنار ، العدد الثامن والثلاثون ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

المال المصرى الخاص بنسبة ٥١ ٪ فى مقابل ٤٩ ٪ لرأس المال السعودى الخاص . ويتألف مجلس إدارته من ١٥ عضوا منهم ثمانية مصريين وسبعة سعوديون . ويعكس تشكيل مجلس الادارة وتركيب رأس المال العلاقات الوثيقة بين قيادات الطبقة الحاكمة المصرية وأمراء النفط ، ورجال الأعمال السعوديين والمصريين . وقد تلاحظ أن طابع الاستثمارات قصيرة الأجل فى المرابحات والمضاربات قد علت على نشاطات البنك فى مقابل الاستثمارات طويلة الاجل فى مجالات التجارة والمقاولات والاسكان والبنوك . وهو ما يعكس الطابع لتجارى المضارب للبنك ونشاطه . بالاضافة الى تبنيه أيديولوجية إقتصادية إسلامية مناهضة للربا لتبرير نشاطه المضارب . وأيضا لإخفاء الطبيعة الرأسمالية الطفيلية التى سادت أنشطة تلك البنوك الاسلامية سواء فى مصر أو على الصعيد العربى والاسلامى [١] .

وهكذا وضحت النظم الاقتصادية الخاصة بالشراكة والتداخل بين رأس المال العام والخاص فى المجالات الاقتصادية - التى ترتبت على القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م - وشكلت أهمية كبرى فى سعى الطبقة الطفيلية الرأمالية الجديدة ، لتكون أحد الأسباب الرئيسية لضعف القطاع العام أولا ، ثم لضياع الحدود والمعالم فى بناء الاقتصاد المصرى . وقد جاء ذلك فى ضوء « التلاحم بين التغييرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية التى أفرزتها فترة السبعينات والتى تضع بين مصاف أهدافها تحقيق التنمية وتدبير الموارد المالية لها ... وتكثيفا فى الاعتماد على الموارد الخارجية والتى ارتبط معظمها بالغرب ، وبخاصة الولايات المتحدة . وقد يوازى مع هذا الاتجاه إرتفاع الاهمية النسبية للقطاع الخاص والاستثمارات العربية والاجنبية [٢] .

---

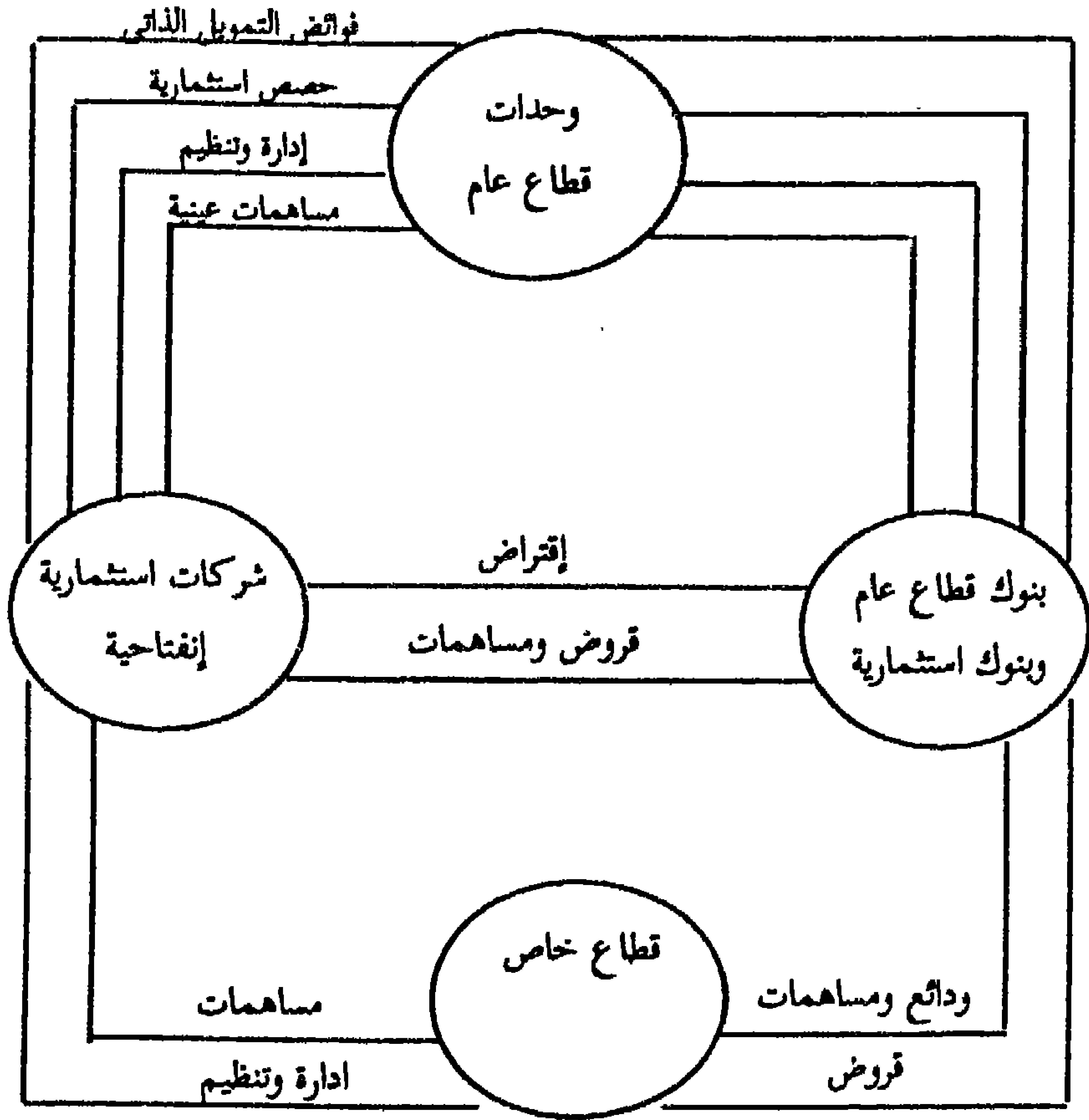
(١) عادل غنيم ، التموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة » ، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، حتى ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٢) أمانى قنديل ، «جماعات المصالح السياسية الخارجية» دراسة لدور رجال الاعمال فى مصر » مالة عن مجلة المستقبل العربى ، العدد (١٢٨) بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، اكتوبر ١٩٨٩م ، ص ٨٥ .

وأخيرا يمكن لنا الاتفاق مع « مالكولم كير » Malcolm H. Keer بصدد تقيمه للآثار الاقتصادية المترتبة على القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م . والتى جاءت فى إطار تقيمه للآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة السلام بوجه عام لدى « اسلادات » ، ووصف سياسة الانفتاح أو الباب المفتوح Piece of Sadat's Domestic Policy- The Open door or Infitah.

فقد أشار « مالكولم كير » بصدد تلك الآثار الى أنه بالرغم من أن تلك السياسات تبشر بتحرير القطاع الخاص . وذلك باعتبار أن القطاع الخاص من خلال الاستثمار الأجنبى تكون له القدرة على تنمية المساعى الانتاجية ، الا أن الأنشطة التى اتخذتها الطبقة الجديدة فى الواقع ، تمثلت فى السعى نحو ملكية العقارات الثابتة ، والخدمات السياحية ، واستيراد الترف ، وغيرها من الأنواع التى لاتقدم إلا القليل فى بناء القدرات الانتاجية للدولة ، كما أن الاستثمارات الاجنبية فى مشاركتها المساعى المحلية قد انشغلت باتجاهات متنوعة غير إنتاجية . وهذا يعنى أن الانفتاح فى الدول التى تبنته ذهبت أنشطته فى الغالب لفائدة أفراد معينين ، وبالتالى فهم يشكلون جماعة ذات اهتمامات خاصة ، وتتجه الى ممارسة الضغط على القرارات السياسية الخاصة بنظام الحكم ، وفى إقناع الحكومة بأن أحوال الدولة القائمة مرضية تماما [1] .

(1) Malcolm H. Keer., " Egypt and the Arabs in the Future : Some Scenarios" In Malcolm H. Keer & El Sayed Yassin., (eds.) Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and tjhe New Arab Order., The American University in Cairo Press.: 1982. PP. 451- 452 .



ويوضح الرسم خريطة السياسة القتصادية المصرية فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٠م فى ضوء علاقات المصالح والتداخل بين رأس المال ، ورأس المال العربى والاجنبى فى مجالات الاستثمار المختلفة . فقد منحت على سبيل المثال جمعية رجال الأعمال المصرية عضوية شخصية لرؤساء مجالس إدارة مشروعات القطاع العام . كما اشتركت بعض العناصر الفنية فى مجال التنظيم والادارة ، والاستثمارات القانونية والمحاسبية والاقتصادية مثل (مجدى حشيش ، عبد العزيز حجازى ، عبد الفتاح السلقانى)[١] .

---

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص

ويشير « أحمد ثابت » و « سامية سعيد » الى أن هذا التداخل فى ضوء علاقات المصالح - والذى يعد نتيجة للتطبيق الخاطىء لسياسة الانفتاح والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م - قد أفضى فى أحد جوانبه الى أن أصبحت البنوك الاستثمارية فى خدمة شركات توظيف الاموال . واصبح العمل فى صالات البنوك العامة الاستثمارية أمرا عاديا فى ضوء علاقات المصالح المتبادلة بين هذه الشركات والعديد من أجهزة الدولة التى تعاملت معها بقصد الحصول على العملات الاجنبية . وقد اعتبر البنك الوطنى للتنمية بمثابة القناة الشرعية لتسريب أموال الدولة والقطع العام الى هذه الشركات مثل : مشاركة الريان فى بنك الجيزة الوطنى بنسبة ٣٠٪ فى مشروعات انتاج البيض والدواجن ، وفى بنك الدقهلية شارك فيه « السعد » وذلك دون مراجعات مالية أو حسابية لهذه الأموال. ومن المثير أن مراجع الحسابات الرئيسى لشركة « الريان والسعد » هو نفسه مراجع ومحاسب شركات « عثمان أحمد عثمان » رائد التنمية الشعبية فى مختلف المحافظات والبنوك التى تساهم فيها تلك الشركات . كما احتكرت تلك الشركات الخاصة بتجميع الأموال بمساعدة بنوك الدولة والبنوك الاستثمارية أصول شركات قائمة بالفعل وصناعات موجودة مثل سوق السيارات ، وتجارة الاعلاف وخاصة الذرة الصفراء - الى حد شراء شركة « السعد » لجزء من انتاج شركة النصر للسيارات ، وكذلك بيع الثلاجة زانوسى - وانتهى الأمر الى تدويل رؤوس الأموال الوطنية وتدويل المدخرات من خلال تصديرها الى المراكز الرأسمالية الكبرى ، وربطها بالأسواق العالمية الكبرى فى لندن وزيورخ ونيويورك . وهى ظاهرة تهدف الى السيطرة على الموارد الوطنية والتحكم فى عملية التراكم الرأسمالى فى الداخل ، ثم تلجأ أنظمة الحكم فى البلدان النامية مثل مصر الى الاقتراض من تلك المراكز الغربية وبنوكها وهيئاتها المالية بمساعدة القوى المتحالفة معها فى الداخل . وقد تم تدويل المدخرات المصرية وتصديرها على سبيل المثال من خلال ارتباطات عربية ودولية

وثيقة الصلة بشركة الشريف للبلاستيك التى تساهم بمبلغ ٦ مليون دولار فى البنك الاسلامى الدولى ، وأيضا شركاته فى البحرين ودبى ، وشركاته الاستثمارية الثلاثة بالاشتراك مع رأس المال السويسرى الخاص . كما أنشأ الريان أربع شركات فى خارج البلاد فى جنيف ، ونيوجرسى بالولايات المتحدة ، وبنك فيصل الاسلامى بقبرص [١] .

الآثار الاجتماعية المترتبة على القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ومجموعة القوانين المعدلة والمكملة له :

واذا ما زنتقلنا الى مناقشة الآثار أو النتائج الإجتماعية التى انعكست على بنية المجتمع المصرى نتيجة للممارسات التى اتخذتها المسارات الاقتصادية لتطبيق القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ، والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧م . وأيضا مجموعة القوانين المكملة والخاصة بتنظيم الاستيراد والتصدير ، وحيازة النقد الاجنبى والتعامل معه – والتى أدت الى وصف السياسة الاقتصادية التى أتبعتها صفوة الحكم العسكرية بسياسة الباب المفتوح The Open door أو الانفتاح Infitah تجدر الإشارة الى « أنه قد نشرت أعمال اقتصادية هامة وجادة حول سلبيات الانفتاح الجديد من النواحى الاقتصادية ، ولكن قلة من الدراسات المنشورة قد عالجت الآثار الاجتماعية لهذه السياسة الاقتصادية الجديدة [٢] .

وسوف تتضمن معالجتنا للآثار الاجتماعية الناجمة عن القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م فى بنية المجتمع المصرى ، ماسمى بطبقة الرأسمالية الطفيلية فى بناء الهرم الاجتماعى المصرى . ثم تناول ما أطلق عليه نمط العائلية فى البناء الطبقى الاجتماعى والذى شكل واجهة للنشاط

---

(١) سامية سعيد إمام ، أحمد ثابت ، شركات توظيف الأموال فى مصر : بدايات غريبة وأصابع خفيه ، مرجع سابق ، حتى ص ٧٧ .

(٢) على فهمى ، « الاعلام والثقافة : المعادلة المعكوسة ، مقالة من مجلة المنار ، العدد الثالث والثلاثون ، القاهرة : سبتمبر ١٩٨٧م ، ص ١٢٤ .

الاقتصادى فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م . وأخيرا تناقش ملامح الصراع الطبقى الذى ظهر نتيجة لطيغان القيم الاستهلاكية المادية، وظهور فئة طفيلية إستغلت سياسة الإنفتاح لصالحها على حساب بقية الطبقات الاجتماعية الأخرى .

وعلى أية حال فإن مناقشة الآثار الاجتماعية المترتبة على السياسات الانفتاحية التى جاء بها القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م) - يعكس أبعادا كبرى لها صلات وثيقة بالتركيب الاجتماعى الطبقى للمجتمع المصرى قبل الثورة وخلالها ، وحتى منتصف السبعينات . حيث تذكر « سامية سعيد » فى هذا الصدد أن المجتمع المصرى ومنذ منتصف السبعينات قد شهد تحولات كبرى نتيجة السياسات الانفتاحية ، والتى عكست تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة . وأن أهم هذه الأثار أو النتائج الاجتماعية هو بروز طبقة جديدة على قمة الهرم الاجتماعى وتمكنت أن تستحوذ على السلطة والثروة معا . وقد انتهت الى تحديد ثلاثة روافد أساسية كان لها دور كبير فى إبراز تلك التكوينية الاجتماعية أو الطبقية الجديدة وهى : أولا - الرأسمالية القديمة - التى كانت توظف أموالها قبل الثورة فى استثمار الصناعة والتجارة والمصارف والزراعة . وعندما جاءت صفوة الحكم العسكرية فى السبعينات تم استدعاء تلك الطبقة لتستأنف دورها فى ظل السياسات الجديدة ، مع إلغاء الحراسة وإعادة الأموال لمن طبقت عليهم . ثانيا : عناصر البرجوازية البيروقراطية - وهى التى تقلدت مراكز هامة داخل جهاز الدولة والقطاع العام ، وحققت ثروات ضخمة بطرق مشروعة أو غير مشروعة قبل حكم صفوة السبعينات وعندما جاءت الى الحكم سعت الى دفعها للتخلى عن مركزية الدولة والتوجه نحو فتح الاقتصاد المصرى على مصراعيه [1] . ثالثا

(١) سامية سعيد إمام ، « رأسمالية الانفتاح : من أين جاءت وإلى أين تمضى » مقالة من مجلة المنار ، مرجع سابق ، ص ص ٨٩ - ٩٠ .

: الجناح الذى يشارك فى تلك التكوينة الاجتماعية الجديدة ، وساعد على تشكيلها ويعد أسوأ ما أضيف الى تلك التكوينة الجديدة متمثلا فى الجناح الطفيلى لرأسمالية الانفتاح القتصادى ، بمعنى أنه كان مرادف « لظواهر الاستغلال ، والفساد ، والكسب غير المشروع ، والحرام ، واستغلال النفوذ السياسى والادارى ، والعمل غير المنتج »[1] .

ونرى من الأهمية أن نتعرف على تلك الطبقة أو التكوينة الاجتماعية الطفيلية ، وبعد تفشيها فى النسيج الاجتماعى المصرى فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى – والتى جاء بها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م – وذلك بهدف الوقوف على أبعادها وآثارها الاجتماعية السلبية فى فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية . فقد اعتبر غالبية الباحثين أن النشاط الطفيلى هو الذى يقوم على استغلال الغير للحصول على دخل أو ثروة أو قيمة دون وجه حق ، وكذلك فى العيش على حساب الآخرين مما يستنذف طاقاتهم ويضعف فرصهم فى النمو والترقى . وأن من خصائصه أنه نشاط ناقل للثروة ومجالة الأساسى التبادل ، أى خارج نطاق الانتاج للثروة أو القيمة ، وعادة ما يتم هذا النقل اغتصابا أو بالتراضى القانونى وبالتالى فهو فى الغالب يركز على نقل الثروة من شخص الى أخر وإعادة توزيعها دون أى إضافة الى الثروة الكلية للمجتمع ، وبالتالى فإن حالات فرض النفس على الغير فى الولائم والأغراس تعد اغتصابا ، أما الظروف التى تهيىء الفرصة لقيام تبادل غير متكافىء دون أن يكون عليه غبار من الناحية القانونية ، فهو نشاط طفيلى يتم بالتراضى[2] . وقد وصفت هذه التكوينة الاجتماعية أنها ليست لها جذور على الاطلاق ، وأنها تمثل قطط سمان أو أبقار ثمان فى نسيج المجتمع المصرى ، وتراوحت تقديراتها حتى عام ١٩٧٥م ما

(١) إبراهيم العيسوى ، « الطفيلية فى المجتمع المصرى » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد العاشر ، السنة الثالثة ، القاهرة : أكتوبر ١٩٨٧م ، ص ٨١ .

(٢) نفسه ، ص ص ٨١ – ٨٢ .

بين ٣٠٠ الى ٥٠٠ مليونير في مصر ، كما عددها ممتاز نصار عضو مجلس الشعب في عام ١٩٨١ م بـ ١٧ ألف مليونير في بلد تعيش فيه خمسة ملايين أسرة على متوسط دخل قدره ثلاثون دولار في الشهر [١] .

كما ذهب « على الصاوى » في تحديده للآثار السلبية التى تركتها تلك الطبقة البرجوازية الطفيلية التى اعتلت قمة الهرم الاجتماعى وتركت آثارا سلبية في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ونسقه القيمى . وذلك بناء على أن سياسة الانفتاح لم تكن مجرد نظام إقتصادى أخذت به صفوة الحكم العسكرية . بل أحدثت تحولا خطيرا في بنية المجتمع ونسقه القيمى . كما أحدثت هزة عنيفة أسفرت عن ظواهر مرضية خطيرة، أولها تفكك البنية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء تجسيد الصفوة الحاكم لعلاقات التبعية والاستقطاب التى تشكل جوهر التخلف ، والتى مارست في ضوءها تلك التكوينة الاجتماعية نشاطاتها الطفيلية ، كما انتهت بتبديد الثروة القومية في إطار انماء الأنماط الاستهلاكية ، أو الاتجاه نحو الاستثمار العقارى ، وقد أدى ذلك الى الترويج للإنتهازية والميول الفردية على حساب المصلحة العامة، والى اتساع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية من ناحية وتعميق التبعية للخارج من ناحية أخرى [٢] .

وقد أمكن ملاحظة العديد من مظاهر الآثار الاجتماعية السلبية والتى ارتبطت بنشاطات تلك التكوينة الاجتماعية الرأسمالية الطفيلية على تعدد أنشطتها وتنوعها ، وقد عددها الاستاذ « على فهمى » في إطار اختلال نسق القيم . والذى تمثل في ازدياد الطموح الاستهلاكى

---

(١) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

(٢) على الصاوى ، « حول تنمية قدرات الامن القومى المصرى » : البعد الاقتصادى ، مقالة من مجلة اليقظة العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٠ – ١٠١ .

وما صاحبه من سيادة قيم الحصول على المادة بأى وسيلة ، فضلا عن تشجيع الانتهازية والعنف والاحتيال والتدليس . هذا فضلا عن فقدان القدوة الحسنة من خلال النماذج السيئة التى اعتلت القمة فى إطار علاقات القرابة والمصاهرة مع ذوى النفوذ .ويضاف الى ذلك أيضا جنوح الاعلام والثقافة عن قيم الحق والصدق وعدم المصارحة مع تنامى ظاهرة الفساد الإدارى على كافة الأصعدة (١) .

وبصدد تنامى الآثار الاجتماعية نتيجة الممارسات الخاطئة لتطبيق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م - والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧م - من قبل طبقة رأسمالية الانفتاح الطفيلية ، ويشير « نزية الأيونى » الى أن ظواهر الفساد الادارى والرشوة والانهيار فى أخلاقيات العمل قد انتشرت بطرق غير قانونية فى مجال الوظيفة العامة بهدف الكسب الخاص بغير حق . وقد تمخض عنها نتائج مخزية تتعلق بمشكلات إدارية وسياسية ، وأصبح منذ بداية السبعينات يتطرق الفساد الى مجالات البيرقراطية المعروفة من : رشوة ، ومحاباة الأقارب ، والتزوير ، والسرقة والاختلاس ، وتهريب البضائع . كما أصبحت معدلات الفساد كبيرة فى المجالات المالية والاقتصادية مثل المعاملات الجمركية ، والضرائب ، والاستيراد والتصدير ، والقروض ، والتموين . كما أدادت ظاهرة السمسرة والبقشيش فى السوق ، وتفشت ظاهرة السرقة والاختلاس ثم إشعال النار فى ممتلكات القطاع العام والمؤسسات الحكومية فى فترة الجرد السنوية واعداد الميزانية من نوفمبر وحتى مارس (٢) .

---

(١) على فهمى ، « الاعلام والثقافة » : المعادلة المعكوسة » مقالة من مجلة المنار ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(2) Nazih N. M. Ayubi., :" Implimentation Capability and Political Feasibility of the Open door policy in Egypt" In Malcolm H. Keer & El Sayed Yassin., (eds) Rich and poor States in the Middle East: Egypt in the New Arab Order., Egypt : The American University in Cairo Press.: 1982. P. 393 .

ويضيف « نزية الأيونى » أن طبقة الموظفين البيروقراطيين كان لها دخل كبير فى مجال الفساد البيروقراطى وإشعال تلك الحرائق ، ولم يضيروا سوى بالنقل من مراكزهم . وقد وصلت حالات الكسب غير المشروع فى اطار هذا التراخ والتسبب ٤٠ ألف حالة فى ملفات الوظائف العامة . ومما ينذر بالخطر أن هذا الفساد قد شمل المشخصيات العامة والذين يمثلون القدوة للجماهير - مثل نواب رئيس الوزارء ، والوزارء ، ورئيس الهيئة العامة للشئون الاسلامية ، ووزير الاقتصاد ، ووزير الكهرباء ، ورئيس هيئة الطيران وقد سجلت وثائق الأمن العام أن جريمة الاختلاس المتعلقة بالمصروفات والاعتمادات المالية سجلت أعلى معدل من بين سجل الجرائم المسجلة فى عام ١٩٧٥م وعلى سبيل المثال فقد وصلت فى القاهرة : جريمة الرشوة ١٢ ٪ ، والاختلاس ٧,٧ ٪ وفى الاسكندرية : الاختلاس ٥٥ ٪ ، والتزوير ٦,٣ ٪ ، والرشوة ٣,٥ ، وفى السويس : الرشوة ٢٣,٥ ، والاختلاس ١٥,٤ ٪ ، وفى بور سعيد : الرشوة ٢٠ ٪ . كما أوضح تقرير الأمن العام لعام ١٩٧٨م ارتفاع خطير فى معدلات تلك الجرائم ، وبوجه خاص : الحريق ، والتزوير المتعلق بمستندات السفر للعمل بالأقطار العربية [1] .

ونستطيع القول أن ظهور تلك التكوينة الاجتماعية الجديدة ، أو ما أطلق عليه برأسمالية الانفتاح بروافدها المتعددة (الرأسمالية القديمة ، البرجوازية البيروقراطية ، ورأسمالية الانفتاح الجديدة) تم تربعها على قمة الهرم الاجتماعى فى حكم صفوة السبعينات العسكرية - ثم سعيها لتحقيق الثراء الفاحش بطرق مشروعة وغير مشروعة على حساب الطبقات الأخرى - قد أدى الى نوع من الصراع الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية ، فى إطار اختلال نسق القيم . وسيادة قيم الانفتاح الجديدة . فقد أدى ظهور تلك التكوينة الاجتماعية الجديدة فى ضوء سياسة

(1) Nazih N. M. Ayubi., Ibid., PP. 494 - 395 .

الباب المفتوح كما يورد « عبد القادر شهاب » إلى إعادة توزيع الثروة والممتلكات بطريقة خاطئة لتتركز مرة أخرى في أيدى عدد محدود من الأفراد والعائلات ، وهو الأمر الذى يهدد بإختلال البنيان الطبقى الاجتماعى للبلاد » [١] .

كما أوضحت « هدى عبد الخالق » فى مقالتها عن سياسية الباب المفتوح فى مصر The Open door Economic Policy in Egypt أن ظهور تلك التكوينة الاجتماعية قد أدى الى تمركز شديد للثروة فى ضوء الظروف التى أتاحها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ، فقد تبع ذلك توجها نحو إعادة توزيع الدخل القومى ما بين الأجانب والرعايا الوطنين بنسبة عشرة إلى سبعة فيما يتعلق بمشروعات الانفتاح من ناحية ومن ناحية أخرى فى ضوء الأتاوات والمعاملات الجمركية المتفق عليها . وذلك استنادا إلى أن مشاركات تلك الطبقة الطفيلية فى مشروعات الانفتاح قد نهضت على روابط عائلية . والمتابع للقرارات الجمهورية والوزارية لقيام تلك المشروعات يكتشف إستحواذ أسر معينة عليها مثل : « عثمان أحمد عثمان » ، « محمد محمود » ، « ماريا عبد الوهاب » ، « حماد الباسل » ، و « الأحول » وان كانت بعض من تلك المشروعات الانفتاحية قد وفرت وظائف برواتب مغرية للخريجين من مدارس اللغات الأجنبية التى أتاحتها تلك الأسر لأبنائها . ولكن بقيت تأثيرات تلك المشروعات الانفتاحية بالنسبة لأولاد الأسر الفقيرة متدنية جدا ، وهو ما يشكل توزيع سيىء للدخل ولسير الحراك الاجتماعى ، وبالتالى يؤثر على الاطار الاجتماعى والسياسى بوجه عام [٢] .

---

(١) عبد القادر شهاب ، « شركات توظيف الأموال ومستقبل الاقتصاد المصرى » مقالة من مجلة المنار ، العدد الثامن والثلاثون ، القاهرة : فبراير ١٩٨٨م ، ص ٨٧ .

(2) Gouda, Abdel-Khalek., "The Open door Economic Policy in Egypt: Its Contribution to Investment and its Equity Implication" In Malcolm H. Keer & El Sayed Yassin., (eds) Rich and poor states in the Middle East: Egypt in the New Arab Order., Egypt: The American University in Cairo Press., 1982. P. 393 .

وفيما يتعلق بالدور الذى لعبته خاصية العائلية – وهى ظاهرة اجتماعية غلبت على النشاطات الاستثمارية التى خلفها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م . والقانون المعدل له برقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧م – وما أفضت اليه من تركيز شديد للثروة فى يدها ، وتوزيع غير عادل للثروة فى ظل سياسة الباب المفتوح الاقتصادية ، أوضحت « سامية سعيد » فى مقالتها عن الرأسمالية المصرية فى ظل الانفتاح وتكريس ظاهرة العائلية أن ظاهرة العائلية تعتمد على المقام الأول على علاقات الدم والقرابة والنسب والمصاهرة . وذلك بغض النظر عن اعتبارات الجنسية ، وتضم الزوج والزوجة والأبناء القصر والبالغين ، وأشقاء الزوج ، وأشقاء الزوجة ، وزوجات الأبناء وأزواج البنات . وأنه من الملفت للنظر أن الرأسمالية القديمة التى كونت شركات عائلية قبل ثورة ١٩٥٢م قد عادت بعد ٥٣ عاما على قيام الثورة بنفس أسماء مؤسسيها ، كما توطدت العلاقة بينهم من ناحية وبين رجال السلطة الحاكمة ، وخاصة بعد اندماج جهاز الدولة بأكمله فى شراكة رأس المال الخاص والمحلى ، والعربى والأجنبى . ومن الأمثلة الصارخة على سيادة ظاهرة العائلية فى الأنشطة الاستثمارية المترتبة على السياسات الاقتصادية الجديدة . تلك الشبكة القوية من علاقات المصاهرة بين عائلة «عثمان أحمد عثمان » التى أسست وساهمت فى عدد ١٥ شركة . وعائلة « سيد مرعى » التى أسست وساهمت فى عدد ٦ شركات ، وعائلة « عبد المنعم الصاوى » التى ساهمت وأسست أربع شركات ، وعائلة « حسب الله الكفراوى » التى أسست وساهمت فى ٨ شركات ، وعائلة « مدكور » التى أسست وساهمت فى ٤ شركات ، ثم عائلة « السادات » التى أسست وساهمت فى ٣ شركات [1] .

---

(١) سامية سعيد إمام ، « الرأسمالية المصرية فى ظل الانفتاح وتكريس ظاهرة العائلية ش مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الرابع ، السنة الثالثة ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٧م ، ص ص ٦٢ – ٦٤ .

وتنتهى « سامية سعيد » الى أن ما يزيد من خطورة خاصية العائلية تلك ، والتى اتسمت بها رأسمالية الانفتاح أنها تضمنت تشابكات وتحالفات عائلية ممتدة تضم روافدها الثلاثة فى ضوء علاقات النسب والمصاهرة ، بل أنه أصبح من الصعب الفصل بين من يسيطرون على الشركات المساهمة وغير المساهمة ، ومن يسيطرون على شركات الأموال والأشخاص الصغيرة ، ومن يسيطرون على تجارة التوكيلات فى مصر ومن يدير تلك الشركات والمشروعات ، وبالتالى أصبح المجتمع المصرى فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية أشبه الى حد بعيد بمجتمع قبل الثورة ، تسيطر عليه قلة من العائلات وتتربع على قمة الهرم الاجتماعى ومستحوذة على السلطة والثروة معا ، وهو ما أدى الى ازدياد الفقير فقرا والغنى أكثر غنى فى إطار ما يعرف بظاهرة التكاثر والتوالد السريع للثروة [1] طبقا لنظرية ملتس وهى أنه كلما زاد الغنى غنى زاد الفقيرا فقرا .

وهكذا بدت ظاهرة العائلية وكأنها تمثل الأرضية الاجتماعية لبروز بوادر الصراع الطبقى فى المجتمع المصرى . فى ضوء تكريسها للثروة والمال فى يد مجموعة من العائلات وبشكل متزايد وسريع . فقد أشعل ذلك نار الحقد فى نفوس الفقراء ، وأدت السياسات الاقتصادية الانفتاحية - والتى ترتبت على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧م ومجموعة القوانين الاستثمارية - كما تذكر « هدى عبد الخالق » الى تغيير فى الاطارات الاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى، ووصول طبقات جديدة الى القوة والسلطة ، فى حين بقيت تعانى طبقات أخرى فى الجانب الآخر . وخصوصا ملاك الأراضى الزراعية ، والتجار ، ورجال الأعمال الذين حققوا القوة ، فى حين بقى الفلاحون والعمال والموظفون البيروقراطيون . وهى الفئات الانتاجية لرأس المال أكثر ضعفا . وبالتالى أصبحت مصر

(١) نفسه ، ص ٧٦ .

تواجه عمليات اجتماعية طبقية متشابهة مع تلك التى خبرها المجتمع وأدت الى تحطيم نسق حكم « محمد على » فى القرن التاسع عشر (1) .

ولعلنا نستطيع القول ان تلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت على القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ ، ومجموعة القوانين الاستثمارية المعدلة والمكملة له قد أدت فى جوانبها السلبية الى وصول المجتمع المصرى فى حقبة السبعينات الى ظاهرة الصراع الطبقى الاجتماعى وبشكل واضح . والذى اتخذ أبعاده بين تلك التكوينة الاجتماعية الجديدة وبين بقية الطبقات الكادحة من : فلاحين وموظفين وعمال . وقد انعكس هذا الصراع الطبقى الاجتماعى بالقطع على النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية . وقد أشار « نزية الأيونى » فى هذا الصدد إلى أنه فى إطار هذا الصراع الطبقى بدت المحاولات الجادة لتحديد نسبة الـ ٥٠٪ التى حجزت للعمال والفلاحين فى مختلف النظم السياسية ، وكذلك لتحديد العمال فى المجالات المتعددة للقطاع العام مما أستتبعه أحداث عنف فى بعض المصانع العسكرية . وبالتالى كانت خسارة طبقة العمال كبيرة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . كما أن الصراع الطبقى قد امتد أيضا الى الطبقات الوسطى من الموظفين وأيضا المتخرجين الجامعيين ممن أصبحوا يشكلون فى الواقع مشكلة سياسية خطيرة وبالتحديد من وجهة نظر التنمية السياسية والتعليمية . فقد بلغ عدد المتخرجين منذ نهاية الستينات وحتى نهاية السبعينات نصف مليون متخرج ، ويبقى المتخرج ثلاث سنوات دون تعيين . وذلك نتيجة التضخم والنمو السكانى المتزايد ، والتخلى عن التنمية الصناعية مما قبل الحكومة نترك عملية التعيين الى سوق العمل فى ضوء توجهاتها الجديدة ، وقد إرتبط كل ذلك بعملية

---

(1) Gouda, Abdel- Khalek., " The Open Door Economic Policy in Egypt:" Op. Cit., P. 278 .

كره سياسي للدولة [٢] .

ومن ثم نستطيع أن نستبين ارتباط الصراع الطبقي في واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، بتصاعد بعض الاتجاهات المتطرفة وأحداث العنف التي مارستها الطبقات الاجتماعية في الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) مثل : أحداث العنف التي مارسها العمال في المصانع الحربية ، وأحداث ١٨ ، ١٩ فبراير ١٩٧٧م .وذلك باعتبار أن « تصاعد الاتجاهات المتطرفة يعد صيغة من صيغ الصراع الإجتماعي » [٢] ، وان ذلك كان له تأثير مباشر بالقطع على قضايا التنمية السياسية في واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، وسياساتها الانفتاحية الجديدة . حيث يذكر « نزية الأيوني » في هذا الصدد أن المشكلات الخاصة بالانفتاح الاستهلاكي قد انعكس - في واقع طبقات العمال والخريجين بدون عمل . والطبقات المتوسطة من الموظفين والتكنوقراط - الى نتائج حتمية تمثلت في الاحباط والاغتراب - كما انتهت الى نتائج سيئة تمثلت في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والذي يمكن أن ينفجر الى عنف وقنوات للسخط ، والذي ظهر في نموذجين من العنف السياسي : الأول - خاص بأزمة الطعام مثلما ظهر في أحداث يناير ١٩٧٧م والثاني - تمثل في ظهور الجماعات الاسلامية [٣] .

---

(1) Nazih N. M. Aybi., " Implimentation Capability and Politieal Feasibility of the Open Door Policy in Egypt" Op. Cit.: PP. 404 - 405 .

(٢) الحبيب الحتجاني ، « التطرف السياسي الديني في مصر » الجذور - الواقع - المستقبل - مقالة من مجلة فكر للدراسات والبحاث ، العدد الثامن ، السنة الثامنة ، القاهرة : دار الفكر للدراسات والابحاث والنشر والتوزيع ، ديسمبر ١٩٨٥م ، ص ٥٤ .

(3)Nazih N. M. Aybi., " Implimentation Capability and Politieal Feasibility of the Open Door Policy in Egypt" Op. Cit.: PP. 405 - 406 .

٢- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرارين ، ٢ لسنة ١٩٧٧م ، ٤٠ لسنة ١٩٧٧م وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية :

بعد أن أنتهينا من مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ممارسات برجوازية الانفتاح الجديدة والتى تعد نتاجا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ومجموعة القوانين المعدلة والمكملة له . وأوضحنا أن تلك الطبقة بممارساتها الاقتصادية رسخت ظاهرة الصراع الطبقى فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، والتى اتخذت أبعادا سياسية واجتماعية ودينية . وكان لها تأثير بالغ على قضايا التنمية السياسية ، حيث وجدنا أن ظواهر العنف أو التطرف السياسى أو الدينى قد أدت الى عدم الاستقرار السياسى فى وقت يمر فيه المجتمع بفترة تغيير وبناء مؤسساته السياسية ، وننقل الآن فى إطار وجهتنا الشمولية فى المعالجة الى مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م (والخاص بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى) . والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م (والخاص بنشأة الأحزاب السياسية) ثم لانعكاساتهما على قضايا التنمية السياسية . وذلك باعتبار أن القرارين يهدفان الى ترسيخ التوجهات الاقتصادية الرأسمالية لصفوة الحكم العسكرية والتى سعت الى تقنينها بإصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ، وما أفضى إليه من تكريس لظاهرة الصراع الطبقى بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وهو ما حدا بالصفوة العسكرية الحاكمة الى إصدار القرار رقم٢ لسنة ٩٧٧م . وذلك للحد من هذا الصراع الطبقى والسيطرة عليه فى إطار توجهاتها الشمولية العسكرية . ثم سعت بعد ذلك الى ترسيخ قيم الاقتصاد الراسمالى الحر بتقنيناها للاتجاه التعددى السياسى من خلال إصدارها لقانون رقم ٤٠ لسمة ١٩٧٧م .

(أ) منطوق القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م :

قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م .

رئيس الجمهورية :

(مادة ١) : حرية تكوين الأحزاب مكفولة طبقا لما ينص عليه القانون الخاص بإنشاء الأحزب حال صدوره عن السلطة التشريعية .

(مادة ٢) : التنظيمات السرية أو التنظيمات المعادية لنظام المجتمع أو ذات الطابع العسكرى محظورة طبقا للدستور ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة كل من يشارك فيها أو دعا إلى إنشائها .

(مادة ٣) الملكية العامة ملك للشعب والملكية التعاونية والملكية الخاصة مضمونة طبقا للدستور . ويعاقب بالأشغال الشاقة كل من تجمهر بقصد تخريب أو اتلاف الأملاك العامة أو التعاونية أو الخاصة . وتطبق نفس العقوبة على المحرضين أو المشجعين .

(مادة ٤) : أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون وترفع الضرائب عليه من الفلاحين الذين يملكون ثلاثة أفدنة فأقل وعلى الدخول التى لاتتعدى خمسمائة جنيه فى السنة .

(مادة ٥) : على كل مواطن أن يتقدم ببيان ما لديه من ثروة مهما تنوعت وأينما تكون هو وزوجته وأولاده القصر من خلال أشهر ثلاثة من صدور هذا القانون وتدرج فى بطاقة عائلية ضريبية لكل مواطن ، ويعاقب كل من تقدم ببيانات غير صحيحة عن ثروته أو يتهرب من أداء الضرائب والتكاليف العامة بالأشغال الشاقة المؤقتة . وتعتبر جريمة التهرب من أداء الضرئب أو تقديم بيانات

غير صحيحة عن الثروة ، أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة يحرم من تثبت عليه من تولى المناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار .

(مادة ٦) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر وشارك فى تجمهر يؤدى الى أثارة الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لأعمالها ، أو منع الهيئات الحكومية (ومؤسسات القطاع العام والخاص أو معاهد العلم من ممارسة عملها باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها . وتطبق نفس العقوبة على مدبرى التجمهر ولو لم يكونوا مشتركيين فيه وعلى المحرضين والمشجعين .

(مادة ٧) يعاقب بالاشغال الشاقة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين فى ذلك أو مبتغين تحقيق غرض مشترك إذا كان من شأن هذا الاضراب تهديد الاقتصاد القومى .

(مادة ٨) يعاقب بالأشغال الشافة المؤبدة كل من دبر أو شارك فى تجمهر أم اعتصام من شأنه أن يعرض السلم للخطر .

(مادة ٩) يلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام .

(مادة ١٠) يعمل بهدا القرار بقانون من تاريخ نشره .

(مادة ١١) يطرح هذا القرار بقانون إعمالا للمادة ٧٤ للدستور على الاستفتاء الشعبى خلال أسبوع من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ صفر سنة ١٣٩٧(٣ فبراير سنة ١٩٧٧) [1] .

أنور السادات

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ٥ تابع ، السنة العشرون ، ١٥ صفر ١٣٩٧ الموافق ٣ فبراير ١٩٧٧م ، ص ص ١ -٢ .

منطوق القـرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م والخـاص بنظام الأحـزاب السياسية :

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧

بنظام الأحزاب السياسية

باسم الشعب / رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

(مـادة ١) للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى وذلك طبقا لأحكام هذا القانون .

(مـادة ٢) يقصد بالحزب السياسى كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادىء وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديموقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم .

(مادة ٣) تسهم الأحزاب السياسية التى تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى للوطن والاشتراكية الديموقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين ... وذلك كله على الوجه المبين بالدستور . وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديموقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا .

(مادة ٤) يشترط لتأسيس أى حزب سياسى ما يلى :

أولا :عدم تعارض مبادىء الحزب وأهدافه وبرامجه مع (أ) مبادىء الشريعة الاسلامية بأعتبارها مصدرا رئيسيا للتشريع .
(ب) الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديموقراطى ، والمكاسب الاشتراكية .

ثانيا : تمييز برامج الحزب عن برامج الأحزاب القائمة وقت الإخطار عن تأسيسه فى السياسات التى يعتمد عليها فى تحقيق أهدافه فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : عدم قيام الحزب على أساس طبقى أو فئوى أو جغرافى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

رابعا : عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

خامسا : عدم قيام الحزب كفرع لحزب أخر فى الخارج .

سادسا : علانية مبادىء وأهداف ووسائل الحزب وتشكيلات وقياداته .

(مادة ٥) يجب أن يشمل النظام الداخلى للحزب القواعد التى تنظم شئونه السياسية والتنظيمية والمالية والادارية بما يتفق وأحكام هذا القانون ، ويجب أن يتضمن هذا النظام بصفة خاصة ما يأتى :

أولا : اسم الحزب يجب ألا يكون مماثلا أو مشابها لأسم حزب قائم .

ثانيا : بيان المقر الرئيسى للحزب وقيادته الفرعية إن وجدت ويجب أن تكون جميع مقار الحزب داخل جمهورية مصر العربية ، وفى غير الأماكن الانتاجية أو الخدمية أو التعليمية .

ثالثا : المبادىء أو الأهداف التى يقوم عليها الحزب ، والبرنامج أو الوسائل التى يدعو اليها لتحقيق هذه الأهداف .

رابعا : شروط العضوية فى الحزب ، وقواعد واجراءات الانضمام اليه والفصل من عضويته والانسحاب منه . ولايجوز أن توضع شروط العضوية على أساس التفرقة بسبب العقيدة الدينية أو العنصر أو الجنس أو المركز الاجتماعى .

خامسا : طريقة وإجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وأجهزته القيادية ومباشرته لنشاطه وتنظيم علاقاته بأعضائه على أساس ديموقراطي وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية، وأى من هذه القيادات والتشكيلات مع كفالة أوسع لمدى المناقشة الديموقراطية داخل هذه التشكيلات .

سادسا : النظام المالى للحزب شاملا تحديد مختلف موارده والمصرف الذى تودع فيه أمواله والقواعد والاجراءات المنظمة للصرف من هذه الأموال ، وقواعد وإجراءات امساك حسابات الحزب ومراجعتها وإقرارها وإعداد موازنته السنوية واعتمادها .

سابعا : قواعد وإجراءات الحل والاندماج الاختيارى للحزب وتنظيم تصفية أمواله والجهة التى تؤدى اليها هذه الأموال .

(مادة ٦) يشترط فيمن يقبل إنضمامه الى عضوية الحزب ما يلى

١ – ان يكون مصريا فإذا كان متجنسا وجب أن تكون قد مضت على تجنسه خمس سنوات على الأقل ، ومع ذلك يشترط فيمن يشترك فى تأسيس الحزب أن يكون من أب مصرى .

٢ – أن يكون متمتعا بحقوقه السياسية الكاملة .

٣ – ألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة ، أو من أعضاء الرقابة الإدارية أو المخابرات العامة ، أو من أعضاء السلك السياسى أو القنصلى .

(مادة ٧) يجب تقديم إخطار كتابى الى أمين اللجنة المركزية المنصوص عليها فى المادة (٢٠) عن تأسيس الحزب موقعا عليه من خمسين عضوا من أعضائه المؤسسين ومصدقا رسميا على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ومرفق مع هذا الإخطار المستندات المتعلقة به ، وبصفة خاصة النظام الداخلى للحزب ، وأسماء أعضائه المؤسسين وبيان أموال الحزب ومصادرها والمصرف المودعة فيه وإسم ما ينوب عن الحزب فى إجراءات تأسيسه ، ويعرض الإخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة المنصوص عليها فى المادة التالية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم هذا الاخطار .

(مادة ٨) تشكل لجنة على النحو التالى :

(١) أمين اللجنة المركزية (٢) وزير العدل (٣) الوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية (٤) ووزير الداخلية (٥) ثلاثة من غير المنتمين الى أى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية

السابقين أو نوابهم ويصدر باختيارهم قرار من رئيس اللجنة المركزية .

وتختص هذه اللجنة بفحص الإخطارات المقدمة عن تأسيس الأحزاب للتحقيق فى توفر الشروط المقررة فى هذا القانون وذلك بالاضافة الى اختصاصات اللجنة الأخرى التى نصت عليها أحكامه . وللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرض الاخطار بتأسيس الحزب ، عليها الاعتراض بقرار مسبب على تأسيسه . ويخطر رئيس اللجنة طالبى التأسيس بقرار الاعتراض وأسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ صدوره . ويجوز لطالبى التأسيس الطعن فى هذا القرار أمام القضاء الادارى خلال الثلاثين يوما التالية لإخطارهم به ، وتفصل المحكمة الطعن خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ إيداع عريضته .

(مادة ٩) يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويمارس نشاطه السياسى وذلك اعتبارا من اليوم التالى لانقضاء المدة المحددة بالفقرة الثالثة من المادة السابعة وذلك مالم تكن قد اعترضت على تأسيسه اللجنة المنصوص عليها فى المادة المذكورة أو من تاريخ الحكم يوقف تنفيذ قرارها بالاعتراض على هذا التأسيس أو الغاء هذا القرار . ولايجوز لمؤسس الحزب ممارسة أى نشاط حزبى أو اجراء أى تصرف بإسم الحزب إلا فى الحدود اللازمة لتأسيسه وذلك قبل التاريخ المحدود للمتعة بالشخصية الاعتبارية طبقا لأحكام الفقرة السابعة .

(مادة ١٠) رئيس الحزب هو الذى يمثله فى كل ما يتعلق بشئونه أمام القضاء أو أية جهة أخرى أو فى مواجهة الغير . ويجوز لرئيس الحزب أن ينيب عنه واحدا أو أكثر من قيادات الحزب فى مباشرة بعض اختصاصات رئيسه ، وذلك طبقا لنظامه الداخلى .

(مادة ١١) تتكون موارد الحزب من اشتراكات وتبرعات أعضائه وحصيلة عائد استثمار أمواله فى الأوجه غير التجارية التى يحددها نظامه الداخلى . ولايعتبر من الاوجه التجارية فى حكم هذه المادة استثمار أموال الحزب فى إصدار صحف أو استغلال دور للنشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسى خدمة أغراض الحزب . ولايجوز قبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبى أو من جهة أجنبية أو من أى شخص إعتيادى ولو كان متمتعا بالجنسية المصرية . وعلى الحزب أن يعلن عن إسم المتبرع له وقيمة ما تبرع به فى إحدى الصحف اليومية على الأقل وذلك اذا زادت قيمة التبرع على خمسمائة جنيه فى المرة الواحدة أو على ألف جنيه فى العام الواحدة ، ولاتخصم قيمة التبرعات التى تقدم للأحزاب من وعاء أية ضريبة نوعية أو من وعاء الضريبة العامة على الايراد .

(مادة ١٢) لايجوز صرف أموال الحزب إلا على أغراضه وأهدافه طبقا للقواعد والاجراءات المصرية وأن يمسك دفاتر منتظمة للحسابات تتضمن إيرادات الحزب ومصروفاته طبقا للقواعد التى يحددها نظامه الداخلى . ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر ومستندات حسابات إيرادات ومصروفات الحزب وغير ذلك من شئونه المالية ، وذلك للتحقق من سلامة موارد الحزب ومشروعية أوجه صرف أمواله ، وعلى الحزب أن يمكن الجهاز من ذلك . وعلى الجهاز المذكور إعداد تقرير سنوى عن كافة الأوضاع والشئون المالية للحزب وإخطار أمين اللجنة المركزية والوزير المختص بالتنظيمات السياسية بهذه التقارير .

(مادة ١٣) يعفى المقار والمنشأت المملوكة للحزب وأمواله من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية .

(مادة ١٤) تعتبر أموال الحزب فى حكم الأموال العامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات كما يعتبر القائمون على شئون الحزب والعاملون به فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق أحكام القانون المذكور ، وتسرى عليهم جميعا أحكام قانون الكسب غير المشروع ، ولايجوز فى غير حالة التلبس بجناية أو جنحة تفتيش أى مقر من مقار الحزب إل بحضور أحد رؤساء النقابة العامة ، وإلا اعتبر التفتيش باطلا . ويجب على النيابة العامة إخطار أمين اللجنة المركزية بما اتخذ من اجراء بمقر الحزب خلال ثمان وأربعين ساعة من أتخاذه .

(مادة ١٥) لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن أرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار اليه فى المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠م بشأن تنظيم الصحافة .

(مادة ١٦) يخطر أمين اللجنة المركزية والوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بأى قرار يصدره الحزب بتغيير رئيسه أو بحل الحزب أو اندماجه أو تعديل فى نظامه الداخلى وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار .

(مادة ١٧) يجوز لأمين اللجنة المركزية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٨) أن يطلب من محكمة القضاء الإدارى حل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التى تؤدى اليها هذه الأموال وذلك لأحد

الأسباب الآتية :

أولا : فقد شرط من شروط التأسيس المنصوص عليها فى المادة (٤) .

ثانيا : صدور حكم نهائى بإدانة قيادات الحزب كلها أو بعضها فى جريمة من الجرائم المخلة بالوحدة الوطنية أو تحالف قوى الشعب العاملة أو السلام الاجتماعى أو النظام الاشتراكى الديموقراطى . وذلك إذا كانت الجريمة قد وقعت بسبب أو بمناسبة مباشرة هذه القيادات لنشاط الحزب أو تصرفاته . كما يجوز لأمين اللجنة المركزية بعد موافقة اللجنة المذكورة أن يطلب من تلك المحكمة بصفة مستعجلة وقف نشاط الحزب أو بأى قرار من قراراته لأحد الأسباب المشار اليها وذلك الى حين الفصل فى طلب حل الحزب ، وتعلن عريضة الطلب فى أى من الحالات السابقة شاملة الأسباب التى تستند اليها الى رئيس الحزب خلال أربع وعشرون ساعة من تاريخ إيداعها سكرتارية المحكمة ويجب على المحكمة أن تفصل خلال خمسة عشر يوما فى طلب وقف نشاط الحزب أو أحد قراراته . وعلى المحكمة أن تفصل فى طلب حل الحزب على وجه السرعة .

(مادة ١٨) لايتمتع الحزب الذى لايحصل على عشرة مقاعدة على الأقل فى مجلس الشعب فى أية انتخابات عامة لاحقة لتأسيسه بالمزايا المنصوص عليها فى المادة (١٣) من هذا القانون .

(مادة ١٩) يستهدف الاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة رئيس الدولة الحفاظ على مبادىء ثورتى ٢٣ يوليو سنة

١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١، ودعم الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية توطيد السلام الاجتماعي وتعميق النظام الاشتراكي الديموقراطي وتوسيع مجالاته . وتتولى هذه الاختصاصات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي .

(مادة ٢٠) تشكل اللجنة المركزية برئاسة رئيس الدولة وعضوية :

١- كافة أعضاء مجلس الشعب .

٢- رؤساء وممثلى النقابات المهنية والاتحاد العام للعمال والنقابات العمالية العامة والاتحادات التعاونية واتحادات الغرف التجارية والصناعية .

٣- رؤساء وممثلى اتحادات الكتاب والطلاب والمجلس لأعلى للصحافة . ويصدر بتحديد أسماء أعضاء اللجنة المشار اليها فى البندين (٢) ، (٣) قرار من رئيسها .

٤- رؤساء الأحزاب السياسية الممثلة فى مجلس الشعب . ويجوز بقرار من رئيس اللجنة أن ينضم الى عضويتها عدد من ذوى الرأى والخبرة والشخصيات العامة ، ولايجوز فى جميع الأحوال أن يزيد عدد أعضاء اللجنة بين العمال والفلاحين عن نصف عدد أعضائها مغ مراعاة أن تكون المرأة ممثلة فى هذا اللجنة . وينتخب أمين عام للاتحاد الاشتراكى العربى وأمينان مساعدان أحدهما من العمال أو الفلاحين بالطريق السرى المباشر من بين أعضاء اللجنة وعليهم وقف نشاطهم الحزبى فور انتخابهم إذا كانوا من المنتمين لأحد الأحزاب السياسية . ويكون الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى أمينا للجنة المركزية ويعاونه فى ذلك الأمينان المساعدان . وتضع اللجنة لائحة لتنظيم أسلوب العمل فيها . وكيفية ممارستها لاختصاصاتها ولا تؤآخذ أعضاء

اللجنة عما يبدونه من أراء أو أفكار فى أداء عملهم بها أو باللجان المتفرقة عنها . وتصدر قرارات اللجنة نافذة وملزمة فى حدود الاختصاصات المخولة لها طبقا لأحكام هذا القانون .

(مادة ٢١) تضع اللجنة المركزية القواعد المنظمة لاتصال الحزب بأى حزب أو تنظيم سياسى أجنبى وذلك بناء على ما يقترحه أمين اللجنة . ولايجوز لأى حزب التعاون أو التحالف مع أى حزب أو تنظيم سياسى أجنبى إلا طبقا للقواعد المشار اليها فى الفقرة السابقة [١] .

كما يضم القانون أيضا بابان هامان هما باب العقوبات : ويشتمل على المواد من (٢٢) الى (٢٧) ، ثم باب الأحكام الختامية والوقتية ويضم المواد من (٢٨ الى ٣٣) [٢] .

(ب)- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م ، والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م :

إذ كانت صفوة الحكم العسكرية قد اقدمت بقرار سلطوى دكتاتورى – فى إطار حكمها الشمولى العسكرى – على إصدار القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وأستهدفت منه الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعى ، وكذلك الاستقرار السياسى من خلال تقنين التعددية السياسية كما وضح فى نص مادته الأولى فى فبراير ١٩٧٧م . ثم جاء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م فى يوليو ليرسخ تلك التعددية ويدعم شرعيتها السياسية وأيضا توجهاتها الرأسمالية الجديدة . فلعله يبدو لنا صعوبة الفصل بين الآثار الاقتصادية ، والآثار الاجتماعية المترتبة على هذين القرارين ولبعد تأثيرهما على قضايا التنمية السياسية

---

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٢٧) السنة العشرون الصادر فى ٢٠ رجب ١٣٩٧ الموافق ٧ يوليو ١٩٧٧م ص ص ٦٩٨ – ٧٠١ .

(٢) نفسه ، ص ص ٧٠١ – ٧٠٣ .

أثناء المعالجة . ولكن السؤال الذى يطرح نفسه يظل فى حاجة الى إجابة وهو هل حقق القانون رقم ٢ لسنة ٢٧٧ والقانون ٤٠ لسنة ٧٧ الهدف المنشود منهما ؟

فقد تلاحظ أن صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م كان بمثابة رد فعل للقرارات الاقتصادية السلطوية والخاصة برفع الأسعار من قبل حكومة « عبد العزيز حجازى » وهو ما تشير اليه ديباجه القرار من « انه بالنظر لما دبر من حوادث الشغب والتخريب وعدوان على المال العام والخاص فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ مما يؤثر على تحقيق الأهداف القومية ويعوق المسيرة الوطنية ويهدد أمن الشعب والأمن القومى للدولة . ويعوق وحدتها الوطنية . وحيث أن تكرار هذه الحوادث يعد تقويضا جذريا لكل مكاسب الشعب ومؤسساته الدستورية والضمانات التى يوفرها الدستور لإقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى يأمن منه كل مواطن على نفسه وعلى عمله وعلى كسبه المشروع ... فتتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر وبوجه بيانا إلى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها [1] .

ويبدو أن صفوة الحكم العسكرية قد تنبهت بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧م – والتى عكست بوضوح الصراع الطبقى الناجم من اتباع السياسات الاقتصادية الرأسمالية الجديدة ، والتى صدرت بقوانين دكتاتورية سلطوية أيضا – فسارعت وبنفس النهج الى اصدار القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م لتحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى وضبطه ، ثم تدعيم شرعيتها السياسية التعددية بإصدار القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م لصفوة الحكم لعسكرية من ممارسات قمعية تعسفية ، وإصدار قوانين استثنائية فى إطار الطوارىء المعلنة . ويذكر « صابر أحمد نايل » فى هذا

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٥) تابع السنة العشرون ، الصادر فى ٥ صفر ١٣٩٧ الموافق ٣ فبراير ١٩٧٧ م .

الصدد أن هذان القانونان يمثلان حائطا فى مواجهة تحالف الحركة الوطنية الديموقراطية الطلابية التى لعبت دورا هاما فى حصار نظام « السادات » ، وكشفت توجهاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالتعاون مع الحركة العمالية طوال أعوام ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ فى موافقها المختلفة فى حلوان ، والاسكندرية ، والمحلة الكبرى ، وقد بلغ هذا الخطر ذروته فى عشية ١٨ ، ١٩ يناير ، والتى لم ينقذ نظام « السادات » من الإنهيار من جرائها سوى نزول الجيش بقمع الانتفاضة [١] وكذلك اعلان حظر التجول بأمر نائب الحاكم العسكرى العام رقم (١) لسنة ١٩٧٧م . والذى يقرر فى مادته الأولى « يحظر التجول فى جميع أنحاء مدنية القاهرة وضواحيها ومدينة الجيزة فيما بين الساعة الرابعة مساء والسادسة من صباح اليوم التالى » [٢] .

وقد تنامت ظاهرة الصراع الطبقى فى المجتمع المصرى بين جماعات المصالح المختلفة ، فى ضوء عدم قدرة القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م فى التخفيف من حده هذا الصراع وتدعيم الشرعية ، حيث بدت التحولات السياسية والاقتصادية التى شهدتها الساحة الداخلية منذ منتصف السبعينات تقريبا فى تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى إطار التعددية السياسية . والتى كان لها أكبر الأثر فى ظهور جماعات المصالح وفاعليتها ، مما دفع بالباحثين الى الاهتمام بأثار هذا المناخ السياسى والاقتصادى فى تلك الجماعات [٣] .

---

(١) صابر أحمد نايل ، « حول ظاهرة العنف الدينى فى مصر » مقالة من مجلة اليقظة العربية (العدد الرابع) السنة الرابعة ، القاهرة : مايو ١٩٨٨م ، ص ١٩ .

(٢) لجريدة الرسمية ، العدد (٢) تابع ، السنة العشرون ، الصادر فى ١٩ المحرم سنة ١٣٩٧هـ الموافق ١٩ يناير ١٩٧٧م .

(٣) أمانى قنديل ، « جماعات المصالح والسياسية الخارجية» دراسة لدور رجال الاعمال فى مصر مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (١٢٨) بيروت : مركز دراسات لوحدة العربية ، اكتوبر ١٩٨٩م ، ص ٨٢ .

ويمكن القول ان حده هذه الصراعات قد وضحت بين جماعات المصالح الاقتصادية ، والسياسية ، والدينية ، والتى بدت فى صراع الحركة العمالية ممثلة فى قيادات اليسار والحركة الوطنية الديموقراطية الطلابية ، ضد تحالف صفوة الحكم العسكرية مع الطبقة الرأسمالية الجديدة التى شاركتها فى الحكم ويورد « فؤاد مرسى » فى هذا الصدد أنه بعد ما استقرت الطبقات الحاكمة الجديدة . ونعنى البرجوازية الكبيرة ذات الطبيعة الطفيلية والبيروقراطية أحكموا صلاتهم بالجماعات والجمعيات الاقتصادية المتوافقة مع اتجاهات الصفوة العسكرية الحاكمة فى تلك الفترة . وقد أوضح « صابر أحمد نايل » ان تلك القوى الحاكمة بتوجهاتها الرأسمالية قد رأت فى حركة الاسلام السياسى والتى تدافع عن الاقتصاد الطبيعى أن فى ذلك هدفا يمكن أن يخدم توجهاتها الجديدة فى دعم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وإطلاق حرية رأس المال الخاص من كافة القيود والعوائق وإن كانت تلك القوى الدينية قد رأت رفض فوائد القروض إلا أنها قد طرحت أشكالا لاتقل إن لم تكن أكثر استغلالا مثل المرابحة والمشاركة سواء على الصعيد المحلى أو العالمى . وذلك من خلال بنوك الاستثمار ، أو قيام شركات توظيف الأموال التى تلقفت الأموال الاسلامية ، وهكذا استمر هذا التحالف الاقتصادى فى جوهره بالرغم من التناقض الوظيفى فى نظره كل طرف الى الآخر . فقد كانت ترى تلك الجماعات الدينية السياسية – ومن بينهم الاخوان المسلمين – أنها تمثل البديل الطبيعى لأزمة المشروع البرجوازى فى الحكم . فى حين نظرت الرأسمالية الكبيرة الى تلك القوى على أنها تلعب دورا معينا كمنهج وأيديولوجية سلفية فى تزييف الوعى الاجتماعى للأمة ، وذلك بهدف مناهضة القوى الوطنية واليسارية والحركة الشعبية فى حالة إنتفاضها [1] .

---

(١) صابر أحمد نايل . « حول ظاهرة العنف الدينى فى مصر » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الرابع ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

وفى المقابل من ذلك ، وفى ضوء عدم نص القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م على شرعية الممارسة السياسية لتلك القوى المعارضة سياسيا ، أو تلك الجماعات الدينية المتنامية فى نشاطاتها . وأيضا فى ضوء فعالية سياسية خلق الصراعات المتوازنة بين القوى – والتى اتبعتها صفوة الحكم العسكرية فى ضرب تلك القوى المعارضة سياسيا بالجماعات الدينية – فقد انتشرت ظواهر العنف السياسى والدينى من قبل جماعات المصالح السياسية والدينية ، والتى عملت تحت السطح ضد نظام الحكم ، ويمثل ذلك على المستوى السياسى « سعى كوادر الحزب الشيوعى المصرى ، وحزب العمل الشيوعى المصرى ... الى قلب نظام الحكم وتغيير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عن طريق استخدام القوة ، وتوزيع المنشورات والبيانات المناهضة فى اكتوبر ١٩٧٧م » [١] . كما يمثل ذلك على المستوى الدينى أيضا انتشار ظواهر العنف الدينى سواء ضد أفراد أو ضد صفوة الحكم العسكرية فى السبعينات ، ومحاولتها استغلال الدين لتبرير نشاطاتها وتوجهاتها . وقد حدث ذلك فى مقتل الدكتور س حسين الذهبى » وزير الأوقاف الاسبق والتى أحيلت قضيته الى القضاء العسكرى برقم ٢٠٥ أمن دولة عليا لعام ١٩٧٧م والخاصة بخطف ومقتل دكتور « محمد حسين الذهبى » ، وما ارتبط بها من جرائم أخرى ، وكذلك الجرائم المتصلة بتنظيم جماعة التكفير والهجرة . وما ارتكبه أفرادها من جرائم لم يتم التصرف فيها بعد . وذلك بالقرار رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٧م [٢] . وهكذا وطدت تلك الجماعات الدينية السياسية ذات الاتجاهات الرأسمالية بالعديد من الهيئات الدينية المختلفة

---

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٣٩) مكرر السنة العشرون ، الصادر فى ١٨ شوال ١٣٩٧هـ الموافق أول أكتوبر ١٩٧٧م .

(٢) نفسه ، العدد (٢٧) تابع السنة العشرون ، الصادر فى ٢٠ رجب ١٣٩٧هـ الموافق ٧ يونيو ١٩٧٧م .

وخاصة الاسلامية منها . وتشكلت فى البلاد رأسمالية تجارية ربوية تتملق المشاعر الدينية لدى ملايين المسلمين ، وتستغلها بفجاجة لتحولها الى أرباح بمئات الملايين من الدولارات والجنيهات [1] .

وإذا ما تساءلنا عن طبيعة ظاهرة التحالف الناجمة بين الصفوة الحاكمة ، ورأسمالية الانفتاح الجديدة ، والقوى الدينية السياسية – فى ضوء فشل القانونين رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م ، ٤٠ لسنة ١٩٧٧م فى تحقيق أهدافها – وهل هذا التحالف هو سياسى قصد به تلافى ظاهرة العنف السياسى والسلام الاجتماعى ؟ أم هو تحالف اقتصادى فى جوهره ؟ ويقصد به ضرب القوى اليسارية وترسيخ التوجهات الرأسمالية الجديدة للصفوة العسكرية الحاكمة ؟ فقد يبدو لنا أن هذا التحالف هو سياسى فى ظاهرة وقصدت به الصفوة العسكرية الحاكمة فى تحالفها مع الطبقة الرأسمالية الجديدة ، والقوى الدينية السياسية استغلال الدين كمصدر للشرعية ، واستمالة الجماهير ، وضرب المعارضة (اليساريين والشيوعيين) . خاصة وأن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م لم يتضمن النص على قيام حزب دينى أو سياسى ، بحيث يمكن أن تمارس من خلاله تلك القوى الدينية أو المعارضة نشاطها فى إطار الشرعية .

ولتحقيق هذا الهدف لجأت الصفوة العسكرية الحاكمة وعلى رأسها « السادات » إلى إتباع عددا من الأساليب يذكر منها « حسنين توفيق إبراهيم » أن رئيس الدولة أطلق على نفسه اسم الرئيس المؤمن . وأصبح شعار الدولة هو العلم والإيمان . وكذلك تم استغلال الدين لتبرير سياساته وممارسات النظام ... ولم يتردد النظام فى تشجيع الجماعات الدينية التى برزت بصفة خاصة داخل الجامعات فى مطلع السبعينات ، أو على الأقل فى التغاضى عن نشاطاتها حتى يضرب ويحجم من خلالها دور

---

(١) فؤاد مرسى ، « الفتنة الطائفية والقوى الخارجية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد الثانى) السنة الرابعة ، القاهرة : فبراير ١٩٨٨م ص ص ٢٢– ٢٣ .

القوى اليسارية . وهو أسلوب يعرف فى الأدب السياسى المتعارف بإسم خلق الصراعات المتوازنة ، حيث يتجه النظام الى ضرب وتصفية قوة بأخرى دون تدخل معلن من جانبه [1] .

أما جوهر هذا التحالف الناجم فيكمن فى القاعدة الاقتصادية التى ينهض عليها كلا الإتجاهان - الصفوة الحاكمة ، ورأسمالية الانفتاح الجديدة ، وبيروقراطية الدولة من ناحية والقوى الدينية السياسية التى رأت أنها يمكن أن تخدم مصالحها الرأسمالية من خلال اتجاهاتها السياسية من ناحية أخرى - وذلك باعتبار أن تلك القوى الدينية كان لها توجهاتها .

وهكذا فى ضوء عدم قدرة القرارين ٢ لسنة ١٩٧٧م ، ٤٠ لسنة ١٩٧٧م على احتواء مظاهر العنف السياسى والدينى المرتبطة بالصراع الطبقى الاجتماعى فى مصر ، والناجمة عن السياسات الانفتاحية التى اتبعتها صفوة حكم السبعينات العسكرية ، لجأت تلك الصفوة الى ممارسة لعبة خلق الصراعات المتوازنة بين القوى ، واستغلال الموقف لصالح دعم توجهاتها ، وذلك بضرب قوة بأخرى ، وبدأت بمهادنة بعض القوى الدينية السياسية فى ضوء علاقة التحالف مع رأسمالية الانفتاح . ولم يكن غريبا أن نجد بعضا من شركات توظيف الأموال تدعم بعض الأحزاب فى المعركة الانتخابية ولم يكن مصادفة بالطبع أن تكون هذه الأحزاب متحالفة مع الأخوان . وقامت إحدى هذه الشركات بتخصيص أجهزة الاتصال لديها لجمع البيعة للمرشد الجديد للأخوان المسلمين [2] .

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم ، « النظام السياسى المصرى وأشكالية الشرعية السياسية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد الثانى عشر) ، السنة الثامنة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٦م ، ص ٢٤ .

(٢) عبد القادر شهيب ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

وفى إطار ممارسة لعبة خلق الصراعات المتوازنة بين القوى من قبل صفوة الحكم العسكرية يشير « سمير نعيم » الى أنها سعت الى الاستغلال الرسمي للجماعات الدينية . حيث استخدمها «أنور السادات » وهو على رأس حكم صفوته العسكرية فى ضرب مراكز القوى ، والاتجاه الناصرى ، والماركسية ، والوفدى ، والتقدمى ، وأتاح لها أيضا حرية الرأى والنشر والتنظيم والتجمع ، حتى قبل نشأة المنابر والأحزاب السياسية ، بل شجع « السادات » تلك الجماعات على أن تلعب دورا فعالا فى الجامعات والمدارس . وسمح لها باختراق التنظيمات الطلابية وأصبحت تسيطر عليها ، الى حد أن امتد نشاطها الى السيطرة على نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية [١] . وكانت النتيجة« أن ظهر الانقسام بين صفوف الطلاب المتهمين بالقضايا العامة داخل الجامعة . وزاد التباعد أولا بين التيار الاشتراكى والتيار الناصرى والذين تزعما المرحلة السابقة بالاضافة الى ذلك ظهر تيار جديد نشط ومؤيد لتوجهات الرئيس « السادات » الخارجية ، وصار هذا التيار ينجح فى انتخابات الاتحادات الطلابية ، كما بدأ التيار الدينى الاسلامى يظهر تدريجيا ويكتسب أهمية متزايدة منذ سنة ١٩٧٥» [٢] .

ولعلنا نستطيع القول أن صفوة الحكم العسكرية فى السبعينات قد استغلت ظواهر العنف والتطرف لدى بعض الجماعات الاسلامية والمسيحية فى إزكاء الفتنة الطائفية ، بل مضت فى تدعيم قبضتها العسكرية التسلطية ، وتوجهاتها الاقتصادية الرأسمالية والتعددية السياسية فى إطار أحداث الصراع الطبقى الاجتماعى . ولم تعره صفوة الحكم

(١) سمير نعيم ، « المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى » : حالة مصر ، مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ١٣١) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠م ، ص ١٢٥ .

(٢) محمد مصطفى المأذن ، س جمهور الطلبة » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد الثامن) السنة الثانية ، القاهرة : اغسطس ١٩٨٦م ،ص ١٢٣ .

إهتماما الى الوقوف على عمق هذا الخلاف أو الصراع . أو حتى العمل على حله فى ضوء رؤية موادها « أن الكنيسة القبطية ما برحت منذ زمن بعيد فى مصر تتحدد وفقا لقطبين رئيسيين : الأول – هو الإسلام الذى أصبح بحكم التاريخ مرادفا للحياة كلها الكلية والجامعية . ولكن الكنيسة القبطية سرعان ما أطمأنت الى الاسلام روحيا وقبلت جواره على مرور الوقت . وهو مالم يحدث مع القطب الاخر – وهو الكنيسة القبطية ، وهى كنيسة مسيحية [1] . وفى هذا الاطار يبدو لنا أيضا أن محاولة صفوة الحكم العسكرية الحاكمة استغلال موقف الخلاف الناشب بين القوى الدينية المتعصبة يأتى متابعة لمسلسل ممارسة لعبة التوازن بين القوى . فقد أوضح « اسماعيل صبرى عبد الله » أن الصفوة الحاكمة حاولت استغلال موقف الخلاف القائم بين الجماعات الاسلامية والاقباط حول قضية الديموقراطية والقومية العربية . والذى تمثل فى أنه فى الوقت الذى يرى فيه الأقباط أن جوهر الديموقراطية ينهض على المساواة الحقيقة فى الحقوق وفقا لنص الدستور الذى يقول بعدم التمييز بين المصريين بسبب العقيدة أو اللون أو الجنس ، وأن ذلك يعتبر المدخل الحقيقى لقبول الأقباط لفكرة القومية العربية : ترى الجماعات الاسلامية أن جوهر الديموقراطية الذى يقوم على التعدد والاعتراف بالغير فى إطار الحركة العقلانية الديموقراطية ، أمرا غير مقبول لديها . وأن الديموقراطية بمعناها السابق هى نوع من العلمانية والتبعية للغرب [2] . وهكذا وكما يشير « محمد حسنين هيكل » بدا نوع من التوتر بين المسلمين والاقباط وارتفعت درجة حرارته فى أعوام ١٩٧٨ ، ٧٩ ، والقى البابا شنودة خطابا غاضبا فى ٢٦ مارس ١٩٨٠ عارض فيه أن تكون الشريعة

---

(١) القس أنسطاس شفيق ، « حول الاقباط والقومية العربية ش ندوة الاراء والمناقشات من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٣٧) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ١٩٨٢م ، ص ص ١٣٣ – ١٣٤ .

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ص ١٣٢ – ١٣٣ .

الاسلامية أساسا لقوانين تطبيق على غير المسلمين وأبدى مخاوفه من أن يحل الدين محل الوطنية [1] .

وبدلا من أن سعى صفوة السبعينات العسكرية فى الحكم الى حل موقف الخلاف الايديولوجي الناجم من التحولات الجذرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتى أوجدتها هى فى بنية المجتمع المصرى من خلال القوانين رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ٢ لسنة ١٩٧٧م – نجدها تسعى الى استغلال موقف الخلاف فى اتجاه مصالحها وتدعيم توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتحاول ازكاء هذه الفتنة بممارساتها للعبة التوازن بين القوى تاره ، وذلك بمداهنتها الجماعات الاسلامية تارة والتى انتشرت بشكل واسع فى إطار عدم رضاها ورفضها للسياسات الناصرية والساداتية ... حيث يرى تنظيم الجهاد أن الأزهر لايقوم بدور تجديدى أو تغييرى ... وعدم قناعتها بالدور السياسى والدينى لمؤسسات المجتمع .... وأيضا لعدم وجود مكان لهذه الجماعات داخل مؤسسات المجتمع ... وأن الفكر السياسى المطروح على الساحة لايخدمها ولايحقق لها الاشباع الرضا [2] . أو بحمل « السادات » على البابا شنودة تارة أخرى واتهامه بالسعى الى إنشاء دولة للأقباط فى صعيد مصر بقوله ان البابا يجب أن يعلم أننى رئيس مسلم لدولة مسلمة » كما أنتقد عملية انشاء الكنائس بدون تصريح ، ومشيرا الى دور البابا فى أحداث عام ١٩٧٢م ومهتما إياه بنكران الجميل . وتساءل « لقد طلب تصريحا بـ٢٥ كنيسة فى السنة وأعطيته تصريحا بخمسيهن فماذا يريد ؟ [3] .

وقد حاولت صفوة حكم السبعينات العسكرية – فى إطار ممارسة

---

(١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٤٦٣ .

(٢) رفيق حبيب ، الإحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر ، القاهرة : سينما للنشر ، ١٩٨٩م ، ص ص ١٦١ – ١٦٢ .

(٣) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ص ٤٥١ – ٤٥٢ .

لعبة التوازن بين القوى - تسخير هذا الموقف الرافض من قبل القوى الاسلامية المتعصبة وأن تضرب به القوى الأخرى المعارضة سياسيا ، والدينية القبطية ، وهو مازاد من حدة الصراع الطبقى على المستوى السياسى والاجتماعى والدينى . إذ يشير « رفعت سيد أحمد » فى مقالته عن الرؤية الاسرائيلية لتنظيمات الغضب الاسلامى فى السبعينات الى أن « السادات » قد اعتمد أثناء حكمه على قوى التعصب الاسلامى وأعتبرها عنصرا ايجابيا من زاوية الصالح العام لنظام حكمه . وبالتالى ساهم فى زيادة قوتها عندما فضل الاستعانة بها ضد خصومه اليساريين السياسيين الذين اعتبرهم الخطر الرئيسى المهدد لحكمه . كما منحهم قدرا ضخما من حرية العمل لتنظم نفسها . ومن هنا قامت الجماعات الاسلامية فى بداية هذا العقد بموافقة النظام الحاكم وتشجيعه بهدف محاربة نفوذ اليسار والناصريين بين الطلبة ، ولكنها سرعان ما تحولت تدريجيا الى قوة معارضة سياسية [1] .

ويمكن أن نضرب مثالا لممارسة الصفوة الحاكمة لعبة خلق الصراعات المتوازنة بين القوى ، واستغلالها لظاهرة التعصب الدينى والصراع الطبقى فى ازكاء الفتنة الطائفية ، وعدم ابداء حلول حاسمة بما يدعم مصالحها بإنه « عندما أعلنت منشورات الجماعات الإسلامية تصورها لوجود دور تآمرى للأقباط ضدها ، وأن هناك تعاونا بين الأقباط ووزارة الداخلية [2] . لم تنف صفوة الحكم العسكرية القول أو تؤكده بل تستمر فى اتباع أسلوب خلق الصراعات المتوازنة الذى يؤكد الانقسام والفتنة الطائفية ولايلغيها - فى ضوء تشجيعها للجماعات الاسلامية والاعتماد عليها فى محاربة خصومها - واتباع نفس الأسلوب فى

(١) رفعت سيد أحمد « الرؤية الاسرائيلية لتنظيمات الغضب الاسلامى فى السبعينات » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد السادس ، السنة الثالثة ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٧م ، ص ص ٦٢ - ٦٣ .

(٢) رفيق حبيب ، مرجع سابق ، ص١٦٨ .

مداهنة الكنيسة وإبداء العديد من الموافقات على إنشاء كنائس وجبانات بالجملة فى أنحاء مصر . الى حد أن بلغت الموافقة على أربع كنائس وجبانه فى عدد واحد من الجريدة الرسمية . وهو العدد (٣١) الصادر فى ١٥ محرم ١٣٩٤ الموافق ٧ فبراير ١٩٧٤م . وذلك بالقرارات الجمهورية التالية :

– قرار رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص بقيام كنيسة الملاك ميخائيل بقسم الظاهر بمحافظة القاهرة .

– قرار رقم ١٣٨٥ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص بقيام كنيسة بأبى قرقاص .

– قرار رقم ١٣٨٦ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص بقيام كنيسة بمدينة المنصورة .

– قرار رقم ١٣٨٩ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص بقيام كنيسة بقرية بنى أحمد الشرقية مركز ألمنيا .

– قرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص بقيام كنيسة وجبانة للمسيحين بناحية كفر أولاد عطية مركز ههيا محافظة الشرقية [١] .

وإذا ما انتقلنا الى مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المرادفة لصدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م ، والتى وضحت انعكاساتهما على قضايا التنمية السياسية فى ضوء سعى صفوة الحكم العسكرية الى ترسيخ قبضتها العسكرية التسلطية وتوجهاتها الجديدة ، فلعلنا نستطيع القول بأن تلك الانعكاسات قد بدت فى عدم هذا القانون على التخفيف من حدة مظاهر الصراع المادى لتلك التوجهات الاقتصادية الرأسمالية ، وما أل اليه من اختلال ميزان القيم الاجتماعية ، ومن صعود لطبقات اجتماعية جديدة واعتلائها قمة الهرم

---

(١) الجريدة الرسمية ، (العدد٣١) الصادر فى ١٥ محرم ١٩٣٤ ، الموافق ٧ فبراير ١٩٧٤م .

الاجتماعى ، وأيضا وضحت تلك الانعكاسات فى ظهور جماعات الرفض السياسى والتعصب الدينى وما أفضت اليه من تعميق لظاهرة الصراع الطبقى الاجتماعى . وقد حدث كل ذلك فى ضوء « عدم احتواء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م للجماعات الدينية فى أحزاب شرعية لمباشرة نشاطها السياسى مما أدى الى ظهور تنظيمات الغضب الاسلامى فى مصر كقوة معارضة للنظام السياسى ، وفى إطار ما سمى بالبعث الإسلامى .. والذى تمثله الرموز الدينية كقاسم مشترك سياسى وثقافى متسع فى المجتمعات الاسلامية ، ومدى استخدام هذه الرموز كوسيلة فعالة للتعبئة السياسية ... حيث زادت أهمية تنظيمات المعارضة الاسلامية فى مصر خلال السبعينات .. وحاولت تحويل قوة الإسلام الى عقيدة سياسية ، وإلى أداء لبلورة هويه قومية وإلى تغير إجتماعى [1] .

كما أنعكست مظاهر هذا الصراع الطبقى الاجتماعى بشكل خطير – فى ضوء فشل القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م والخاص بتحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى – على قضايا التكامل والاستقرار السياسى وتدعيم الأمن القومى . وذلك باعتبار أن التطرف الدينى يرتبط كما يشير « سمير نعيم » بالتعصب الأعمى والعنف . وهو الأمر الذى يؤدى الى سلسلة لامتناهيه من العنف المضاد ، وفى النهاية الى صراعات مدمرة داخل المجتمع . حيث يعطل التطرف الطاقات الإنسانية ويستنذفها فى الصراعات والعداءات ويحول دون تكامل المجتمع سياسيا واجتماعيا . وعلى سبيل المثال فالتطرف الدينى الإسلامى يلغى المرأة وهى نصف المجتمع . كما تؤثر قضية الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين على تكامل المجتمع وتحقيق إستقراره السياسى وأمنه القومى [2] . وماكان لسلوك الجماعات الاسلامية أن يساعد فى بعض نواحيه على استقرار السلام الطائفى . حيث كان الأقباط من وجهة نظر هذه الجماعات

---

(١) رفعت سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٢) سمير نعيم ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

يدخلون فى إطار غير المسلمين . وبالتالى فإن معاملتهم ينبغى أن تكون مماثلة لمعاملة أهل الذمة فى الأمبراطورية الاسلامية .. أى بتسامح يصل فى بعض الأحيان الى نوع من الإدارة الذاتية – وخصوصا فى مجال الأحوال المدنية – مادامو يدفعون ما عليهم من ضرائب .. وقد بدا ذلك تراجعا الى الوراء فى نظر أقباط مصر ، بل وفى نظر كثير من العناصر العلمانية للبلاد [1] .

وإن كان يرى البعض فى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م – والخاص بنظام الأحزاب السياسية وتدعيم اتجاه صفوة الحكم العسكرية نحو التعددية – أنه قد ساهم فى حل نقاط الصدام بين حركة الإحياء الإسلامي وحركة القومية العربية . حيث يذكر « إسماعيل صبرى عبد الله » بأن نقاط الصدام هذه يقابلها تخوف من قبل الأقباط من حركة القومية العربية ويصبح المخرج من هذه المشكلة أن يجرى التأكيد على المحتوى الديمقراطى للقومية العربية بمعنى قبول التعدد والتنوع باعتباره يثرى القومية العربية ولايضعفها بمعناها الحضارى والتحررى . وأن ذلك التأكد يمكن أن يحل أكثر من عقدة ، لاعقدة تخوف الاقباط منها فقط ، وإنما عقدة الخلط الموجود فى حركة الأحياء الاسلامى بين الأمة الاسلامية والأمة العربية الأساسية . ولكنه لاينبغى أن يكون هناك خلط بين الدين والقومية .. أن القرآن الكريم نفسه أنطوى على القول « وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا » أى ليست هناك أمة واحدة ولكن الوزن الاسلامى فى نشزة وتطور الحضارة العربية مسلم به [2] .

---

(١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥ .

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله « حول الاقباط والقومية العربية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٣٧) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ١٩٨٥م ، ص ١٣٣ .

٣- الآثار الاقتصادية والإجتماعية المترتبة على القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م وانعكاساته على قضايا التنمية السياسية :

وننتقل أخيرا إلى مناقشة الآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة على القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م ، وبعد انعكاساتهُ على قضايا التنمية السياسية فى واقع حكم صفوة السبعيناتَ العسكريةُ ، وسوف تتضمن المعالجة : منطوق القرار ، ونص المعاهدة ، ومضمون ملحقاتها ، وإشارة الى الإتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة ، ثم أخيرا تناول لبعد انعكاس الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إبرام هذه المعاهدة على واقع قضايا التنمية السياسية فى حكم الصفوة العسكرية الحاكمة .

منطوق القرار :

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩م بشأن الموافقة على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل وملحقاتها والإتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع عليها فى واشنطن فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ .

رئيس الجمهورية / بعد الإطلاع على الفقرة الثامنة من المادة ١٥١ من الدستور .

قرر

(مادة وحيدة)

وافق على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل وملحقاتها والأتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزه ، الموقع عليهما فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، مع التحفظ بشرط التصديق ، صدر برياسة الجمهورية فى ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ هـ(١٥

ابريل١٩٧٩) .

أنور السادات [١]

نص معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل

(المادة الأولى) :

١- تنتهى حالة الحرب بين الطرفين ، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢- تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الأنتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣- عند إتمام الإنسحاب المرحلى المنصوص عليه فى الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات وديه بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣).

(المادة الثانية)

أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الأنتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزه ، ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونه لاتمس ، ويتعهد كل منهما بإحترام سلامه أراضى الطرف الآخر بما فى ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوى .

(المادة الثالثة) :

١- يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء

---

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ « تابع » السنة الثانية والعشرون ، ١١ جمادى الاول ١٣٩٩هـ الموافق ٥ إبريل ١٩٧٩م ، ص (١) .

القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم ، وبصفة خاصة :

أ- يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه وإستقلاله السياسى .

ب- يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الأمنة والمعترف بها .

جـ - يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر ويحل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢- يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية ، أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه ، أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته ، أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الإشتراك فى فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الاخر فى أى مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣- يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما تتضمن الإعتراف الكامل بالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزى المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائى بكافة الضمانات القانونية ، ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل الى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازى مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

١- بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة للتسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة ، وهذه الترتيبات موضحه تفصيليا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول ، وكذلك أية ترتيبات (أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان) .

٢- يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول . ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد ، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لايتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . بما في ذلك التصويت الايجابي للأعضاء الخمسة الدائمين وذلك مالم يتفق الطرفان على غير ذلك .

٣- تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الاول .

٤- يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها بإتفاق الطرفين .

(المادة الخامسة)

١- تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور لحر من قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكان اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة تتسم بالتمييز في كافة الشئون المتعلقة بإستخدام القناة .

٢- يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية

الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوى . كما يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من والى أراضيه من والى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

(المادة السادسة)

١- لاتمس هذه المعاهدة ولايجوز تفسيرها على أى نحو يمس بحقوق التزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٢- يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية إلتزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣- كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير لكى تنطبق فى علاقاتهما كافة الاتفاقيات المتعددة الاطراف التى يكونا من أطرافها بما فى ذلك تقديم الإخطار المناسب الى الأمين العام للأمم المتحدة وجهت الإبداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤- يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥- مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة ، وأى من التزاماتهما الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة .

(المادة السابعة)

١- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .

٢- إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم .

(المادة الثامنة)

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

(المادة التاسعة)

١- تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢- تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥م .

٣- تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لايتجزأ منها .

٤- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

صدرت فى واشنطن دى . س . فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩م ، ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٩٩هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والانجليزية . وتعتبر جميعها متساوية الحجية ، وفى حالة الخلاف فى التفسير فيكون النص الانجليزى هو الذى يعتد به

عن حكومة جمهورية مصر العربية — عن حكومة اسرائيل

توقيع « محمد أنور السادات» — توقيع « مناحم بيجين»

شهد التوقيع

جيمى كارتر

(رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) [1] .

---

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ « تابع » السنة الثانية والعشرون ، الصادر فى ١١ جمادى الاول ١٣٩٩هـ الموافق ٥ ابريل ١٩٧٩م ، ص ص ٢- ٤ .

أما عن مضمون الملحقات والإتفاق التكميلى :

الملحقات المرتبطة بالمعاهدة فهى ثلاثة ملاحق :

(الملحق الأول)

خاص بالبروتوكول المتضمن للإنسحاب الإسرائيلى من سيناء وترتيبات الأمن ويحتوى فى « مادته الأولى » أسس الانسحاب . «والثانية» تحديد الخطوط النهائية والمناطق . و « الثالثة » نظام الطيران العسكرى . و « الرابعة » النظام البحرى والعسكرى . و « الخامسة » نظام الأنذار المبكر . و « السادسة » عمليات الأمم المتحدة . و « السابعة » نظام الإتصال . و « الثامنة » إحترام النصب التذكارية للحرب . و « التاسعة » الترتيبات المؤقتة .

(الملحق الثانى)

يعتبر مرفق للملحق رقم (١) ويضم تنظيم عملية الانسحاب من سيناء والخرائط المرفقة ويضم ثمانية مواد .

(الملحق الثالث)

وهو خاص ببروتوكول علاقات الطرفين ويضم فى «مادته الأولى» العلاقات الدبلوماسية والقنصلية . و « الثانية » العلاقات الاقتصادية والتجارية . و « الثالثة » العلاقات الثقافية . و « الرابعة » حرية التنقل . و « الخامسة » التعاون فى سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار . و « السادسة » النقل والمواصلات . و « السابعة » التمتع بحقوق الإنسان . و « الثامنة » المياه الإقليمية .

كما تتضمن الملاحق محضر متفق يتضمن تفسير المواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة من المعاهدة ، والملحقين الاول والثالث لمعاهدة السلام .

أما الأتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى

الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزه فقد جاء فى خطاب التبادل بين الرؤساء ليؤكد الخطاب أن الولايات المتحدة ستشترك اشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات . وقد صدر هذا الإتفاق فى نفس العدد بتوقيع وزير خارجية مصر بطرس غالى فى ١٩٧٩/٣/٢٦م (ويعمل به إعتبارا من ١٩٧٩/٤/٢٥م [١] .

وبصدد الآثار الاقتصادية والإجتماعية المترتبة على القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م ، وبعد إنعكاساته على قضايا التنمية السياسية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية .

تجدر الإشارة إلى أن إطار المصالحة لايمكن فصله عن توجهات الصفوة العسكرية الحاكمة نحو الاقتصاد الرأسمالى أو الانفتاح فى عام ١٩٧٤م والذى استهدف جذب الإستثمارات الأجنبية ، وقوبل بنجاحات محدودة . حيث تراكمت على مصر ديون كبرى من مؤسسات الاقتراض العالمية مثل : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى .. والتى اتجهت الى إحلال أو إستبدال الاستهلاكية بدلا من تشجيع أو بناء التنمية [٢] .

وبالتالى بدأ لنا عدم إمكانية الفصل بين اتخاذ القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩م والخاص بمعاهدة السلام مع إسرائيل وبين النتائج المتعلقة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م فى واقع المجتمع المصرى – بحيث يمكن لنا اعتبار أن سعى الصفوة الحاكمة الى توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل هو نتيجة لفشل السياسيات الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت على سياسات الانفتاح الاقتصادى ، والتى أتى بها القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤م . وكذلك القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م والخاص بالأخذ

---

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ ، تابع السنة الثانية والعشرون ، الصادر فى ١١ جمادى الأول ١٣٩٩هـ الموافق ٥ إبريل ١٩٧٩م ، ص ٢٦ .

(2) Richard P. Mitchell & Lois Arian., The Middle East and North Africa, New York: Macmillan Publishing Company., 1984. P. 387 .

بنظام الأحزاب السياسية كنظام سياسى للدولة - والتى استهدفت أساسا جذب استثمارات رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمشاركة فى ايجاد حلول للإقتصاد المصرى . ولم تؤت إل بنتائج محدودة ولم يحقق الآمال المرجوة منها ، بل أتت بأثار سلبية على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى .

ولاستبيان وجهة نظرنا هذه تجدر الاشارة الى رؤية بعض المحللين للآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادى بوجه عام والتى قد تكون قد شكلت دافعا - من وجهة نظرنا - لصفوة الحكم العسكرية فى اتخاذ القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م للتخلص من تلك الاثار على الصعيدين الاقتصادى، والسياسى والاجتماعى . فقد ترتب على تلك السياسات الإنفتاحية أن فتح باب الاستثمار الاجنبى على مصراعيه فى المجالات الاقتصادية كافة ، حتى لم يعد هناك مجالات مقصورة على رأس المال الوطنى سواء فى القطاع العام أو الخاص ، هذا فضلا عما أتاحه القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤م من اعفاءات ضريبية متعددة للمشروعات الخاصة [١] ويضيف « أحمد شلبى » بأن تلك الاعفاءات قد أتت بآثار سلبية وأنعكست على الأنماط الاستهلاكية بسيادة نوعيات من السلع تنتجها الشركات متعددة الجنسيات على لمستوى العالمى ، وتعتبر ترفيهية بالنسبة لنمط الاستهلاك السائد فى مصر . كما أثرت تلك الاستثمارات على زيادة التفاوت فى الدخول المحلية ، بل وزادت من التبعية التكنولوجية الرأسمالية المتقدمة . هذا بالإضافة الى إضعاف الهياكل الأساسية والأطر التنظيمية للإقتصاد المصرى . ثم وضعها فى موقف تفاوضى ضعيف مما يمكن الشركات الاجنبية من فرض شروط مجحفه عليها واستقلال السوق المحلية لبيع منتجاتها . وكذلك استقلال العمالة المحلية الرخيصة

---

(١) سعد الدين إبراهيم ، « مصر فى ربع قرن » ٥٢ - ١٩٧٧ ، دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٣٧) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠م ، ص ١٤٠ .

فى لعمليات التصديرية . وبالتالى خضع التخطيط الصناعى فى مصر بدرجة متزايدة لمتطلبات التكامل العالمى للشركات متعددة الجنسيات [1] .

ولعلنا نستطيع القول أن صفوة الحكم العسكرية قد سعت فى ضوء تلك النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ، الى الموافقة على معاهدة السلام مع إسرائيل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩م . وذلك فى محاولة منها الى ربط الاقتصاد المصرى بركب الاقتصاد الرأسمالى الغربى الحر ، وتدعيم الأخذ بنظام التعدد الحزبى السائد فى تلك النظم ، وربما استقر فى فكرة الصفوة العسكرية الحاكمة فى السبعينات بأن السير فى ركب السياسات الغربية ، ربما يمثل حلا لمشاكل مصر العسكرية والاقتصادية والسياسية ، ويذكر « عادل حسين » فى هذا الصدد بأن القيادة السياسية كانت قد تلقت وعودا بمساعدات اقتصادية كبيرة فى حالة توقيع المعاهدة لقاء دورها فى استقرار المنطقة داخل الإطار الامريكى ووفق شروطه . وبالتالى تحدث « السادات » عن مشروع مارشال على غرار ما حدث فى المانيا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية . وقد حدد بأنه سيتضمن مبالغ تتراوح ما بين عشرة إلى خمسة عشرة ألف مليون دولار لمدة خمس سنوات لتحقيق الرخاء فى مصر والتغلب على المشكلات الاقتصادية ، كما أعلنت نفس الرقم دوائر أمريكية وصهيونية قبل تصريحات « السادات » ، على أن تحتفظ الولايات المتحدة بحق سحب هذه المعونة إذا لم تستمر عملية السلام [2] .

---

(١) أحمد عبد العزيز شلبى ، سمير محمد يوسف ، « الاطار التنظيمى للاستثمارات الاجنبية فى مصر » مقالة من كتاب استراتيجية التنمية فى مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للأقتصادين المصريين » القاهرة : مارس ١٩٧٧م ، ص ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٢) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٤ - ١٩٧٩) ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، الجزء الثانى ، ١٩٨٢م ، ص ١٨٣ .

وأيضا لعبت علاقة مصر بالقوتين الكبيرتين فى إطار صراعها مع إسرائيل دورا رئيسيا فيما أقدمت عليه من قرارات اقتصادية تهدف الى الانفتاح على الغرب الرأسمالى ، أو قرارات سياسية تهدف الى ترسيخ التعددية الحزبية بهدف ربط نظامها السياسى بالاتجاه الليبرالى اليمينى . وقد توجت هذه القرارات بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩م . وذلك بهدف ترسيخ تلك التوجهات الرأسمالية والتعددية لصفوة حكم السبعينات العسكرية ، وقد لعبت الولايات المتحدة على يد مهندس سياستها الخارجية « هنرى كيسنجر » دورا متميزا بممارسة نفوذها حتى وقعت تلك المعاهدة وذلك ابتداء من محادثات فك الارتباط الأول فى ديسمبر ١٩٧٣م . ففى ذلك اليوم جاء كيسنجر من استراحة السادات فى اسوان ليقول للوفد المصرى أن الرئيس وافق على سحب كل الوحدات الثقيلة من شرق القناه فيما عدا ثلاثون دبابه وستة وثلاثون مدفعا . وذهل الفريق الجمسى وهو يسمع هذه المعلومات وتمتم لنفسه لايعقل كيف يمكن أن تنسحب كل الدبابات من الشرق ولايبقى هناك غير ثلاثين ؟ ورد عليه كيسنجر قائلا إن الرئيس كان مستعدا حتى لسحب هذه الثلاثين لأننا بصدد صنع سلام »[(١)] .

وهكذا قامت صفوة الحكم العسكرية بتوقيع إتفاقية السلام مع إسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩م بعد أن سبقتها زيارة « السادات » إلى القدس ، وإتفاقية كامب ديفيد فى عام ١٩٧٧م . وذلك فى ضوء تشجيع الولايات المتحدة ، والوعود البراقة التى قدمتها الولايات المتحدة وروجت لها الصهيونية العالمية . وأيضا فى ضوء النتائج الاقتصادية المحددة لسياسة جذب الاستثمارات العربية والأجنبية . هذا بالأضافة الى رغبة الصفوة العسكرية الحاكمة فى التخلص من حالة الحرب المستمرة منذ عام ١٩٥٦م ، وتلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها ، ثم

---

(١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٩٨٣ .

مباشرة نوع من الإستقرار السياسى والإجتماعى لمباشرة جهود التنمية ، ولكن ماهو بعد الاثار الاقتصادية والإجتماعية المترتبة على قرار معاهدة السلام مع إسرائل ، ومدى إنعكاساته على قضايا التنمية السياسية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ؟

وقد وضحت تلك الآثار الاقتصادية - وبشكل مباشر على الاقتصاد المصرى بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ، فلم يكن لمشروع مارشال أوكارتر الأمريكى الذى روجت له الدوائر الأمريكية فى عام ١٩٧٨م أية نتائج واقعية فى تقديم أموال وفيرة وميسرة من خلال خطة شاملة لتحقيق الرخاء والتغلب على المشكلات الاقتصادية .

فقد أوضح « عادل حسين » أن الأمر قد تمخض عن وعد امريكى للسعى الى تشجيع الدول الأخرى لمساعدة مصر من خلال المجموعة الاستشارية للبنك الدولى . ثم تتجمع المساعدات عن طريقها وتقدم فى صيغة اتفاقيات ثنائية ، وقد أدى بالصفوة الحاكمة الى التوجه الى مؤتمر الدول الصناعية الغربية فى طوكيو للإلتفاف حول موقف الولايات المتحدة وصندوق النقد ، وذلك فى إطار اهتمامها بتسييس المسائل الاقتصادية ، وللحصول على مكافأت مالية بعد معاهدة السلام مع إسرائيل ، وقد انتهى الأمر بمباحثات ثنائية من قبل « كارتر » مع رئيس كل دولة لمساعدة مصر[١] .

أما على الصعيد الغربى فلم يكون مشروع مارشال الغربى الذى بدأ فى عام ١٩٧٦م أسعد حالا من مشروع كارتر الامريكى . وذلك بالرغم من تدفق قدر محسوب من القروض وفق مخطط استراتيجى ، كما حدث بالنسبة لحجم القروض الغربية . ولعل ذلك كان سببا فى تهديد « السادات » بالمقاطعة العربية ودفعا له فى اتجاه الغرب وتوقيع المعاهدة .

---

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، المرجع السابق ، ص ص٣٨٦-٣٨٧

وذلك فى ضوء توجهاته التى بدأت بإجراء مفاوضات مع إسرائيل ، ثم فك الاشتباك بإتفاقات ٧٤، ٧٥ ، والتى أتبعها بمفاجأة زيارة القدس فى ١٩٧٧م ، ثم محادثات كامب ديفيد عام ١٩٧٨م ، ثم معاهدة السلام عام ١٩٧٩م . وبالتالى اعتبره القادة العرب مخيب لآمالهم ولم يتبعوا معاهدته ، بل اعتبروه خائن للفلسطينيين (١) .

ومن ثم يرى بعض الباحثين أن عملية صنع السلام قد بدأت اعتبارا من محادثات فك الأرتباط الأول والتى جرت فى ديسمبر عام ١٩٧٣م والتى لعبت فيها القوى الخارجية وبالتحديد الولايات المتحدة الدور الهام حتى وقعت المعاهدة فى عام ١٩٧٩م . فمنذ ذلك الوقت ديسمبر ١٩٧٣ – كان السادات يتحرك بمصر من نظام الى نظام – كان يتحرك من النظام العربى وإمكانياته وتحالفاته التى حققت انتصار أكتوبر الى نظام الشرق الأوسط الذى ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية وتحركه لمصالحها .. وهكذا بدأت عملية إعادة ترتيب المنطقة ، وكانت تلك هى الفترة الحاسمة التى أفترقت فيها الطرق .. ولا أحد يستطيع أن يكابر الان أن اتفاقية فك الإرتباط الأول كانت الخطوة الأولى فى رحلة « أنور السادات » إلى القدس بعد ذلك بقرابة أربع سنوات ، كما أن اتفاقية فك الارتباط الثانية فى أغسطس ١٩٧٥م كانت نصف الطريق الى القدس (٢) .

ومن ثم نستطيع أن نستبين أن معاهدة السلام مع إسرائيل بالقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ لم تأت بالرياح الفتية التى طال انتظارها من قبل صفوة الحكم العسكرية ، لتصل بها الى بر الأمان والاستقرار وتحل بها مشاكلها العسكرية والسياسية والاقتصدية ، بل مثلت فى واقع حكمها ترسيخا لسياسة الأنفتاح على الغرب الليبرالى ، بل والسير فى فلك

(1) Richard P. Mitichell & Lois, A. Raion., The Modern Middle East and North Africa, Op. Cit., P. 389.

(٢) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٢ – ١٨٣ .

أنظمته الاقتصادية الرأسمالية أملا فى تحقيق الهدف الذى تطلعت اليه . وقد تمثل هذا الهدف كما يورد « جلال أمين » فى اللحاق بمستويات المعيشة السائد فى الدول المتقدمة صناعيا . وبالتالى اعتمدت بإفراط على المعونات الأجنبية المقدمة من هذه الدول . وفتحت أبوابها أمام الشركات الدولية للقيام باستثماراتها فيها »[1] .

وهكذا وضح أن معاهدة السلام مع إسرائيل قد فرضت نوعا من التبعية فى الفكر الإقتصادى ، وذلك فى إطار توجه الصفوة العسكرية الحاكمة الى تسييس الاقتصاد المصرى والعمل عل حل مشاكله من خلال السياسة ، ويذكر « عادل حسين » أن موقف التبعية الاقتصادى هذا قد وضح فى ضوء اختلال العلاقة بين نمط الاستهلاك وبين القدرة الذاتية على إشباع هذا النمط الذى فتح الباب أمام التشوهات الهيكلية والتعية . وأن هذا النمط الاستهلاكى قد يكون أعمق فى نتائجه من مشاركة مجموعة من أصحاب الشركات والأعمال المحلية فى ارتباطهم بالدولة المسيطرة . وذلك نظرا لأن الربط يكون من خلال النمط الاستهلاكى لجميع الفئات ، ويعد من العوامل الجوهرية التى تدفع الرأسمالية المحلية إى قبول مشاركة الأجانب بشروطهم . هذا بالاضافة الى عزوفها عن عمليات التنمية المستقلة نتيجة إحساسها بالعجز عن انتاج ما أدمنه المستهلكون[2] . وبالتالى يتضح أن النظم الغربية الرأسمالية قد اتخذت من معاهدة السلام مع إسرائيل ذريعة سياسية لترسيخ نمط الاستهلاك الغربى من خلال سيادة نظمه لاقتصادية ، والتى تعد الأداة الأولى لفرض التبعية .

---

(١) جلال أمين ، تنمية أم تبعية إقتصادية وثقافية ، القاهرة : مطبوعات القاهرة : ١٩٨٣ ، ص ٣٥ .

(٢) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩ الجزء الأول ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢م وص ٢١ .

ولعلنا نستطيع القول بأن سياسة ترسيخ التبعية للنظم والأطر الاقتصادية الغربية فى ضوء معاهدة السلام مع إسرائيل بتوقيع القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م - والتى أدت الى سيادة قيم الاستهلاك المستوردة ، والإحساس بالعجز عن مجاراة تصنيعها محليا بل والعزوف عن محاولات التنمية الذاتية - قد أدى بالعديد من الباحثين الى اعتبار أن ذلك على المستوى الاقتصادى قد أدى الى تدعيم عملية التآكل فى المراكز العصبية للوحدات المنتجة ... بفك قضية الروابط التنظيمية بالقطاع العام (أى بحل المؤسسات العامة النوعية) .. ولاشك أن تخلل العلاقات التنظيمية والسيطرة المركزية على اتجاه هذه الشركات قد عمل على إنهاء الكفاءات التنظيمية والمهارات الفنية والتى خضعت لسياسات تتحيز ضدها ولصالح استثمارات ومنتجات الشركات الأجنبية [1] .

وتجدر الإشارة إلى أن مضمون المادة الثالثة من معاهدة السلام ، وبالتحديد البند الثالث يدعم هذا المعنى الخاص بالتبعية للنظم الاقتصادية الغربية الاستهلاكية - مع التمييز للمعاملات مع إسرائيل - وذلك فى ضوء فتحه الباب على مصراعيه للمنافسة الحرة ودون حماية للمنتجات المحلية . كما يمكن تحديد أبعد هذه التبعية للنظم الاقتصادية الأمريكية والغربية بوجه عام ، والتى استهدفت فى المحل الأول إضعاف النظم الاقتصادية القومية السائدة وترسيخ التبعية . وذلك فى ضوء الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة فى مسيرة التسوية على كل من مصر وإسرائيل لتوقيع المعاهدة . والتى بموجبها فرضت العديد من القيود على الإرادة المصرية ، وقدمت مصر العديد من التنازلات وخرجت من الصف العربى ، والمواجهة العربية مع إسرائيل ، وقد تمثلت تلك القيود الاقتصادية فى ترسيخ التبعية الاقتصادية للنظم الغربية الأمريكية والإسرائيلية وفى الاتفاقية التجارية التى عقدت بين مصر وإسرائيل فى

(١) عادل حسين ، لاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤-١٩٧٩ المرجع السابق ، ص ص ٤٩٢ - ٤٩٣ .

أبريل ١٩٨٠ ، كنموذج لنمط العلاقات الاقتصادية التى تنشدها إسرائيل .. حيث تنص الاتفاقية على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للبلدين . وأن تصدر إسرائيل الى مصر المنتجات الكهربائية والمعدنية والالكترونية . وتصدر مصر إلى إسرائيل البترول ، ويطرح الخبراء الإسرائيليون فكرة انشاء مشروعات مشتركة بين مصر وإسرائيل ، حيث يمكن استغلال الإمكانيات والخبرات الإسرئيلية فى مجالات تعمير الصحارى وترشيد استخدام المياه وتحسين أساليب الاتصال والمواصلات وتطوير مصادر الطاقة الجديدة[١] .

ويضيف « حسنين توفيق إبراهيم » فى مقالته عن الأطماع الأمريكية فى الوطن العربى أن الولايات المتحدة قد اتبعت أساليب متعددة لترسيخ التبعية الاقتصادية لنظمها الاقتصادية من خلال معاهدة السلام لتحقيق مصالحها فى المنطقة . وذلك من خلال تقديم القروض والمعونات الاقتصادية المشروطة . وقد تراوحت هذه الشروط ما بين الشروط السياسية مثل : إملاء الابتعاد عن الاتحاد السوفيتى وضرب القوى الثورية ، إلى الشروط الاقتصادية مثل فتح الأسواق المحلية أمام السلع الأمريكية والاستعانة ببيوت الخبرة وأجهزة النقل الامريكية ، وإتباع الطريق الرأسمالى فى التنمية [٢] ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك كما يورد « أرثر جولد شميدت » أن نبذت مصر الحرب كقاعدة للسياسة ضد إسرائيل ، ثم اعادة الروابط مع الولايات المتحدة الامريكية ، وأيضا انفتحت الدولة على المسعى الحر والاستثمار الاجنبى [٣] .

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم « أطماع إسرائيل الاقتصادية فى المنطقة العربية » مقالة من مجلة اليقظة العربية (العدد السادس) السنة الثانية ، القاهرة : يونيو ١٩٨٦م ، ص ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) حسنين توفيق إبراهيم ، « الاطماع الامريكية فى الوطن العربى » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد الحادى عشر) السنة الثانية ، نوفمبر ١٩٨٠م ، ص ٧٤ .

(3) Arthur, Goldschmidt, J.R., " Modern Egypt : The Formation of Nation-State" Op. Cit., P. 117 .

أما عن الآثار الاجتماعية التى تركتها معاهدة السلام مع إسرائيل بالقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م فى واقع حكم صفوة حكم السبعينات العسكرية ، فنبدأ بالآثار الاجتماعية على المستوى القومى حيث يورد « أحمد الصاوى » أنه فى ضوء الضغوط الامريكية والصهيونية الرامية الى فرض علاقات التطبيع مع الكيان الصهيونى وبعض الدول العربية .. صار الكيان الصهيونى يتمتع بعلاقات حسن جوار والتعاون مع من يعيشون على حدوده الغربية والشرقية والشمالية ، وأنه صار الآن يطمح الى خلق عمق خطر لذلك الطوق التطبيعى ، ويسنده فى ذلك ضغط هائل سياسى واقتصادى وعسكرى من قبل الولايات المتحدة [١] .

وربما كان يرى البعض أنه فى ضوء تلك التوجهات الانفتاحية الاقتصادية على الغرب – فى إطار علاقات التطبيع مع إسرائيل والولايات المتحدة – قد تحسنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية ببطىء شديد ، إلا أن هذا التحسن كما أوضح « آرثر جولد شميدث » كان مرجعه يعود الى الدخول المرتفعة من عوائد السياحة الغربية ، ومبيعات البترول ، ومن عوائد قناة السويس ، والحوالات المالية للمهاجرين والعاملين بالدول العربية ، ولم يستفد منها إلا فئة محددة وهى الفئة الطفيلية التى عرفت برأسمالية الانفتاح ، وهو مازاد الفجوة بين الذين يملكون والذين لايملكون. وما تبع ذلك من مشاعر الاحباط والأغتراب واليأس . وبالذات بين فئات الشباب والشابات والمتخرجين من الجامعات ولايجدون الوظائف لسنوات عديدة وبالرغم من اتاحة الفرصة لهم فى التصويت لأى من الأحزاب المعارضة « للسادات » فى الفترات الانتخابية لمجلس الشعب ، إلا أن ذلك لم ييسر لهم حل مشاكلهم ووضعهم مما دفع بهم الى البحث عن حلول أكثر راديكالية متمثلة فى اللجوء الى التطرف الدينى أو السياسى [٢] .

(١) أحمد الصاوى «أبعاد خفية لمخططات التطبيع الصهيونى فى مصر» مقالة من مجلة اليقظة العربية ،(العدد الأول) السنة الثالثة ، القاهرة :يناير ١٩٨٧م، ص ٧٥ .

(2) Arthur, Goldschmidt, J.R., Modern Egypt. Op. Cit.:PP.157-158

لايسمح للفقراء بالتعبير عن تطلعاتهم من خلال قنوات سياسية مشروعة للمشاركة السياسية - فى ضوء الحكم الشمولى العسكرى - والذى مارس نوعا من القهر السياسى على المجتمع من خلال الدور الذى مارسته المؤسسات الاقتصادية المالية فى إفساد الحياة السياسية المصرية . وكذلك من خلال ممارسة كبار الرأسماليين لعبة تمويل الحركات السياسية والدينية فى سبيل تزييف وعى الفقراء وصرفهم عن القنوات الطبيعية للمشاركة السياسية والحوار الديموقراطى "(١) .

وتجدر الإشارة الى أنه لايمكن فصل معالجة الظروف التى أدت الى اصدار القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م (والخاص بتحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى) والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م (والخاص بنظام الأحزاب السياسية وترسيخ التعددية السياسية) عن الأصول الاجتماعية والفكرية التى حكمت عملية صياغة القرار السياسى لدى صفوة حكم السبعينيات العسكرية . وبالتالى فقد ارتبطت النتائج المترتبة على القرارين اقتصاديا واجتماعيا ، وبعد تأثيرها على قضايا التنمية السياسية بتلك التوجهات الأيديولوجية والأصول الاجتماعية بحيث يمكن القول أن القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م وهو قرار سياسى صدر فى أعقاب أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧م - والتى تمثل رد فعل جماهيرى على قرارات اقتصادية لحكومة عبد العزيز حجازى - قد قصد به بجانب تحقيق السلام الاجتماعى والاستقرار السياسى ، إتاحة الفرصة لصفوة الحكم العسكرية الشمولية فى تدعيم توجهاتها الاقتصادية الليبرالية الجديدة . والتى بدأت بالقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ومجموعة القوانين الاستثمارية المعدلة والمكملة له ، كما لوحظ أن إصدار القرار قد تم على نحو تسلطى قهرى بعيدا عن الأساليب الديموقراطية .

---

(١) نور فرحات ، س التطرف السياسى الدينى فى مصر ، الجذور - الواقع - المستقبل ، مقالة من مجلة فكر للدراسات والابحاث ، (العدد الثامن) السنة الثانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

كما تبين أن القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م والذى نص فى مادته الأولى أيضا على تقنين التعديدة السياسية قد صدر نحو تسلطى دكتاتورى بعيدا عن الحوار الديموقراطى سواء مع الجماهير أو من خلال المؤسسات الدستورية - بل أطلقت صفوة الحكم العسكرية لتبرير إعلان حالة الطوارىء على الأحداث بأنها إنتفاضة حرامية - وهو أسلوب يتماثل مع طبيعة الحكم العسكرى الشمولى الذى مارسته الصفوة الحاكمة . كما يتمشى مع الأصول الاجتماعية - الريفية التقليدية - بما تحمله من سمات الثقافة التقليدية التى تبجل قيم الولاء والطاعة وسلطة كبير العائلة فى إصدار القرارات ، وتنبذ النقد والاعتراض أو حتى الحوار . ويبدو أن التربية العسكرية التى تلقاها « السادات » قد رسخت فى شخصيته الدكتاتورية والتسلطية فى اتخاذ القرار السياسى حيث حكمت المجتمع المصرى ثنائية شاذة وغريبة فترة السبعينات : ليبرالية فى الاقتصاد ، وشمولية فى السياسة ، والتى فتحت الباب واسعا نحو عملية فساد وإفساد فى المجتمع المصرى لم يسبق لها مثيل [1] .

وبدلا من أن تلجأ الصفوة العسكرية الحاكمة الى الأساليب الديموقراطية فى الحوار لتدعيم قيم الديموقراطية والحرية لدى الجماهير ، قضت فى ترسيخ توجهاتها الأيديولوجية إقتصاديا وسياسيا بمحاولة اقصاء قوى المعارضة السياسية والدينية عن طريق سياساتها الاقتصادية الانفتاحية الليبرالية . وذلك بإصدار المزيد من القرارات الدكتاتورية الجديدة فأصدرت القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م لترسخ من خلاله الاتجاه السياسى نحو التعددية السياسية . ولتقضى به على جماعات المعارضة السياسية (الشيوعيون والناصريون) والجماعات الدينية - المناهضة لتلك السياسات الاقتصادية الليبرالية الغربية - ودون أن يتيح لها القرار الفرصة للمشاركة السياسية فى إطار من الشرعية . بل أقدمت الصفوة العسكرية الحاكمة لتدعيم شرعية حكمها الشمولى على

(١) بدر عقل ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

التحالف مع الطبقة الاجتماعية الجديدة والتى قننت بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م والقوانين المعدلة والمكملة له . وفي ضوء استمرار ظاهرة العنف السياسي والدينى على المستوى الفردى والجماعى ، يمكن القول أن هذين القرارين قد صدرا بطريقة دكتاتورية عسكرية ، وبالتالى لم يؤتيا ثمارهما فى الواقع على المستوى الجماهيرى لأنهما لم يتخذا بطريقة ديموقراطية ، وهنا يمكن القول أن ظواهر العنف السياسى من قبل الشيوعيين والناصريين ، وظواهر العنف الدينى من قبل الجماعات الدينية تعد نتاجا لقصور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م والخاص بنظام الأحزاب السياسية . وذلك نظرا الى أن النظام نجح بشكل منقطع النظير فى تفريغ تجربة التعدد الحزبى المقيد من مضمونها . وهى التجربة التى سعى من خلالها النظام الى وضع أسس تشريعية دستورية مستقرة ، وقام بتحويلها الى ديموقراطية لها أنياب وأظافر أقوى من أنياب الدكتاتورية حيث تم حرمان بعض القوى الفعالة فى المجتمع (التيار الإسلامى والتيار الناصرى) من التعبير عن نفسها بشكل رسمى وشرعى الأمر الذى دعى هذه القوى الى العمل تحت السطح[1] .

كما يمكن القول أن ممارسة لعبة التوازن بين صراع القوى السياسية والدينية قد استهدفت بها الصفوة العسكرية الحاكمة ، تلافى القصور الناجم عن عدم فعالية قوانينها رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، ٤٠ لسنة ١٩٧٧م فى معالجة مظاهر الصراع الطبقى الناجم – من جراء سياساتها الاقتصادية الجديدة على المستوى السياسى والدينى مما دعاها الى التحالف مع بعض القوى ضد الأخرى – وقد مثل ذلك تهديدا للاستقرار السياسى والتكامل القومى ويشير « فؤاد مرسى » فى هذا الصدد الى أن نفوذ الرأسمالية الكبيرة ذات الطبيعة الطفيلية وانتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، قد أدى الى عودة مصر الى أوضاع التبعية الرأسمالية

---

(١) حسين توفيق ابراهيم ، « النظام السياسى المصرى واشكالية الشرعية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد الثانى عشر) السنة الثانية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

الغربية ، ومحاولة إضعاف الروح الوطنية والقومية والتطلعات الاجتماعية المشروعة للجماهير . وذلك باستغلالها بعض الجماعات الدينية وتغذية تيار التعصب الطائفي . وصاحب ذلك مساندة من الدوائر الحكومية فى كثير من المواقع والمجالات من تصعيد لروح التعصب الدينى بين المسلمين والأقباط [1] . بل أن هناك من يذكر بأن بعض من هذه الجماعات الدينية قد لقيت المساندة المباشرة ، وحتى الإمداد بالسلاح فى صدامها مع التيارات المسيحية ، كما حدث فى ألمنيا وأسيوط [2] .

وفيما يتعلق بالقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م (والخاص بتوقيع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل ، وملحقاتها ، والاتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة والموقع عليهما فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩م) يمكن القول أن اتخاذ القرار - من قبل الصفوة العسكرية الحاكمة - من الناحية السياسية يعد تتويجا لسياسة تطبيع العلاقات مع إسرائيل والتى بدأت بزيارة القدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٧م ، وأنتهت بتوقيع معاهدة السلام فى عام ١٩٧٩م فعن كيفية اصدار تلك القرارات ، يلاحظ أنها قد تمت بشكل فردى ودكتاتورى من قبل السادات وهو على رأس الصفوة العسكرية الحاكمة . ودون أن تمر القرارات عبر القنوات الديموقراطية ، أو المؤسسات السياسية الدستورية فقد اتخذ « السادات » قراره بزيارة القدس بصورة فجائية فى بيانه أمام مجلس الشعب فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧م . كما وقع اتفاقية كامب ديفيد ، بل تفاوض بشخصه فى كامب ديفيد بعد خلافه مع وزير خارجيته فى ذات الوقت الذى قدم استقالته بسبب التنازلات التى قدمها « السادات »

(١) فؤاد مرسى ، « الفتنة الطائفية والقوى الخارجية ش مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد الثانى) السنة الرابعة ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) سمير نعيم ، « المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى فى مصر » مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

أثناء التفاوض ، وأخيرا وقعت معاهدة السلام مع اسرائيل بقرار جمهورى ووفق عليه من قبل « السادات » بشخصه فى ٥ أبريل سنة ١٩٧٩م . ولم يصدر عبر قانون بالأغلبية من مجلس الشعب باعتباره المؤسسة الدستورية التى تحقق للديموقراطية جوهرها فى اتخاذ القرارات السياسية . وبالتالى لايمكن القول أن القرار السياسى الخاص بمعاهدة السلام هو قرار ديموقراطى أتخذ من القاعدة الجماهيرية الى القمة من خلال المشاركات الجماهيرية ليعبر عن رأى الأغلبية .

أما بصدد بعد إنعكاس الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على معاهدة السلام مع إسرائيل على قضايا التنمية السياسية فى واقع المجتمع المصرى . فيمكن القول أن القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ بالرغم من كونه قرار سياسى ، فهو فى جوهره يعد استكمالا لتوجهات صفوة السبعينيات العسكرية نحو السياسات الانفتاحية على الاقتصاد الرأسمالى الغربى ، وكذلك نحو الأخذ بالتعددية السياسية ، وذلك فى ضوء القيود والشروط التى تضمنتها مواد المعاهدة ، والتى قدمت مصر خلالها العديد من التنازلات العسكرية والاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، مقابل حصول مصر على السلاح وإنهاء حالة لحرب مع إسرائيل – وقد مثل ذلك جل اهتمام الصفوة العسكرية الحاكمة – وذلك رغم الشروط والقيود التى تضمنتها المعاهدة من الناحية العسكرية وكانت فى غير صالح مصر. ويتضح ذلك فى المادتين الثالثة والرابعة من المعاهدة [1] .

ولما كانت معاهدة السلام قد تمت بمشاركة أمريكية كاملة فى جميع المفاوضات كما وضح ذلك فى خطاب التبادل بين الرئيسين « السادات » و « بيجين » . فقد قامت الولايات المتحدة بممارسة العديد من الضغوط على مصر لتوقيع المعاهدة مع وعود براقة بحل مشاكل مصر

---

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ « تابع » السنة الثانية والعشرون ، الصادر فى ٧ جمادى الاول ١٣٩٩هـ الموافق ٥ أبريل ١٩٧٩م ،ص ٣٠ .

الاقتصادية . وقد أثبتت الأحداث تبخر تلك الوعود مثل : مشروع مارشال (كارتر) ولم تجن مصر سوى ترسيخ مفهوم التبعية للغرب ونظمه الاقتصدية والسياسية فى ظل سياسة تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل ، فقد تضمنت علاقات التطبيع تلك مجموعة من القيود الاقتصادية والسياسية والثقافية بحيث يمكن القول أن الصفوة العسكرية الحاكمة قد تأثر قرارها السياسى سواء على المستوى المحلى أو العالمى فى ضوء علاقات التبعية . وبما لايخالف نص المادة السادسة الفقرة الرابعة والتى تنص بعدم الدخول فى أى التزام بتعارض مع بنود المعاهدة على المستوى العالمى ، مما جعل مصر تخرج عن الصف العربى ، وتحدد علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى ، وتخرج عن مجموعة دول عدم الانحياز . وعلى الصعيد الداخلى قامت الصفوة العسكرية الحاكمة فى ضوء سياسات التبعية بممارسات غير ديموقراطية لمواجهة جماعات المعارضة السياسية والدينية .، والتى مارست أحداث التطرف السياسى والدينى معلنة رفضها للمعاهدة وسياسة التطبيع مع إسرائيل والولايات المتحدة والنظم الغربية .

. فقد كانت المحصلة النهائية هى هزيمة الديموقراطية نتيجة لإصرار الصفوة الحاكمة على تلك السياسات التطبعية الناجمة عن القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م بل مزيدا من الممارسات القمعية غير الديموقراطية ، وعدم اتاحة الفرصة من قبلها لتلك الجماعات المعارضة لمباشرة نشاطاتها فى جو من الحرية والحوار المشروع ، وفى اطار من التعددية الحزبية التى تبنتها . بل استمرت الصفوة العسكرية فى ممارسة رد الفعل التسلطى العنيف والقمعى ، وبطش تلك الجماعات تاره ، والى ممارسة لعبة التوازن بين صراع القوى تاره أخرى . وهو ما هدد أيضا التكامل والاستقرار

السياسى على المستوى القومى » إلى أن أتى الوقت وأنقض المارد على مُطلقة وصرعة فى مشهد إعلامى مثير ، الأمر الذى يصدق معه ... وصف مصرع السادات بالانتحار"[1] .

(١) فرج فوده ، « قبل أن نسقط جميعا » مقالة من مجلة المنار ، مجلة سياسية فكرية (العدد السابع) السنة الأولى ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥م ، ص ١٩٣ .

الخاتمة والنتائج

و تشتمل الخاتمة والنتائج على محاولة تحقيق الأهداف الموضوعة وذلك من خلال الاجابة على الفرض الرئيسى للدراسة . والذى يتمثل فى محاولة استجلاء بعد العلاقة التى تربط بين الصفوة العسكرية التى تحكم فى مجتمع ما فى فترة زمنية محددة ، وبين إمكانيات انجاز برامج التنمية السياسية باعتبارها تشكل بعدا نوعيا فى إطار التنمية الشاملة ؟ وذلك فى ضوء الاصول الاجتماعية والفكرية التى تنتمى اليها تلك الصفوة ، وأيضا فى ضوء توجهاتها السياسية الخارجية وعلاقات التبعية ، والتى تؤثر فى مجال النهوض بقضايا التنمية السياسية . وقد جاءت المعالجة فى اطار اعتمادنا على التحليل التاريخى النقدى المقارن لمجموعة القضايا الافتراضية الفرعية التى تضمنها نموذج التحليل ، والتى خضعت للتدقيق العلمى فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وذلك بهدف تحقيق الفرض الرئيسى للدراسة .

١- وننتهى فى الجزء الأول من الخاتمة :

إلى مجموعة القضايا النظرية والمنهجية التى شغلت اهتمام العلماء دراسى الصفوة العسكرية ، والتى اعتمدوا عليها فى دراسة قضايا المجتمع بوجه عام ، والتنمية السياسية بوجه خاص ، وذلك بهدف تحديد القضايا التى تحتاج الى دراسة فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وهذه القضايا هى :

أ- المفاهيم .

ب - المداخل النظرية .

جـ - القضايا النظرية .

د- المداخل المنهجية .

٢- أما فى الجزء الثانى وهو النتائج « فننتهى »

أ - الى مجموعة التعميمات التى يمكن أن تصلح لأن تشكل اطارا نظريا ، وفى الوقت نفسه تمثل حدودا لدراسة القضايا النظرية الخاصة بالتنمية السياسية فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث .

ب - ثم حدود تطبيق تلك النتائج أو التعميمات النظرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، والتى تخص بدراسة قضايا التنمية السياسية «فى واقع المجتمع المصرى فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) ».

١- الخاتمـــة

وفيما يتعلق بالقضايا النظرية والمنهجية التى شغلت اهتمام العلماء دارسى الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا المجتمع ، وقضايا التنمية السياسية » . يلاحظ أن القضايا النظرية لعلم الاجتماع السياسى قد شكلت جوهر اهتمام دارسى الصفوة بوجه عام والصفوة العسكرية بوجه خاص فى اهتمامهم بدراسة القضايا الخاصة بالتنمية السياسية . وذلك من خلال تناول العديد من المفاهيم ، والقضايا النظرية والمنهجية ، والتى أثرت فى مجال البحث فى علم « الاجتماع بوجه عام » ، وعلم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع العسكرى ، بوجه خاص فى أطار العديد من البحوث المتعلقة بدراسة العلاقات المدنية العسكرية .

أ- ففى مجال المفاهيم :

يتضح استخدام العلماء دارسى الصفوة التقليديين أو المحدثين لمفاهيم مثل : الصفوة العسكرية ، والجيش ، والمؤسسة العسكرية ، والقوات المسلحة ، وذلك فى إطار دراساتهم الصفوية ، وقد جاء ذلك الاستخدام واضحا فى كتابات وتحليلات كل من : موسكا ، وباريتو ، ورايت ميلز ، وذلك باعتبار أن الجيش أو المؤسسة العسكرية تشكل رافدا

من روافد بناء القوة التى تمارسها أقلية تحكم أغلبية من خلال عملية الضبط السياسى ، وفى ضوء امكانياته المتميزة والكيفية التى يؤدى بها الجيش وظيفته في المجتمع . ثم طور المحدثين هذا الاستخدام لتلك المفاهيم فى إطار تزايد الدور الذى تنهض به الجيوش الحديثة ، وعلى وجه الخصوص فى واقع مجتمعات العالم الثالث . وفى مجال النهوض بقضايا التنمية والتحديث بوجه عام ، والتنمية السياسية بوجه خاص ، وأصبح هناك مفاهيم متعددة للأيديولوجية مثل الأيديولوجية السياسية ، والأيديولوجية العسكرية أو الثورية ، والأيديولوجية السياسية التابعة ، أو المستقلة . كما برزت مفاهيم أخرى فى ضوء وضوح الدور الذى يمكن أن تنهض به الصفوات العسكرية فيما يتعلق بقضايا التنمية السياسية مثل مفاهيم : التنمية السياسية ، التنمية التابعة أو المستقلة ، والمركز العسكرى الصناعى ، والمشاركة السياسية ، والمشاركة الشعبية ، والثقافة السياسية ، والديموقراطية ، والحرية السياسية ، والأنتخابات السياسية ، والاستفتاءات السياسية . وقد وضح استخدام تلك المفاهيم لدى علماء كثيرين أمثال : « الان كورنانيل ، وإدوارد شيلز ، وجابريل ألموند ، وبنجهام باول ، ولوسيان باى ، وجوران ثربورن ، ونيكوس بولانتزاس ، وسنشياموورس ، وإيرام أولمان ، وتشارلز أندريان » .

ويضاف إلى ذلك أن استخدام تلك المفاهيم يساعد على تحقيق وتدعيم الرابطة الجوهرية بين اهتمامات كل من : علم الإجتماع السياسى ، وعلم الإجتماع العسكرى ، وعلى وجه الخصوص بصدد الاهتمام بتناول الدور الذى يمكن أن تنهض به الصفوات العسكرية فى واقع مجتمعات العالم الثالث فى مجال النهوض بقضايا التنمية السياسية ، بحيث يمكن القول أن إطار المفاهيم يمكن أن يشكل محورا لالتقاء اهتمام علماء الإجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع العسكرى فى إطار علم الاجتماع العام .

ب - وقد بدا المداخل النظرية :

التى حكمت أو انطلقت منها معالجات أو محاولات تفسير وفهم العلاقة بين الجيش والمجتمع - وتأتى فى نطاق اهتمام علماء الاجتماع العسكرى بدراسة موقف الصفوة العسكرية من النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث - قد شاركت اهتمام كل من علماء الاتجاه الصفوى العام فى اطار علم الاجتماع السياسى ، وغيرهم من علماء الاجتماع العام ، بحيث اعتمد علماء الاجتماع العسكرى المحدثين فى دراساتهم - فى ضوء النمو المتزايد لدور الصفوة العسكرية فى المجالات العسكرية وتأثيرها على السياسات المدنية - على المدخل البنائى الوظيفى . والذى وضح فى اهتمامات « ماكس فيبر » بدراسة القواعد التنظيمية البيروقراطية الحديثة . وفى محاولته استكمال مادية « ماركس » الاقتصادية فى إطار مدخله المادى أو مدخل الصراع ، وذلك بإضافته المادية السياسية والعسكرية باعتبار أنها تشكل أحد روافد القوة للصفوة الحاكمة من خلال قدراتها التنظيمية والتكنولوجية ، والتى تابعها « موسكا وميشيلز وباريتو ورايت ميلز » ومن هنا لم يكن المدخل المادى ذو فعالية فى دراسات الصفوة العسكرية ، بحيث يمكن الاعتماد عليه فى الدراسات الصفوية العامة ، ودراسات التنمية السياسية .

ويمكن القول أن هذا المدخل البنائى الوظيفى الذى يستمد أصوله من النظرية الوظيفية التكاميلية يطلق عليه فى نطاق اهتمام علماء الاجتماع العسكرى ، وعلماء الاجتماع السياسى فى دراسة قضايا التنمية السياسية بمدخل التوازن أو التباين الوظيفى لدى « بارسونز » والذى ينظر الى عمليات التنمية السياسية من منظور تكاملى قومى ليشمل جميع مصادر القوة للبناء الاجتماعى (الاقتصادية ، والاجتماعية ، والدينية ، والعسكرية) . ويكون ذلك عكس المدخل المادى أو مدخل الصراع الذى يستمد أصوله من النظرية المادية لدى

ماركس ، والذى منح علاقات الانتاج وعملياته الأهمية الأولى فى إحداث التنمية الشاملة ، وبالتالى تصبح السلطة الاقتصادية أساسا للسيطرة السياسية والسيطرة الأيديولوجية .

أما مدخل الثقافة السياسية فهو المدخل الثالث الذى اعتمد عليه علماء الاجتماع العسكرى ، وعلماء الاجتماع السياسى فى دراسة عمليات التنمية السياسية - فهو يستمد أصوله السياسية من النظرية البنائية الوظيفية - وبرز من خلال اهتمامات « لوسيان باى » ورؤيته بأن التنمية السياسية المعاصرة تتم فى ضوء عمليات التفرد التاريخى ، وتعمل على نشر الثقافة العالمية ومجموعة القيم الدينية والانسانية ، والتى تشكل جزءا من مناخ ثقافة العالم . وقد تابع هذا المدخل كل من « جابريل ألموند » ، و « بنجيهام باول » ، و « تشارلز أندريان » فى إهتماماتهم بدراسة الثقافة السياسية للشعوب ، وذلك بناء على أن فهم الثقافة السياسية للشعوب وتحديد عناصرها ومكانها من الثقافة السياسية العالمية يؤثر فى سلوك المواطنين والقادة من خلال النسق السياسى .

جـ - ويمكن تحديد القضايا النظرية :

التى شغلت أهتمام العلماء المهتمين بدراسة موقف الصفوات العسكرية من النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث . وفى إطار ما يعرف بسوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية - القول بأنها قد وضحت على عدة مستويات . وقد ضمنا هذه القضايا النظرية الأفتراضية فى نموذج التحليل لتشكل مجموعة من التصورات والأفكار النظرية ، وتضم مجموعة من الفروض الموجهة للدراسة . وقد أخضعناها للتدقيق والتحليل التاريخى المقارن فى إطار المنطلقات الفكرية والمنهجية الخاصة بتراث دراسات الصفوة العسكرية ، وكذلك تراث دراسات التنمية السياسية ، والسياق الاجتماعى والتاريخى والسياسى للفترة المحددة للدراسة . وذلك بهدف صياغة تلك الفروض أو التصورات فى هيئة قضايا نظرية يمكن أن تصلح لأن تشكل إطارا نظريا موجها

لدراسات أخرى فى هذا المجال . وقد تضمنت هذه الأفكار والتصورات مجموعة من القضايا النظرية أمكن تحديدها فيما يلى :

أولا – منها ما يتعلق بدراسة قضية بعد التوجه الأيديولوجى فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، ومدى تأثيره على علاقات التبعية السياسية .

ثانيا – ومنها ما يتعلق بدراسة بعد تأثير علاقات التبعية السياسية فى ضوء التوجهات التابعة للصفوات العسكرية الحاكمة على النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقعها . وقد عالجنا هذه القضية على أربعة أبعاد :

١– بعد تأثير علاقات التبعية السياسية فى ضوء التبعية الأيديولوجية على قضايا بناء المؤسسات السياسية ، وقيام نظام سياسى معين يتفق مع واقعها التاريخى والاجتماعى والثقافى .

٢– بعد تأثير علاقات التبعية على تحقيق قضايا التكامل القومى والاستقرار السياسى ، وذلك من خلال إرساء الشرعية الدستورية ، وتدعيم النظام السياسى والعمل على استغلال قوة الجيش وإمكانياته التنظيمية فى تحقيق هذا الاستقرار السياسى والتكامل والوحدة القومية .

٣– بعد تأثير علاقات التبعية السياسية والأيديولوجية فى تحقيق قضايا الديموقراطية فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى المتخلف لمجتمعا العالم الثالث . والتى تقوم على حكمها صفوات عسكرية تابعه .

٤– موقف تلك الصفوات العسكرية فى ضوء علاقات التبعية السياسية والأيديولوجية من قضية الحرية السياسية . وذلك فى ضوء أنها تمثل جوهر تحقيق الديموقراطية من خلال الممارسات الواقعية .

ثالثا – وأخيرا يدخل ضمن هذه القضايا النظرية التى شغلت اهتمام العلماء دراسى الصفوات العسكرية وبيان موقفها من النهوض بقضايا التنمية السياسية ، تناول موقفها من النهوض بوسائل تحقيق تلك القضايا النظرية السابقة ، والتى نرى أنها تتساند جميعها كوسائل فى تحقيق مضمون التنمية السياسية عند التطبيق . وقد افترضنا أن الأحزاب السياسية تعد أحدى الوسائل الجوهرية التى يمكن أن تعتمد عليها الصفوات العسكرية الحاكمة فى تحقيق تنمية سياسية واقعية ، وذلك من خلال المشاركات السياسية الفعالة ، والحوارات الديموقراطية الحرة ، وكذلك من خلال وسيلة الانتخابات الحرة التى يمكن أن تتم فى جو من الحرية السياسية للتعبير عن الآراء بحرية ، وعلى مستوى القاعدة الجماهيرية ، بحيث يمكن اعتبارها أحد الوسائل الهامة فى تدعيم قضية الديموقراطية ، وبالتالى فى تحقيق تنمية سياسية حقيقية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

د – أما بصدد المداخل المنهجية :

التى اعتمد عليها العلماء دارسى الصفوة العسكرية فى اطار علم الاجتماع العسكرى واهتمامهم بدراسة سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية- ومحاولتهم فهم وتفسير علاقة الجيش بالمجتمع ، وبالتحديد فى مجال النهوض بقضايا التنمية السياسية – يمكن القول بأنهم قد شاركوا علماء الاجتماع السياسى فى اطار اهتماماتهم الصفوية العامة واعتمادهم على مداخل منهجية مثل : المنهج التاريخى التحليلى المقارن ، وكذلك المنهج التجريبى ، وأيضا المناهج الصفوية مثل : منهج اتخاذ القرار ، ومنهج الشهرة ، والتى تدعم استخدامها من خلال الدراسات التى جمعت بين اهتمام علماء الاجتماع العسكرى وعلماء الاجتماع السياسى مثل : دراسات الصفوة العسكرية والدور الذى يمكن أن تضطلع به فى واقع مجتمعات العالم الثالث فى مجال التنمية السياسية . ويمكن

لنا اعتبار أن ذلك يمثل تدعيما لمجال المنهج فى علم الاجتماع بوجه عام ، وعلم الاجتماع السياسى بوجه خاص .

كما وضح أن هناك طرق منهجية تدعم استخدامها فى إطار ارتباطها بتلك المناهج الصفوية ، والاعتماد عليها فى دراسة قضايا التنمية السياسية وسواء على مستوى الدراسات التاريخية التحليلية المقارنة ، أو فى مستوى الدراسات التجريبية . ومثال ذلك : طريقة تحليل المضمون للوثائق والمصادر والنصوص . وكذا طريقة دراسة الحالة - كما هو فى دراستنا لحالة المجتمع المصرى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م) كنموذج لحكم الصفوت العسكرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وبيان موقفها من قضايا التنمية السياسية - وأيضا فيما يتعلق بالاعتماد على الملاحظات التجريبية التى تحدث فى الواقع السياسى الافريقى لتلك الصفوات العسكرية الحاكمة . بمعنى التجربة غير المصطنعة والتى يعتمد عليها فى الدراسات التقويمية والميدانية . ثم تخضع هذه الملاحظات الواقعية التجريبية لعمليات تحليل المضمون فى سياق الأحداث لتقييمها . وهو ما يؤكد امكانية الأخذ بمبدأ المرونة والمزاوجة المنهجية بصدد هذا النوع من الدراسات ، مما يثرى مجال المنهج فى علم الاجتماع بوجه عام .

٢- النتائـــج

أ- حدود دراسة القضايا النظرية الخاصة بالتنمية السياسية فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث :

- إن استجلاء البعد التاريخى لدراسات الصفوة العسكرية ، أو المؤسسة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية يظهر أن محاولة فهمها قد جاءت فى اطار سوسيولوجى سياسى يركز على دراسة بعد تأثيرها فى الدولة والمجتمع ، وكيف تؤثر المؤسسة العسكرية على السياسة الخاصة بالدولة والمجتمع . وذلك من خلال تأثيرها فى اتخاذ القرارات

السياسية والدولية . وكذلك فى مجال النهوض بقضايا المجتمع التنموية ومنها قضايا التنمية السياسية . وقد وضح أن هذا الاهتمام قد بدا منذ أربعينات هذا القرن فى اطار ما سمى بعلم الاجتماع العسكرى الذى اهتم بدراسة سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية ، ثم تطورت دراساته بمشاركة فروع علم الاجتماع الاخرى مثل علم الاجتماع السياسى . وذلك فى إطار اهتمامه بدراسة عمليات وقضايا التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

– كما وضح أنه بالرغم من أن الصفوات العسكرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث – والتى تنتمى الى الطبقة المتوسطة – تتشابه فى واقعها التاريخى والاجتماعى والاقتصادى . وذلك من خلال قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسى والوقوف فى وجه ايه تحديات خارجية . وأيضا فى تحقيق الاستقرار السياسى فى حالة عجز الحكومات المدنية وانتشار الفوضى . إلا أن الاصول الاجتماعية والتوجهات الأيديولوجية الخاصة بتلك الصفوات العسكرية قد لعبت بعدا خطيرا فى قدرة تلك الصفوات على البقاء وتحقيق أمال شعوبها فى الحفاظ على استقلالها السياسى بعيدا عن ممارسةالانقلابات والثورة المضادة . فقد أثبتت دراسات « أرنادى ، واستنر ، وليفين ، وجوسى نيون » أن هناك تأثيرا خطيرا للأصول الاجتماعية للصفوات العسكرية التى حكمت امريكا اللاتينية فى (شيلى والارجنتين عام ١٩٣٠م) على الدور السياسى الذى مارسته تلك الصفوات فى واقعها ، خاصة وأن نسبة ٧٨٪ من هؤلاء الضباط ينتمون الى الطبقة المتوسطة ، وهى طبقة تتصف بالضعف وعدم القدرة على التصرف بفاعلية . وقد انعكس ذلك على ممارسات تلك الصفوات العسكرية الحاكمة ، وخاصة فى مجتمعات الشرق الاوسط – فى ضوء الثقافات التقليدية والقبلية التى تنتمى الهيا تلك الصفوات – مما أدى بالبلاد الى حالة من عدم الاستقرار السياسى والتأرجح بين الأنظمة الديموقراطية والعسكرية الشمولية .

– وفيما يتعلق ببعد تأثير التوجه الأيديولوجى للصفوات العسكرية الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم على قضايا التنمية بوجه عام ، والتنمية السياسية بوجه خاص يبدو أن تلك الصفوات لم يكن لديها فكر واضح بعد نجاحها فى تحقيق الاستقلال – بالرغم من القدرات التنظيمية والفنية والتكنولوجية لتلك المؤسسات العسكرية – ولكن هذه الصفوات فى ضوء رغبتها الجامحة فى تثبيت أركان حكمها العسكرى ، وقعت فى حالة صراع بين مصالحها الشخصية من ناحية وبين الصالح القومى لمجتمعاتها من ناحية أخرى مما أدى بها لأن تكون فريسة للاستقطاب الأيديولوجى بين صراع القوى الكبرى . وفى ضوء غياب هذا التوجه الايديولوجى الذى يوجه مسيرتها التنموية للنهوض بمشاكل التنمية والتحديث فى أوطانها ، لجأت هذه الصفوات العسكرية إما الى الأخذ باتجاه الفكر الاشتراكى ، أو الفكر الغربى الرأسمالى ، ويمكن القول أن حالة التبعية الأيديولوجية تلك تعد احدى معوقات التنمية بوجه عام فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية ، وذلك لما يستتبعها من حالة التبعية السياسية ، والتى تؤثر على تحديد الأهداف القومية للتنمية السياسية واتخاذ القرار السياسى .

– ويمكن القول أن الأصول الاجتماعية بجانب غياب التوجه الايديولوجى الواضح لدى تلك الصفوات العسكرية قد حكمت سير خطواتها نحو تحقيق أهداف التنمية . فقد أضطرت تلك الصفوات العسكرية فى ضوء المشكلات السلالية والعرقية ، والعادات القبلية ، والثقافات التقليدية والاقليمية التى ينتمون اليها ، والتى واجهت سعيها نحو التنمية والتحديث الى أن ترفع شعارات فضفاضة لتجذب بها الجماهير وتستميلها نحو تحقيق تطلعاتها . ولتخفى وراءها فى نفس الوقت أهدافها الحقيقية فى الاستمرار فى الحكم وتثبيت أركانه . ويمكن القول أن تلك الشعارات القومية – مثل تلك التى رفعتها القيادة المصرية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م وأطلقت عليها « الاشتراكية

الديموقراطية ، والتى رفعها نهرو وأطلق عليها بالأيديولوجية الجماعية الديموقراطية ، وتلك التى أطلق عليها أيضا ليوبولدسنجور بالاشتراكية الافريقية – ماهى إلا أيديولوجيات تابعة إما للمعسكر الشرقى أو المعسكر الغربى فى جوهرها ، بل تدعم مفهوم التبعية السياسية ، وقد استتبعها أن اصطبغت النظم السياسية السائدة فى واقع تلك المجتمعات بطابع تلك الأيديولوجية التابعة ، وأخذت إما بالنظام السياسى الشمولى الاشتراكى ، أو بالنظام السياسى التعددى الغربى الليبرالى . وقد استمر هذا الحال منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية التسعينات من هذا القرن وأفول نجم الايديولوجية الماركسية .

– كما لوحظ أن هناك تأثير مباشرة للأيديولوجية السياسية التابعة التى تبنتها تلك الصفوات العسكرية على شكل النظام السياسى القائم فى واقع حكمها ، وبالتالى على بناء المؤسسات والنظم السياسية التى تتلائم مع تحقيق أهداف هذه الايديولوجية ، وتسعى الى تحقيق توجهاتها الفكرية والعقائدية ، بحيث نجد أن الصفوات التى تبنت مفهوم الايديولوجية السياسية الليبرالية الغربية ، قد سعت الى تشكيل سياسة لامركزية وحكومات وأحزاب تعددية ، فى إطار أيديولوجيتها الغربية البنائية ، وعلى النقيض من ذلك يلاحظ أن الصفوات لتى تابعت مفهوم الأيديولوجية السياسية الاشتراكية ، تتجه نحو تشييد بناءات سياسية تتصف بالشمولية والمركزية ونظام الحزب الواحد ، بل يمكن القول أن ديناميكية الانساق السياسية السائدة فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، قد خضعت فى درجة تغييرها وتبديلها الى بعد تبعيتها السياسية . وذلك دون الالتفات الى بناء مؤسسات وهياكل سياسية تكون متوافقة مع واقعها التاريخى والاجتماعى والثقافى ، حتى أن المجتمع الواحد قد شهد الأخذ بأكثر من نظام سياسى واحد على فترات مختلفة وفقا لنموذج أيديولوجيته التابعة .

– وبصدد موقف الصفوات العسكرية الحاكمة فى واقع مجتمعات

العالم الثالث من النهوض بقضايا التكامل والاستقرار السياسى ، بدو لنا أنه يمكن فهم هذه العلاقة فى ضوء وظائف الأيديولوجيات والمذاهب السياسية السائدة فى واقع حكم تلك - الصفوات العسكرية - وعلاقتها ببناء النظم الاقتصادية والاجتماعية ، والهياكل السياسية القائمة فى ضوء علاقات التبعية السياسية . فلم تستطيع تلك الهياكل والمؤسسات السياسية التابعة من أيديولوجيات تابعة أن تحقق أهداف التنمية السياسية ، أو ترسيخ قضايا التكامل والاستقرار السياسى فى واقع مجتمعات العالم الثالث . وذلك بناء على أنها مؤسسات تعد دخيله على الظرف التاريخى ، والواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى تحكمه ثقافات تقليدية وإقليمية وموجهات سلوك قبلية تنبع من تراث تلك المجتمعات الثقافى والاجتماعى . ويضاف الى ذلك أن حكم تلك الصفوات العسكرية قد أظهر عدم رغبة فى تحقيق أهداف الأيديولوجيات التى تبناها فى ضوء أيديولوجيته العسكرية التى اعتمد عليها فى تثبيت أركان حكمه . وبالتالى لم تتحقق الوحدة القومية ولا التكامل ، أو الاستقرار السيسى فى واقع مجتمعاتها إلا فى الفترات التى اعقبت تحقيق الاستقلال ، وذلك باعتباره رمزا لتنمية الشعور القومى بالوحدة الوطنية ، والحامى لهذا الاستقلال فى المستقبل . أما فى الفترات التى أعقبت تحقيق الاستقلال فقد لجأت تلك الصفوات الى فرض أيديولوجيتها العسكرية بالاستبداد والقمع ، وفى تحقيق الاستقرار السياسى والتكامل القومى اللازم لتدعيم حكمها الدكتاتورى إما بممارسة لعبة الإنقلابات السياسية أو الثورات المضادة . وقد وضح ذلك فى الثورات والإنقلابات التى حدثت فى واقع مجتمعات أمريكا اللاتينية مثل (كوبا وشيلى والارجنتين) وفى نيجيريا فى أفريقيا ، وكذلك فى أوغندا ، والجزائر ، والسودان .

- وعن بعد إسهام الصفوات العسكرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث فى تحقيق قضايا الديموقراطية والحرية السياسية فى واقعها ،

وبالتالى فى تحقيق تنمية سياسية فعلية فى مجتمعاتها يمكن القول فيما يتعلق بقضية الديموقراطية - التى تمثل العمود الفقرى لتحقيق التنمية السياسية - أنها قد تأثرت سلبيا بالتوجهات الأيديولوجية أو السياسية التابعة لتلك الصفوات وما أستتبعها من الأخذ بنظم ومؤسسات سياسية مستوردة (ديموقراطية غربية) أو إشتراكية ديموقراطية) . وذلك نظرا إلى أن تلك المؤسسات لم تكن متوافقة مع واقع تلك المجتمعت وظرفها التاريخى وتراثها الثقافى والاجتماعى . وبالتالى فهى لم تنجح فى التحقيق الواقعى لمفهوم الديموقراطية من خلال التنشئة السياسية المتلائمة مع واقعها الثقافى والقيمى ، وبالارتقاء بالفرد لأن يصبح مشاركا وله صوت مسموع فى إدارة دفة الحكم . ويضاف الى ذلك أن الايديولوجية العسكرية للصفوات الاستبدادية الحاكمة حاولت أن تضفى على نفسها قناع ديموقراطى « بإسم حكم الشعب » كما حاولت أن تطعم تبعيتها السياسية بمقولات محلية واقليمية ولكن هذه الأقنعة قد فشلت فى العديد من المجتمعلت مثل - ماليزيا ، وقبرص ، وكولومبيا ، والأوروغواى ، ونيجيريا - وفى التحقيق الواقعى لمفهوم الديموقراطية الذى تتشدق به ، وفى التأكيد على حقوق الانسان وحريته العامة ، وضماناته الدستورية فى المشاركة فى اتخاذ القرار ، والتنشئة السياسية ، فقد منحت تلك الصفوات العسكرية فى ضوء ايديولوجيتها العسكرية التسلطية الحق للرئيس فى مباشرة سلطات قمعية باعتباره يمثل سلطة الأخ الاكبر الذى يجب أن يطاع بل بررت هذا القمع على أنه يهدف الى الحفاظ على الأمن القومى فى مجتمع متخلف ينقصه الكثير من التنظيم الذى تنهض به المؤسسة العسكرية . وهنا يبرز بعد استغلال تلك الصفوات العسكرية للظروف الاجتماعية والثقافية والتاريخية والنفسية لواقع مجتمعات العالم الثالث . وفى مباشرة ممارسات غير ديموقراطية تعد معوقة لتحقيق تنمية سياسية فعلية فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية .

– أما فيما يتعلق بموقف تلك الصفوات العسكرية من قضية الحرية السياسية ، وباعتبارها تمثل جوهر التحقيق العملى للديموقراطية فى واقع مجتمعات العالم الثالث وتحقيق تنمية سياسية فعلية . يمكن القول أن ممارسات الحريات السياسية وتطبيقها قد تأثر سلبيا بعاملين رئيسيين : الأول – هى علاقات التبعية السياسية والهيمنة والنفوذ الاجنبى النابع من التبعية الأيديولوجية لأي من الفكر الفردى الغربى ، أو الفكر الشيوعى المركزى ، وذلك من وجهة نظر شمولية فى علاقة تحقيق الحرية السياسية بالحرية الاقتصادية فى واقع مجتمعات العالم الثالث – أما الثانى – فيتمثل فى بعد تأثير الأيديولوجية العسكرية للصفوات الحاكمة على ممارسات الحرية السياسية ، والاقتصدية فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وفى ضوء علاقات الهيمنة والنفوذ الاجنبى . فقد ثبت أن ممارسة الصفوات العسكرية للحريات السياسية فى واقع المجتمعات الافريقية قد ارتبط بممارسة الحريات الاقتصادية وبعد تأثير النفوذ الاجنبى فيها . حيث لوحظ أنه لا مجال لتنمية الحريات الوطنية فى ضوء التبعية للفكر الليبرالى الرأسمالى الذى يفرض على تلك الصفوات العسكرية متابعة اقتصاد السوق وبالشروط المفيدة من صندوق النقد والبنك الدولى .. وقد حدث فى السودان وفى نيجيريا بعد تدهور سعر النفط فى السبعينيات ، وأيضا حدث فى المجتمعات التى أخذت بالتبعية للفكر الشيوعى المركزى فى مجال التخطيط الاقتصادى . فقد وجدت الصفوات العسكرية الحاكمة فى ذلك ثغرة لممارسة سلطاتها القمعية الشمولية ، وكبت الحريات الاقتصادية وبالتالى كبت الحريات السياسية فى ضوء سيطرة الحزب الواحد ، ويمثل ذلك حالة حكم « فيدل كاسترو » فى كوبا حيث يتخذ القرار السياسى بدرجة عالية من المركزية من خلال الجيش أو الحزب سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى ، وبدون مشاركة جماهيرية تلقائية بل مشاركة موجهة من خلال أجهزة الحزب أو الجيش . وهكذا فقدت الديموقراطية جوهرها ، أو مقومات

وجودها على أرضية الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، وهو ما يقوض طريق التنمية السياسية فى واقعها .

- وبصدد موقف الصفوات العسكرية الحاكمة فى مجتمعات العالم الثالث من العمل على إيجاد وسائل يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقعها مثل (الأحزاب السياسية ، والمشاركات السياسية والانتخابات السياسية) يمكن القول فيما يتعلق بموقفها من الأحزاب السياسية أنه يمكن فهم هذا الموقف فى ضوء التوجهات الأيديولوجية التابعة ، وعلاقات التبعية السياسية فى واقع تلك الصفوات العسكرية ، والتى وضح تأثيرها على شكل تلك الأحزاب وعلى دورها . ففيما يتعلق ببعد تأثير تلك التوجهات السياسية التابعة على شكلها نجد أن الصفوات العسكرية فى ضوء تبنيها للأيديولوجية الغربية الليبرالية أخذت إما بالأشكال الثنائية ، أو التعددية . ومن ناحية أخرى نجد أن أغلب الصفوات العسكرية فى واقع مجتمعات العالم قد أخذت بالنموذج أو الشكل الشائع ، وهو نموذج الحزب الواحد فى ضوء تبنيها للأيديولوجية الشيوعية المركزية ، ولا لشيء إلا أنه يتوافق مع طبيعة حكمها العسكرى الذى ينهض على المركزية والشمولية أيضا - وذلك بغض النظر عن مدى ملائمة تلك النظم الحزبية لواقع مجتمعات العالم الثالث - أما فيما يتعلق بالدور الذى مارسته تلك الأحزاب فى واقع حكم الصفوات العسكرية وبعد تأثره بعلاقات التبعية السياسية فيمكن القول أنه دور شكلى فى عملية التنمية السياسية ، ولم تستطيع ان تسهم كوسيلة فعالة فى إثراء الحياة السياسية بالمشاركة على مستوى الجماهير ، ومن القاعدة الى القمة ، بل اتسمت المشاركة بأنها موجهة من قبل الصفوات الحاكمة فى اتجاه تحقيق أهدافها . كما لم تسهم فى ترشيد القرارات السياسية الصادرة من تلك الصفوات العسكرية والتى اتسمت بالدكتاتورية والمركزية ، وبالتالى غابت الحقوق السياسية وتلاشت

الحريات فى غياب دور الاحزاب السياسية ، بل أن بعض المجتمعات التى تبنت نظم حزبية تعددية فى أمريكا اللاتينية قد اتصفت بأنها لاتنافسية بالشكل المفترض ، وسيطر عليها نظام الحزب المهيمن فى ضوء التدخلات المستمرة من المؤسسة العسكرية . كما مورس هذا التأثير أيضا على الأحزاب السياسية فى مجتمعات آسيا مما حد من فعاليتها فى العمل أو الغيت أنشطتها ، وحدث ذلك فى : الفلبين ، وماليزيا ، وكوريا الجنوبية ، وباكستان ، وأندونيسيا ، وأيضا فى مجتمعات الشرق الأوسط التى مارست فيها الدكتاتوريات العسكرية دورا بيروقراطيا سلبيا على ممارسات الاحزاب السياسية مما أفقدها فعاليتها كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا الديموقراطية والحريات السياسية .

– أما عن موقف الصفوات العسكرية من المشاركة السياسية – باعتبارها إحدى الوسائل التى يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث – يمكن القول أن اعتماد تلك الصفوات على المشاركة السياسية كوسيلة للنهوض بقضايا : الاستقرار والتكامل السياسى ، وقضايا التنشئة السياسية قد ارتبط ببعدين أساسيين : الأول – هو موقف تلك الصفوات من وجود مؤسسات كفيلة بتحقيق مشاركات سياسية فعالة وطوعية سواء مباشرة أو غير مباشرة فى بناء الجياة السياسية . وفى هذا الصدد بدت المؤسسات السياسية فى ضوء علاقات التبعية السياسية (سواء للنموذج الغربى ، أو الشرقى) غير متوافقة مع واقع تلك المجتمعات ثقافيا واجتماعيا وتاريخيا . بالاضافة الى أن تلك الصفوات العسكرية تميل الى وجود الحد الادنى من المؤسسات السياسية بحيث لاتسمح باتساع نطاق المشاركات والبعد الثانى – يتمثل فى مدى سماح تلك الصفوات العسكرية الدكتاتورية بتحقيق مشاركات سياسية ايجابية فى ضوء أيديولوجيتها العسكرية الاستبدادية ، فقد تلاحظ ميل العسكريين بوجه عام الى تقييد عمليات المشاركة وجعلها تتم من خلال نموذج الحزب الواحد ، أو الحزب المسيطر بما يمثل الحد الادنى

من المشاركة ، وذلك بدعوى الحفاظ على الأمن القومى ، وتفاديا للصدام مع شتى أنواع المعارضة ، وفى الغالب يلجأ العسكريون الى التعبئة كوسيلة يعتمد عليها بدلا من المشاركات السياسية ، أو لتوفير الحد الادنى منها من خلال تنظيم الحزب الواحد المهيمن الذى يسيطرون عليه ويصدرون من خلاله قراراتهم السياسية ، وبالتالى يكون العائد التنموى اكثر سلبية بصدد اعتماد تلك الصفوات العسكرية على المشاركة السياسية كوسيلة يعتمد عليها للنهوض بقضايا التنمية السياسية ، ويبدو ذلك فى انتشار ظواهر اللامبالاه ، والانسحاب من المشاركات الطوعية فى الانشطة السياسية ، وكذلك من المناقشات والحوارات ، وحضور اللقاءات السياسية ، بل ومن التسجيل الرسمى فى الحزب ، ومن التصويت .

– وأخيرا بصدد موقف تلك الصفوات العسكرية من وسيلة الانتخابات السياسية – والنظر إليها على أنها إحدى وسائل النهوض بقضايا الديمقراطية والحرية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث – يمكن القول أن مباشرة السلوك الانتخابى فى واقع تلك الصفوات قد ارتبط بمدى فاعلية النظم السياسية السائدة ، وكذلك المشاركات السياسية الايجابية . فقد لوحظ أن مستوى السلوك الانتخابى والمشاركات فى الانتخابات قد تأثرت الى حد كبير بسيادة النماذج المستوردة من النظم الحزبية فى ضوء علاقات التبعية السياسية لأى من المعسكرين الغربى أم الشرقى ، بل إن قيام تلك النظم والمؤسسات السياسية بدور فعال فى تحقيق المشاركات السياسية قد اتخذ واجهة شكلية ، فى ضوء سيادة الايديولوجية العسكرية الدكتاتورية للصفوات الحاكمة . بالإضافة إلى عدم ادراك تلك الصفوات أن مشاركة الجماهير فى العمليات الانتخابية والادلاء بأصواتهم تحكمه – فى مجتمعات العالم الثالث – اعتبارات الثقافة التقليدية والاقليمية ، وعادات قبلية ، وموجهات قيمية يجب أخذها فى الاعتبار . كما لوحظ ارتباط مدى فعالية الانتخابات

كوسيلة من وسائل النهوض بقضايا التنمية السياسية - فى واقع حكم الصفوات العسكرية - بنظام التعبئة الذى فضلته على المشاركات السياسية ، والانتخابات السياسية ، بل إن تلك الانتخابات إذا تمت فهى تتم محددة الموضوع والزمن مسبقا بما يفرغها من مضمون كوسيلة من وسائل تدعيم قضية الديموقراطية بالاضافة الى أن الدكتاتوريات العسكرية فى واقع مجتمعات العالم الثالث قد فضلت فى الغالب الأخذ بنظام الاستفتاءات السياسية بدلاً من الانتخابات . وفى الغالب ما يتم ذلك من خلال نظام الحزب الواحد ، أو المسيطر لتمرر من خلالها توجهاتها الاستبدادية القمعية وقراراتها الدكتاتورية تجاه موضوعات معينة بحيث تخفى تلك الاستفتاءات وراءها أهداف تثبيت أركان تلك الصفوات التسلطية ، ممثلة فى شخص الامبراطور مدى الحياة مثلما فعل « بوكاسا » إمبراطور أفريقيا الوسطى ، « و بوريقيه » فى تونس .

ب - حدود تطبيق النتائج أو التعميمات النظرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث والخاصة بدراسة قضايا التنمية السياسية على واقع المجتمع المصرى فترة حكم صفوة السبعينيات العسكرية (١٩٧١م - ١٩٨٠م) :

- يمكن القول أن صفوة السبعينيات العسكرية التى حكمت مصر فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) تنتمى فى أصولها الاجتماعية الى نفس الأصول التى تنتمى اليها الصفوات العسكرية التى حكمت فى واقع مجتمعات العالم الثالث . فقد برزت من بين صفوف الشريحة الاجتماعية العليا من البرجوازية الصغيرة التى احتوت ضمن مكوناتها عناصر ضباط الجيش ، لتحمل مهمة تحقيق طموحات الطبقة الوسطى فى القضاء علي التخلف والفقر والقهر والسيطرة الاجنبية . أما عن أصولها الايديولوجية وتوجهاتها الفكرية فقد بدا واضحا منذ البداية أنها مثلت جناح اليمين فى حكم صفوة « عبد الناصر » العسكرية . وقد آثرت السكون وعدم الدخول فى صراع سياسى حتى عام ١٩٦٦م مع

جناح اليسار فى حكم « عبد الناصر » ثم بدأت منذ عام ١٩٦٧م ونتيجة لضعف القيادة العسكرية الحاكمة بعد نكسة يونيو فى الأفصاح عن توجهاتها الفكرية علنا . وفى المطالبة بالمزيد من الديموقراطية والحريات ، وتصفية الاجراءات الاستثنائية والسماح بتهيئة مناخ سياسى ملائم نحو النمو الاقتصادى الرأسمالى والذى يتلائم مع توجهاتها الفكرية اليمينية .

- كما وضح أن مراحل تطور صفوة السبعينيات العسكرية حتى وصلت الى الحكم فى مايو ١٩٧١م قد حكمته تلك الاصول والتوجهات الفكرية . فقد كان قد نشب بين « السادات »وهو على رأس صفوة حكمه العسكرية وبين قادة أجهزة الحكم العسكرى فى فترة حكم « عبد الناصر » خلافات حول السياسات القائمة وفقا لاختلاف توجهاتهم الأيديولوجية ومنهم « محمد فوزى » ، و « شعراوى جمعه » ، « وعلى صبرى » و « محمد فايق » ، و « أحمد كامل » . ولذلك سعت صفوة السبعينيات العسكرية ومنذ البداية بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧١م إلى إزاحة تلك النخبة الممثلة لجناح يسار حكم « عبد الناصر » العسكرى عن طريقها . وذلك فى محاولة لتدعيم توجهاتها الايديولوجية اليمينية وتثبيت نفسها فى السلطة . ويمكن أن نجد من تراث نظرية « باريتو » ما يمثل اطارا نظريا نفسر من خلاله صراع نخبة « السادات » اليمينية والتى يمكن أن نطلق عليها بصفوة « الثعالب » والتى تميزت بالمناورة والذكاء والحوار المتجدد بالأفكار ،. ومحاولتها أن تبقى متماسكة فى بناء تنظيمى منذ قيامها دون أن ينفرط عقدها ، ودون الدخول فى صراع مع قوى أخرى ، مع محاولة استمالتها وفتح أبوابها لكل القوى الاخرى . وذلك فى المقابل من صفوة يسار السلطة العسكرية والتى أطلق عليها « بصفوة الاسود » حيث التى تميزت صفوة الثعالب بتماسكها البنيوى والأيديولوجى ، وبقاعدتها التنظيمية ، وبعد نظرها وانفتاحها على النخب والقوى الاجتماعية الاخرى وهو ما أتاح

لها الفرصة لسحق « نخبه الأسود » أو يسار السلطة العسكرية والاستيلاء على الحكم فى مايو ١٩٧١م وذلك بمساعدة المخابرات العسكرية ورئاسة الحرس الجمهورى .

– والواقع أن تلك التوجهات اليمينية لصفوة السادات العسكرية كان لها تأثير بالغ فى توجهاتها السياسية نحو تدعيم علاقاتها بالمعسكر الغربى الرأسمالى ، وفور توليها السلطة على المستوى الاقتصادى والسياسى . وكذلك فى الأخذبالأيديولوجية الليبرالية السياسية وما استتبعها من علاقات تبعية سياسية كان لها أثر بالغ على قضايا التنمية السياسية التى أضطلعت بها تلك الصفوة فى واقع المجتمع المصرى فى الفترة من (١٩٧١ – ١٩٨٠) ففيما يتعلق بقضايا بناء المؤسسات السياسية يتضح أن « السادات » أتى الى السلطة من خلال المؤسسات السياسية الراسخة لعهد صفوة عبد الناصر العسكرية بتوجهاتها الاشتراكية وقد بدت التغييرات التى أحدثتها صفوة السبعينيات العسكرية فى مجال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية – وانتقالة من دستور عام ١٩٦٤م الى دستور ١٩٧١م – على أنها تعديلات فى محتوى تلك المؤسسات فقط ، إذ بدت التغييرات على أنها مجرد تعديلات لتتوافق مع توجهاتها الأيديولوجية فى الحكم وبما لايتعارض مع تثبيت وتدعيم أركان حكمها العسكرى التسلطى . بل أن التغيير الوحيد الذى بدأه السادات فى بداية حكمه هو تغيير اسم مجلس الأمة الى مجلس الشعب ، وهو تغيير فى الشكل دون أن يمس الجوهر إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن دستورعام ١٩٧١م قد أكد على كل ما تضمنته الدساتير السابقة من صلاحيات لرئيس الجمهورية وتؤهله لأن يحكم بطريقة فردية دكتاتورية ، ودون أن يؤكد على بناء مؤسسات سياسية لتكون كفيلة بتأسيس دولة ديموقراطية فى واقع التطبيق . وما يؤكد عدم اهتمام صفوة السادات العسكرية ببناء مؤسات سياسية فعالة تسهم بإيجابية فى النهوض بقضايا التنمية السياسية – وفى ترسيخ التعديدة السياسية التى من

المفترض أنها تكون متوافقة مع اتجاهاته اليمينية الليبرالية - أن السادات قد أوصى الى لجنة صياغة دستور عام ١٩٧١م بعدم الموافقة على الأخذ بالنظام البرلمانى المقترح ، والإصرار على الأخذ بالنظام الرآسى الجمهورى - والذى يمنح سلطات واسعة لرئيس لجمهورية ، ويدعم سلطات الحكم الفردى ، وليتوافق مع أيديولوجيته العسكرية الاستبدادية فى الحكم .

- كما يمكن القول أن صفوة حكم السبعينيات العسكرية تتفق مع اتجاه الصفوات العسكرية الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث فى اهتمامها بتدعيم حكمها الفردى الشمولى ، وفى عدم الاهتمام بخلق مؤسسات سياسية قوية وفعالة يمكن أن تقوض من سلطة تلك الصفوات العسكرية فى بسط هيمنتها الدكتاتورية فى الواقع ، وذلك من خلال نهوضها بقضايا التنمية السياسية . ولهذا كانت صيحات دولة المؤسسات وسيادة القانون هى مقولات وشعارات جوفاء وشكلية ، قصد بها « السادات » استمالة وجذب مشاعر الجماهير . خاصة وأن مواد الدستور الجديد لم تتضمن ترشيد سلطة صفوة السبعينيات العسكرية المطلقة فى الحكم ، والتى سيطرت على كل مؤسسات الدولة والمجتمع بأجهزتها التشريعية ، والتنفيذية والقضائية . كما لم يضع الدستور حدا لنفوذ تغلغل العسكريين فى تلك المؤسسات بحيث تتجمع فى يدهم كل خيوط الحكم فى النهاية .

- وعن موقف صفوة السبعينيات العسكرية من قضايا التكامل والاستقرار السياسى ، يبدو أن السادات قد عمل فى هذا الاتجاه يحكمه محورين : الأول:أن توجهاته الايديولوجية الغربية الامبريالية فى الاقتصاد ، والليبرالية اليمينية فى السياسة قد ولدت لديه قناعة بأن تحقيق التنمية السياسية - بما توجده من ضمانات لتحقيق قضايا الديموقراطية ، والتكامل والاستقرار السياسى ، والاندماج والوحدة القومية - لن تتحقق الا مرادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وذلك ضوء علاقة التأثير والتأثر المتبادلة بين بناءات المجتمع السياسية والاقتصادية ، ومن هنا جاءت قناعته

بأن تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى لن يتحقق الا بالأخذ باتجاه الاقتصاد الرأسمالى الحر . ولذلك سعت منذ البداية الى الاطاحة بنخبة اليسار فى الحكم والموالية للأخذ بالتوجهات الفكرية الاشتراكية ، ونحو المركزية فى الاقتصاد . وقد أرسى « السادات » توجهاته تلك بهدف تحقيق استقرار سياسى واقتصادى فى البلاد بتقنينها بالقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والخاص بنظام استثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة . أما المحور الثانى - الذى حكم تصور « السادت » نحو قضايا التكامل والاستقرار السياسى والاقتصادى ، فكان أيديولوجية العسكرية التى حكمت إصدار قراراته السابقة بطريقة دكتاتورية ، ودون مشاركة جماهيرية أو ديموقراطية فى أتخاذ القرار من خلال مؤسساته السياسية التى تجمعت خيوطها فى قبضته . ويتضح أن النتائج قد جاءت على عكس توقع صفوة السبعينيات العسكرية . فقد ظهرت فى واقع المجتمع جماعات معارضة سياسية (من شيوعيين وناصريين) ، وجماعات مصالح سياسية واقتصادية ودينية (من طلبة ، وعمال ، وإخوان مسلمين ، وجماعات دينية) فقد لوحظ أن تلك القرارات الاقتصادية قد أسهمت فى خلق تكوينه اجتماعية جديدة - أو طبقة رأسمالية جديدة أطلق عليها برأسمالية الانفتاح - والتى أثرت ثراءا فاحشا فى ضوء قوانين الانفتاح الجديدة على حساب الطبقات الفقيرة والمتوسطة . وقد أوجد ذلك أرضية خصبة للصراع الطبقى والحقد والتطرف من قبل الجماعات السياسية والدينية . وبالتالى هدد التكامل والوحدة القومية والاستقرار السياسى ، ولم تسهم توجهات « السادات » الرأسمالية الغربية فى الاقتصاد ، ولا الليبرالية فى السياسة - فى ضوء ايديولوجيته العسكرية التى تبناها - فى حل قضايا الاستقرار والتكامل السياسى ، بل هددته فى ظل الظروف التغييرية التى يشهدها المجتمع والتى لم تراعى فيها الصفوة الحاكمة الموجهات القيمية والثقافية للجماهير . ويضاف الى ذلك أن صفوة السبعينيات العسكرية قد واجهت جماعات المعارضة

وجـمـاعـات المصـالح ليس بأسلوب الحـوار والمناقـشـة والاقناع أو الاستقطاب ، بل بالقـهر الجسدى والمعنوى وذلك من خلال أجهزة الضـبط الرسـمية وقـوات الأمن وحـمـلات التـعـذيب . وهو مـازاد من خطورتها ورد فعلها العنيف وتهديدها للاستـقرار والتكامل السياسى . خاصة وأن « السادات » قد مارس معها لعبة التوازن بين صراع القوى بهـدف ضرب قوة بأخرى دون تدخل ، وهو مـازاد أيضا من خطورتها وقوتها وانتشارها وتهديدها للاستقرار السياسى والأمن القومى مثلما حدث للجماعات الدينية (المسلمة والمسيحية) وقد أتاح له ذلك الفرصة فى الاستمرار فى تنفيذ مخططاته وتوجهاته الرأسمالية فى الاقتصاد واليمينية فى السياسة ، وتثبيت أركان حكمه .

– أما بصدد قضايا الديموقراطية والحرية السياسية وموقف صفوة حكم السبعينيات العسكرية منها – فى الفترة من (١٩٧١ – ١٩٨٠) يتضح أن التوجهات الليبرالية السياسية التى أخذت بها تلك الصفوة بهدف تعميق الديموقراطية ، وقيم الحرية السياسية ، وترسيخ التعددية السياسية ، لم تكن بنفس الحماس التى عليها توجهاتها نحو الأخذ بالرأسمالية الغربية فى الاقتصاد ، وذلك استنادا الى أن تحقيق الديموقراطية بما تفرضه من سيادة القوانين المدنية من مساواه ، وعدالة ، وتقبل الحوار والمشاركة ، والرأى والرأى الآخر – والتى تؤدى فى النهاية الى تعميق سيادة قيم الحرية السياسية وتحقيق تنمية سياسية واقعية – هو فى جوهره يتناقض مع أيديولوجية صفوة السبعينات العسكرية بما تحمله من أصول اجتماعية تقليدية رسخت فيها من خلال التنشئة قيم الولاء والطاعة وعدم تقبل الحوار والنقد ، ثم جاءت التربية العسكرية وترسخت هذه المفاهيم لديها . وقد انعكس ذلك فى القرارات التى أصدرتها بشكل استبدادى فردى دون أن تأخذ واجهة ديموقراطية من خلال المناقشة والحوار الديموقراطى ، وعبر المؤسسات السياسية التى اتصفت بعدم فعاليتها وولائها الشخصى لها . وقد بدا « السادات » اولى خطوات

الانقضاض على الديموقراطية بعدوانه على الاعلام والثقافة بتنفيذ مذبحة الاذاعة والتليفزيون ، وذلك بهدف التخلص من أصحاب الاتجاهات الاشتراكية الموالية لمراكز القوى التى أطاح بها السادات ، ثم أيضا على مواد دستور عام ١٩٧١م والتى تنص مواده (٦٤) ، (٦٥) على سيادة حرية المواطن وسيادة القانون وخضوع كافة مؤسسات الدولة له . وعلى استقلال القضاء وعلى أن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم الرسمى للدولة ، حيث بدأ « السادات » سلسلة من القوانين الاستثنائية استهدف بها تقييد الحريات وضرب الديموقراطية ، وذلك من خلال جهازه الجديد والذى حاكم من خلاله مراكز القوى وهو « المدعى الاشتراكى » .

– كما بدا واضحا أن السادات وهو على رأس صفوة السبعينيات العسكرية قد توج اعتداءاته على الديموقراطية بسلسلة قراراته العسكرية الدكتاتورية ومنها : القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م والخاص بالوحدة الوطنية وحماية امن الوطن والمواطن وبما يحمله من قيود تكبل الحريات الشخصية والعامة وموجهة الى جماعات المعارضة السياسية والاقتصادية ، وجماعات التطرف الدينى والسياسى . وكذلك القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م والخاص بتقنين التعددية السياسية كمذهب سياسى . فقد نص القانون على تقنين المنابر السياسية التى أعلنتها الصفوة العسكرية الحاكمة الى أحزاب سياسية وبقرار جمهورى من فكر الصفوة الحاكمة دون أن تنبع من مشاركة جماهيرية وحوارات تبدأ من القاعدة الى القمة ، وفى نفس الوقت يلغى هذا القرار الاتحاد الاشتراكى بإعتباره التنظيم السياسى الرسمى الذى نص عليه دستور عام ١٩٧١م .

– كما وضح أن صفوة السادات العسكرية قد وقعت فى ثنائية مضادة وهو ما جعلها تقف موقفا معوقا من تحقيق قضايا الديموقراطية وتعميق ممارسات الحريات السياسية فبعكس النموذج الغالب فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى واقع مجتمعات العالم الثالث من سيادة

نموذج الحزب الواحد وأخذها بالنموذج الاشتراكى المركزى - والذى يتوافق مع إتجاه الأيديولوجيات القمعية الاستبدادية لتلك الصفوات العسكرية التى تأخذ بأسلوب مركزية القرار ودكتاتوريته - أخذت صفوة السبعينات بالأيديولوجية الرأسمالية الغربية ، مما جعلها تتبنى ايديولوجية سياسية ليبرالية يمينية ، وذلك فى إطار تبغيتها السياسية للغرب وتبنيها للتعددية السياسية . ويبدو أن السادات وهو على رأس هذه الصفوة لم يستطع أن يتخلى عن أيديولوجيته العسكرية ، وثقافته التقليدية ، وتربيته العسكرية . وهو ما أوقعه فى ثنائية غريبة جمعت بين تبنيه لنظام تعددى سياسى يفترض أنه يسير نحو تحقيق الديموقراطية والحرية السياسية - وبين نظام حكم عسكرى دكتاتورى يعد معوقا فى اتجاهاته للتطبيق العملى لمضمون الديموقراطية وقيم الحرية السياسية ، ويجعل من التعددية السياسية تعددية شكلية لاتسهم فى تحقيق تنمية سياسية فعلية فى الواقع .

- ويمكن القول أن قدر السماح وليس المناخ الديموقراطى - الذى تعاملت من خلاله صفوة حكم السبعينيات العسكرية مع قضايا المجتمع المصرى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) وفى اطار أيديولوجيتها العسكرية التى حكمت سلوكها فى الواقع - قد انعكس بشكل مباشر على موقفها من النهوض بقضايا التنمية السياسية بوجه عام ، وعلى قضية الديموقراطية والحرية السياسية بوجه خاص . وذلك نظرا لأن الممارسات الحقيقية للسلوك الديموقراطى والحريات السياسية يرتبط تحقيقها فى الواقع بمدى فعالية وسيلة هذا التحقيق من خلال (المشاركات السياسية ، والأحزاب السياية ، والانتخابات والاستفتاءات السياسية ، ومدى حرية الممارسات الصحفيه على المستوى القومى والحزبى) كما يرتبط أيضا بموقف صفوة السبعينيات العسكرية من هذه الوسائل .

أ- ففيما يتعلق بالمشاركات السياسية كوسيلة يمكن الاعتماد

عليها للتحقيق العملى لمضمون الديموقراطية يلاحظ أن موقف صفوة السبعينات العسكرية لم يدعم مفهومها كمشاركة شعبية لأكبر عدد من المواطنين ، وكوسيلة للمشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية التى تهم مصيرهم من خلال المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية ، وبالتالى اتصفت تلك القرارات بأنها فوقية وتسلطية مما جعل الأغلبية غير راضية عن هذه القرارات ولا عن نتائجها السلبية أو الايجابية ، كما وضح ذلك فى عدم اقبال المواطنين على الانضمام الى التنظيمات السياسية وفى انتشار جماعات المعارضة السياسية والدينية .

ب – والواقع أن نشأة الأحزاب السياسية بقرار سلطوى من فكر الصفوة العسكرية الحاكمة – بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م ، والذى قنن تحول المنابر الثلاثة الى أحزاب سياسية وهى (حزب الأحرار ، وحزب مصر الاشتراكى ، وحزب التجمع الوطنى) – قد أفقد تلك الأحزاب فعاليتها كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق مضمون الديموقراطية ، كما أفقدها قاعدتها الجماهيرية التى يجب أن تنبع منها وتدعم إستمرارها من خلال برامج محددة ، وأيضا أفقدها قدرتها على تحقيق مشاركات سياسية إيجابية من خلال الحوارات مع القوى الاجتماعية الاخرى ، وذلك باعتبار أن نشأتها لم تكن ديموقراطية ، بل إن ولادة حزب العمل الاشتراكى فيما ، بعد لم تخالف ولاده سابقيه كحزب نشأ من بطن السلطة التى كانت تهدف من إنشائه الى ضمان تأييده لها فيما يصدره من قرارات . وذلك فى الوقت الذى بدا فيه حزب الأحرار ، وحزب التجمع فى اطار معارضتها علنا لسياساته الدكتاتورية القمعية . ولم يشذ عن تلك النشأة الحزبية غير الديموقراطية سوى حزب الوفد الجديد الذى شكلت قاعدته الجماهيرية سندا له فى مواقفة المعارضة من الصفوة العسكرية الحاكمة ، ومجمل القول وبالرغم من عدم فعالية تلك الأحزاب كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق مشاركات سياسية ايجابية وتحقيق تنمية سياسية فى واقع المجتمع المصرى،

إلا أنه فى ضوء مابدر منها من مواقف معارضة علنية لجأت صفوة السبعينيات العسكرية الى القوانين الاستثنائية التى اتاحها لها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م . وذلك بهدف وقف أنشطة تلك الأحزاب ومطاردتها ، أو القبض على قياداتها ، وهو ما أفقد الأحزاب كنظم سياسية تعددية فى واقع المجتمع المصرى فعاليتها كوسيلة يمكن الاعتماد عليها للنهوض بقضايا التنمية السياسية .

جـ - كما يلاحظ أن الانتخابات كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى تعميق المشاركات السياسية - وفى جو من الحرية السياسية لتحقيق مناخ ديموقراطى واقعى فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية - قد تأثرت سلبيا بالنشأة غير الديموقراطية للأحزاب السياسية وبعدم توفير مناخ ديموقراطى كامل لممارساتها الديموقراطية . وقد انعكس ذلك فى سيادة ظواهر اللامبالاة السياسية ، وعدم المشاركة فى اطار الاحساس بالاغتراب عن التنظيمات السياسية التى لاتعبر عن آمال الجماهير نتيجة فقدان الثقة فى نزاهة العمليات الانتخابية التى أشتهرت نتائجها بنسبة ٩٩,٩٪، ومما زاد من عدم فعالية الانتخابات كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا التنمية السياسية بوجه عام ، وفى تعميق الديموقراطية والحريات السياسية بوجه خاص ، أن صفوة حكم السادات فى اطار توجهاتها الايديولوجية وحكمها العسكرى الاستبدادى قد سمحت بها مرتين فقط فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) بل تحولت تلك الانتخابات الى أسلوب الاستفتاءات السياسية لتمرر من خلالها قوانينها الاستثنائية ، والتى تزيد من قبضتها الدكتاتورية الشمولية على الحكم ، وذلك فى إطار حالة الطوارىء المعلنة منذ عام ١٩٦٧م بالقرار رقم ١٣٣٧١ لسنة ١٩٦٧م بشأن اعلان حالة الطوارىء ، ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥م بتعيين نائب الحاكم العسكرى العام . وقد بلغ عدد هذه الاستفتاءات أربعة خلال فترة حكم « السادات » وهى: استفتاء ١٦ سبتمبر عام ١٩٧٦م ، استفتاء ١٠ فبراير ١٩٧٧م

بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير لتقنين القوانين الاستثنائية التى تكبل حرية المواطنين وتقيد الديموقراطية ، ثم جاء التصويت على القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م باستفتاء يونيه ١٩٧٧م ، وأخيرا استفتاء ابريل ١٩٧٩م والذى يعد استكمالا لمسلسل ضرب الديموقراطية من خلال التصديق على معاهدة السلام مع إسرائيل .

د - أما عن موقف صفوة السبعينات العسكرية من الصحافة كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بتنمية الممارسات الديموقراطية - من خلال المشاركات الصحفية السياسية ، وفى ترسيخ قيم الحرية السياسية التى يتبناها الاعلام والصحافة سواء على المستوى القومى أو الحزبى - فقد بدا واضحا رغم مشاركة الصحافة القومية والحزبية فى مناقشة الكثير من القضايا القومية ، ومساعدة صانعى القرار على المستوى التنفيذى وفى اطار ما تميزت به من إفادة واقناع ، إلا أن الأيديولوجية العسكرية التى حكمت توجهات صفوة حكم السبعينيات قد رسمت لها حدودا فى إطار ما سمحت به من الممارسات الديموقراطية والحرية السياسية ، وكان أول اعتداء على الديموقراطية هو أول اعتداء على الصحافة قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣م . وقد تمثل ذلك فى قيام الصفوة العسكرية الحاكمة باستبعاد مجموعة من الصحفيين وتسوية حالاتهم ونقلهم الى المعاش ، ونقل ١٠٤ آخرون من العاملين بالاعلام والصحافة الى مصلحة الاستعلامات . وبالرغم أيضا مما تضمنه استفتاء عام ١٩٧٩م ضمن بنوده من تقنين للصحافة كسلطة رابعة وبدعوى استمالة الجماهير للتصويت عليها ، إلا أنه تضمن ضمن بنوده وضع القيود على الممارسات السياسية للأحزاب السياسية وصحافتها . بل لجأت صفوة الحكم العسكرية الى النائب العام فى مطاردة الصحافة الحزبية لمجرد نقدها ومعارضتها لها علنا . كما سعت الى وقف أنشطتها ومصادرتها ،. والقبض عل القائمين عليها ومطاردتهم تحت دعوى تطهير الحياة السياسية من الفساد . ولذلك يتضح أن الصحافة الحزبية لم

تكن أسعد حالا فى الافلات من القيود والقوانين الاستثنائية التى تقلل من فعاليتها - كوسيلة لتدعيم قضية الديموقراطية والحرية السياسية - بالرغم أيضا من صدور القانون الخاص بتنظيم الصحافة عام ١٩٨٠م . فبالرغم من نص القانون على أن الصحافة سلطة شعبية هدفها الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات سواء للمواطنين أو للقائمين على العمل الصحفى ، إلا أن القانون قد نص فى فقرته الثانية من المادة (٢٢) على نقل ملكية الصحافة من الاتحاد الاشتراكى الى ملكية الدولة ممثلة فى مجلس الشورى ، وقد تبع ذلك أن أصبحت الصحف القومية مجرد أبواق دعاية للصفوة الحاكمة التى سعت الى تعيين أهل الثقة بدلا من أهل الكفاية ليكونوا حال لسانها فى التعبير عن توجهاتها الايديولوجية ، وفيما تصدره من قرارات تدعم حكمها الاستبدادى الشمولى العسكرى ، وبالتالى لم تكن الصحافة فى حكم صفوة السبعينيات العسكرية وسيلة فعالة فى النهوض بقضايا الديموقراطية. حيث مارست مشاركات صحفية سياسية شكلية على المستوى القومى فى ضوء القوانين الاستثنائية المكبلة للحريات ، كما اتسمت بالولاء للنظام الحاكم بأيديولوجيته العسكرية وأصوله الريفية وثقافته التقليدية التى تضيق بالنقد ولاتقبل الحوار ، وتقدس الولاء والطاعة . كما لم تكن الصحافة الحزبية أكثر حظا فى الأفلات من الرقابة والقيود المفروضة على ممارساتها ومشاركاتها حتى تسهم كوسيلة إيجابية فى النهوض بقضية الديموقراطية ، وفى تعميق قيم الحرية السياسية .

- وأخيرا يمكن القول أن القرارات السياسية التى اتخذتها صفوة السبعينيات العسكرية فى واقع المجتمع المصرى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) قد عكست لنا ثنائية متضادة فى الواقع والتى حكمت فكرها وسلوكها ، فقد لوحظ أولا - أن فكر صفوة « السادات » قد اتجه الى الأخذ بالأيديولوجية الرأسمالية الغربية فى الاقتصاد الحر ، ثم الى التبعية السياسية والأخذ بالايديولوجية الليبرالية اليمينية ، والاعتماد على النظام

السياسى التعددى . كما نلاحظ ثانيا - أنه بالرغم من توجهاتها الايديولوجية السابقة فإن سلوكها فى واقع المجتمع المصرى حكمته أيديولوجية عسكرية استبدادية رسختها أصولها الاجتماعية الريفية وثقافتها التقليدية . وقد انعكست تلك الثنائية المضادة على اسهامها فى حل قضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، وفى انعكاساتها على قضايا التنمية السياسية - فقد بدا واضحا أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والخاص بنظام استثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، ومجموعة القوانين المعدلة والمكملة والتى أطلق عليها بمجموعة القوانين الاستثمارية والخاصة بحيازة النقد الاجنبى ، والتعامل معه ، والتصدير والاستيراد - وأيضا القانون « رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م » والخاص بمعاهدة السلام مع اسرائيل ، قد قصد بها تقنين الأخذ بالأيديولوجية الرأسمالية الغربية اقتصاديا .. كما قصد بها ترسيخ الأخذ بالأيديولوجية اليمينية اللبرالية سياسيا . ومن هنا جاء إقدام صفوة السادات بقرار سلطوى على اصدار القرر رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م والخاص بتقنين نظام الأحزاب السياسية ، ليشكل نظاما سياسيا تعدديا وبديلا عن النظام السياسى الاشتراكى وليتمشى مع الايديولوجية الليبرالية اليمينية .

- كما تلاحظ أنه بغض النظر عن مدى توافق تلك السياسات الاقتصادية الانفتاحية على الغرب - ونظم التعددية السياسية - مع واقع المجتمع المصرى فى التطبيق « تاريخيا واجتماعيا ثقافيا فقد مضت صفوة السادات العسكرية فى ترسيخ توجهاتها الرأسمالية نحو الغرب ، ونحو التعددية السياسية والتبعية ، وذلك بالرغم مما أفرزته تلك التوجهات السياسية والاقتصادية فى واقع المجتمع المصرى من ظواهر اجتماعية واقتصادية ، كان لها إنعكاسات خطيرة على قضايا التنمية السياسية .

- كما وضح أيضا أن رد الفعل الخاص بصفوة السبعينات العسكرية تجاه الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية، والتى ترتبت على تلك السياسات قد تميزت بالقمع والقهر والتسلط فى ضوء ايديولوجيتها

العسكرية الاستبدادية ، وكذلك فى ضوء أصولها الاجتماعية الريفية وثقافتها التقليدية . فقد تمخض عن تلك السياسات الانفتاحية على الغرب ترسيخ مفهوم التبعية السياسية والاقتصادية – فى اطار معاهدة السلام مع اسرائيل – وما أدت اليه من ظهور طبقة جديدة أطلق عليها برأسمالية الانفتاح ، والتى اثرت نفسها على حساب القوى الاجتماعية الاخرى في المجتمع . ومن هنا جاء رد الفعل العنيف لتلك القوى الاجتماعية على تلك التوجهات السياسية والاقتصادية . والذى تميز بالتطرف فى ضوء عدم وجود عائد ايجابى من تلك السياسات على تلك القوى الاجتماعية التى تتشكل منها الجماهير الغفيرة والفقيرة فى البناء الطبقى الاجتماعى المصرى . وقد مثلت طبقة البرجوازية الصغيرة (والتى تضم بين صفوفها جماعات شباب الخريجين ، والطلاب ، والمهنين ، واصحاب الحرف الصغيرة ، والموظفين) مظاهر هذا الصراع الطبقى . وكذلك الفتنة الطائفية فى ضوء الاحساس بالفقر والحقد ، ومشاعر اللامبالاة والاحباط .

– ويمكن القول أن هذا الصراع الطبقى الاجتماعى قد اتخذ ابعادا اقتصادية وسياسية ودينية ، خاصة وان النظام السياسى التعددى الذى افرزته الصفوة العسكرية بقرار سلطوى (بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م) قد صدر من فكرها وبطنها ولم يحتوى كل القوى السياسية والدينية الأخرى المعارضة ، ولم يتح لها الفرصة فى ممارسة أنشطتها السياسية واستيعابها فى إطار من الشرعية السياسية ، فقد بقى الشيوعيون والناصريون خارج الشرعية ، كما بقيت الجماعات الدينية « المسلمة و المسيحية » خارج الشرعية السياية ، بل مارست الصفوة الحاكمة معها لعبة التوازن بين صراع القوى ، وضرب واحد بأخرى بهدف تثبيت دعائم حكمها الشمولى العسكرى وتوجهاتها الأيديولوجية . وقد شكل ذلك تهديدا خطيرا لقضايا التكامل والاستقرار السياسى والوحدة الوطنية، وإيزاء المظاهر السلبية الناجمة عن تلك القرارات الدكتاتورية ، والتوجهات

السياسية والاقتصادية نحو ترسيخ مفاهيم التبعية تجاه الغرب ، نجد أن رد الفعل الخاص بصفوة السبعينيات العسكرية قد حكمته فى الواقع أيديولوجيتها العسكرية الشمولية القمعية ، حيث نجدها تستغل أحداث (١٨ ، ١٩) يناير ١٩٧٧م - والتى تمثل رد الفعل الجماهيرى ورفضه لسياسة التبعية السياسية والاقتصادية للغرب متمثلة فى استجابة حكومة « عبد العزيز حجازى » لشروط صندوق النقد الدولى برفع الأسعار والمنتجات على الشعب - بل واجهت صفوة الحكم العسكرية أحداث العنف بمزيد من العنف وتدخل الجيش وأعلنت حالة الطوارىء . وتبعت ذلك مباشرة بإصدار القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م بدعوى حماية أمن الوطن والمواطنين وتحقيق الوحدة الوطنية . ثم قننت ما جاء به من قوانين استثنائية كبلت الحريات السياسية وقيدت الديموقراطية باستفتاء الجماهير عليه فى ١٠ فبراير ١٩٧٧م . وقد استهدفت صفوة السبعينيات العسكرية بمواده المستفتى عليها الحد من نشاط تلك القوى المعارضة سياسيا واقتصاديا لتوجهاتها التابعة فى الحكم ، وكذلك محاكمة جماعات التطرف الدينى والسياسى ، وأخيرا أحكام قبضتها الفردية على السلطة بدعوى حماية أمن الوطن والمواطنين ، وسلامة الوحدة الوطنية ، وقد مثل ذلك تهديدا كبيرا لقضية الديموقراطية والحرية السياسية ، ولتحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى والتكامل القومى للمجتمع والجماهير وليس لصفوة الحكم المستبدة ، وهو ما أثر على النهوض بقضايا التنمية السياسية بوجه عام فى واقع حكم صفوة السبعينيات العسكرية التى حكمت المجتمع المصرى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) .

المراجع العامة للدراسة

مراجع الدراسة العربية

أولا – الكتب والمقالات :

الكتب :

– إبراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، « دراسات في علم الاجتماع العسكرى » القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥م .

– أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « مصر والعسكريون » – الجزء الأول – القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣م .

– أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « مجتمع عبد الناصر ش – الجزء الثانى – القاهرة مكتبة مدبولى ، ١٩٨٢م .

– أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديمقراطية » القاهرة – دار ابن خلدون ، ١٩٨٢م .

– أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث « الرؤية السوسيولوجية » القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥م .

– أحمد عبد الله ، الجيش والديمنقراطية فى مصر ، القاهرة : سيسل للطباعة والنشر ، ١٩٨٠م .

– أسامة الغزالى حرب ، الاحزاب السياسية فى العالم الثالث ، سلسلة كتب عالم المعرفة – الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سبتمبر ١٩٨٧م .

– أسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية ، بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٣م .

– اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

– اسماعيل على سعد ، المجتمع والسياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠م

– اسماعيل على سعد ، نظرية القوة : مبحث فى علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨م .

– السيد الزيات ، التنمية السياسية ، « دراسة فى علم الاجتماع السياسى » ، الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٦م .

– السيد فرج ، ذكرى تحرير طابا ، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات بجمهورية مصر العربية ، أبريل ، ١٩٨٠م .

– أنور السادات ، البحث عن الذات ، « قصة حياتى » القاهرة: المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٧٨م .

– أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، العدد (٩٥) ، نوفمبر ١٩٨٥م .

– أنور عامر ، حكم عبد الناصر ، « النظرية والتطبيق » القاهرة : المكتبة النموذجية ، دار ابن خلدون ، ١٩٨٢م .

– بدر عقل ، توظيف الفساد ، القاهرة : الدار العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٨م .

– بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، « دراسة فى علم الاجتماع السياسى » (ترجمة) محمد الجوهرى ، محمد على محمد ، علياء شكرى ، السيد الحسينى ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٧٢م .

– جان وليام ليبار ، أشكال السلطة السياسية (ترجمة) الياس حنا ، بيروت : منشورات عربية ، ١٩٨٣م .

– جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، القاهرة : مطبوعات القاهرة : ١٩٨٣م .

– جوران ثربورن ، أيديولوجية السلطة وسلطة الايديولوجية ، (ترجمة) الياس مرقص ، القاهرة ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠م .

– جورج جورفتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية (ترجمة) أحمد رضا محمود رضا ، عز الدين فوده ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م .

- رفيق حبيب ، الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر ، القاهرة : سينما للنشر ، ١٩٨٩م .
- روبرتوميشال ، الأحزاب السياسية (ترجمة) منير مخلوف ، بيروت : دار أبعاد للطباعة والنشر ، ودار المستقبل العربى ، ١٩٨٦م .
- سامية سعيد إمام ، من يملك مصر « دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى مصر » ٧٤ - ٨٠ ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦م .
- سويم العزى ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، بيروت المركز الثقافى العربى. ١٩٨٧م .
- سويم العزى ، الدكتاتورية الستبدادية والديمقراطية فى العالم الثالث ، بيروت : المركز الثقافى العربى ، ١٩٨٧م .
- طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو (٥٢ - ١٩٧٠م) بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ١٩٨٧م .
- عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٤ - ١٩٧٩م) القاهرة دار المستقبل العربى ، الجزء الثانى ، ١٩٨٢م .
- عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة » ، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر (٧٤ -١٩٨٢م) القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦م.
- عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧م .
- عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٥م .
- على الليثى ، التنمية الاقتصادية ، الاسكندرية : دار المعارف المصرية ، ١٩٧٩م .
- عمر عبد العزيز ، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨م .

- ل . س . لويد : أفريقيا فى عصر التحول ، (ترجمة) شوقى جلال ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت : تصدر عن المجلس الوطنى للفنون والآداب ، العدد (٢٨) أبريل ١٩٨٠م .
- ماركوف ، مشكلة التغذية وسياسة الامبريالية ، دار التقدم بموسكو : ١٩٧٥م .
- ماهر عبد القادر ، المنطق ومناهج البحث ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٧م .
- محمد أحمد المصرى ، مائة نتيجة لحرب السادس من أكتوبر ، (العدد الرابع) من سلسلة دراسات قومية ، القاهرة : مركز النيل للاعلام بالعجوزة ، ١٩٧٩م .
- محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣م .
- محمد عاطف غيث وأخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢م .
- محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمى « دراسة فى طرائق البحث وأساليبه » ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤م .
- محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤م .
- محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢م .
- محمد محمود السروجى ، ثورة ٢٣ يوليو جذورها وأصولها التاريخية » الاسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥م .
- موسى صبرى ، اعترافات كيسنجر ، (عرض وتقديم) نبيل زكى ، القاهرة : مطبعة دار أخبار اليوم للطباعة والنشر ، ١٩٧٩م .
- نادر فرجانى ، هدر الامكانية ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢م .
- نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨م .
- نيكوس بولانتزاس ، السلطة والطبقات الاجتماعية ، (ترجمة) عادل غنيم ،

بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨٣م .

- يونان لبيب ، الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤م ، سلسلة ثقافية شهرية تصدر عن دار الهلال بالقاهرة : العدد (١٤٠٨) ، ١٩٨٤م .

المقــــالات :

- ابراهيم العيسوى ، « الطبقة الطفيلية فى المجتمع المصرى » مقالة من مجلة المنار ، العدد (٣٣) ، القاهرة ، سبتمبر ، ١٩٨٧م .

- ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، « أنماط السلوك الاجتماعى وعلاقتها باستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية » مقالة من كتاب استراتيجية التنميــة فى مـصـر ، أبحاث ومناقـشـات المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين بالقاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨م .

- أحمد الصاوى ، « أبعاد خفية لمخططات التطبيع الصهيونى فى مصر » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، القاهرة ، يناير ١٩٨٧م .

- أحـمـد ثابت ، « شركات توظيف الاموال والكارثة المنتظرة » مقـالة من مـجلة اليقظة العربية ، العدد العاشر ، السنة الثالثة ، القاهرة : أكتوبر ١٩٨٧م .

- أحـمـد عـبـد العزيز شلبى ، ومـحـمـد مـحـمـد يوسف ، « الاطار التنظيـمى للاستثمارات الاجنبية فى مصر » مقالة من كتاب استراتيجية التنمية فى مصر - مرجع سابق ، مارس ١٩٧٧م .

- اسماعيل صبرى عبد الله ، « الديمقراطية داخل الاحزاب الوطنية وفيما بينها » مقـالة من مجلة المستـقبل العربى ، لعدد (٦٤) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤م .

- اسمـاعيل صبرى عبد الله ، « حول الاقبـاط والقـوميـة العربيـة » ندوة الاراء والمناقشات بمجلة المستقبل العربى ، العدد (٣٧) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ١٩٨٢م .

- الاخضر الابراهيم ، « أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٩) ، ١٩٨٠م .
- الحبيب الحنجانى ،« التطرف السياسى فى مصر » الجذور الواقع المستقبل مقالة من مجلة فكر للدراسات والابحاث ، العدد الثامن ، السنة الثامنة : القاهرة : دار الفكر للدراسات والابحاث والنشر والتوزيع ، ديسمبر ١٩٨٥م .
- القس أنسطاس شفيق ، « حول الاقباط والقومية العربية » ندوة الاراء والمناقشات من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٣٧) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ، ١٩٨٢م .
- السيد يسن ، « الديمقراطية والعلوم الاجتماعية » مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الاول ، تصدر عن جامعة الكويت ، ١٩٨٤م .
- السيد يسن ، « العمل السياسى المصرى فى المرحلة المقبلة » مقالة من مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩١) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، يناير ١٩٨٨م .
- أمانى قنديل ، « جماعات المصالح والسياسة الخارجية » دراسة لدور رجال الاعمال فى مصر ش مقالة من مجلة المستقبل العربى العدد (١٢٨) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩م .
- أمانى عبد الرحمن صالح ، « أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات » مقالة من مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، بيروت : معهد الانماء العربى ، العدد (٢٦) اكتوبر ١٩٨٨م .
- جلال عبد الله معوض ، س المادية الامريكية وعلاقة المتغير الاقتصادى بالتطور السياسى » مقالة من المجلة العربية للعلوم الانسانية ، العدد (٢٥) ، المجلد السابع تصدر عن جامعة الكويت ، ١٩٨٧م
- جلال عبد الله معوض ، « أزمة عدم الانتدماج فى الدول النامية » مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، الكويت : ألبير

للطباعة والنشر ، ١٩٨٦م .

- جمال عبد الجواد ، « مصر في السياسة السودانية » مقالة من مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٩) ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر ، ١٩٨٥م .

- حسنين توفيق ابراهيم ، « ظاهرة العنف السياسى فى مصر » دراسة تحليلية كمية مقارنة (١٩٥٢ - ١٩٨٧)، مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (١١٧) ، بيروت تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨م .

- حسنين توفيق إبراهيم ، النظام السياسى المصرى وأشكالية الشرعية السياسية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد (١٢) السنة الثانية ، القاهرة : ١٩٨٦م .

- حسنين توفيق إبراهيم ، « أطماع إسرائيل الاقتصدية فى المنطقة العربية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد السادس ، السنة الثانية ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٦م .

- حسنين توفيق ابراهيم ،« الاطماع الامريكية فى الوطن العربى » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد (١١) السنة الثانية ، القاهرة : نوفمبر ١٩٨٠م .

- حسنين توفيق ابراهيم ، « الدين الاسلامى والشرعية السياسية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الأول ، السنة الثانية ، القاهرة : يناير ١٩٨٦م .

- رفعت سيد أحمد ، « الرؤية الاسرائيلية لتنظيمات الغضب الاسلامى فى السبعينات » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد السادس ، السنة الثالثة ، القاهرة يونيو ١٩٨٧م .

- رمزى زكى ، « ملاحظات حول استراتيجية التنمية فى البلدان المتخلفة » مقالة من مجلة فكر للدراسات والابحاث ، العدد (١٠) القاهرة : تصدر عن دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ،١٩٨٦م

- سامية سعيد أمام ، أحمد ثابت ، « شركات توظيف الأموال فى مصر » بدايات

غريبة وأصابع خفية مقالة من مجلة المنار ، العدد (٣٨) مجلة سياسية فكرية ، القاهرة ١٩٨٨م .

- سامية سعيد إمام ، « الرأسمالية المصرية فى ظل الانفتاح وتكريس ظاهرة العائلية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الربع ، السنة الثالثة ، القاهرة : زبريل ١٩٨٧م .

- سعد الدين ابراهيم ، « مصر فى ربع قرن : ١٩٥٢ - ١٩٧٧م دراسة فى التنمية والتغير الاجتماعى » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٣٧) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠م.

- سمير أمين ، « القوى النظامية والقوى المناهضة للنظام » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (١٠) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧م .

- سمير نعيم ، « المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى : حالة مصر » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٣١) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠م .

- سيرجى توكاسيف ، « مهام الشيوعيون إيزاء تتزايد الأزمة العامة للرأسمالية» مقالة من مجلة دراسات اشتراكية (ندوة العدد ٨) ، القاهرة : دار الهلال و ءغسطس ١٩٨٧م .

- صابر أحمد نايل ، « حول ظاهرة العنف الدينى فى مصر » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العد الرابع ، السنة الرابعة ، القاهرة ، مايو ١٩٨٨م .

- طارق البشرى ،« الممارسة الديموقراطية فى الوطن العربى » دراسة حالة مصر الديمقراطيةوثورة ٢٣ يوليو « ٥٢ - ٧٠» مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٦٤) ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤م .

- طارق المهدوى ، « التغيير والاستمرارية فى السلطة المصرية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الرابع ، القاهرة : ميدان سليمان باشا ، مايو ١٩٨٨م .

- عادل حسين ، « المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٦٧) ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٦٤م .
- عارف ليله ، « ديمقراطية نخبوية أم ديمقراطية شعبية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد السابع ، القاهرة : ١٩٨٤م .
- عبد القادر شهيب ، « شركات توظيف الاموال ومستقبل الاقتصاد المصرى » مقالة من مجلة المنار السياسية ، العدد (٣٨) ، القاهرة : ١٩٨٨م .
- عبد المنعم المشاط ، « العسكريون والتنمية السياسية فى العالم الثالث » مقالة من مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩٢) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ابريل ١٩٨٨م .
- عبد الله نصر هديه ، « السلطة الشرعية فى الدول النامية » مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، تصدر عن جامعة الكويت : ١٩٨٤م .
- عبد المعطى محمد عساف ، « أزمة الفاعلية السياسية فى البلاد العربية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٣٦)، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢م .
- عصمت سيف الدولة ، « تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة الى عبد الناصر » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٥٦) بيروت : تصدر عن مركد دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣م .
- على الصاوى ، « حول تنمية قدرات الأمن القومى المصرى والبعد الاقتصادى » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد (٨) ، القاهرة : السنة الرابعة ، أغسطس ١٩٨٨م .
- على فهمى ، « الاعلام والثقافة » المعادلة المعكوسة مقالة من مجلة المنار ، العدد (٣٣) ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٧م .
- فرج فوده ، « قبل أن نسقط جميعا » مقالة من مجلة المنار ، العدد السابع ، فرنسا : تصدر عن دار الفكر العربى للابحاث والتسويق

بفرنسا ، ١٩٨٥م .

- فؤاد أحمد مرسى ، « الفتنة الطائفية والقوى الخارجية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الثانى ، السنة الرابعة ، القاهرة : ١٩٨٨م .

- فيدل كاسترو ، « ايمانا بالانسان » مقالة من مجلة دراسات اشتراكية ، القاهرة : تصدر عن دار الهلال بالقاهرة ، أغسطس ١٩٨٧م .

- مجدى عطية ، « برنامج أديس أبابا للسلام فى ١٩٨٧/٨/٢٤م » ملف مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩١) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، يناير ١٩٨٨م .

- محمد الجوهرى ، « موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية » مقالة من كتاب دراسات فى التنمية الاجتماعية ، القاهرة : دار المعارف بمصر .

- محمد الرميحى ، « تجربة المشاركة الشياسية فى الكويت :١٩٦٢- ١٩٨١ مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٦٤) بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤م .

- محمد محمود أمام ، « التخطيط والاستراتيجية : دراسة فى المفاهيم » مقالة من كتاب استراتيجية التنمية فى مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨م .

- محمد مصطفى المازن ، « جمهور الطلبة » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد (الثامن) السنة الثانية ، القاهرة : أغسطس ١٩٨٦م

- مصطفى الغلالى ، « الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٦٤) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤م .

- مدثر عبد الرحمن ، رفائيل باوال ، عادلان هاردالو ، بيتروودارد ، السودان منذ الاستقلال : دراسات فى التطور السياسى منذ ١٩٥٦ مقالة من مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩١) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، يناير ١٩٨٨م .

- منار الشوربجى ، « السياسة الخارجية السودانية بعد نميرى » مقالة من مجلة

السياسة الدولية ، العدد (٨٢) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، اكتوبر ١٩٨٥م.

- نادية حسن سالم : « موقف الاحزاب السياسية المصرية من الفكرة القومية العربية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٦٧) القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤م .

- نجوى أمين الفوال ، « الانقلاب العسكرى فى أوغندا » : هل يعيد التاريخ نفسه ؟ مقالة من مجلة السياسة الدولية ، العدد (٨٢) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، اكتوبر ١٩٨٥م .

- هالة أبو سعودى ، « الحرية فى فكر الاشتراكية الديمقراطية » مقالة من كتاب دراسات مقارنة فى فكر الاشتراكية الديمقراطية ، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٨٠م .

- وحيد عبد المجيد ، « الديمقراطية والأحزاب السياسية فى الاشتراكية الديمقراطية » مقالة من كتاب دراسات مقارنة فى الاشتراكية الديمقراطية ، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، بالاهرام ١٩٨٠م .

إصدارات ووثائق رسمية :

- الوقائع المصرية ، العدد (٢٦) السنة اسلابعة عشرة ، الصادر فى ٢٧يونيو ١٩٧٤م.

- الوقائع المصرية ، العدد (٣) مكرر السنة العشرون ، الصادر فى ٢١ يناير ١٩٧٧م

- الوقائع المصرية ، العدد (٣٩) مكرر السنة العشرون ، الصادر فى أول اكتوبر ١٩٧٧م.

- الوقائع المصرية ، العدد (٥) تابع السنة العشرون ، الصادر فى ٣ فبراير ١٩٧٧م .

- الوقائع المصرية ، العدد (٢٦) السنة السابعة عشرة ، الصادر فى ٢٧ يونيو ١٩٧٢م

- الوقائع المصرية ، العدد (٦) تابع السنة العشرون ، الصادر فى ٢٢ صفر ١٣٩٧هـ الموافق ١ فبراير ١٩٧٧م .

- القوائع المصرية ، العدد (٢٢٥) تابع الصادر فى الأحد ٢٩ شوال ، ١٣ أكتوبر ١٩٧١م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (٥) تابع السنة العشرون الصادر في ١٥ صفر ١٣٩٧ ، الموافق ٣ فبراير ١٩٧٧م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (٢٧) السنة العشرون الصادر فى ٢٠ رجب الموافق ٧ يوليو ١٩٧٧م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (٢) تابع السنة العشرون اصلادر فى ١٩ المحرم سنة ١٣٩٧هـ والموافق ١٩ يناير ١٩٧٧م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (٢٧) تابع السنة العشرون الصادر فى ٢٠ رجب ١٣٩٧هـ الموافق ٧ يونيه ١٩٧٧م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (٣١) الصادر فى ١٥ محرم ١٩٣٤هـ الموافق ٧ فبراير ١٩٧٤م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (١٤) تابع السنة الثانية والعشرون ، الصادر فى ١١ جمادى الاول ١٣٩٩هـ ، والموافق ١٥ ابريل ١٩٧٩م .
- الهيئة العامة للاستعلامات بجمهورية مصر العربية ، نصر أكتوبر وأنطلاقة الديمقراطية ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

The Foreign Resources

- Abdel- Khalck, Gauda., " The Open door Economic Policy in Egypt: Its contribution to investment and its equity implication" In Malcolm H.Kar & El Sayed. Yassin., (eds.)Op.Cit.: 1982.

- Adelman, Iram & Cynthia Morris., Society Politics and Economic Development" Quantitative Approach" London : Johns Hopkins.: 1971.

- Almond A. Gabril., G.B. Bengham: Powell., Comparative Politics Today, Baston, Toronto: Little Broun and Company.: 1984.

- Anderian F. Charles., Political change in the third world, Boston: Allen & university, INC.: 1988.

- Aubi N. Nazih., " Implementation Capability Political Feasibility of the open door policty in Egypt:" In Malcolm H. Keer & El Sayed Yassin., (eds.) Rich and poor states in the Middle East: Egypt in the new Arab order, Egypt: The American University in Cairo Press.: 1982.

- Bierstedt, Robert., Power & progress, New York: Mc Graw-Hill Inc.: 1974.

- Booth, John A., political participation in latin America, New York: 1980 .

- Bottomore, T.B., Elites and Society, New York: Nicholles & Company.: 1964.

- Brayn, Severynt., The social Economy, New York: A Willay Interscience publication.: 1979 .

- Brus, Wold, Timiers., Socialist ownership and political syste-

mies, (Trans by) R.A. clerlas, London : Rotlledge & Kegan Pawl.: 1975.

- Coser A. Lewis., Masters of Sociological thought, New York : Harcaurt Brace Javanavich, Inc.: 1977.

- Cournanil, Alain.: " Class Development, Ideology and political party". In Harry, Gaulbourne., (eds.) political and state in the third world London : Macmillan Press. LTD.: 1979 .

- Deutsh W. Karl., Political and Government, London: Hunghton Mifflin Company.: 1980 .

- Dunn M. Colins., Revivalist Islam and Democracy: " Thanking about the Algerian Quendary". In the Middle East Policy, Volume I, Number 2, 1992.

- Entelis P. John & Lisa J. Arone., " Algeria in tur moll" In Middle East Policy, Volume I, N2, 1992.

- Frank A. V. Crisis of Ideology and Ideology of crisis, New York: 1977.

- Goldsshmidt, Aruther, Modern Egypt : The formation of Nation state, London : Westview Press.: 1988.

- Hungtingtin., & J. J. Dominguet., " Political Development". In F.L. Greentein & N.W. Plosby., (eds.) Hand book of political science, vol. 3, New York: Welsey publishing company.: 1975.

- Keer H. Malcolm., " Egypt and the Arabs in the future : some scenarions". In Malcom H. Keer & El- Sayed yassin., (eds.) Rich and poor states in the Middle East, Egypt and the New ArAb order, the American University in

Cairo Press.: 1982.

- Lehman, Edward, W., Political Sociology : An Macrro Sociology, New York: Coulombia University Press.: 1977.

- Lencyswski, George., " Some Reflection on the study of Elites". In George Iencyswski, (eds.) political Elites in the Middle East, Washington : American Enterprise institute for polity Research., 1985.

- Lioyd P.C., Africa in social change, New York: penguin Books., 1972.

- Mcclosky, Herbert., " Political participation" In Devid, Sills (eds.) International Encyclopedia of Social sciences, New York : Volume II, Macmillan Company & free Press.: 1968.

- Mortimer, Robert., " Islam and Multiparty in Algeria". In the Middle East Journal. Washington: Volume 45. Number 4, 1991.

Pay W. Lucian., " The Nature of International Poli— tics" In Jason L. Funkle and R.W. Gable (eds.) Political Development and social science, New York: John Willy & Sons.: 1971 .

- Pay W. Lucian., " The Meaning of political Development" In the Annual of the American Academy of political social science, N. 358, March 1985.

- Philips M Gerald. & Eugene C. Erikson, Introduction of Deynamics in the small groups, New York: Random house INC.: 1970.

- Ray P. Cuzzart & Edith W. King, 20 Century : " Social

thought" New York : Holt Rinchart and Winston.: 1980.

- Roxboraught, Ian., Theories of underdevelopment, London : Macmillan company., 1979.

- Saul J.S., The state and Revoliation in Eastern Africa, London: Hammon Press.: 1979.

- Shills E.D.: " The Concept and Function of Ideology" In International Encyclopedia of social science, No. 7. New-york: Macmillan company press.: 1978.

- Shills, Edward., The Military in the political development of the New state, In John J. Jonson.: (eds.) The Role of the Military in underdevelopment countries, New Jersey university Press.: 1962.

- Tachau, Frank., " Political Elites and political development in the Middle East" In Jason L. Funkle. & Richar & W. Gable., (eds.) political development and social change, New York: John Willy & Sons INC.: 1971.

- Vinogradov, V., Socialist Nationalization of industry, (Trans by) B.A. Lampert., Mosco : Progress publishers.: 1966.

- Whiting, Van. R., " Political development of Cuba, Mexico and Brazil", In Karl W. Dewtch, (eds.) Political and Government, London: Haughton Mifflin.: 1980 .